بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية



أطروحة دكتوراه بعنوان:

التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني

247-334هـ

The Economic History of the Abbasid State

in the Second Abbasid Period (247-334 Higry)

إعداد الطالب:

فهد مطر المطيري

إشراف الدكتور:

زكريا سلامة عيسى شطناوي

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الأول 2016/2015م

التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية

في العصر العباسي الثاني 247-334هـ

إعداد الطالب:

فهد مطر المطيري

قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد

وافق عليها أعضاء لجنة المناقشة السادة:

1- د. زكريا سلامة شطناوي.................................مشرفاً (رئيساً)

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

2- أ.د. أحمد محمد السعد.......................................عضواً

أستاذ في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

3- أ.د. سليمان عبد العبد الله الخرابشة..............................عضواً

أستاذ في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة اليرموك

4- أ.د. كمال توفيق حطاب.......................................عضواً

أستاذ في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

5- د. عماد رفيق بركات.......................................عضوا

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة: 29 / 12 / 2015م

الإهداء

أهدي هذه الرسالة

إلى رسول الحق وشفيع الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى والدي الغالي

إلى والدتي الغالية

إلى إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي وأبنائي

إلى أصدقائي جميعاً

الباحث

فهد مطر المطيري

الشكر

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذه الأطروحة

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير ووافر الاحترام إلى أستاذي

الفاضل الدكتور زكريا شطناوي المشرف على الأطروحة، لما

لملاحظاته وتوجيهاته من أثر بارز في ظهور هذه الأطروحة

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور أحمد محمد السعد

والأستاذ الدكتور سليمان الخرابشة

والأستاذ الدكتور كمال توفيق حطاب

والأستاذ الدكتور عماد رفيق بركات

لتفضلهم بالموافقة على تحكيم وتقييم هذه الأطروحة.

كما أشكر كل من ساعدني أو قدم إلي معروفاً

فجزى الله الجميع خير الجزاء

الباحث

فهد مطر المطيري

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

المطيري، فهد مطر، "التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني 247–334هـ"، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، بإشراف الدكتور زكريا سلامة عيسى شطناوي.

هدفت الدراسة إلى بيان التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني، حيث بدأت الأطروحة ببيان نبذة موجزة عن الموقع الجغرافي لهذه الدولة، والأوضاع الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى دراسة طبيعة نظم الملكية والتركيب الاجتماعي، وعرض ملامح الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتجارية)، وملامح النظام المالي والنظام النقدي في العصر العباسي الثاني، وبيان أسباب الأحداث والأزمات المالية، ونتائجها الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) لقد كانت الدولة العباسية في العصر الثاني دولة لا مركزية، وقد تعاقب على الخلافة خلال تلك الفترة أحد عشر خليفة، بمعدل ثمان سنوات لكل خليفة، كما تميزت طبيعة الحياة السياسية بوجود حالة من الفوضى السياسية والعسكرية، والخضوع للسيطرة التركية على مركز الخلافة، وظهور منصب أمير الأمراء على حساب صلاحيات الخليفة العباسي.

2) تمثلت نظم الملكية بوجود عدة أنواع من الملكيات، منها الملكية الخاصة، والملكية العامة من خلال الأراضي السلطانية والأراضي الإقطاعية، وأراضي الوقف، أما طبيعة التركيب الاجتماعي فقد وجدت عدة طبقات اجتماعية منها طبقة الأحرار، وطبقة الرقيق، أما حسب المستوى الاقتصادي فقد وجدت عدة طبقات هي: طبقة العامة، والطبقة المتوسطة، وطبقة الأغنياء.

3) تمثلت الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة في النشاط الزراعي، والنشاط الصناعي، والنشاط التجاري، حيث تنوعت المحاصيل الزراعية التي كانت منتشرة في العصر العباسي الثاني، فيما وجدت

بعض الصناعات أيضاً.

4) تنوعت الإيرادات العامة للدولة حيث شملت الإيرادات على الخراج، والجزية، إضافة إلى بعض الموارد الأخرى كالهدايا، والاقتراض، كما تنوعت النفقات العامة كنفقات دار الخلافة من مال البيعة، ونفقات الخلافة والقصر من المأكل والمشرب والملبس، ونفقات أجهزة الدولة كجهاز الوزارة، ونفقات موظفي الدولة، ونفقات الجهاز العسكري، إضافة إلى نفقات المرافق العامة كنفقات القضاء، والتعليم، والسجون، والصحة.

5) تمثل النظام النقدي الذي كان سائداً في النظام النقدي المزدوج حيث كانت الدولة تتبع نظام المعدنيين المتمثل في الدينار الذهبي والدرهم الفضي، إلا أنه في بعض الفترات كان ينتشر الدينار على حساب الدرهم، وفي بعض الفترات ينتشر الدرهم على حساب الدينار، إضافة إلى وجود نظام الجهبذة والصيرفة الذي كان سائداً ومنتشراً في الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني.

6) لقد وجدت خلال العصر العباسي الثاني بعض الأزمات والأحداث منها الثورات واضطراب الأوضاع السياسية، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي والأزمات المالية، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، كالزلازل، والفيضانات، والكوارث الطبيعية، والأمراض والأوبئة، وقد ترتب على هذه الأزمات والأحداث عدد من النتائج الاقتصادية منها شيوع ظاهرة المصادرات التي كانت منتشرة وسائدة في العصر العباسي الثاني.

الكلمات المفتاحية: التاريخ الاقتصادي، الدولة العباسية، النشاط الاقتصادي، اقتصاد إسلامي.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً.

لقد بدأت الدولة الإسلامية مع هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، حيث أسَّس النبي صلى الله عليه وسلم الأسس العامة للدولة الإسلامية، ومع فترة الخلفاء الراشدين تطورت الدولة الإسلامية من حيث البنيان التنظيمي، والإدارة المالية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى عصر الخلافة الأموية، وبعدها الخلافة العباسية.

وقد تناولت العديد من الدراسات التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك عهد الخلفاء الراشدين من بعده، والدولة الأموية، والدولة العباسية في العصر الأول، وسوف تتناول هذه الدراسة دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني، في محاولة لإكمال هذه السلسلة الاقتصادية التاريخية.

وقد امتد العصر العباسي لفترة طويلة بلغت خمسة قرون وأكثر بقليل، حيث بدأ العصر العباسي عام 132هـ مع الخليفة أبي العباس السفاح، واستمر حتى عام 656هـ عندما سقطت بغداد بأيدي التتار في زمن الخليفة المستعصم آخر الخلفاء العباسيين في بغداد، وقد قسم العصر العباسي إلى أربعة عصور تاريخية[(1)]:

1) العصر العباسي الأول: وهو العصر الذي كانت فيه السيادة للخلفاء الأقوياء من بني العباس، ويمتد بين عامي 132 – 247هـ، مع نهاية فترة الخليفة المتوكل[(2)].

---

(1) انظر: حسن، علي إبراهيم، **التاريخ الإسلامي العام: الجاهلية – الدولة العربية – الدولة العباسية**، مكتبة النضهة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، دون ذكر تاريخ النشر، ص 326 وما بعدها.

(2) هو الخليفة المتوكل على الله، أبو الفضل، جعفر بن المعتصم بن الرشيد، أمه تركية اسمها شجاع، بويع بالخلاف في شهر ذي الحجة، عام 232هـ، وقتل ليلة الأربعاء، في شوال، عام 247، وعمره 41 سنة، على يد ابنه المنتصر بالله، ودفن في القصر الجعفري. انظر: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، عام 1994م، ج 1 ص 350.

2) العصر العباسي الثاني (موضوع الدراسة): وهو عصر سيادة الأتراك على ساحة الخلافة، ويمتد بين عامي 247 – 334هـ، حيث بدأ في عام 247 مع نهاية فترة الخليفة المتوكل، وانتهى في عام 334هـ مع تولي الخليفة المطيع[1] مقاليد الحكم في الدولة العباسية.

3) العصر العباسي الثالث: وهو العصر الذي ظهر فيه نفوذ البويهيين على الساحة السياسية والعسكرية، ويمتد بين عامي 334 – 447هـ.

4) العصر العباسي الرابع: وهو عصر ظهور السلاجقة على ساحة الخلافة، حيث بدأ في عام 447هـ، وانتهى في عام 656هـ مع سقوط الخلافة العباسية في بغداد.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسة سابقة – فيما اطلع عليه الباحث – تناولت التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني، حيث وجدت العديد من الدراسات التي تناولت الفترات الأخرى، كالدولة الإسلامية في العصر النبوي، وعصر الخلفاء الراشدين، والعصر الأموي، والعصر العباسي الأول، كما وجدت بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه الفترة من الناحية التاريخية، دون التطرق إلى الجوانب الاقتصادية، إضافة إلى وجود دراسات أخرى تناولت بعض الجزئيات في هذه المرحلة التاريخية، ولذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني 247-334هـ؟

وتتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية؟

(1) هو الخليفة المطيع لله، الفضل ابن المقتدر جعفر بن المعتضد، ولد سنة 301هـ، وبويع بالخلافة سنة 334 عندما خلع المستكفي نفسه له عام 334هـ، واضطر إلى تسليم الخلافة إلى ابنه الطائع في عام 363هـ، انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، عام 1405هـ 1985م، ج 15 ص 117.

2- ما نظم الملكية والتركيب الاجتماعي؟

3- ما الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتجارية)؟

4- ما طبيعة النظام المالي؟

5- ما طبيعة النظام النقدي؟

6- ما الأحداث والأزمات الاقتصادية، وما أسبابها، وما آثارها الاقتصادية على الحياة العامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات السابقة في مشكلة الدراسة، ومن ذلك ما يلي:

1- بيان طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية.

2- بيان طبيعة نظم الملكية والتركيب الاجتماعي.

3- بيان ملامح الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والتجارية).

4- بيان ملامح النظام المالي.

5- بيان ملامح النظام النقدي.

6- بيان أسباب الأزمات والأحداث الاقتصادية، ونتائجها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في الدولة الإسلامية عبر مراحلها الزمنية المختلفة، لما لهذه الدراسة من أثر في استخلاص النتائج والعبر، ومحاولة إسقاطها على الوضع الاقتصادي المعاصر.

2- أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي في العصر العباسي الثاني، حيث يعتبر ذلك العصر مرحلة فاصلة بين مرحلة الازدهار الاقتصادي الذي كان سائداً في العصر العباسي الأول، ومرحلة التراجع والانحطاط الذي كان سائداً في العصرين الثالث والرابع.

3- وجود السيطرة التركية على مركز الخلافة في العصر العباسي الثاني، ولا بد من دراسة ذلك

لمعرفة الأسباب التي أدت إلى سيطرة الأتراك، والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على تلك السيطرة.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخي، من خلال استقراء الكتب والمراجع المتصلة بالعصر العباسي الثاني، واستقراء الأحداث ذات البعد الاقتصادي فيها، وتحليلها، إضافة إلى الرجوع إلى المراجع الحديثة التي تناولت تلك الفترة التاريخية، وذلك في محاولة لمعرفة أثر تلك الأحداث وطبيعة النظام الاقتصادي في العصر العباسي الثاني على الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الزمانية في دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني، والذي يمتد بين عامي 247-334هـ، حيث تبدأ المدة المذكورة من نهاية خلافة الخليفة المتوكل، عام 247هـ، وتنتهي مع وصول الخليفة المطيع إلى سدة الحكم عام 334هـ.

ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة الزمانية إلى الأسباب التالية:

1- أهمية العصر العباسي الثاني حيث يعتبر مرحلة فاصلة بين مرحلتي الازدهار والانحدار.
2- أن هذا العصر يتميز عن العصور العباسية الأخرى بازدياد السيطرة التركية على الدولة العباسية.
3- وجود دراسة سابقة في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية تتناول العصر العباسي الأول 132-247هـ، وسوف تأتي هذه الدراسة لمتابعة السلسلة الزمانية في العصر العباسي الثاني.
4- إفساح المجال أمام دراسات أخرى تتناول العصر العباسي الثالث، والعصر العباسي الرابع.

الدراسات السابقة: بعد الاستقصاء للدراسات السابقة التي تناولت التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية فقد توصل الباحث إلى الدراسات التالية:

أولاً: دراسة العزيزي، (1976م)، بعنوان: "الإدارة المالية في العصر العباسي"[1].

هدفت الدراسة إلى تناول الإدارة المالية في العصر العباسي، حيث لا يمكن لحضارة أن تنمو وتزدهر من غير تنظيم مالي، وليس من المعقول أن تقوم قائمة لأمة بلا إدارة مالية سليمة.

وخلصت الدراسة إلى أن الدولة العباسية قد نشأت بمساعدة عناصر غير عربية، ولذلك فقد قلدت الفرس في الزي، ولا سيما زي الجيش والعسكر، كما أن العباسيين قد أنشأوا دواوين لمراقبة سير الأعمال ومراقبة النواحي المالية، وهي دواوين كبرى، كديوان الخراج، وديوان مراقبة الحسابات، وديوان العطاء، وديوان الجند، وديوان البريد، وديوان النفقات، وغيرها، أما الدواوين الصغرى فهي كديوان العطايا، وديوان أعمال الري، وأن الإدارة المالية في العصر العباسي تعود إلى كتاب "الخراج" للإمام أبي يوسف قاضي القضاة في عهد هارون الرشيد، حيث تناول موارد الدولة، وأفضل طريقة لجباية تلك الموارد، ثم تناول الواجبات التي يجب على بيت المال القيام بها.

وهذه الدراسة تشبه الدراسة الحالية في كونها تناولت نظام الإدارة المالية خلال فترة العصر العباسي كاملة، ومنها العصر العباسي الثاني.

ثانياً: دراسة العرينان، (1983م)، بعنوان: "الخليفة الراضي بالله العباسي 322-329هـ"[2].

هدفت الدراسة إلى تناول فترة حكم الخليفة العباسي الراضي بالله بهدف التعرف على أحوال الدولة العباسية في ذلك العصر، وقد تضمنت الدراسة ثلاثة فصول تناول الفصل الأول حياة الخليفة الراضي بالله، وعصره، وأخلاقه، وصفاته، ووفاته، وتناول الفصل الثاني أحوال الدولة

(1) العزيزي، روكس بن زائد، **الإدارة المالية في العصر العباسي**، بحث منشور في مجلة أفكار، وزارة الثقافة، الأردن، المجلد 31، عام 1976م.

(2) العرينان، منيرة عبد الله عبد الرحمن، **الخليفة الراضي بالله العباسي 322-329هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، عام 1983م 1402هـ.

العباسية في عصر الخليفة العباسي الراضي بالله، من ناحية المنجزات الحضارية والثقافية، وتناقض دور الوزراء، وظهور منصب أمير الأمراء، وتناول الفصل الثالث الأزمات التي مرت بها الخلافة في عصر الخليفة الراضي بالله، من حيث الأزمة المالية، وتغلب الولاة على الأقاليم وتقلص حكم الخلافة، وظهور القرامطة.

وخلصت الدراسة إلى أن حالة الفوضى التي عمت الدولة العباسية في عهد والده لم تمنع الخليفة الراضي بالله من متابعة دراسته على يد أفضل علماء عصره، وقد استمرت علاقته قوية مع هؤلاء العلماء بعد توليه الخلافة، حيث اتخذهم مستشارين، ليساعدوه في تحمل أعباء الحكم، وقد تدهورت الوزراة في عهد الراضي بالله، وضعفت مكانتها، نتيجة لإعادة استحداث منصب أمير الأمراء الذي سلب من الوزير كافة اختصاصاته، كما أن المنازعات والحروب التي حدثت بين ولاة الدويلات التابعة والدولة المركزية قد أدت إلى انفصال تلك الدويلات، حيث اضطر الخليفة إلى الاعتراف بانفصال تلك الولايات محاولة منه للبقاء على الوحدة الظاهرية لكيان الخلافة العباسية، إلا أن هذا الضعف السياسي لم يكن له تأثير على الناحية الاقتصادية والثقافية.

وهذه الدراسة لها صلة بالدراسة الحالية من حيث كونها تناولت أحد خلفاء العصر العباسي الثاني، وهو الخليفة الراضي بالله العباسي، الذي استمرت خلافته لمدة 7 سنوات، بدءاً من عام 322 هجري وانتهاء بعام 329 هجري.

ثالثاً: دراسة الألشي، (1988م)، بعنوان: "الدولة العباسية في عصر المعتضد بالله 279-289هـ"[1].

هدفت الدراسة إلى تناول جوانب الحياة في الدولة العباسية في عصر الخليفة العباسي المعتضد بالله، خلال الفترة 279-289هـ، حيث تعد تلك الفترة فترة خطيرة في تاريخ الدولة العباسية، حيث قام الخليفة المعتضد بممارسة السلطة إلى جانب والده الموفق طلحة، أثناء خلافة عمه المعتمد.

---

(1) الألشي، ناريمان صادق عبد القادر، **الدولة العباسية في عصر المعتضد بالله 279-289هـ**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، عام 1988م.

وقد اشتملت دراسة الحياة الاقتصادية على النواحي الزراعية، والصناعية، والتجارية، واهتمام الخليفة المعتضد بالله بها، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها نجاح المعتضد بالله في القضاء على ثورة الزنج، وزوال سيطرة الأتراك عن الدولة العباسية في عهده، وازدياد نفوذ حكام الأقاليم وانفصالهم عن مركز الخلافة، وازدياد قوة الدعوة الشيعية وانتشارها في بلاد اليمن والمغرب لبعدها عن مركز الخلافة، وازدهار الحركة العلمية في عهده، كما حصلت في عهده تطورات اجتماعية واقتصادية واسعة، كان أبرزها التطور الزراعي، حيث كان لتنوع الزراعة وكثافة الحاصلات الزراعية الأثر في قيام صناعة مزدهرة غمرت الأسواق المحلية والعالمية بالبضائع والمنسوجات، ما أدى إلى ازدهار النشاط التجاري خارج حدود الدولة العباسية.

رابعاً: دراسة شطناوي، (1994م)، بعنوان: "المصادَرات في العصر العباسي 132-334هـ"[1].

هدفت الدراسة إلى تناول ظاهرة المصادَرات التي ظهرت في فترة الخلافة العباسية، وهي من بين المواضيع التي لم تحظ بالدراسة الكافية، وتضمنت الدراسة خمسة فصول، تضمن الفصل الأول معنى المصادَرات، والمصطلحات المرادفة، ومشروعيتها، وجذورها في العصر الأموي، وتضمن الفصل الثاني الأسباب الموجبة للمصادَرة، وتناول الفصل الثالث أصناف المصادِرين، وتناول الفصل الرابع أساليب تحصيل المصادَرات، ودور ديوان المصادِرين، وتناول الفصل الخامس النتائج التي ترتبت على ظهور المصادَرات في العصر العباسي.

وخلصت الدراسة إلى أن الفقهاء المسلمين في العصر العباسي قد عارضوا فكرة المصادَرة، واعتبروها نوعاً من الظلم وغصب المال، ونهوا عن معاقبة المذنب بأخذ ماله لأن ذلك يهدد سلامة المجتمع واستقراره، إلا من تثبت عليه جريمة اختلاس مال الدولة، حيث سمح الفقهاء بمصادرة أمواله وردها إلى بيت المال، وقد ظهرت المصادَرات نتيجة لعدة أسباب منها الأزمات المالية التي

(1) شطناوي، محمد تركي محمد، **المصادرات في العصر العباسي 132-334هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 1994م.

كان يتعرض لها بيت المال، والصراع على تولي الخطط الإدارية في الدولة، وإهمال العمال والولاة لأعمالهم، والانتقام والعداوات الشخصية، والعقوبات الخاصة بالمتمردين والخارجين عن سلطة الدولة، وقد كان لنظام المصادرة آثار سلبية، وأخرى إيجابية على اقتصاد الدولة العباسية.

خامساً: دراسة عبيدات، (2000م)، بعنوان: "نقود الخليفة أبو العباس أحمد المعتمد على الله 256-279هـ[1].

هدفت الدراسة إلى تناول نقود الخليفة المعتمد على الله خلال فترة حكمه 256-279هـ، حيث تكونت الدراسة من عينة محددة، وهي عبارة عن 135 ديناراً و107 دراهم، وقسمت إلى فترتين: الأولى تمثل نقود الخليفة المعتمد على الله، والثانية تمثل النقود التي سكها حكام الأقاليم الأخرى باسم الخليفة المعتمد على الله.

وخلصت الدراسة إلى أن فترة خلافة المعتمد على الله جاءت بعد فترة من التسلط التركي على الخلافة العباسية والتحكم بالخلفاء، وقد تميز عهده بعدد من محاولات الاستقلال عن جسم الدولة العباسية، وقد بقيت العلاقة بين حكام هذه الأقاليم ودولة الخلافة، سواء من خلال نقش اسم الخليفة على النقود التي يصدرها أولئك الحكام، أو من خلال إرسال الجيوش والمساعدات المالية لدولة الخلافة، أو من خلال الولاء الاسمي للخلافة العباسية المتمثل بذكر اسم الخليفة في الخطبة، كما توصلت الدراسة إلى أن الأوضاع السياسية في عهد الخليفة المعتمد قد أثرت بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية، حيث تسببت ثورة الزنج مثلاً في هجر الفلاحين للعديد من القرى، وتخريب الأراضي الزراعية، وإرهاق مالية الدولة العباسية التي وجهت مواردها لتمويل الجيوش العسكرية لمقاومة ثورة الزنج، كما لجأت إلى فرض الضرائب التعسفية، والقيام بمصادرة أموال الناس.

---

(1) عبيدات، حسام علي عبد الله، **نقود الخليفة أبو العباس أحمد المعتمد على الله 256-279هـ**، رسالة ماجستير في الآثار، معهد الآثار والانثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2000م.

سادساً: دراسة سلوم، (2001م)، بعنوان: "الأهمية الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام في العصر العباسي الأول والثاني 132-447هـ"[1].

هدفت الدراسة إلى تناول الأهمية الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام في العصر العباسي خلال فترة الدراسة، وذلك لتوضيح الجوانب الخفية للأحوال الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام خلال فترة الحكم العباسي.

وخلصت الدراسة إلى أن الأهمية الزراعية والاقتصادية لمنطقة جنوب بلاد الشام جاءت بسبب ما حباها الله من موقع استراتيجي، جعلها همزة الوصل بين مختلف الحضارات التي نشأت في تلك الفترة، حيث تشكل جنوب بلاد الشام وحدة جغرافية متكاملة، وقد اهتم الخلفاء العباسيون بالزراعة باعتبارها من الموارد الرئيسية لخزينة الدولة من خلال ضريبة الخراج المفروضة على الأراضي الزراعية، كما كان للزراعة دور هام في الانتعاش الاقتصادي لمنطقة جنوب بلاد الشام، حيث إن وجود المواد الأولية الخام في تلك المنطقة أدى إلى وجود عدد من الصناعات المختلفة التي تميزت بها تلك المنطقة، كما ساهمت في ازدهار التجارة من خلال تبادلها مع المناطق الأخرى.

سابعاً: دراسة العليمات، (2004م)، بعنوان: "المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في بغداد في العصر العباسي 145-334هـ"[2].

هدفت الدراسة إلى توضيح معرفة العرب بالمؤسسات ومدى اهتمامهم بإنشائها، واهتمام الخلفاء العباسيين بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، ودورهم في تشجيع الحركة العلمية، وذلك عن طريق إنشاء المؤسسات المتنوعة، وإدارتها على أكمل وجه، والإنفاق عليها، والإشراف الحكومي عليها، لكي تساهم في دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) سلوم، انتصار رشيد، **الأهمية الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام في العصر العباسي الأول والثاني 132-447هـ**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2001م 1421هـ.

(2) العليمات، فوزية محمد المسلم، **المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في بغداد في العصر العباسي 145-334هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2004م.

وخلصت الدراسة إلى أن العرب والمسلمين عرفوا المؤسسات بأنواعها منذ وقت مبكر، إلا أن هذه المؤسسات لم تظهر بشكلها الواضح إلا متأخرة، سواء من حيث البناء، أو التنظيم، أو الإدارة، وأن الخلفاء العباسيين قد اهتموا بالمؤسسات المختلفة، كما اهتموا بالجانب الإداري منها سواء من حيث الموظفين، أو من حيث النفقات، كما كانت تخضع تلك المؤسسات للإشراف الحكومي عن طريق المحتسب، وأعوانه، سواء من ناحية بناء المؤسسات، أو سير عملها، أو عمل الموظفين فيها، وقد ساهمت تلك المؤسسات بدور كبير في خدمة المجتمع الإسلامي في العصر العباسي.

ثامناً: دراسة الجبر، (2004م)، بعنوان: "الأراضي: أنواعها، ونظامها في بعض أقاليم المشرق في العصر العباسي الثاني 232-334هـ"[(1)].

هدفت الدراسة إلى دراسة أنواع الأراضي ونظامها في بعض أقاليم المشرق في العصر العباسي الثاني، حيث إن المقصود بنظام الأراضي ما يتعلق بطرق تملك الأراضي، ومنحها، والفئات التي تمنح لها، وطريقة إقطاعها، والسلطة التي تقوم بمنح الإقطاع، وشروط الإقطاع، والواجبات المفروضة على أصحاب الإقطاعات، ونوع الضريبة المفروضة عليها خراج أم عشر، وتضمين هذه الأراضي، وطريقة فسخ الضمان، أما أقاليم المشرق فالمقصود بها الأقاليم الواقعة شرق الخلافة العباسية، ومن بينها: الأهواز، سجستان، كرمان.

وخلصت الدراسة إلى وجود عدة أنواع من الأراضي في تلك الفترة، منها الضياع السلطانية أو ضياع الخلافة، وهي تعود للخليفة العباسي أو السلطان البويهي، وترجع في أصلها إلى الأملاك التي صادرها العباسيون من الأمويين، وقد كان لها كُتَّاب، وعمال، ودواوين، والنوع الثاني هو الإقطاعات، حيث يمنح الخلفاء بعض أراضيهم الخاصة أو ما يحق لهم التصرف به شرعاً إلى من

(1) الجبر، حصة عبد الرحمن، **الأراضي: أنواعها ونظامها في بعض أقاليم المشرق في العصر العباسي الثاني 232-334هـ**، بحث منشور في مجلة العصور، المجلد الرابع عشر، الجزء الثاني، عام 2004م، الصفحات 99-118.

يرون، فتصبح الأرض ملكاً لمن دفعت إليه، ويجب عليه دفع العشر، كما يجب عليه إصلاح القنوات والجسور التي تقع ضمن أرضه، كما يحق له بيع أرضه إذا شاء، بالإضافة إلى وجود أنواع أخرى من الأراضي كالأراضي المملوكة ملكاً خاصاً، وأراضي الوقف.

تاسعاً: دراسة البوز، (2006م)، بعنوان: "الحياة الزراعية في العراق في العصر العباسي 132-334هـ"[1].

تناولت الدراسة جزئية مشابهة للدراسة الحالية وهي الحياة الزراعية في العصر العباسي، وقد هدفت الدراسة إلى تناول مسألة الحياة الزراعية في العراق في العصر العباسي، حيث إن المتصفح لكتب التاريخ الإسلامي يلاحظ أن الاهتمام كان منصباً على النواحي السياسية بالدرجة الأولى، أما الجوانب الاقتصادية والحضارية ومنها الزراعية فقد كان الحديث عنها بشكل موجز، لا يعطي صورة واضحة عن الأوضاع الزراعية، لذلك حاولت الدراسة إعطاء صورة أولية عن الحياة الزراعية في العراق.

وخلصت الدراسة إلى أن موقع العراق كان هو العامل المؤثر في الإنتاج الزراعي في العصر العباسي، لتميزه بخصوبة التربة، ووفرة المياه، وملاءمة المناخ، لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة، ذات قيمة اقتصادية كبيرة، ومردود مالي لخزينة الدولة، كما أدى تنوع المناخ في العراق إلى تنوع المحاصيل الزراعية، وأن العباسيين اتبعوا سياسة تهدف إلى العناية بالأراضي الزراعية واستصلاحها بحيث تناسب مختلف أنواع المحاصيل الزراعية، وأن الخلفاء الأوائل كان لهم اهتمام كبير بالجانب الزراعي نتيجة إدراكهم للعلاقة القوية بين حالة الزراعة والموارد المالية للدولة.

---

(1) البوز، روند خليل، **الحياة الزراعية في العراق في العصر العباسي 132-334هـ**، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2006م.

عاشراً: دراسة عارف، (2011م)، بعنوان: "العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ"[1].

هدفت الدراسة إلى تناول موضوع العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني، حيث شكلت العامة اجتماعية تشكل النسبة الغالبة لجماهير أي مجتمع، ومنه المجتمع العباسي في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني.

وخلصت الدراسة إلى وجود طبقتين متميزتين في المجتمع العباسي، هما الطبقة الخاصة، والطبقة العامة، ويدخل الصناع وأصحاب الحرف ضمن الطبقة العامة، أما التجار فقد اختلفت المصادر في إدخالهم ضمن الطبقة العامة أو الطبقة الخاصة، وفي موضوع الزراعة والزراع فقد ظهر أن الخلفاء العباسيين قد اهتموا بفئة المزارعين، وعملوا على عدم إرهاقهم بالضرائب، كما اهتموا بحفر الأنهار، وكريها، وإصلاح السقاية على ضفتي دجلة والفرات، أما العيارون والشطار واللصوص والرعاة وغيرها من الذين يمثلون الفئة الفقيرة من الطبقة العامة المحرومة، فقد بدأ ظهورهم أثناء الفتنة بين الأمين والمأمون، في دفاعهم عن بغداد، كما ظهروا بأعداد كبيرة أثناء حصار الجيش التركي لبغداد، أما الرقيق فقد كانوا يأتون من خلال الحروب، أو من خلال تجارة الرقيق، أو من خلال التوالد، وكان الغلمان يستخدمون في خدمة البيوت، وفي الحرس الخاص، وفي الغناء، أما الجواري فكنَّ مملوكات يتم بيعهن وشراؤهن، وقد تعلمن الأدب والشعر والموسيقى والغناء، ثم يتم بيعهن بأثمان غالية جداً.

---

(1) عارف، رفاه تقي الدين، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ**، بحث منشور في مجلة "سر من رأى"، العراق، المجلد السابع، العدد 25، السنة السابعة، نيسان، عام 2011م.

حادي عشر: دراسة الرفاعي، (2014م)، بعنوان: "التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامي في العهد العباسي الأول 132-247هـ"[1].

هدفت الدراسة إلى توضيح التركيبة الاجتماعية ونظم الملكية السائدة في العصر العباسي الأول، إضافة إلى بيان أبرز ملامح الأنشطة الاقتصادية، ومكونات النظام النقدي والمالي، وملامح الإدارة الاقتصادية والدواوين في العهد العباسي الأول.

وخلصت الدراسة إلى أن التركيبة الاجتماعية في العصر العباسي الأول كان لها عدة أبعاد هي البعد المهني، والبعد الإثني، والبعد الديني، والبعد المدني، ولكل بعد ميزاته الخاصة، والتي تعطي صورة واضحة عن المجتمع الإسلامي في ذلك العصر، كما خلصت الدراسة إلى أن النشاط الاقتصادي في العصر العباسي الأول قد اشتمل على ثلاثة أنشطة هي الزراعة، والصناعة، والتجارة الداخلية والخارجية، ومن خلال العناية بهذه الأنشطة فقد حققت الدولة الازدهار والتطور الاقتصادي المنشود، كما تنوعت النقود العباسية في العصر العباسي الأول، لتشمل النقود الذهبية، والفضية، والنحاسية، كما تنوعت إيرادات بيت المال، وتعددت بالتالي أوجه النفقات، وتطور نظام الدواوين، حيث تقع مسؤولية الإشراف على تلك الدواوين على عاتق الخليفة أو من ينوب عنه.

وهذه الدراسة سابقة للفترة الزمانية التي تتناولها هذه الدراسة، حيث إنها تناولت العصر العباسي الأول 132-247هـ، أما هذه الدراسة فهي تكملة لها، وتتناول العصر العباسي الثاني 247-334هـ.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ومن خلال ما سبق بيانه في الدراسات السابقة يظهر ما يلي:

أ- بعض هذه الدراسات تناولت جزئية معينة في كافة العصر العباسي، كدراسة "العزيزي" التي تناولت الإدارة المالية في العصر العباسي كاملاً، ودراسة "الفليح" التي تناولت طرق مواصلات

---

(1) الرفاعي، عبد الكريم عبد الله سليمان، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العهد العباسي الأول 132-247هـ**، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2014م.

قافلة الحج العراقي خلال العصر العباسي 132-750هـ.

ب- بعض هذه الدراسات تناولت جزئيات معينة في العصر العباسي الثاني، أو العصرين العباسيين الأول والثاني، كدراسة "شطناوي" التي تناولت نظام المصادَرات في العصرين العباسيين الأول والثاني 132-334هـ، ودراسة "إلياس" التي تناولت نظام رواتب الجيش العباسي خلال الفترة 218-334هـ، ودراسة "سلوم" التي تناولت الأهمية الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام في العصر العباسي الأول والثاني 132-447هـ، ودراسة "العليمات" التي تناولت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في بغداد في العصر العباسي 145-334هـ، ودراسة "الجبر" التي تناولت أنواع الأراضي ونظامها في بعض أقاليم المشرق في العصر العباسي الثاني 232-334هـ، ودراسة "البوز" التي تناولت الحياة الزراعية في العراق في العصر العباسي 132-334هـ، ودراسة "عارف" التي تناولت العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ.

ت- بعض هذه الدراسات تناولت فترة حكم أحد الخلفاء العباسيين في العصر العباسي الثاني، كدراسة "العرينان" التي تناولت فترة خلافة الخليفة العباسي الراضي بالله 322-329هـ، ودراسة "الألشي" التي تناولت فترة خلافة الخليفة العباسي المعتضد بالله 279-289هـ.

ث- بعض هذه الدراسات تناولت جزئيات معينة خلال فترة حكم أحد الخلفاء، كدراسة "عبيدات" التي تناولت نقود الخليفة المعتمد على الله 256-279هـ، ودراسة "دعوب" التي تناولت دور أهل الذمة في بغداد في تنمية اقتصاد الدولة الإسلامية في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله 295-320هـ.

ج- إن هذه الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في بعض النقاط، والتي سبقت الإشارة إليها في النقاط السابقة.

ح- **تكمن إضافة الدراسة الحالية فيما يلي:**

1- تقديم دراسة شاملة تتناول جوانب التاريخ الاقتصادي في الدولة العباسية في العصر العباسي

الثاني.

2- إبراز الأسباب التي أدت إلى ازدياد السيطرة التركية على الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني، وبيان الآثار والنتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك.

3- دراسة الأزمات الاقتصادية التي حصلت في العصر العباسي الثاني والتي أدت إلى دخول الدولة العباسية في مرحلة الانحدار في العصر العباسي الثالث.

4- دراسة ملامح الأنشطة الاقتصادية (الزراعية – التجارية – الصناعية والحرفية – السوق)، في العصر العباسي الثاني.

الفصل الأول:

الحدود الجغرافية والحياة السياسية في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الحدود الجغرافية للدولة العباسية والخلفاء العباسيون.

المبحث الثاني: طبيعة الحياة السياسية.

الفصل الأول:

الحدود الجغرافية والحياة السياسية في العصر العباسي الثاني

قبل الدخول في تناول التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني، ينبغي التمهيد ببيان نبذة عن النطاق الجغرافي للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني، بالإضافة إلى موجز عن خلفاء العصر العباسي الثاني، وطبيعة الحياة السياسية في العصر العباسي الثاني، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول:

الحدود الجغرافية للدولة العباسية والخلفاء العباسيون

إن الظاهرة العامة التي كانت سائدة في العصر العباسي الأول، والتي شملت على قوة الخلافة، وتمركز السلطة في يد الخلفاء العظام الذين حفل بهم هذا العصر، وكانوا جميعاً ذوي شخصيات قوية، كما كانوا ساسة مهرة، وقد استطاعوا أن يحافظوا على اتصالهم الوثيق بجماهير الناس الذين وقفوا مع الدعوة العباسية في فترة التحضير للثورة، وأيدوا الخلافة العباسية، إضافة إلى احتفاظ الدولة بوحدتها تحت الحكومة المركزية في بغداد ما لبثت أن تغيرت في العصر العباسي الثاني، لتتميز بانتقال الدولة الإسلامية من المركزية إلى اللامركزية في نظام الحكم، وقيام دول وإمارات مستقلة استقلالاً كاملاً، أو جزئياً مع الاعتراف بسلطان الخلافة، حيث انقسمت الدولة العباسية إلى عدة دول، وحين بدأت الدولة في العصر الأول تحس خطر هذه الحركة الانفصالية، لجأت في علاجها إلى ابتداع سياسة تركيزية مضادة، فقسمت الدولة إلى قسمين[1]:

---

(1) محمود، حسن أحمد، والشريف، أحمد إبراهيم، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط5، 1982م، ص 285-287.

القسم الأول هو المغرب، ويشمل الشام ومصر والشمال الإفريقي، وقد تضاف إليه الجزيرة، أو الشام ومصر وبعض الشمال الإفريقي على حسب الظروف.

والقسم الثاني هو المشرق، ويشمل الأقاليم الواقعة شرقي العراق، وكانت العادة أن يعهد الخليفة بولاية العهد من بعده إلى اثنين يلي أحدهما الخلافة بعد الآخر. وكانت إدارة المغرب توكل إلى ولي العهد الأول، وإدارة المشرق إلى ولي العهد الثاني. ومن خلال ما سبق يظهر أن العالم الإسلامي في العصر العباسي الثاني كان عبارة عن دولة لامركزية، وكان مؤلفاً من مجموعة من الأمم الإسلامية، لكل أمة ذاتيتها الخاصة، وكانت الخلافة تجميع بين هذه الأمم وتمثل الرباط العام بينها في السياسة العامة وفي الدين والحضارة والاقتصاد.

المطلب الأول: الحدود الجغرافية:

الفرع الأول: مركز الخلافة العباسية:

إن مركز الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني كان في العراق، وهو له نظرة خاصة، فقد ارتبط مصيره مباشرة بالخلافة، فهو الجزء الذي بقيت عليه سيطرة الخلفاء وظلت الخلافة تحكمه حكماً مباشراً، وإن تاريخ العراق في العصر العباسي الثاني هو الذي يمثل تاريخ الخلفاء العباسيين تمثيلاً صحيحاً، ونحن حين ننظر إلى تاريخ الخلفاء العباسيين في العصر الثاني لا يمكن أن نربط به الوضع القائم في العالم الإسلامي كله، فقد ضعفت سلطة الخلفاء السياسية على العالم الإسلامي، ولم يبق من سلطان الخليفة إلا مظهره فقط، ولم يعد في يده غير العراق، وحتى العراق نفسه قد تم اقتطاع أجزاء كبيرة منه خضعت لحكم المتغلبين من حكام الأقاليم، فلم يعد للخليفة في بعض الأوقات إلا بغداد وضواحيها، ثم وقع الخلفاء أنفسهم في قبضة القواد الأتراك وزال سلطان الحكم الفعلي من أيديهم بانتقاله إلى أمير الأمراء في بغداد[1].

---

(1) مسكويه، أحمد بن محمد، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ 2003م، ج 5 ص 198-199.

والواقع إن الخلافة العباسية لم تعد قادرة على أن توازن بين القوة المركزية في بغداد، وبين القوى اللامركزية في أقاليم الدولة العباسية، وكان من نتيجة هذا أن شهد العصر العباسي الثاني ظهور إمارات مستقلة تظهر في الشرق والغرب، وفقدت الخلافة الضعيفة نفوذها في بغداد نفسها، بسيطرة الجند الترك، ثم البويهيين والسلاجقة، كما فقدت نفوذها في الأقاليم، لتصبح مجرد رمز تجتمع الدولة حوله، وقد ربط كثير من المؤرخين بين حالة الخلافة العباسية في العراق، وبين الحالة في العالم الاسلامي، واعتبروا ضعف الخلافة ضعفاً للعالم الإسلامي كله، ونظروا إلى استقلال الشعوب في هذا العصر على أنه نوع من الانفصال، وعلى أنه كان بذرة ضعف الخلافة، فالخلافة ازدادت ضعفاً حين قامت بأفريقية دولة الأدارسة، والدولة الرستمية في الجزائر، ودولة بني الأغلب في تونس، إضافة إلى قيام الدولة الطولونية والأخشيدية في مصر، وكذلك قيام الدول المستقلة في المشرق الاسلامي[1].

الفرع الثاني: الدول والأقاليم المستقلة عن مركز الخلافة:

لقد سبق أن الدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني كانت دولة لامركزية، وكان مركز الخلافة في العراق، أما المناطق الجغرافية الأخرى فكانت دولاً وأقاليم مستقلة عن مركز الخلافة، وفيما يلي بيان بعض هذه الدول والأقاليم.

أولاً: الأندلس:

لقد استطاع عبد الرحمن بن معاوية أحد الأمراء الأمويين أن يؤسس إمارة مستقلة في الأندلس، حيث حصل على تأييد السكان الراغبين في الاستقلال، الأمر الذي مكَّنها من الصمود في وجه محاولة الدولة العباسية للقضاء عليها، وقد ظلت بلاد الأندلس مستقلة تحت حكم أمراء بني أمية حتى سنة 316هـ، وفي هذه السنة قام الأمير عبد الرحمن الثالث الأموي الملقب بالناصر بإعلان الخلافة

---

(1) محمود، والشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص 301-302.

الأموية في الأندلس، وكان ظهور الخلافة الأموية معناه أن التطور الاستقلالي بلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه، واستمرت الخلافة الأموية في الأندلس حتى سقطت في عام 428هـ[1].

ثانياً: بلاد المغرب الإفريقي:

حيث انقسم الحكم في المغرب الأفريقي بين دولتين هما الدولة الإدريسية التي أسسها إدريس بن عبد الله العلوي في بلاد المغرب الأقصى (172- 275هـ) ودولة الأغالبة التي أسسها إبراهيم بن الأغلب في تونس (184- 296هـ) إلى أن قامت في المغرب دولة شيعية ضمَّت المغرب الاسلامي كله ما عدا الأندلس، هي الدولة الفاطمية (298-567هـ)[2].

ثالثاً: المغرب الأقصى: (دولة الأدارسة):

لقد استطاع الحسين بن علي بن الحسن الذي ثار على الدولة العباسية في عام 169هـ، وهرب إلى المغرب الأقصى أن يقيم أول دولة علوية وهي الدولة التي نسبت إليه (دولة الأدارسة)، وقد وافق وصول إدريس إلى المغرب نشاط الحركة الاستقلالية في هذه البلاد، فلما وصل إدريس استطاع أن يكون إمارة مستقلة ظلت ترث النفوذ حتى سنة 275هـ، حيث كان أعظم الأدارسة قوة وأعلاهم قدراً هو يحيى ابن إدريس بن إدريس بن عمر الذي حكم خلال الفترة (292-310هـ) وامتد ملكه على جميع بلاد المغرب الأقصى[3].

رابعاً: الدولة العبيدية:

استولت على القيروان عام (296هـ) وأزالت دولة الأغالبة ثم وصل عبيد الله المهدي إلى المغرب عام (297هـ) حيث بويع له بالخلافة وتلقب بأمير المؤمنين فوضع بذلك أساس الدولة

---

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 399.

(2) المرجع نفسه، ص 408.

(3) السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الداء البيضاء، المغرب، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج 1 ص 237، وانظر أيضاً: محمود والشريف، **العالم الإسلامي**، ص 412.

العبيدية، وبقي خليفة حتى مات في سنة 322هـ، واستمرت تلك الدولة موجودة حتى العصر العباسي الرابع، حتى تتالى عليها الأمراء حتى سنة 567هـ، وبذلك انقرضت الدولة العبيدية(1).

خامساً: تونس: (دولة الأغالبة):

كانت الحركة الاستقلالية في تونس تتمثل في قيام إمارة الأغالبة منذ سنة 184هـ بقيادة إبراهيم بن الأغلب، ثم ظل أبناؤه يرثون الحكم بعده معترفين بالسلطان الأسمى للخليفة العباسي، وظلَّت الحركة الاستقلالية واضحة في عهد الأغالبة حتى سنة 296هـ، وقد استطاع بنو الأغلب من بعد إبراهيم أن يقضوا على كل الثورات التي قامت في أفريقية(2).

سادساً: مصر والشام: (الطولونيون، والإخشيديون)

أصبحت مصر والشام منذ ابتداء الدولة العباسية تقريباً تؤلفان وحدة خاصة، وهذه الوحدة إدارية وسياسية وثقافية، حيث إن موقع مصر والشام على البحر المتوسط كان يحتم عليهما أن يتعاونا من الناحية الادارية، ومن الناحية الحربية أيضاً(3).

ومؤسس الدولة الطولونية هو أحمد بن طولون(4)، الذي دخل مصر في رمضان سنة 254هـ في عهد الخليفة العباسي "المعتز" في العصر العباسي الثاني، حيث جاء إلى مصر وكانت غايته أن يستقل بولاية مصر كلها تحت سلطان الخلافة العباسية وبرغبتها، ثم يتخذ من مصر قاعدة ليلعب الدور الأول في العالم الاسلامي، وبدأ يسير في خطوات متتابعة لتثبيت حكمه في مصر واستقلال دولته عن مركز الخلافة العباسية(5)، ثم سيطر على البريد فأصبح خاضعاً له، وضمن ألا تتسرب

---

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 412-413.

(2) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 416.

(3) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 420-421.

(4) هو مؤسس الدولة الطولونية، وهو رجل تركي، توفي سنة 270هـ 883م، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج1، ص 73.

(5) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، **الولاة**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424-2003م، ص 164، محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 428.

أخباره إلى دار الخلافة الا بالقدر الذي يريد[1]، وفي سنة 263هـ قلده الخليفة خراج مصر، وولاه الثغور الشامية، وبذلك أصبحت مصر كلها في يد ابن طولون إدارتها وماليتها وحربها وقضائها[2].

أما فيما يتعلق بالدولة الإخشيدية فقد كان ظهور محمد بن طغج الأخشيد[3] في محاولة لتخليص مصر من الفتن الداخلية التي حدثت بها، وليصلح أحوالها التي أفسدها عمال الخراج بعد زوال الحكم الطولوني، وكما تصدى الموفق[4] لأحمد بن طولون من قبل، كذلك تصدى محمد بن رائق[5] للأخشيد، حيث حاول الأخشيد إغراء الخليفة العباسي المتقي بالقدوم الى مصر ليخرج عن نفوذ أمير الأمراء المتسلط في بغداد، كما حاول ابن طولون أن يغري الخليفة المعتمد بالقدوم إليها بعيداً عن نفوذ أخيه الموفق، حيث كان الهدف من ذلك جعل مصر مركز الثقل في العالم الإسلامي بنقل الخليفة إليها[6].

وقد نجح الإخشيد في التصدي لحملات الفاطميين التي استمرت من سنة 321 إلى 324هـ، وبذلك نال رضا الخليفة الراضي الذي أمر بأن يزاد على اسم ابن طغج لقب الأخشيد، وقد دعي له بهذا اللقب على منابر مصر والشام في شهر رمضان سنة 327هـ[7]، وقد توفي الأخشيد سنة 334هـ حيث انتقلت الوصاية على أولاده إلى كافور الأخشيدي الذي أصبح صاحب السلطان

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 257.

(2) الكندي، **الولاة**، ص 163، المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، ج1، ص177، ابن تغري بردي، يوسف بن تغري، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب، مصر، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج 3 ص 50 وما بعدها

(3) محمد بن طغج الإخشيدي: ولد ببغداد، وتولى إمارة الديار المصرية، وولاه الخليفة الراضي على مصر والشام والحجاز، وتوفي في دمشق، ودفن في القدس، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 3 ص 171.

(4) هو الأمير الموفق، محمد بن جعفر بن المتوكل، وهو أخ الخليفة المعتمد على الله، وقائد جيشه، توفي سنة 278هـ 891م، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 2 ص 294.

(5) هو أبو بكر محمد بن رائق، أول من شغل منصب أمير الأمراء في عهد الخليفة الراضي في عام 324هـ، وتوفي سنة 330هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 5 ص 114.

(6) محمود، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 436-437. الهاشمي، **الخلافة العباسية**، ص 396.

(7) الكندي، **الولاة**، ص 208.

المطلق في إدارة الدولة الأخشيدية[1].

سابعاً: الدولة الحمدانية:

قامت دولة الحمدانيين في منطقة الموصل ثم في حلب (317- 394هـ) لتسد فراغاً كان موجوداً بين قوة الخلافة في بغداد وقوة أمير الأمراء الذي يحكم باسم الخلافة في بغداد، وقوة الأخشيدين ثم الفاطميين الذين يحكمون في مصر والشام، فقد كان نفوذ بغداد في أقل قوته في هذه المنطقة، كما كان نفوذ مصر أضعف حالاته كذلك في هذه المنطقة، وقد ظهر الحمدانيون في عهد الخليفة المعتضد ثائرين على الدولة العباسية ثم عفا عنهم وأحسن إليهم[2].

ومن ذلك الوقت بدأت شهرة الحمدانيين، وقد استفادت الخلافة من قيام بني حمدان كقوة عربية في هذه المنطقة للقضاء على المناوئين لها[3]، حيث أدت دورها وأتاحت فرصة للقوى الأخرى لتجمع شتاتها، فأعاقت التقدم البيزنطي، وهكذا كان قيام الدولة الحمدانية ضرورة من ضرورات العالم الإسلامي وجاء قيامها في وقت كان العالم الاسلامي أحوج ما يكون فيه إلى قوة تدافع عن حدوده[4].

ثامناً: الدولة الطاهرية: (205- 259هـ/820-872م):

أسَّس هذه الدولة طاهر بن الحسين أحد قواد المأمون سنة 205هـ، فاتخذ نيسابور قاعدة له في خراسان[5]، وقد بدت من طاهر منذ أول الأمر ميول نحو الحكم المستقل، ولكنه توفي سنة 207هـ، فأقر المأمون ابنه طلحة على ولاية خراسان، قد حرص الطاهريون على التعاون مع

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 441.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص 470، محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 442.

(3) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 443 وما بعدها.

(4) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 448-449.

(5) خراسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وتشتمل على أمهات المدن، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 350.

الخلافة العباسية والاعتراف بسلطانها[1]، حيث تعاون عبد الله بن طاهر مع الخلافة في قمع الخارجين عليها[2]، وقد قدر العباسيون خدمات الطاهرين وقربوهم، ومالوا إلى جانبهم في النزاع مع الصفاريين، وأبقوا شرطة بغداد في أيديهم حتى 310هـ[3]، وقد كان حكم الطاهريين للمشرق حكماً صالحاً، فقد اهتموا بأمر رعاياهم، وأصلحوا الأحوال الاقتصادية للبلاد وأقروا الأمن فيها، حيث تمتعت خراسان في عهدهم بالرخاء والأمن والازدهار[4].

تاسعاً: الدولة الصفارية (254-289هـ/867-903م):

تنسب هذه الدولة إلى يعقوب بن الليث الصفار[5]، وقد كان الصفار في بدايته يعمل تحت دائرة طاعة الخلافة، ويحرص على إرضائها، وقد استجابت الخلافة فمنحته التقليد على ما ملك، لكن كثيراً مما وضع يده عليه كان تحت نفوذ الطاهريين، وقد أدركت الخلافة خطورة الصفار، فأرسل الموفق يقول له مع الرسل: "إن أمير المؤمنين لا يقر يعقوب على ما فعل، وأنه يأمره بالانصراف الى العمل الذي ولاه إياه، وانه لم يكن له أن يفعل ذلك بغير أمره، فليرجع. فإنه إن فعل كان من الأولياء، وإلا لم يكن له إلا ما للمخالفين[6]" لكن الصفار تحدى الخلافة معتمداً على قوة جيشه وطاعة جنده، فتقدم نحو فارس[7] وثبت سلطانه بها ثم عزم على السير إلى العراق، وتقدم

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص134، محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 455.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص356-362. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص182-188.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 137.

(4) الهاشمي، **الخلافة العباسية**، ص 390.

(5) يعقوب بن الليث الصفار: أحد القادة في العصر العباسي الثاني، كان يعمل في النحاس، ثم أصبح والياً، ثم تغلب على العديد من المناطق، وقام بالزحف على بغداد في عهد الخليفة المعتمد على الله، ودارت بينهما عدة حروب إلى أن هرب إلى منطقة واسط، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 6 ص 402-403.

(6) الطبري، محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان، طبعة عام 1967، دون ذكر رقم الطبعة ، ج 9 ص 507.

(7) فارس: إقليم واسع، تبدأ حدوده من جهة العراق، ويمتد إلى جهة ساحل بحر الهند وسيراف، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 226.

إلى الأهواز، ورأت الخلافة أن ترضيه، فأرسلت إليه تقليداً بولاية خراسان وطبرستان[1] وجرجان والري[2] وفارس، وتعيينه أميراً على شرطة بغداد[3].

وحين تولى المعتضد الخلافة سنة 279هـ أرسل عمرو بن الليث الصفار[4] هداياه إلى الخليفة يعلن ولاءه ويسأله ولاية خراسان، فأجابه الخليفة وبعث إليه التقليد، لكنه قتل سنة (289هـ)، وفيما بعد استطاعات الدولة السامانية القضاء على الصفاريين على يد إسماعيل بن أحمد[5] الساماني[6].

انتهت الدولة الصفارية بعد هذا العصر القصير الذي لم يتجاوز خمساً وثلاثين سنة، على الرغم من قوة جيوشها وحسن تدريبها وتسليحها، وامتلاء خزائنها بالأموال حتى قيل إن يعقوب بن الليث حين مات كان في خزائنه خمسون ألف ألف درهم، وثمانون ألف ألف دينار[7].

عاشراً: الدولة السامانية: (261-389هـ/874-999م):

ينتسب السامانيون إلى إحدى أسر الفرس العريقة، وقد ظهر أمرهم في عهد الخليفة المأمون، وقد كانت العلاقة بين السامانيين وبين الخلافة العباسية تقوم على المودة، حيث إن السامانيين لم يتجهوا بأطماعهم الى البلاد الداخلية في العالم الاسلامي، وإنما امتدوا بنشاطهم إلى المجال الخارجي، أما امتداد سلطانهم إلى الداخل فلم يكن دافعه الطمع وإنما كانوا في الحقيقة يسدون فراغاً

---

(1) طبرستان: كلمة فارسية تتكون من مقطعين، طبر وستان، وهي بلدان واسعة يشتمل عليها هذا الاسم، وتقع قرب منطقة خراسان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 14.

(2) الري: مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وتقع قرب خراسان، فتحت عام 20هـ، ويقال بأن الذي بنى مدينة الري الحديثة هو المهدي، في عهد خلافة المنصور، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 117.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 290-292.

(4) عمرو بن الليث الصفار كان والياً لخراسان في عهد الخليفة المعتمد على الله، وقد خرج عليه بعد عزله عن ولايته من قبل الموفق أخ الخليفة المعتمد وقائد جيشه، فدارت بينه وبين جند الخلافة عدة حروب، إلى أن قبض عليه وسجن، فبقي في سجنه حتى وفاته عام 289هـ 901م، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 6 ص 421-431.

(5) إسماعيل بن أحمد الساماني: كان والياً للخليفة المعتضد بالله على خراسان، وكان قائداً شجاعاً استطاع القضاء على الدولة الصفارية، وتوفي سنة 295هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 6 ص 88-89.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 60-61. وانظر أيضاً: محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 457، وص 463-464. الهاشمي، **الخلافة العباسية**، ص 390-391.

(7) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 65 وما بعدها.

حدث على أثر ضعف الطاهريين، فدخل على أيديهم عدد كبير في الإسلام، وأقاموا في أيامهم بما وراء النهر مراكز ثقافية هامة كانت عاملاً هاماً في صبغ الترك بالصبغة الإسلامية، وقد جعلوا من التركستان بيئة مؤثرة في الترك فخفف من خطرهم على العالم الإسلامي، بل هيأتهم للقيام بدور فعال لصالح العالم الاسلامي في الداخل والخارج[1]. وفيما يلي يورد الباحث خريطة توضح النطاق الجغرافي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني:

شكل رقم (1) خريطة الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني في بداية القرن الرابع الهجري

المصدر: فاروق عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 251.

ويلاحظ من خلال هذه الخريطة أن النطاق الجغرافي للدولة العباسية في القرن الرابع الهجري وخلال العصر العباسي الثاني كان منحصراً داخل العراق، مع انتشار الدويلات الأخرى المستقلة على حدود العراق، فنرى مثلاً الدولة الطولونية في مصر، والدولة الصفارية والدولة السامانية في المشرق الإسلامي، والدولة الأغلبية ودولة الأدارسة والدولة الأموية في الأندلس، مع انتشار حركة القرامطة وتوسعها في الجزيرة العربية، إضافة إلى وجود أراض استولى عليها المسيحيون من أراضي المسلمين في بلاد الشام، مع وجود بعض الأقاليم والدويلات الصغيرة الأخرى التي تحيط بالدولة العباسية المركزية في العراق.

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 466-468.

المطلب الثاني: الخلفاء العباسيون:

لقد امتد العصر العباسي الثاني لمدة 87 عاماً، بدءاً من عام 247هـ ولغاية عام 334هـ، استلم فيها مقاليد الخلافة عشرة خلفاء، على تفاوت بينهم في مدة الخلافة، وهم:

أولاً: الخليفة العباسي "المستعين" (248 – 252هـ / 862–866م):

هو أحمد بن محمد بن المعتصم بن الرشيد، يكنى "أبا العباس"، ولد سنة 220هـ، وبويع بالخلافة سنة 248هـ/862م، ولم يزل خليفة إلى المحرم سنة 252هـ 866م، فكانت مدته ثلاث سنوات وثمانية أشهر و28 يوماً[1].

ثانياً: الخليفة العباسي "المعتز" (252–255هـ/866 – 869م):

هو أبو عبد الله المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، ولد سنة 231هـ، وكان أبوه المتوكل قد جعله ولياً للعهد بعد أخيه المنتصر، ولكن المنتصر أرغمه على خلع نفسه، ولما ولي المستعين حبسه هو وأخاه المؤيد حتى كانت الفتنة بين قواد المستعين، فأخرج المعتز وبويع بالخلافة بعد خلع المستعين في 252هـ، وظل والياً إلى أن خلع في رجب سنة 255هـ[2].

ثالثاً: الخليفة العباسي "المهتدي" (255–256هـ/869 – 870م):

هو محمد المهتدي بالله بن هارون الواثق بن المعتصم بن الرشيد، ولد سنة 218هـ، وبويع له بالخلافة بعد أن خلع المعتز نفسه سنة 255هـ، ولم يزل خليفة حتى 256هـ، حيث قتل وعمره أربعون سنة وأربعة أشهر، فكانت مدته أحد عشر شهراً وثمانية عشر يوماً[3].

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 256. وانظر أيضاً: اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج 2 ص 494 وما بعدها، وانظر أيضاً: السيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ 2003م، ص 311–312.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 348 وما بعدها، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 313–314.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 391. المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 333–334. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 316.

رابعاً: الخليفة العباسي "المعتمد" (256-279هـ/780-892م):

هو أحمد المعتمد على الله ابن المتوكل بن المعتصم، ولد سنة 231هـ وبويع له بالخلافة سنة 256هـ، ولم يزل خليفة حتى توفي في رجب سنة 279هـ فكانت مدته 23 سنة تقريباً[1].

خامساً: الخليفة العباسي "المعتضد" (279-289هـ/892-902م):

بعد وفاة المعتمد في عام 279هـ وفي صبيحة اليوم التالي بويع لابنه أبي العباس "المعتضد بالله" بالخلافة[2]، ويكنى أبا العباس، وكانت مدة خلافته تسع سنين وتسعة أشهر واثنين وعشرين يوماً[3]، حيث سلك المعتضد نهج والده المعتمد في حروبه وأعماله الإدارية على مدى سنوات مدة خلافته، وكان يهدف إلى إنعاش الخلافة وتثبيت هيبتها واستمر في عهده تراجع نفوذ الأتراك[4]، وقد توفي في ربيع الآخر سنة 289هـ، وخلفه ابنه "المكتفي" وكان مقيماً في الرقة[5]، ولما وصل الخبر إلى المكتفي أخذ البيعه ممن معه، ثم خرج بعدها إلى بغداد[6].

سادساً: الخليفة العباسي "المكتفي" (289-295هـ/902-908م):

هو علي بن المعتضد بن أبي أحمد المتوكل، لقب "المكتفي"، ولد سنة 236هـ وبويع بالخلافة بعد وفاة أبيه المعتضد بعهد منه وذلك في سنة 289هـ إلى أن توفي في سنة 295هـ، فكانت مدته ست سنوات وستة أشهر[7].

سابعاً: الخليفة العباسي "المقتدر" (295-320هـ/908-932م):

هو جعفر بن أحمد المعتضد بالله، لقب بالمقتدر بالله، ويكنى أبا الفضل، بويع بالخلافة وهو

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 474. اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج 2 ص 507 وما بعدها. السيوطي، **تاريخ السيوطي**، ص 319.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 29-30.

(3) المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 336.

(4) الهاشمي، عبد المنعم، **الخلافة العباسية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ 2003م، ص 373.

(5) الرقة: مدينة مشهورة تقع على ناحية نهر الفرات، وتعد ضمن بلاد الجزيرة، لأنها تقع في الجانب الشرقي لنهر الفرات، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 59.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 86-88.

(7) المسعودي، **التنبيه والأشراف**، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 333-335.

ابن ثلاث عشرة سنة[1]، ولذلك ترك أمور الدولة في إدارة نائبه مؤنس التركي[2]، وبرزت في عهده ظاهرة تدخل النساء في أمور الدولة، وانتشرت في عهده الفتن في الداخل والخارج، مما أدى إلى ثورة الجيش عليه وخلعه[3].

ثامناً: الخليفة العباسي "القاهر" (320–322هـ/ 930–932هـ):

هو محمد بن أحمد المعتضد بن طلحة الموفق بن جعفر المتوكل، وكنيته القاهر، بويع بالخلافة يوم الخميس سنة 320هـ، حيث فاوضه مونس التركي على الخلافة بعد أن قام بقتل المقتدر، ولما قبل القاهر بشروطه وافق على توليته الخلافة، ودخل دار الخلافة ودعا بحصير فصلى أربع ركعات ثم جلس على سرير الملك[4]، اتبع سياسة القسوة مع القادة الأتراك فتخلص من مؤنس الخادم، ولكن القادة والجنود ثاروا عليه وسملوا عينيه، ثم بايعوا الخليفة الراضي[5].

تاسعاً: الخليفة العباسي "الراضي" (322–329هـ/932–934):

هو الراضي بالله، أبو العباس، محمد بن المقتدر، تولى الخلافة بعد قتل القاهر سنة 322هـ، ولد سنة 297هـ، ودامت خلافته ست سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام، حيث أجلسه الجنود الأتراك على السرير، وبايعه القواد، ولقب الراضي بالله[6]، وقد وصف ابن الأثير أوضاع الخلافة العباسية في عهد الراضي فقال: "لم يبق للخليفة غير بغداد وأعمالها والحكم في جميعها لابن رائق"، وتوفي

---

(1) المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 342. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 336.

(2) هو مؤنس المظفر، قائد الجيش في عصر الخليفة المقتدر، وهو أحد القادة الأتراك الذين تحكموا بالخلافة العباسية، كما تولى إمرة دمشق للخليفة المقتدر، انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 224، وانظر أيضاً: الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، طبعة عام 1965م، دون ذكر دار النشر ورقم الطبعة، ج 3 ص 128–129.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 142 وما بعدها، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 342.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 153–154. المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 352.

(5) المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 352.

(6) الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، ج 10 ص 284. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 348.

الراضي عام 329هـ، وخلفه الخليفة المتقي وهو إبراهيم بن جعفر المقتدر[1].

عاشراً: الخليفة العباسي "المتقي" (329-333هـ/940-944م):

هو أبو إسحاق، إبراهيم بن جعفر المقتدر بالله بن أحمد المعتضد بالله، بويع بالخلافة في سنة 329هـ، بعد موت أخيه الراضي، وهو ابن أربع وثلاثين سنة، حيث اجتمع أعيان الدولة وتشاوروا فيمن يصلح للخلافة بعد الراضي فاختاروه لهذا المنصب وبايعوه ولقب ب "المتقي لله"، وعقدت له الخلافة ولم يزل خليفة حتى خلع سنة 333هـ، فكانت مدته ثلاث سنين و 11 شهراً[2]، حيث استطاع القائد "توزون" التركي[3] في سنة 333هـ أن يقبض على الخيلفة المتقي ويسجنه، ويفقأ عينيه، واختار عبد الله بن المكتفي خليفة ولقي بالمستكفي[4].

حادي عشر: الخليفة العباسي "المستكفي" (333-334هـ/944-946م):

هو أبو القاسم عبيد الله المستكفي بالله بن المكتفي بالله بن المعتضد بالله، ولي الخلافة وعمره إحدى وأربعون سنة، وكانت خلافته سنة وأربعة شهور[5]، واستمر في الخلافة حتى دخول البويهيين إلى بغداد عام 334هـ، حيث قاموا باعتقال الخليفة المستكفي، وطلبوا "المطيع لله" وهو الفضل بن المقتدر بالله إلى دار الخلافة، وطلبوا من المستكفي أن يسلم على المطيع بالخلافة، ويخلع نفسه، ففعل، فبويع المطيع بالخلافة سنة 334هـ، ثم قام البويهيون بقتل المستكفي، كما قاموا بسمل عينيه وفقئها[6]. ويعد عهد الخلفاء الثلاثة الراضي والمتقي والمستكفي من أسوأ عهود الخلافة العباسية لما كان فيه من منازعات لا تنتهي بين رجال الدولة وقد نشأ في هذه الفترة صراع

(1) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1415هـ، ج 7 ص 123. الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، ج 10 ص 316 وما بعدها. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 350.

(2) المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 360.

(3) توزون: هو أحد القادة الأتراك، وهو أمير الأمراء في في زمن الخليفة المتقي، وقد خلع عليه الخليفة المتقي بالإمارة عام 331هـ، وتوفي سنة 334هـ 945م، انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 448.

(4) الهمذاني، **تكلمة تاريخ الأمم والملوك للطبري**، ج 10 ص 347-349. المسعودي، **التنبيه والأشراف**، ص 360.

(5) الهمذاني، **تكملة تاريخ الأمم والملوك للطبري**، ج 10 ص 349. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 356.

(6) الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، ج 10 ص 354-355. السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 356-357.

شديد على السلطة، وتولي إمرة الأمراء[1]، وفي ختام هذا المطلب يوجز الباحث شكلاً يلخص فيه الخلفاء العباسيين في العصر العباسي الثاني:

شكل رقم (2)

الخلفاء العباسيون في العصر العباسي الثاني

المعتصم

محمد
الواثق
المتوكل ٢٣٢هـ

المستعين ٢٤٨هـ
المهتدي ٢٥٥هـ
المنتصر ٢٤٧هـ
المعتز ٢٥٢هـ
المعتمد ٢٥٦هـ

المعتضد ٢٧٩هـ

المكتفي ٢٨٩هـ
المقتدر ٢٩٥هـ
القاهر ٣٢٠هـ

المستكفي ٣٣٣هـ
المطيع ٣٣٤هـ
المتقي ٣٢٩هـ
الراضي ٣٢٢هـ

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على معلومات المبحث السابق.

(1) حسن، حسن إبراهيم، **تاريخ الإسلام**، دار النهضة، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج3، ص35.

المبحث الثاني: طبيعة الحياة السياسية

يظهر من خلال الاطلاع على الكتب التاريخية التي تناولت العصر العباسي الثاني وجود مؤثرين قد أثرا في طبيعة الحياة السياسية في العصر العباسي الثاني، وهما ظهور العنصر التركي في العالم الإسلامي، وظهور منصب أمير الأمراء، وفيما يلي يوجز الباحث نبذة عن كل عنصر في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ظهور العنصر التركي:

في العصر العباسي الثاني ظهر في العالم الاسلامي عنصر جديد كبير بجانب – العرب والفرس– وهو عنصر الأتراك، وكان له أثر كبير في الحياة السياسية والاجتماعية في الأمة الإسلامية، وقد بدأ ظهور الأتراك على مسرح الأحداث في بغداد منذ عهد الخليفة المأمون، حيث أراد أن يستغل مواهب الأتراك الحربية في محاولة للحفاظ على الدولة، حيث أقبل المعتصم على شراء الأتراك واستخدامهم في الجيش على نطاق واسع، وكانو يتكلمون التركية، ثم أخذوا يتكلمون العربية وينخرطون داخل المجتمع[1]، وكانت مصادر وجودهم متنوعة؛ منها[2]:

1. الحروب؛ حيث يقع قسم من الأتراك أسرى عند العرب الفاتحين.
2. الشراء؛ حيث بدأ الخلفاء بشراء الرقيق الأبيض (المماليك) عن طريق تجار خراسان.
3. كان المماليك الأتراك يرسلون إلى الخليفة كجزء من الضريبة السنوية المفروضة على المنطقة من قبل حكومة بغداد العباسية.
4. الهجرة؛ وكانت هجرة الأتراك غرباً نحو بلدان الخلافة الإسلامية وكانت الهجرة تزداد حيناً وتخفت حيناً؛ إلا أنها أدت إلى دخول الكثير من الأتراك واستقرارهم داخل الدولة الإسلامية

---

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 317-318.

(2) عمر، فاروق، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية (247-334)**، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 1977م، ص 54-55.

واندماجهم في إطار المجتمع الإسلامي والثقافة العربية.

5. الدعوة والتجنيد؛ فقد كان المأمون مثلاً يرسل الدعاة إلى بلاد الترك للدعوة للإسلام، ويرسل معهم فارضاً يسجل أسماء الأجناد في إيران ويفرض لهم العطاء ويسهل أمر القدوم إلى مقر الخليفة، وكان الخليفة يكرم القادمين ويعطيهم الهدايا.

والذي حدا بالمعتصم إلى الاتجاه نحو الأتراك أمور أهمها[1]:

1- أن جيش الدولة العباسية وحتى عهد المعتصم كان يتكون من عنصرين رئيسيين، هما العنصر الفارسي الخراساني، والعنصر العربي، وكان الخراسانيون عماد الدولة نحو قرن، منذ إنشاء الدولة إلى أيام المعتصم، ثم إن ثقة المعتصم بالفرس بدأت تضعف، ما دعاه إلى التفكير في البحث عن عنصر آخر يستعين به غير العرب والفرس، فهداه تفكيره إلى الاستعانة بالأتراك، في محاولة منه لتثبيت أركان الخلافة.

2- أن حياة الاستقرار والازدهار الاقتصادي النسبي قد عودت الناس في العراق على حياة التحضر والدعة والترف والرفاهية، وهكذا لم يعد سكان العراق عنصراً محارباً يمكن الاعتماد عليه، فكان على العباسيين أن يفتشوا عن عنصر جديد قوي ومحارب.

3- إن أم الخليفة المعتصم كانت تركية من الصغد، وقد شابه المعتصم أخواله في كثير من طباعه النفسية وصفاته الجسدية، من القوة والشجاعة، ومتانة الجسم والاعتداد بقوة الجسد فدعته العصبية التركية والتشابه الخلقي والنفسي أن يفكر في استدعاء الأتراك.

وقد مكَّن المعتصم للأتراك في الأرض، وقربهم إليه، وخصهم بالنفوذ فقلَّدهم قيادة الجيش، وجعل لهم مركزاً في مجال السياسة، وقد جرى الواثق بن المعتصم على سياسة أبيه في الاستكثار من الأتراك، ورفع مكانتهم، وبذلك تقلد الأتراك مناصب هامة في الدولة، ومنذ ذلك الحين أخذ

---

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 318-319. عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 60-61.

التاريخ الإسلامي يصطبغ بالصبغة التركية، وأصبحت الشخصيات التركية هي الشخصيات البارزة في الخلافة العباسية في العصر الثاني، ولذلك أصبح العصر العباسي الثاني يسمى "عصر سيطرة الأتراك"، أو "العصر التركي"[1].

وتعتبر خلافة الواثق ابن المعتصم فترة انتقال بين عهدين، الأول منهما هو عهد تمكن الأتراك مع بقاء هيبة الخليفة، والثاني وهو عهد تمكن الأتراك مع زوال هيبة الخليفة وانحدار مكانته، حيث تمكن الأتراك من توطيد نفوذهم وتثبيت أقدامهم، وكان لازدياد نفوذ الأتراك وبقائهم في سامراء[2] على هذه الصورة أثره المباشر على منصب الخلافة نفسه، فقد أصبحوا يتدخلون في اختيار الخلفاء وتوليتهم[3].

وقد بدأت السيطرة التركية مع بداية العصر العباسي الثاني، حيث تعاون المنتصر مع القادة الأتراك في قتل أبيه المتوكل، ثم أجبر أخويه المعتز والمؤيد على التنازل عن الخلافة بناء على رغبة الأتراك، ولكن المنتصر نفسه لم يحتفظ بالخلافة أكثر من ستة أشهر، حيث جرده القادة الأتراك من كل شيء، فأخذ يعلن سخطه وتبرمه منهم، ويهددهم بالقتل، فقاموا بقتله من خلال دس السم في طعامه، حيث تخلصوا منه قبل أن يتخلص منهم[4].

وقد حاول المستعين الوقوف في وجه القادة الأتراك، وذلك من خلال الجهود التي بذلها في تحصين أسوار بغداد وحفر الخنادق حولها، كما فتح السدود باتجاه سامراء لمنع وصول الجنود إلى بغداد، كما أصدر أوامره بحصار سامراء اقتصادياً، ونظم المدافعين عن المدينة، ولكنه اضطر إلى

---

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 317 وما بعدها.

(2) سامراء: مدينة في العراق، تقع بين بغداد وتكريت، وتقع شرق نهر دجلة، وبناها الخليفة المعتصم بالله في العصر العباسي الأول، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 173-174.

(3) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 330 وما بعدها.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 234.

قبول شروط الصلح، واقتنع بالتنازل عن الخلافة طائعاً[1]، حيث أصبح المعتز هو الخليفة، حيث رأى فيه الأتراك الشخص المناسب لهم في ظروفهم الحالية، فجاؤوا به إلى السلطة، إلا أنه حاول التخلص منهم، ولكن محاولاته باءت بالفشل حين اصطدمت بالأزمة المالية، فالخليفة كان دون شك بحاجة إلى المال لكسب الجند والأتباع؛ بينما كانت الخزينة خاوية وعلى وشك الإفلاس نتيجة سوء الإدارة وانشغال القادة العسكريين بتثبيت مراكزهم السياسية واستمرار الفرق العسكرية في التنازع والخلاف، فقلت المحاصيل وتدهورت الزراعة والتجارة فقلت واردات الدولة، وقد ثار الجند مطالبين بأرزاقهم لأربعة أشهر؛ حيث استنجد الخليفة بأمه (أم المعتز) ولكنها لم تنجده رغم كثرة ما عندها من مال، حيث كانت نهاية المعتز مؤلمة تدل على طغيان الجند وقادتهم وسوء أدبهم وسلوكهم، حيث سُحِل من رجله وضرب بالدبابيس فتمزقت ثيابه وأوقف في الشمس؛ فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر ثم تنازل عن الخلافة بعد أن ضربوه ولطموه وقد مات في السجن[2].

وبعد عزل المعتز تولى المهتدي الخلافة، ولكنه رفض تولي الخلافة حتى يتنازل المعتز عنها علناً، وهذه كانت بداية طيبة تدل على احترام هيبة الخليفة، وشرعية السلطة، كما أن المهتدي أراد أن تكون بيعته موافقة للتقليد السائد دون أن يكون للأتراك فضل في تنصيبه[3]، وهذا يعكس الخطط التي كان الخليفة يحاول من خلالها جعل الخلافة قوة فعالة غير واقعة تحت تأثير القادة العسكريين الأتراك، ولم يستغل المهتدي الجند ولم ينجح في استقطابهم تحت زعامته، ولذلك اختار ضرب القادة الأتراك بعضهم ببعض من خلال اتباع سياسة التحريض والإغراء، ولكنه فشل في التصدي لهم، حيث قام الأتراك بخلعه قبل موته ومبايعة أحمد بن المتوكل الذي لقب بالمعتمد على

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 342 وما بعدها. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1982م 1402هـ، ج 2 ص 540 وما بعدها.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 389–390. المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 553.

(3) المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 557 وما بعدها.

الله، سنة 256هـ[1].

وتعتبر إجراءات المهتدي من أكثر الإجراءات السياسية والعسكرية جدية في سبيل استعادة هيبة الخلافة ومركزها، ولكنها لم تفلح، كما وأن الأحوال بصورة عامة لم تساعده حيث وقعت أحداث وتطورات أشغلته ولم تكن في حسبانه، فقد عرف الأتراك خطته مما أدى إلى توحيد جهودهم ضده، إضافة إلى ازدياد الإضطرابات في العراق ما منع الخليفة من تحقيق مأربه في إنهاء سيطرة العسكريين الأتراك[2].

ومع تولى الخليفة المعتمد زمام الأمور في الخلافة العباسية سنة 256هـ بدأت مرحلة جديدة تسمى مرحلة الانتعاش المؤقت، والتي استمرت حتى عام 295هـ[3]، يقول ابن الطقطقا في كتابه الفخري: (وكانت دولة المعتمد عجيبة الوضع، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة؛ للمعتمد الخطبة والسكة والتسمي بأمرة المؤمنين، ولأخيه طلحة الأمر والنهي وقيادة العساكر ومحاربة الأعداء ومرابطة الثغور وترتيب الوزراء والأمراء، وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته)[4].

والواقع فإن الموفق كان يتمتع بشخصية قوية ومقدرة عسكرية ممتازة؛ فسيطر على زمام الأمور السياسية والإدارية في خلافة أخيه المعتمد.إن الإستقرار وإعادة السلطة إلى العباسيين تمت على يد القائد الموفق الذي استطاع أن يبعد المؤسسة العسكرية، ولذلك فإن قوة الخلافة وضعف الطبقة العسكرية يعود إلى أسباب عديدة في هذه الفترة؛ أهمها[5]:

1. قيادة الموفق الحكيمة؛ حيث استطاع أن يجمع الحكم بيده ويبعد أخاه المعتمد عنه، رغم أن المعتمد كان يتذمر، وحاول الهرب الى دمشق.

---

(1) المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 571 وما بعدها.

(2) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 75.

(3) حتاملة، **المعتمد في خلافة المعتمد**، ص 47.

(4) ابن الطقطقا، محمد بن علي، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، تحقيق عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ 1997م، ص 245.

(5) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 80، حتاملة، **المعتمد في خلافة المعتمد**، ص 47.

2. طغيان شخصية القائد التركي موسى بن بغا[1] على سائر القادة العسكريين الآخرين الذين انضموا تحت لوائه، فخفف ذلك من حدة الشقاق والصراع بين فرق الجند المختلفة واستغلالهم في المشاكل السياسية بين الخليفة والقادة العسكريين، ثم إن المعتمد كان على علاقة طيبة بموسى بن بغا الذي كان المرشح الرئيسي للمعتمد إلى منصب الخلافة.

3. الحركات والانتفاضة في أرجاء قريبة من مركز الخلافة شغلت الجند وقادتهم عن المطامع السياسية، حيث استطاع الموفق أن يجمع حوله الجيش بإثارة حميتهم لدرء الخطر عن الدولة العباسية.

وقد بدأت الخلافة تسترد نشاطها وفعاليتها، وأخذت تعمل على تقوية نفوذها على ولاياتها، ولذلك قام المعتمد بتعيين ابنه جعفر في ولاية العهد، وسماه المعتضد، في عام 279هـ، ولم تدم حياة المعتمد بعدها طويلاً فقد توفي بعد أن قام بنقل مركز الخلافة إلى بغداد[2]، وقد سار المعتضد مسلك أبيه في الحزم والعزم، كما كان حازماً مع قواده الأتراك حتى هابوه وسكنت فتنة الأتراك فلم يجرؤ واحد منهم على إسقاط الخليفة أو إحداث الشغب في الدولة[3].

وإن قوة الدولة سياسياً واستقرارها إدارياً في عهدي: المعتمد والمعتضد كان له نتائج إيجابية على الوضع الإقتصادي؛ فقد اهتمت السلطة في عهد المعتضد بأمور الري وتسليف الفلاحين الحبوب والحيوانات، كما أخر موعد استيفاء الخراج من المزارعين ليعطي فرصة أكبر لنضج الحاصل وبيعه[4]، ومنع عمال الخراج من ظلم دافعي الخراج، حيث أراد من هذه الخطوات الترفيه على الناس والرفق بهم، وأمر أن يقرأ كتابه ذلك على العامة[5]، حيث نجح المعتضد في إنعاش الخلافة رغم أنه

---

(1) موسى بن بغا: أحد القادة العسكريين الأتراك الذين ظهروا في العصر العباسي الثاني، ظهر بشكل كبير في زمن خلافة المعتمد، حيث أصبح يتدخل في تعيين الوزراء، وتوفي سنة 264هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 12 ص 167.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 441 وما بعدها، المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 594-597.

(3) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 357. عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 82.

(4) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ 1992م، ج 12 ص 343.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 4 ص 365.

لم يستطع أن يقمع كل الحركات التي قامت وخاصة في الأقاليم البعيدة، وكان للمعتضد هيبة وحب عند العامة لعدله وشدته، ولذلك لم يبرز في عهده قائد عسكري مشهور؛ رغم أن بعض الروايات تشير إلى "بدر"[1] غلام المعتضد وكأنه صاحب الأمر والنهي، ولكن "بدراً" لم يورط نفسه في مشادة مع الخليفة؛ بل أنه أيد الخليفة في تعيين ابنه علي ولياً للعهد الذي لقب بالمكتفي بالله[2].

ولما توفي المعتضد خلفه ابنه المكتفي (289-295هـ) وقد سار على نهج أبيه المعتضد في محاربة الحركات والانتفاضات الإقليمية وإحكام سيطرة بغداد على الأقاليم، وتدبير الموارد المالية للخزينة؛ مع أنه كان أكثر مرونة وليناً، كما تمكن المكتفي من إعادة مصر إلى جسم الدولة العباسية والقضاء نهائياً على الطولونيين سنة 294هـ/ 906م[3].

لقد كانت خلافة المكتفي فترة انتقال في عصر الصحوة المؤقتة للخلافة العباسي؛ سيطر فيه الخليفة على الأمور واسترجع فيه الوزير تأثيره، ولم يخرج الجيش عن مهامه العسكرية إلى عصر جديد عاد فيه الخليفة أضعف مما كان عليه في نفوذ القادة العسكريين، ولم يبق للمؤسسة المدنية التي يرأسها الوزير ورؤساء الكتاب فعالية سياسية رئيسية؛ بل خضعت كافة المؤسسات لنفوذ العسكريين، حيث لعب المكتفي نفس الدور الذي لعبه الخليفة الواثق عام 227هـ، وقد كرر خطأ الواثق في عدم تسمية ولي للعهد، حيث أهمل المكتفي أمر اختيار خليفة له، واستجاب لتشكيكات بعض رجال حاشيته ووزرائه، حيث فسح المجال مرة أخرى للقادة والوزراء للتدخل في أمر اختيار الخليفة، وعادت المصالح والمطامع بين القادة والوزراء لتحتل من جديد مكانها البارز في السياسة العباسية في العصر الثاني[4].

---

(1) يسمى بدر المعتضدي، وهو مولى الخليفة المعتضد، وقائد جيشه، ويلقب ببدر الحمامي، تولى الأعمال في مصر، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي فيها سنة 311هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 6 ص 199، والخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 7 ص 108-109.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 89.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، 549-551.

(4) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 84-86.

وكانت أحوال الخلافة مناسبة لأن تسير على ما كانت عليه أيام المعتمد والمعتضد، إلا أن وفاة المكتفي، أعادت الخلافة إلى ضعفها، وعاد الأتراك إلى قوتهم، حيث شعر القواد الأتراك الطامعون في السلطة أن الأمر لا يستقيم لهم مع وجود خلفاء أقوياء من أمثال المعتضد والمكتفي، فعملوا إلى اختيار الخلفاء من الأمراء الضعاف في البيت العباسي، ولذلك طال اجتماعهم وتفكيرهم بعد وفاة المكتفي في محاولة منهم لاختيار الخليفة المناسب لهم[1].

وهكذا استقر الأمر بالقادة الأتراك على اختيار الخليفة المقتدر، الذي كان طفلاً لا يجاوز الثالثة عشرة من عمره، حيث ترك أمور الدولة لغيره، وعلى رأسهم القائد مؤنس التركي، حتى وصل الحال إلى تدخل النساء في أمور الخلافة، حيث شاركن مع الأتراك في إدارة دفة الخلافة، قال المسعودي: "وقد كانت فيه وفي أيامه أمور لم يكن مثلها في الإسلام: منها أنه استوزر اثني عشر وزيراً فيهم من وزر له المرتين والثلاثة، ولم يعرف فيما قبله أنه استوزر هذا العدد، ومنها غلبة النساء على الملك والتدبير، حتى أن جارية لأمه تعرف بـ"ثمل القهرمانة"[2] كانت تجلس للنظر في مظالم الخاصة والعامة، ويحضرها الوزير، والكاتب، والقضاة، وأهل العلم..."[3].

وقد وصف ابن الأثير الدولة تحت حكم المقتدر فقال: "إن المقتدر أهمل من أحوال الخلافة كثيراً وحكم فيها النساء والخدم، وفرط في الأموال، وعزل من الوزراء وولى، ما أوجب طمع أصحاب الأطراف والنواب وخروجهم عن الطاعة، وكان جملة ما أخرجه من الأموال تبذيراً وتضييعاً في غير وجه؛ نيفاً وسبعين ألف ألف دينار سوى ما أنفقه في الوجوه الواجبة، وإذا اعتبرت

---

(1) المسعودي، **مروج الذهب**، ج2ص 649 وانظر أيضاً: محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 355-358.

(2) ثمل القهرمانة: من أشهر النساء في الدولة العباسية، خاصة زمن المقتدر، حتى أصبحت تجلس للنظر في المظالم، وتوفيت سنة 317هـ، انظر: كحالة، عمر رضا، **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،الطبعة الخامسة، 1984م، ج 2 ص 185.

(3) المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص 344-345.

أحوال الخلافة وأيام المكتفي ووالده المعتضد رأيت بينهم تفاوتاً عجيباً"[1].

أما المسعودي فقد وصف حالة الخلافة في عهد المقتدر بقوله: "أفضت الخلافة إليه وهو صغير السن لم يعاين الأمور، ولا وقف على أحوال الملك، فكان الوزراء والأمراء والكتاب يديرون الأمور، ليس له في ذلك حل ولا عقد، ولا يوصف بتدبير ولا سياسة، وغلب على الأمر النساء والخدم وغيرهم، فذهب ما كان في خزائن الخلافة من الأموال، بسوء التدبير الواقع في المملكة، فأداه ذلك إلى سفك دمه، واضطربت الأمور بعده، وزال كثير من رسوم الخلافة"[2]، ولذلك هرب المقتدر من القصر عام 317هـ، وبايع القادة أخاه محمد بن المعتضد، ولقبوه "القاهر بالله"[3].

إلا أن فرصة خلع الخليفة لم تحقق للأتراك ما كانوا يصبون إليه من الحصول على الأموال، حيث إن الجند طالبوا بأموال كثيرة، لم يستطع الخليفة القاهر أن يوفروها لهم، وكانت النتيجة خلعه وإعادة المقتدر إلى الخلافة، الذي باع ما في خزائنه من الأمتعة والجواهر ليرضي طمعهم[4]، ولكن لم يمض الوقت حتى وقع الخلاف بينهم، حيث استطاع الأتراك أن يقطعوا الميرة عن بغداد، كما وأن القرامطة قطعوا عنها الميرة القادمة من الشام، وأما الخزينة المركزية فأضحت خالية، وهذا يعني قلة الأنصار وهرب الجند أو شغبهم، وحين حاصر جيش مؤنس بغداد؛ حشد المقتدر قواته ودارت الحرب في شوال سنة 320هـ، وكانت نتيجتها قتل المقتدر قتلة مهينة[5].

وبعد قتل المقتدر بويع أخوه القاهر بالخلافة، حيث اختاره القائد التركي مؤنس الخادم ليضع حداً لتدخل الحرم في الحكم[6]، ولم تكن خلافة القاهر القصيرة نسبياً 320–322هـ خيراً من خلافة المقتدر، فقد استمر شغب الجند، وفكر مؤنس الخادم التركي في الخروج عليه، ولكن المؤامرة

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 243.

(2) المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص 344.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص244.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 5 ص 163 وما بعدها.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص234– 237. المسعودي، **مروج الذهب**، ج 2 ص 660–661.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 2 ص 138–140، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 244–246.

فشلت، فأصدر الخليفة أوامره بقتل مؤنس، إلا أن القواد الأتراك قبضوا عليه وخلعوه، وسملوا عينيه، ولم يسمل قبله أحد من الخلفاء، وبايعوا بعده الخليفة الراضي سنة 322هـ[1].

وفي عهد الخليفة الراضي حدث تطور جديد في شؤون الحكم في مركز الخلافة، وفي وضع الوزارة، وفي وضع الوزراء أنفسهم، وهو استحداث منصب أمير الأمراء، الذي انتقلت إلى يده مسؤولية وسلطات الخليفة، وأصبح منصب الخلافة مجرد رمز تدار الأمور باسمه، من غير الرجوع إليه، كما أن الأتراك لم يقنعوا بسيطرتهم على الخلفاء هذه السيطرة المتجبرة التي تصرفوا بها في منصب الخليفة قتلاً وعزلاً وسجناً وسملاً للعيون، وإنما أرادوا أن يمدُّوا سلطانهم إلى المناصب الإدارية والمالية بصفة خاصة، وفي مقدمة هذه المناصب منصب الوزارة، وأمير الأمراء، الذي أصبح محنة لمن يتولاه، بسبب ما ينتظره من عزل وسجن ومصادرة، وإذا كان الخلفاء قد تعرضوا لما تعرضوا إليه فمن باب أولى أن يتعرض الوزراء وأمير الأمراء إلى مثل هذه المحنة، حتى تقهقر منصب الوزير كثيراً في هذه الفترة، وتركز عمل الوزير في هذا العصر في الإشراف على الأموال، ومحاولة جمعها بكل الوسائل لسد حاجة الأتراك وكبار قوادهم[2].

وفيما بعد وصل الأتراك إلى حد من التفكك وتمزق الكلمة، لأنه لم يكن هناك من رابط يربطهم سوى رباط العنصرية، وهذا الرباط أصبح يفرقهم كجماعات مغامرة أصحاب طموح، فهم ليسوا إلا فئات متباينة لكل منها زعماؤها ورؤساؤها المباشرون لا يجمعهم إلا دافع المصلحة المادية فقط، ثم حصل تطور جديد أيضاً وهو أن عناصر أخرى قد بدأت تظهر بجوار الأتراك في مركز الخلافة، ومنهم العنصر الديلمي الذي ظهر على مسرح الأحداث، كما ظهر العنصر العربي بقيادة بني حمدان، وبمرور الوقت أحس الأتراك بقرب زوال دولتهم، فانحسر كثير منهم عن مقر الحكومة المركزية إلى ولاياتهم التي تقلدوها مكتفين بها، وعملوا على استقرارها بعد أن فسدت أحوال الخلافة،

---

(1) مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج 2 ص 163–166. السيوطي، <u>تاريخ الخلفاء</u>، ص 344–347.

(2) ابن الأثير، <u>الكامل في التاريخ</u>، ج 8 ص 354 وما بعدها.

وأصبح المقام فيها ضاراً بهم، وأحست الخلافة بضعف الوزراء، وعجز الأتراك، ورأت ضياع أملاك الدولة، وفراغ خزائنها، فبدأت تتطلع إلى حكام الولايات القريبة من العراق، لتستعين بهم على إنقاذ الموقف الذي وصل إلى غاية التدهور، فأرسل الخليفة الراضي إلى محمد بن رائق أمير واسط والبصرة وعينه في منصب أمير الأمراء، وفوض إليه شؤونه وأطلق يده في سلطات الدولة جميعاً، وبذلك بدأ عصر نفوذ أمير الأمراء[1]، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ظهور منصب إمرة الأمراء: (324-334هـ/939-948م):

أولاً: التعريف بمنصب أمير الأمراء:

لقد ابتدأ ظهور منصب إمرة الأمراء رسمياً في عهد الخليفة الراضي عام 324هـ، وأسند في هذا الوقت إلى محمد بن رائق[2]. حيث تضمن هذا المنصب نقل كل سلطات الخليفة إلى قائد تتوفر فيه صفات الرياسة العسكرية، ويجمع إلى جانب صفته العسكرية الاختصاصات المدنية، إذ يجمع بين الاختصاصات الحربية والمدنية[3].

وكان أمير الأمراء يتولى: إمرة الجيش ثم المناصب المالية، فهو يلي الخراج في جميع البلاد، ثم الدواوين، وهو الذي يختار الرجال الذين يقومون بها، وتحمل الأموال إلى خزائن أمير الأمراء، فيتصرف فيها كما يريد، ويطلق للخليفة ما يريد، وصار بيت المال تابعاً لأمير الأمراء المسؤول وحده عن الناحية المالية كلها، ثم كان لأمير الأمراء حق ثالث إضافي، هو أن يخطب له على المنابر إلى جانب الخليفة، وكان اسمه أيضاً ينقش على السكة، كما كان يتمتع بكثير من مظاهر الحفاوة[4]، ويؤيد ذلك ما جاء في كتاب تجارب الأمم: "وبطل منذ يومئذ أمر الوزارة، فلم

(1) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 366-367.

(2) لقد سبق التعريف بمحمد بن رائق فيما مضى من صفحات الأطروحة.

(3) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 368.

(4) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 368.

يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي، ولا الدواوين، ولا الأعمال، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة، ويقف ساكتاً، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الغاية، وصارت أموال النواحي تحمل إلى خزائن الأمراء فيأمرون وينهون فيها، وينفقونها كما يرون، ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون، وبطلت بيوت الأموال..."[1].

وهكذا أصبح هذا المنصب فوق الوزارة بل إنه أبطلها حيث لم يكن هناك حاجة لوجودها، وأصبح أمر الجند ونفقات الخليفة والإدارة عامة بيد أمير الأمراء الذي كان غالباً من القادة العسكريين[2].

ثانياً: أسباب ظهور أمرة الأمراء:

ظهرت إمرة الأمراء على أنقاض الوزارة، فأصبحت نظاماً مقرراً، وكان ذلك تطوراً خطيراً في النظم الإسلامية، حيث كانت العادة أن يتولى الخليفة بنفسه حقيقة السلطان، ويعاونه جماعة من الناس لهم صفة العمال فقط، ثم يتخذ الخليفة كتاباً، ثم يُسمِّي هؤلاء الكتاب وزراء، ولكون الوزراء عادة مجرد منفذين لأوامر الخليفة كانوا يُسمَّون وزراء تنفيذ، ثم تعظم سلطات الوزراء شيئاً فشيئاً حتى يصبحوا متصرفين في حقيقة السلطان، وعندئذ يعتبرون مفوضين من قبل الخلفاء، وتسمى وزارتهم وزارة التفويض، حيث يستوزر الأمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضائها على اجتهاده[3].

وقد دعت الظروف في الدولة العباسية الخليفة العباسي الراضي بالله إلى إحداث منصب أمير الأمراء، وأهم هذه الظروف[4]:

1- الظروف الاقتصادية: حيث إن كثرة الثورات بالعراق جعلت العراق نفسه عاجزاً عن القيام

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج 5 ص 199.

(2) عمر، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص 102.

(3) الماوردي، علي بن محمد بن محمد، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 50.

(4) محمود، والشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص 370-371. عمر، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص 102.

بموارد الدولة، ومنها ثورة الزنج، والقرامطة[1]، إضافة إلى أن أطراف الدولة كانت قد استقلت وقامت فيها دول لم تتبع الخلافة إلا من الناحية الروحية، أو اتجه بعضها إلى الاستقلال التام عن الخلافة، لذلك أصبح إيراد الرقعة الباقية من العراق ضعيفاً جداً، وكان لا بد من طريقة للحصول على الأموال، لكي تظل الخلافة حافظة لبعض كبريائها، ولكي تستطيع أيضا أن تواجه الثورات الكثيرة التي تقوم في العراق، ولذلك أنشئ منصب أمير الأمراء.

2- **الظروف العسكرية:** ذلك أن الجند من الترك وغيرهم من الشعوب التي دخلت في العسكرية كالديلم وغيرهم، كانوا يستجيبون لقوادهم وعصبياتهم، وينقادون لمصالحهم الخاصة أكثر مما يستجيبون أو ينقادون للصالح العام أو للخلافة، ولذلك استتبع العجز المالي ضعفاً في قوة الجيش الذي يمكن أن تتصرف فيه الخلافة.

خاتمة الفصل الأول: وفي ختام هذا الفصل يوجز الباحث بعض الملاحظات:

1- ففيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للدولة الإسلامية في العصر العباسي فقد كانت الدولة لا مركزية، بمعنى وجود مركز للخلافة العباسية يتمثل في بغداد وما حولها، وفي بعض الأوقات كانت مدينة سامراء هي مركز الخلافة، مع وجود دويلات أخرى مستقلة عن مركز الخلافة، وبعضها كان يعتبر تابعاً لمركز الخلافة، بمعنى أن يدين بالولاء والطاعة للخليفة العباسي، وبعضها كان متمرداً على الخليفة العباسي بل كان يحاربه في بعض الأوقات.

2- وفيما يتعلق بالخلفاء العباسيين في العصر الثاني: فقد تبين من خلال الدراسة أن العصر العباسي الثاني – ومع قصر مدته نسبياً حيث بلغت سبعة وثمانين سنة فقط – قد تقلد منصب الخلافة فيه أحد عشرة خليفة عباسياً، وبمعدل ثمان سنوات لكل خليفة في المتوسط، وهذا يعتبر

(1) القرامطة: حركة بدأت في عام 261هـ، قامت بالعديد من الحركات والثورات، وأغارت على قوافل الحجاج كثيراً، إلى أن قتل العديد من رؤسائها، وتم القضاء عليها أخيراً في عام 316هـ، انظر: زكار، سهيل، **الجامع في أخبار القرامطة**، مكتبة إحسان، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، 1987م، ص 55 وما بعدها.

مؤشراً على حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سائدة في العصر العباسي الثاني، كما يعتبر مؤشراً على حالة التدخل التركي في أمور الخلافة، فكلما ساءت العلاقة بينهم وبين الخليفة قاموا بعزله، وقتله، وتنصيب غيره.

3- وفيما يتعلق بطبيعة الحياة السياسية في العصر العباسي الثاني: فقد تميز العصر العباسي الثاني بحالة من الفوضى السياسية والعسكرية، حتى سُمِّي – عصر الفوضى العسكرية –، كما تميز بحالة من السيطرة التركية على الخليفة العباسيين، على اختلاف بين الخلفاء العباسيين في درجة الخضوع للسيطرة التركية، كما تميزت الحياة السياسية في هذا العصر بظهور منصب أمير الأمراء، الذي آلت إليه كافة الصلاحيات والسلطات في الدولة العباسية، وكان ذلك على حساب سلطات وصلاحيات الخليفة العباسي.

الفصل الثاني:

نظم الملكية وفئات المجتمع في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: نظم الملكية.

المبحث الثاني: فئات المجتمع.

المبحث الأول: نظم الملكية

لما كان النظام الإسلامي متسماً بخصائص تميزه عن النظم الوضعية الأخرى فقد انفرد بمفهوم خاص للملكية، وأتي لها بنموذج يختلف في جوهره عما تقتضيه هذه النظم، وأحاطها بسياج من الضوابط التشريعية الكفيلة بدفعها إلى أداء الوظيفة الاجتماعية المنوطة بها، فقد جاء الإسلام بتكييف مزدوج للملكية، فالمال مال الله والناس مستخلفون عليه، إلا أن هذه الخلافة لا تعني في الواقع ملكية ناقصة، وإنما تعني تأصيل وتأكيد حق الفقراء وحق المجتمع في ذلك المال، كما أن الإسلام قد تميز بوجود ملكية خاصة تعطي للفرد حق التصرف في المال، في إطار الضوابط الشرعية والوظيفة الاجتماعية، إضافة إلى وجود الملكية العامة، والتي تعطي الحق لمجموع أفراد الأمة في الانتفاع بالمال العام والرقابة على حسن إدارته[1].

لقد كانت بغداد في العراق مركز الخلافة العباسية، وكانت العراق تشتهر في تلك الفترة بالزراعة والصناعة والتجارة، ولذلك تنوعت نظم الملكية في تلك الفترة، فوجدت الملكية الخاصة، والملكية العامة، فقد وجدت الملكية الخاصة، من خلال اعتماد الزراعة والصناعة والتجارة وهي مؤشرات على الملكية الخاصة لأصحابها، كما وجدت الملكية العامة من خلال الأراضي السلطانية والأراضي الإقطاعية وأراضي الوقف، وهذا ما يتناوله الباحث في هذا المبحث.

ولقد كان العراق قطراً زراعياً، تعتمد اقتصادياته على الزراعة في الدرجة الأولى، وكانت الأرض أهم حقل للإنتاج، ولذلك فإن أهم مجال تتعلق فيه الملكية هو ملكية الأرض، وقد اعتبرت ملكية أراضيه ملكاً مشتركاً للأمة الاسلامية. فقد كتب الوزير علي بن عيسى[2] إلى عامله على

---

(1) الروبي، محمد ربيع، **الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة في أصول النظام الاقتصادي الإسلامي**، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 9.

(2) هو أبو الحسن، علي بن عيسى بن داود بن الجراح، ولد سنة 245هـ، وزر للخليفة المقتدر في أكثر من مرة، كما وزر للخليفة القاهر، عزله المقتدر عن الخلافة سنة 304هـ وحبسه، ثم أعاده إلى الوزارة، ثم عزله وحبسه، ثم توفي في سنة 334هـ، انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 15 ص 298، الزركلي، **الأعلام**، ج 5 ص 133.

منطقة الصلح والمبارك ليخبره أن السواد أخذ عنوة، وأنه ليس ملك الخليفة أو الدولة، بل إنه فيء المسلمين، وأنه بمثابة وقف لهم وأن المزارعين فيه بمنزلة مزارعين يدفعون الخراج إيجاراً للأراضي التي يزرعونها[1]، ويؤيد مسكويه هذا الرأي، ويضيف إلى ذلك أن الأراضي حول البصرة هي عشرية لأنها أراضٍ موات تم إحياؤها بعد الفتح الإسلامي[2].

ومع ذلك فقد وجدت في العراق أنواع مختلفة من الملكية، دون أن تكون هناك خطوط واضحة تميز بينها، كما كان يوجد كثير من التنوع في شروط الملكية في كل نوع، إذ كانت شروط استغلال الأراضي تعتمد عادة على أشخاص أصحابها ومراكزهم، وكانت الأراضي مسجلة في ديوان الخراج المركزي في بغداد، كما كانت مسجلة في الدواوين المحلية كل في منطقتها[3].

ويمكن تصنيف الأراضي بصورة عامة إلى أربعة أصناف رئيسية[4]:

1 – الأراضي السلطانية.

2 – الإقطاعات.

3 – أراضي الملك (الملكية الخاصة).

4 – أراضي الوقف (الملكية العامة).

المطلب الأول: الأراضي السلطانية:

ترجع الأراضي السلطانية في أصلها إلى الأراضي التي صادرها العباسيون من الأمويين، وقد توسعت تدريجياً عن طريق الشراء، أو بمصادرة ضياع موظفين ماتوا أو موظفين فصلوا من وظائفهم لأسباب مختلفة[5].

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص338–343.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص127.

(3) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج14، ص124.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 37، حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص106.

(5) قدامة بن جعفر ، **الخراج**، ص241.

وقد أطلقت على هذه الأراضي أسماء مختلفة، تشير إلى أصنافها المتنوعة والمتعددة، ومنها[1]:

أ – **الضياع العامة:** وهي ضياع رجال الدولة وأصحاب الثروة.

ب – **الضياع السلطانية:** وهي ضياع الخلافة، وهي على أسماء متنوعة مختلفة أيضاً، منها:

1) الضياع الخاصة: وهي ما يملكه الخليفة لنفسه لا يشاركه فيه أحد، وهي تابعة لبيت مال الخاصة[2].

2) الضياع الفراتية: وهي التي تقع على ضفاف نهر الفرات، وتعود ملكيتها للخلفاء وعائلاتهم.

3) الضياع المستحدثة، وهي ضياع أضيفت حديثاً[3].

4) الضياع المرتجعة: هي ضياع أقطعت من قبل، ثم ألغى الخليفة إقطاعها لسبب ما، حيث يستردها الخليفة من أصحابها التي كانت مقطعة لهم.

5) الضياع العباسية: وهي في الغالب تكون لبني العباس من أهل الخليفة وعائلاته[4].

وكانت الضياع السلطانية منتشرة في مختلف أنحاء العراق: في السواد[5]، وبجوار بغداد والكوفة والبصرة وواسط[6]، وفي الأراضي المسترجعة من البطيحة[7]، وحول الموصل[8]، وكذلك

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 38، حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص106–107.

(2) بيت مال الخاصة ظهر في عهد الخليفة المهدي، وكان الهدف منه هو فصل الأموال الخاصة بالخليفة عن الأموال العامة حتى لا تختلط، وكان الخلفاء يولون الأموال على بيوت أموالهم الخاصة ولا يخرج منه شيء إلا بأمر الخليفة فقط، خيث اختص هذا البيت بتسليم واردات ضياع الخليفة وأملاكه وما كان بإيداعه من واردات أخرى، انظر: الزهراني، ضيف الله، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة، السعودية، طبعة عام 1406هـ 1986م، ص 136.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص244.

(4) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج2، ص132.

(5) السواد: هو منطقة رستاق العراق وضياعها التي افتتحها المسلمون في زمن عمر بن الخطاب، وسمي بالسواد لسواد زرعه بالأشجار والنخيل، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 272.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص60، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص43.

(7) البطيحة: منطقة تقع جنوب العراق، في المنطقة المحصورة بين واسط والبصرة، وهي منطقة قديمة تعود جذورها إلى التاريخ القديم، انظر: التنوخي، المحسن بن علي، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ 2004م، ج 2 ص 355.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص405، قدامة، **الخراج**، ص241.

في الأهواز[1] وإيران[2].

ومن أوجه الاهتمام بالضياع السلطانية ارتفاع حصيلة جباية الأموال من الضياع والأراضي السلطانية، حتى بلغت ثلاثة وعشرين مليون درهم في كل عام[3]، كما كانت تلك الضياع تضمن لبعض العمال لقاء مبالغ معينة من الأموال تدفع في كل عام[4]، ففي سنة 306هـ ضمن الوزير حامد بن العباس أعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة والمستحدثة والفراتية في بعض المناطق ومن بينها منطقة الأهواز[5].

أما طريقة منح الضمان فهو يمنح لمن يدفع أكثر، فعندما ناظر الوزير علي بن عيسى أحمد بن عبد الله الخصيبي بأمر من الخليفة المقتدر سأله عن سبب تضمين أعمال فارس وكرمان لأحد الولاة، فأجابه لأجل زيادة بذله وعطائه، فقال له الوزير: أما علمت أن حفظ الأصول أولى من طلب الأرباح[6].

وقد يقتصر الضمان على شخص واحد ففي سنة 314هـ تولى أبو يوسف البريدي ضمان الضياع في أقليم كرمان، وفي سنة 315هـ منح عبد الله البريدي ضمان الضياع الخاصة في منطقة الأهواز[7]، كما جرت العادة أن يوكل إلى بعض العوائل أعمال ضمان الضياع الخاصة، منهم آل البريدي فكثيراً ما يتكرر ضمانهم أو إشرافهم على الضياع الخاصة[8]، ففي سنة 322-

---

(1) الأهواز: هي سبعة مناطق، تقع بين البصرة في العراق وبلاد فارس، ولكل منطقة منهن اسم، ويجمع تلك المناطق اسم الأهواز، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 284-285.

(2) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ص271، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص61.

(3) الرفاعي، أنور، **النظم الإسلامية**، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 271.

(4) الصولي، **أخبار الراضي والمتقي**، ص 284.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 59-60.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 154.

(7) الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص 250.

(8) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 108.

323هـ كان أحمد بن محمد البريدي له أعمال الخراج والضياع في منطقة الأهواز[1].

وقد يتم في بعض الأوقات فسخ الضمان من شخص وإعطاؤه لشخص آخر، كما حصل للوزير حامد بن العباس عندما صدر كتاب من الخليفة المقتدر سنة 307هـ بفسخ الضمان الممنوح له، بسبب الفتنة وضجيج العامة بسبب زيادة السعر وتفويض علي بن عيسى بأن يدبر أعمال السواد والأهواز وأصبهان، مع سلطة تقليد العمال من قبله، وله أن يكتب كتاباً عنه إلى العامة يقرأ في الشوارع والأسواق وعلى المنابر يفيد بزوال الضمان عن حامد بن العباس، والحظر على جميع الوجوه والقادة أن يتولوا ضمان أي شيء من الأعمال، حيث قام الوزير حامد بن العباس بالكتابة إلى عماله بالانصراف من عملهم وتسليمه للوزير علي بن عيسى[2].

وقد تقلصت مساحة الضياع السلطانية بعد سنة (317هـ) نتيجة إفلاس الخزينة وشغب الجند للحصول على الرواتب، حيث اضطر الوزير ابن مقلة[3] سنة (317هـ) إلى بيع كثير من الضياع نتيجة أزمة الخزينة[4]، كما قام الوزير الحسين بن القاسم[5] سنة (319هـ) نتيجة استمرار هذه الأزمة المالية ببيع ضياع سلطانية بخمسمائة ألف دينار[6]، واستمر بيع الضياع السلطانية خلال خلافة القاهر، ففي سنة (320هـ) فوض القاهر أبا العباس النوبختي[7] ليتخذ التدابير اللازمة لبيع الضياع السلطانية بصورة منظمة، فباع أبو العباس ضياعاً بخمسمائة ألف دينار في اليوم الأول،

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 301.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 117.

(3) هو محمد بن علي بن الحسين بن مقلة، وزر لعدد من الخلفاء منهم المقتدر، والقاهر، والراضي، وتوفي سنة 328هـ 939م، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مطبعة فرانز شتاينر، طبعة عام 1394هـ 1974م، ج 12 ص 143.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص200.

(5) الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب، يلقب بعميد الدولة الوزير، كما يلقب بأبي علي وأبي الجمال الوزير، ولي الوزارة للمقتدر سنة 319هـ، ولم يكن في وزراء العباسيين أعرف منه في الوزارة، وتوفي في خلافة الراضي سنة 326هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 13 ص 19.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص226، الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 39.

(7) علي بن العباس أبو العباس النوبختي، كان فاضلاً أديباً شاعراً، وكان وكيل المقتدر بالله فيما يريدون بيعه من الضياع وحقوق بيت المال، وتوفي سنة 324هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 21 ص 113.

وفي عام (321هـ) باع الوزير ابن مقلة ضياعاً سلطانية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف دينار[1]، ورغم تكرر البيع فقد بقيت أراض واسعة من الضياع السلطانية بعد خلع القاهر سنة (322هـ)[2].

واستمر بيع الأراضي السلطانية أيضاً في فترة خلافة الخليفة الراضي بالله، ففي سنة 323هـ قام الوزير أبو علي بن مقلة ببيع بعض الضياع السلطانية لحاجته إلى المال، حيث حصل أن هذا الوزير استلف من التجار أموالاً مقابل بيع بعض الغلال، ولكن التجار لم يتسلموا الغلال التي ابتاعوها فطالبوه برد أموالهم، فدفعته الضرورة إلى بيع ضياع سلطانية[3].

وبعد إحداث منصب أمير الأمراء في عهد الخليفة الراضي بالله سنة 324هـ أصبحت الضياع السلطانية تضاف إلى أمير الأمراء[4]، ففي سنة 324هـ قلد الخليفة الراضي أمير الأمراء أبو بكر محمد بن رائق الإمارة ورئاسة الجبس، ورد إليه تدبير أمور الخراج والضياع السلطانية، وفوض إليه تدبير كافة الأمور في الدولة، حيث أصبحت أموال الضياع السلطانية تحمل إلى أمير الأمراء، وهو يتصرف فيها كما يرى[5].

وكانت الضياع السلطانية تؤخذ من الخليفة أو الوزير مقاسمة أو مقاطعة، ويفرض على المزارعين مقدار من الضريبة يؤدونها إلى الخلافة[6]، وقد عرف الإصطخري المقاطعة بأنها: ضريبة تجبى باتفاقيات معينة بين الحكومة ومستغل الأرض، على تحديد شكل ونوع وقيمة ما يدفع لبيت المال مقابل انتفاعه بالأرض[7].

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 245، وص260.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص295.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 329.

(4) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 109.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 351-352.

(6) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 109.

(7) الإصطخري، **المسالك والممالك**، ص 158.

المطلب الثاني: الأراضي الإقطاعية:

أولاً: تعريف الإقطاع ونشأته:

يعرف الإقطاع بأنه: "أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها"[1]، أي أن الأرض تصبح ملكاً لصاحب الإقطاع، كما يعرف بأنه أن يمنح الخليفة بعض أراضيه الخاصة أو ما يحق له التصرف به حسب الشرع إلى من يشاء، فتصبح الأرض ملكاً لمن دفعت له، ويجب عليه دفع العشر عنها[2].

ولا يحق للخليفة من حيث الأصل منح الإقطاعات إلا من أراضيه الخاصة، ولكن هذه القاعدة أهملت في الغالب، كما أن حق ملكية المقطع للأرض لم يراعى دائماً، حيث إن المقتدر اضطر إلى استرجاع إقطاعات سابقة نتيجة حصول أزمة مالية، وأنشأ لها ديواناً خاصاً هو "ديوان المرتجعات" ولم تكن على أصحاب الإقطاع واجبات عسكرية، ولكن عليهم دفع بعض الضرائب، وتصليح القنوات والجسور التي تقع في أراضيهم[3].

وتشمل الأراضي الإقطاعية الأراضي الممنوحة للأسر والأشخاص، وغالباً ما تكون من ملكية الدولة كالصوافي، وهي الأراضي التي جلا عنها أصحابها أو كانت للملوك السابقين أو الدولة فآلت للمسلمين نتيجة الفتوحات الإسلامية[4]، كما تشمل الأراضي التي استولت عليها الدولة قديماً ولم توزعها على الفاتحين، وقد ظل هذا النوع موجوداً حتى أواخر العصر العباسي[5].

وكان الخليفة العباسي هو مانح الإقطاع، ثم شاركه أمير الأمراء بين عامي 324–334هـ

---

(1) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص39.

(2) قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، ص 218.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 40.

(4) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 105.

(5) أبو طالب، محمد نجيب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م، ص 52.

في هذا الامتياز وأخذ يمنح الإقطاعات[1].

ثانياً: أنواع الإقطاعات:

تصنف الإقطاعات نظرياً إلى صنفين، وذلك بالنسبة لما يصاحبها من حقوق[2]:

1 – إقطاع التمليك: وبموجبه تكون لصاحب الأرض ملكية تامة، وقد تكون وراثية أيضاً، وعلى صاحب هذا الإقطاع دفع العشر، ويعطى إقطاع التمليك عادة من الأرض الموات لإحيائها، أو من أرض توفي صاحبها دون وارث[3].

2 – إقطاع الاستغلال: وهو إعطاء الأرض بالإيجار أو بالضمان أو بالمزارعة[4]، وكان يعطى عادة من الصوافي مقابل نسبة من الحاصل أو دفع مبلغ نقدي محدود[5]، وكان يعطى لرجال الجيش من أرض الخراج، ويفترض فيه أن يفيد المقطع من الوارد ويدفع شيئاً منه للدولة، ولكن الجند لم يدفعوا في الغالب شيئاً، وهذا الإقطاع لا يورث مطلقاً[6].

إلا أن نوع الاقطاع كان يعتمد في الواقع على مركز صاحبه، لا على ما يصحبه من حقوق نظرية، وعلى هذا الأساس العملي، يمكننا تمييز الأنواع التالية[7]:

أ – إقطاعات الخليفة أو الأمراء: حيث يقوم الخلفاء أو الأمراء بإقطاع أولاد أو أقاربهم إقطاعات لها ارتفاعات مالية كبيرة، وقد انخفض وجود هذا النوع في نهايات العصر العباسي الثاني نتيجة ضعف الخلفاء، وقصور تصرفاتهم في أموالهم الخاصة[8].

ب – إقطاعات مدنية: كانت تمنح للموظفين والوزراء وولاة الأقاليم بدل الرواتب عند تسلمهم لمهام

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص136، وص374.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 40.

(3) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص60، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص113–115.

(4) ابن آدم، **الخراج**، ص59، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص183.

(5) أبو يوسف، **الخراج**، ص58، ابن رجب الحنبلي، **الاستخراج لأحكام الخراج**، ص14.

(6) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص 183، يحيى بن آدم، **الخراج**، ص 59.

(7) انظر في هذه الأنواع: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 41.

(8) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 114.

وظائفهم، وكانت أكثر أنواع الإقطاع شيوعاً في بداية القرن الرابع الهجري، فعندما يتسلم الوزير مقاليد الوزارة، يعطي الإقطاعات، فإذا ما عزل، أخذت منه وسلمت إلى خلفه في الوزارة[1]. وكانت إقطاعات الوزراء واسعة يديرها ديوان خاص يسمى "ديوان إقطاع الوزراء"[2]، ففي عام (325هـ) ضمن محمد بن رائق أمير الأمراء ولاية الأهواز للقائد بجكم[3] بمائة وثلاثين ألف دينار في السنة، على أن يوفي رجاله مالهم، ويستوفي ما يخصه وغلمانه، وقدم له إقطاعات يبلغ واردها خمسين ألف دينار في السنة[4]، وفي (334هـ) أقطع معز الدولة البويهي[5] حاشيته إقطاعات واسعة[6]، ولا يفرض هذا النوع من الاقطاع أية مسؤولية على صاحبه[7].

ج – إقطاعات خاصة: كانت تمنح إلى أفراد لهم خدمات خاصة أو قابليات خاصة دون أن يكونوا موظفين كالشعراء والمحدثين، ويكون لصاحبها الملكية التامة وحق توريثها من بعده، فهناك إشارة إلى إقطاع كانت تتمتع به حفيدة الشاعر البحتري[8] في خلافة الراضي وكان قد منح لجدها[9].

ويدخل في هذا الصنف إقطاع الأرض (المتروكة) والموات لغرض إحيائها، وكانت الطريقة المتبعة هي أن يجلب صاحب الإقطاع الفلاحين لاستغلال الأرض ويجهزهم بالبذور والمال، كما أنه يقوم بكري القنوات، ويدفع للخزينة مقداراً معيناً من المال كل سنة، ويمتع صاحب الإقطاع، مقابل ذلك بملكية رقبة الأرض وبحق توريثها، ويعفى من كل ضريبة أخرى ومن أي تدخل حكومي

---

(1) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص127، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص23.

(2) عريب، **صلة تاريخ الطبري**، ص135.

(3) سبق إيراد نبذة عنه في ما مضى من صفحات الأطروحة.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص374.

(5) معز الدولة البويهي: أحد ثلاثة أخوة من بني بويه، وهم ركن الدولة، وعماد الدولة، ومعز الدولة، قدموا إلى العراق، وتسلموا العديد من المناصب في الدولة العباسية، إلى أن سيطروا على بغداد في عام 334هـ، وأصبحوا يتحكمون في كافة شؤون الخلافة، وبدأ بذلك العصر العباسي الثالث الذي يسمى عصر السيطرة البويهية، انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 264 وما بعدها.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص96.

(7) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 41.

(8) البحتري: هو الوليد بن عتبة، من أهل منبج، دخل العراق ومدح الخليفة المتوكل، ومن بعده من الخلفاء، وتوفي سنة 285هـ، انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 13 ص 451-455.

(9) الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، مرجه سابق، ص163، وص181-182.

ابتداءً ولعدة سنين لغرض النماء، ثم بدفع العشر[1].

د – إقطاعات عسكرية: حيث إن الخلفاء بعد إدخال المماليك الأتراك في الجيش صاروا يقطعون القادة أحياناً[2]، فقد أقطع الواثق القائد "أيتاخ"[3] قطيعة على منطقة القاطول[4].

وكانت للقائد "بغا"[5] إقطاعات، وللقائد "وصيف"[6] ضياع في أصبهان والجبل[7]. وكان للقائد "باغر"[8] إقطاع من عدة قرى في سواد الكوفة[9]، وأقطع محمد بن عبد الله بن طاهر[10] في عام (250هـ) من صوافي طبرستان[11].

وقد توسع العباسيون في بداية العصر العباسي الثاني في منح الإقطاعات للقادة الأتراك بتأثير ضغطهم، وأدى هذا التوسع إلى أن الجند الأتراك شغبوا ضد هذا الاتجاه، حيث كانت تلك الإقطاعات عبارة عن امتيازات ومنح إضافية، ولعل هذا الإقطاع تلاشى بعد فشل الأتراك في مواجهة الأخطار وانتعاش الخلافة في زمن الخليفة المعتمد، والمعتضد، ولكنه لم يتوقف إذ نجد

---

(1) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج13، ص123–131، وص 139–143، والأراضي (المتروكة) هي الأراضي التي أهملت فخربت، البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج8، ص493.

(2) اليعقوبي، **البلدان**، ص258، ص277.

(3) أيتاخ: هو القائد أيتاخ التركي، يسمى أيتاخ سياف النقمة، حيث كان سيف النقمة للخلفاء، واختلف مع المتوكل فقبض عليه، حتى مات عطشاً سنة 234هـ وقيل 235هـ، وصادر المتوكل أمواله فبلغت ألف ألف دينار، انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة عام 1420هـ 2000م، ج 9 ص 270.

(4) نهر القاطول: هو مدخل نهر النهروان الأعلى، يتفرع من جنوب سامراء، ويدعى نهر القائم، وهو نهر يؤخذ من جانب دجلة الشرقي، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 11.

(5) بغا: هو أحد القادة الأتراك الذين اشتهروا في زمن المتوكل، حيث غلب على الخليفة المستعين بالله في بداية العصر العباسي الثاني، كما نهب خزائن الخليفة المعتز، وتوفي سنة 254هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 10 ص 173.

(6) وصيف الخادم: أحد القادة الأتراك الذين سيطروا على الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني، وكان فيه شهامة وشجاعة وحسن حيلة وإقدام، شديد الحذر والتيقظ، استطاع الخليفة المعتضد في سنة 288هـ القضاء عليه، وكانت وفاته في عام 289هـ، انظر: المسعودي، **مروج الذهب**، ج 4 ص 488.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج3، ص1425، وص1438.

(8) باغر: هو أحد القادة الأتراك الذين سيطروا على الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني، وهو الذي قتل الخليفة المتوكل، وساهم مع القادة الأتراك في تعيين الخليفة المستعين في بداية العصر العباسي الثاني، وقتله القادة الأتراك الآخرون كبغا ووصيف في نهاية خلال الخليفة المستعين، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 10 ص 45.

(9) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص52.

(10) محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي: كان شيخاً فاضلاً وأديباً شاعراً، ولي إمارة بغداد في أيام الخليفة المتوكل، ثم لعب دوراً في فتنة الخليفة المعتز بالله، وتوفي سنة 253هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 5 ص 92–93.

(11) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج3، ص1542.

"بجكم"[1] أمير الأمراء يقطع سنة (325هـ) إقطاعاً وارده (50.000) دينار[2]، وهذا الإقطاع لم يكن وراثياً، كما أنه لا يدوم مدى الحياة، ولا يعتبر ملكاً لصاحبه، وللخليفة أن يلغيه، أي أنه سار وفق أساليب معتادة[3].

وكان الخراج الذي يؤدى عن الأرض المقطعة يحدد باتفاق خاص بين صاحب الإقطاع وبين الحكومة، وتعود هذه الأرض المقطعة إلى الحكومة في حالة مصادرة أصحابها أو عند تطرق الخراب إليها، وكثيراً ما كان الخراج عبئاً ثقيلاً على صغار ملاك الأراضي حتى إن بعضهم كان يلحق أرضه بالأقوياء، فراراً من كثرة الخراج المفروض عليهم، ومن ثم كانوا لا يدفعون عن هذه الأراضي إلا العشر فقط[4]، وتسمى هذه الطريقة الإلجاء، وهي "أن يطلق الضعيف ضيعة إلى أقوى ليحامي عليها"[5].

على أن نظام الإقطاع لم يخل من بعض العيوب، إذ أن المقطع أو الملتزم كان يعمل على جمع المال، ولا يتردد في إرهاق الأهل وإثقالهم بالضرائب المختلفة، حتى يستطيع أن يؤدي إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحتفظ لنفسه بما زاد على ذلك، وقلما تصل شكاياهم إلى السلطة المركزية، فضلاً عما كان يسلكه معهم بعض الجباة من وسائل التعذيب[6].

ولم يكن الالتزام مقصوراً على إقطاع أجزاء من الأرض في الولاية الواحدة، بل قد يشمل ولاية برمتها، وقد بدأ هذا الالتزام في العصر العباسي الأول حين تولى الأتراك حكم الدولة العباسية، وأصبحوا يقطعون الولايات على أن يؤدوا لدار الخلافة مبلغاً من المال عدا الهدايا والطرف النادرة،

---

(1) بجكم: تركي الأصل، تولى ولاية مدينة واسط في عصر الخليفة الراضي بالله، وبنى دار الضعفاء، وبنى البيمارستان في بغداد، وعينه الراضي أميراً للأمراء، وتوفي سنة 329هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 10 ص 77-78.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج3، ص1452، وص1377، وص 1442.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 43، حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 115.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص134، وص 220.

(5) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص41.

(6) أبو يوسف، **الخراج**، ص 18، وص 61، وص 70-71.

واستمر في العصور العباسية اللاحقة[1].

المطلب الثالث: الملكيات الخاصة:

تعرف الملكية الخاصة بأنها اختصاص حاجز يسوغ لصاحبه حق التصرف والانتفاع إلا لوجود مانع، وقد وضع الإسلام العديد من القيود التي فرضها على الملكية الخاصة، منها: الحصول على الملكية الخاصة بالطرق المشروعة، وأن لا تتعارض الملكية الخاصة مع الملكية العامة، وعدم الاستثمار في المجالات المحرمة، ومراعاة الظروف التي تمر بها الأمة في إطار الوظيفة الاجتماعية للمال الخاص[2]، ويترتب على وجود الملكية الخاصة عدد من الوظائف، منها الوظيفة الأساسية للملكية وهي إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لحفظ كيان الإنسان واستمرار حياته، إضافة إلى الوظيفة الاستثمارية والتي تتمثل في الحصول على أرباح من جراء استخدام الملكية الخاصة في الاستثمار، إضافة إلى الوظيفة الاجتماعية للملكية والتي تتمثل في خدمة المال الخاص للمصلحة العامة للمجتمع[3].

لقد كانت الملكيات الخاصة في العصر العباسي الثاني تعود إلى أصول متنوعة، منها[4]:

أولاً: كانت الملكيات الأولى تعود إلى إقطاع الخلفاء لبعض الأفراد والجماعات، وهو ما يسميه الماوردي "إقطاع التمليك"[5]، كما نشأت بعض الملكيات الخاصة نتيجة إحياء الأرض الموات، واستخلاص الأرض من المستنقعات[6]، حيث كان إحياء الأرض الموات، أو استخلاص الأرض من المستنقعات وزرعها يعطي صاحبها حق الملكية التامة[7].

---

(1) حسن، حسن إبراهيم، **النظم الإسلامية**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ص273–274.

(2) البغا، مصطفى، **بحوث في نظام الإسلام**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، عام 1983م، ص 391–394.

(3) المهدي، نزيه، **الملكية في النظام الاشتراكي**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، طبعة عام 1971م، ص 2–3.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 43.

(5) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص186–187.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص88، قدامة، **الخراج**، ص241.

(7) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص172.

فالأراضي المستصلحة هي الأراضي المهملة التي تم إحياؤها بعد أن كانت مواتاً، ويحق للذي أحياها أن يصبح مالكها، فمن أحياها أو أحيا منها شيئاً فهو له، وله أن يقطع ذلك من أراد وله أن يؤجرها أو يزرعها، وإذا كانت تلك الأرض المستصلحة هي أرض عشرية دفع عليها العشر وإن كانت في أرض خراجية أدى عليها الخراج[1].

ثانياً: وهناك مصدر آخر لأراضي الملك، وهو بيع أراضي الخزينة أو الصوافي، وضياع الخلافة كلما وجد الخليفة نفسه في أزمة مالية، حيث تصبح الأرض مملوكة لصاحبها الذي اشتراها ملكية تامة[2].

وقد كان لنشاط التجارة ونمو أموال التجار الأثر في تغير طبيعة الأرض، إذ كان بإمكان أولئك المتنفذين من رجال الدولة والتجار الحق في شراء الأراضي، لأن أراضيهم لا تخضع لنفس الضرائب التي تخضع لها أراضي الفلاحين الصغار، ولم تكن تلك الحالة مستقرة بفعل حركة التجار الدائمة وتنقل أموالهم ورغبتهم في الربح السريع[3].

وقد اقتنى الموظفون وغير الموظفين الذين كانت حالتهم المالية حسنة الضياع؛ لأنها كانت تعتبر ملكية مستقرة، ومواردها نسبياً أكيد[4]، فلما صودرت ملكيات "ابن الجصاص التاجر"[5] سنة (296هـ)، كان أهم ما لم تشمله المصادرة ضياعه الواسعة[6]. ولما ورث أحدهم ثلاثين ألف دينار، اشترى ضياعاً بعشرة آلاف[7]. وكان الوزراء عادة يقتنون ضياعاً واسعة، تكون على الأغلب متفرقة

---

(1) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 52.

(2) حصة، **الأراضي نظامها وأنواعها**، ص 116.

(3) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 52.

(4) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص91.

(5) هو أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الجوهري، يلقب بابن الجصاص، وهو أحد أبرز التجار في العصر العباسي الثاني، وهو تاجر عراقي، كان يبيع الجواهر، وقد لعب دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بغداد، وتوفي سنة 315هـ، انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 14 ص 469–473، والصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 245.

(6) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص17.

(7) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص93.

في عدد من المناطق. فمثلاً كانت للوزير علي بن عيسى ضياع في ديار ربيعة، والموصل والسواد، ودمشق ومصر[1].

كما يدل على توفر هذا النوع من أراضي الملك وهو الملكية الخاصة ما يسمى إقطاع الإيجار، وهو نوع من كراء الأرض أو تأجيرها لمدة معينة، وقد ظهر هذا النوع بفعل تنامي دور التجارة، لأن التاجر أو الوزير غير قادرين على الاستقرار في أراضيهما الواسعة ولا على الإشراف على العمل بفعل مهامهم الأخرى، وانتشار هذا النوع في ملكية الأرض أدى إلى الابتعاد عن الزراعة، والبحث عن الأرباح السريعة، في شتى المجالات، ولذلك بدأت الزراعة تترك المجال الأول للتجارة في العصر العباسي الثاني[2].

ثالثاً: الإلجاء:

يعرف الإلجاء بأنه أن يقدم صاحب الأرض أرضه إلى أمير أو إلى شخصية قوية من المقربين إلى السلطة ليحتمي به، فيستأذنه في أن يكتب ضيعته باسمه مقابل مبلغ معين من المال يدفعه صاحب المال في كل سنة إلى ذلك الأمير من أجل التخلص من جور العمال وظلم الولاة، وتخفيف ما يجب دفعه من الخراج على الأرض[3].

ونتيجة لذلك أصبح أهم الملاكين للأراضي هم الخليفة وكبار الموظفين، حيث كان صغار الملاكين يسيرون على مبدأ الإلجاء، إذ أن ضغط الجباة واضطراب الوضع جعل هؤلاء الملاكين يضعون أراضيهم في كثير من الأحيان في حماية الخليفة أو أحد الأمراء أو الموظفين الكبار، بتسجيل تلك الأراضي بأسمائهم في الديوان[4]، وقد استمر نظام الإلجاء في العصر العباسي، عندما كثرت الإشارات إلى ضغط العمال وتجاوزهم على الزراع في العصر العباسي، مما زاد الإلجاء، وساعد

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 46.

(2) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 52.

(3) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 111.

(4) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج2، ص130.

الإلجاء بدوره على توسع الملكيات الكبيرة وعلى ظهور سادة ملاكين شبه إقطاعيين، حيث كانت ملكية الأراضي تنتقل عادة إلى الحماة ويتحول الملاكون الأصليون إلى مزارعين عندهم[1].

ويبدو أن الإلجاء للقادة الأتراك كثر في أواسط القرن الثالث الهجري لدرجة قلَّت الوارد مما دفع الأجناد الأتراك إلى المطالبة في عام (256هـ)، بإلغاء الإلجاء[2].

وهكذا كان نظام (الإلجاء) وسيلة للتخلص من عبث الجباة والعمال ومن إرهاقهم كما أن نفوذ الحامي قد يجعل الجباة والعمال يتغاضون عن جباية جزء من الضرائب المستحقة[3]، وبمرور الزمن، كان الحامي يصبح المالك الحقيقي للأرض، بينما يتبدل وضع المالك الأصلي إلى حالة مزارع في الأرض[4].

رابعاً: الإيغار:

هناك صنف آخر من الملكية يسمى "الإيغار"، وهو: تسويغ السلطان الأرض من شاء، من غير أن يؤدي عليها"[5]، وبهذا المعنى يكون الإيغار أن يهب الخليفة أرضاً يعفي مستلمها من الضريبة، حيث لا يحق لعامل الضريبة الدخول إليها، وهي تدر لبيت المال مبلغاً مقطوعاً باشتراك محدود، وهذه تعتبر نوعاً من الضياع الممتازة، والمتميزة من حيث حمايتها، ومن حيث تخفيف الضريبة[6]، وهنا يتداخل الإيغار بالتسويغ[7]، يذكر أن المقتدر أوغر ابن الفرات[8] في وزارته الثانية

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 47.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج3، ص1801، وص1786.

(3) قدامة، **الخراج**، ص241.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 47-48.

(5) الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص42.

(6) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 48.

(7) يعرف قدامة بن جعفر التسويغ بقوله: "والتسويغ هو أن يسوغ الإنسان من خراجه شيئاً في السنة"، **الخراج**، ص 86، ويذكر الصابئ أن سيف الدولة الحمداني أعطى منطقة "المذار" إلى القائد "جخجخ"، ومنطقة "الجامدة" إلى القائد "توزون" من خلال ملكية التسويغ، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص36، وص 140.

(8) هو أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات، وزر للمقتدر ثلاث مرات، وصودر أكثر من مرة، إلى أن قتل في عام 312هـ، بعد أن عزل من وزارته الثالثة، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج 3 ص 421-423.

ضياعه ولم يكن عليه إلا دفع مبلغ اسمي هو ألف درهم سنوياً[1]، ويذكر الصابئ محاورة الوزير الجديد "حامد ابن العباس" لابن الفرات بعد تنحيته، قال حامد: "نريد أن نحاسبك على ما أغللت في ثمانية عشر شهراً من ارتفاعك وما انضاف إلى ذلك من رزقك وحق بيت المال، التي قد رفعت عن نفسك لنفسك بأنك أوغرته..."، فقال ابن الفرات: "أما استغلال ضيعتي فلا مطالبة تتوجه علي به وقد ردها أمير المؤمنين علي، وأما حق بيت المال الذي أوغرنيه فالحال واحدة فيه"[2]، ومن هذا يتضح أن الخليفة تجاوز عن جل الضرائب على ضياع ابن الفرات واقتصر على مبلغ محدد، ويبدو أن هذا الأسلوب استمر عبر القرن الرابع، وأن الإيغارات كانت تدفع مبلغاً محدداً[3].

وكان للإيغار معنى آخر، يقول قدامة: "والايغار هو أن تحمي الضيعة من أن يدخلها أحد من العمال وأسبابهم بما يأمر الإمام من وضع شيء عليها يؤدى في السنة إما في بيت المال أو غيره من الأمصار"[4]. ويعطي الخوارزمي مفهوماً مماثلاً للايغار، وهو "الحماية"، وذلك بأن يضمن صاحب ضيعة، أو رجل من قرية، خراجها برضاهم فيدفع مبلغ الضمان إلى الحكومة على أن لا يدخلها عامل أو جابي[5]، ولذلك فإن الإيغار كان يهدف إلى حماية صاحب الأرض أو أصحاب المنطقة من تعسف الولاة وجبر الجباة[6].

خامساً: الطعمة: وهي أن يدفع الإمام إلى الرجل الضيعة يستغلها مدة حياته، حتى إذا مات ارتجعت من بعده وعادت إلى الدولة[7]، وبذلك يكون الفرق بينها وبين الإقطاع أن الإقطاع يكون

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج5، ص52.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص91.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 48.

(4) قدامة **الخراج**، ص 86.

(5) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص60.

(6) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 49.

(7) الدوري، عبد العزيز، **نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية**، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، العراق، 1970م، ص 154.

لورثته من بعده، والطعمة ترتجع منهم بعد وفاته[1].

وفي ظل انقسام المجتمع العباسي إلى ثلاث طبقات كما سيأتي فيما يأتي من صفحات الأطروحة يظهر أن الملكية الخاصة على ثلاثة أنماط، ملكيات كبيرة للطبقة الخاصة من الخلفاء والوزراء والولاة والأمراء، وملكيات متوسطة للموظفين والتجار وملاك الأراضي من الطبقة المتوسطة، وملكيات صغيرة لعامة الناس من الفلاحين والمزارعين من الطبقة العامة.

المطلب الرابع: أراضي الوقف (الملكية العامة):

تعرف الملكية العامة بأنها الملكية التي يكون صاحبها مجموع الأمة أو جماعة منها، دون النظر إلى أشخاص أصحابها على التعيين، والأساس لقيام الملكية العامة هو أن هناك أموالاً تتعلق بها مصلحة المجتمع بكافة أفراده أو مصلحة جماعة منهم، كما في الأنهار الكبيرة، والطرق، والجسور، والمباني الحكومية، والأراضي المتروكة حول المدن والقرى، حيث إن وقوع هذه الأموال تحت التملك الفردي يبطل الانتفاع بها فيما هي مهيأة له، لذلك منعت الشريعة الإسلامية تملك هذه الأموال ملكية خاصة[2].

ويدخل في هذا الصنف الأراضي الموقوفة، ويقصد بالوقف: الأراضي التي يخصصها المسلمون لأغراض دينية، فيكون واردها للأراضي المقدسة (مكة والمدينة)، أو للمجاهدين أو للفقراء والمحتاجين، أو لليتامى، أو لفك رقاب العبيد، أو لبناء المساجد والحصون، أو للمنافع العامة الأخرى[3]، فأراضي الوقف هي الأراضي التي يخصصها أصحابها لأعمال البر والمنافع العامة، ويعين الواقف عادة المنتفعين من الوقف، الذين يمكن أن يكونوا أفراداً أو جماعات أو

---

(1) خليل، فؤاد، **الإقطاع الشرقي بين علاقات الملكية ونظم التوزيع**، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1996م، ص 154.

(2) العبادي، عبد السلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة**، مكتبة الأقصى، الأردن، عمان، ط1، 1977م، ص 244.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 49.

مرافق عامة[1].

ويعتبر هذا النوع مثالاً للملكية العامة، وهي الأراضي التي تملكها الدولة دون أن يكون للخليفة حق في إقطاعها أو إلجائها، وتشمل بعض الأراضي والصوافي وأراضي العرب الموروثة من عهد الخلفاء الراشدين، كما يدخل في أراضي الوقف الأراضي التي تقام عليها المنشآت العامة كالمساجد والأسواق والمستشفيات ودور البريد وغيرها من المنشآت العامة، كما تدخل في الملكية العامة ملكية المشاع، وهي تشمل أراضي الرعي والصيد والأراضي الزراعية المشتركة التي تستغل بشكل جماعي من قبل أهل القرى، وتتركز هذه الأراضي المشتركة في الأماكن التي يصعب زراعتها بشكل فردي، وباستمرار، فيكون حرثها جماعياً أو دورياً، وهي لا تعتمد على الملكية الخاصة، لأن زراعتها للظروف الطبيعية[2].

ويكون الوقف خاصاً أو رسمياً، فالأوقاف الخاصة، يوقفها بعض الأتقياء من الأمة، أما الوقف الرسمي، فقد بدأ به الخليفة بصفته حامي الحرمين الشريفين، وحارس الحدود[3]، وقد أوقف المقتدر، بناءً على مشورة الوزير علي بن عيسى، ضياعاً حول بغداد وكان واردها السنوي ثلاثة عشر ألف دينار، وضياعاً في السواد بلغ واردها ثمانين ألف دينار[4]. وقد أوقفت أم المقتدر أراضٍ واسعة، وأنفق الوزير ابن مقلة عام (319هـ) عشرين ألف دينار على أراضٍ وأوقفها على الطالبين[5].

ولا يكون الوقف إلا من الأملاك الخاصة[6]، وإذا تم وقف الأرض، لم يعد بالإمكان بيعها أو مصادرتها، فلما أرادت أم المقتدر أن تتصرف ببعض أراضي الوقف، رفض القاضي الإفتاء بذلك،

---

(1) حصة، **الأراضي أنواعها ونظامها**، ص 116.
(2) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 53-54.
(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 49.
(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص268.
(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص225، وص245.
(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص286.

وأيد المقتدر القاضي في موقفه[1]، ولكن توجد حالات شاذة أهملت فيها هذه القاعدة، ففي سنة (320هـ) سمح الخليفة القاهر ببيع بعض أراضي الوقف[2].

وكان الإشراف على إدراة الأوقاف الخاصة إلى القاضي، فللقاضي النظر في الأوقاف، بحفظ أصولها، وتنمية فروعها، والقبض عليها، وصرفها في سبيلها، فإن لم يكن عليها مستحق تولاها القاضي، كما يتأكد من أن واردها يجمع كاملاً بصورة صحيحة، وأنه يصرف في الأوجه المخصص لها[3].

وإن وجود الملكية العامة داخل الدولة يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية، فهي تساهم في التكافل الاجتماعي داخل المجتمع، وتساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين المناطق المختلفة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال المتعاقبة في مستقبل الدولة الإسلامية، كما تساهم في تمويل الجهاز الإداري والحربي للدولة[4].

---

(1) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص119-120.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص245، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج1، ص182.

(3) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص67-70، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 50.

(4) الفنجري، محمد شوقي، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1972م، ص 71، وص 116، والمبارك، محمد، **نظام الإسلام الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981م، ص 135 وما بعدها.

المبحث الثاني: فئات المجتمع

يقصد بالحالة الاجتماعية في بلد من البلاد، ذكر طبقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدين وعلاقة كل من هذه الطبقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها، وما يتمتع به كل منهم من الحرية، ثم وصف البلاط ومجالس الخلفاء، والأعياد والمواسم والولائم والحفلات وأماكن النزهة، ووصف المنازل وما فيها من أثاث وشراب ولباس، وما على ذلك من مظاهر المجتمع[1]، فالتركيب الاجتماعي يقصد به طبقات المجتمع سواء حسب الجنس، أو الدين، أو المستوى الاقتصادي، وسوف أتعرض لذلك في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: فئات المجتمع حسب الجنس أو الدين:

أولاً: من حيث العرق:

لقد انتشرت الدعوة العباسية بالدرجة الأولى بين غير العرب من الموالي وغيرهم في العراق وخراسان، وسارعوا بالانضمام إليها رغبة في التخلص من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فلما سيطر العباسيون على أمور الدولة جعلوا عاصمتهم بين أنصارهم في العراق، بداية من الكوفة، ثم الهاشمية، حتى بنى الخليفة المنصور مدينة بغداد، فجعلوها داراً للخلافة، وقربوا منهم الموالي من غير العرب واستخدموهم في مهماتهم، وخصوصاً العنصر الفارسي[2].

إلا أن العصر العباسي الثاني قد تميز بظهور عنصر الأتراك، ولذلك كان المجتمع الإسلامي في العصر العباسي الثاني يتألف من حيث العرق من عدة عناصر، هي العرب والفرس والمغاربة، وقد ظهر العنصر التركي على مسرح السياسة في عهد الخليفة المعتصم الذي اتخذهم حرساً له، وأسند إليهم مناصب الدولة العالية، وأهمل العرب والفرس، فأصبح الأتراك خطراً يهدد

---

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 422.

(2) الرفاعي، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العهد العباسي الأول**، ص 37.

الخلفاء أنفسهم، حتى إن كثيرين من هؤلاء الخلفاء ذهبوا ضحية تآمرهم، على أن بعض الخلفاء أدركوا خطر هذا العنصر، فاستعانوا بالمغاربة والفراعنة وغيرهم من الجنود المرتزقة، كالأكراد والقرامطة الذين بدأت الدولة العباسية تستعين بهم منذ أيام الخليفة الراضي (322–329هـ) إلا أن الخلفاء العباسيين لم يسلموا من خطر هذه العناصر التي كانت تنضم إلى أمراء الأمراء تارة وإلى الخلفاء تارة أخرى[1].

ثانياً: من حيث الدين:

أما من حيث الدين فهناك المسلمون، وكان من أثر انقسام المسلمين في هذا العصر إلى شيع وطوائف أن تعرض المجتمع الإسلامي إلى التفكك والتنازع فهناك أهل السنة الذين كانوا يكونون السواد الأعظم ويتمتعون بقسط وافر من الحرية والطمأنينة في عهد نفوذ الأتراك وفي عهد إمرة الأمراء، وهناك الشيعة الذين قاسوا كثيراً من العنت والاضطهاد، حتى استولى بنو بويه على العراق، فتمتعوا بشيء غير قليل من الطمأنينة في ظل البويهيين[2].

ولم يكن هذا الاختلاف قائماً بين السنة والشيعة، بل حصل بين السنة أنفسهم، فقد أصبح الحنابلة قوة يخشى بأسها، حتى إنهم حالوا دون دفن المؤرخ محمد بن جرير الطبري سنة (310هـ)، لأنه جمع كتاباً في اختلاف الفقهاء، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل من الفقهاء[3]، كما بلغ من تشددهم أن قاموا في وجه ذوي اليسار وكسروا أواني الخمر، وحطموا الآلات الموسيقية، وضربوا المغنين[4]، وذكر السيوطي[5] أن الحنابلة ثاروا في بغداد في سنة (318هـ) لاختلافهم مع غيرهم من أهل السنة في تفسير قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ (الإسراء، 79)،

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 430.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 37.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 45–46.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 106–107.

(5) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 254.

حيث أرسل الخليفة الراضي إلى الحنابلة كتاباً ينهاهم عن ذلك[1].

يقول المقدسي عند حديثه عن العراق: "وبه مجوس كثيرة، وذمّته نصارى ويهود، وقد حصل به عدّة من المذاهب، والغلبة ببغداد للحنابلة والشيعة مع جليلة فقهاء العراقين بالأعوام، وبه مالكيّة وأشعريّة ومعتزلة ونجّاريّة، وبالكوفة الشيعة، إلّا الكناسة فإنها سنّة، وبالبصرة مجالس وعوامّ السالميّة، وهم قوم يدّعون الكلام والزهد وأكثر المذكّرين بها منهم ولا يتعاطون الفقه فمن تفقّه منهم تفقّه لمالك... وأكثر أهل البصرة قدريّة وشيعة، وثمّ حنابلة..."[2].

ومن فئات الشعب حسب الدين في ذلك العصر أهل الذمة، وهم النصارى واليهود، حيث ينظر الإسلام إلى أهل الكتاب من اليهود والنصارى نظرة خاصة، فالقرآن يسميهم أهل الكتاب، يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ (سورة آل عمران، الآية 70)، ويقول تعالى أيضاً: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلۡنَا مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُم ﴾ (سورة النساء، الآية 47)، وهذا يشير إلى أنهم أهل كتاب سماوي، وبينهم وبين المسلمين رحم وقربى تتمثل في أصول الدين الواحد، يقول تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾ (سورة آل عمران، الآية 64).

وبناء على ذلك كان المقيمون في ظل دولة الإسلام من اليهود والنصارى لهم وضع خاص، وهم يسمون في اصطلاح المسلمين بأهل الذمة، وهي كلمة توحي بأن لهم عهد الله وعهد رسوله وعهد المسلمين أن يعيشوا في ظل دولة الإسلام آمنين، فهم مواطنون في الدولة الإسلامية لهم ما

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 322-323.

(2) المقدسي، محمد بن أحمد، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار صادر، بيروت، لبنان، ومكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط3، 1991م 1411هـ، ص126.

للمسلمين وعليهم ما على المسلمين[1]، ولذلك فهم كانوا يعيشون في ذمة المسلمين بموجب عهود ترعى مصالحهم مقابل جزية يؤدوها عن رؤوسهم، وقد كانت السياسة السائدة للدولة العباسية تجاه أهل الذمة من النصارى واليهود هي سياسة التسامح والاحترام، حيث إن بعض النصارى قد ارتفعت منزلتهم لدى الخلفاء العباسيين[2]، ولذلك كان اليهود والنصارى يتمتعون بكثير من ضروب التسامح الديني ويقيمون شعائرهم الدينية، وقد أوجدت الحاجة إلى المعيشة المشتركة وما ينبغي أن يكون فيها من وفاق بين المسلمين واليهود والنصارى نوعاً من التسامح، ولم تتدخل الحكومة الإسلامية في شعائر أهل الذمة، بل كان يبلغ من تسامح بعض الخلفاء أن يحضروا مواكبهم وأعيادهم ويأمروا بحمايتهم، وكان للنصارى بطريق يعينه الخليفة بعهد خاص كما يعهد لكبار العمال، وكان يتمتع بنفوذ كبير بين أبناء ملته[3].

إلا أن هذه المعاملة الحسنة كان تتغير في بعض الأوقات، ففي عصر إمرة الأمراء وما صاحبه من تدهور عام في أمور الدولة العباسية لحق الأذى بعض النصارى، ومنهم سعيد بن داود المسيحي الذي كان طبيباً خاصاً لأمير الأمراء توزون التركي، وألقي القبض عليه مع أقربائه وضربوا ضرباً مبرحاً من أجل انتزاع الأموال من أيديهم، وذلك في عهد الخليفة المتقي سنة 332هـ، إلا أنهم سرعان ما أطلق سراحهم وأعيدوا إلى مناصبهم السابقة وأعيد لهم اعتبارهم[4].

وكان لليهود رئيس خاص يلقب أحياناً بلقب الملك، ويدفع له أهل ملته الضرائب، فيأخذ نصفها ويرسل النصف الآخر إلى بيت المال، بخلاف ما كانت عليه الحال بالنسبة للنصارى الذين كانوا يؤدون الضرائب لبيت المال مباشرة، ويطلق على رئيس اليهود ببغداد رأس الجالوت، وقد امتد

---

(1) دعوب، ماهر، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، مجلة الجامعة الأسمرية، العراق، العدد 10، السنة 5، ص 527.

(2) عارف، رفاه تقي الدين، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ**، مجلة سر من رأى، العراق، المجلد 7، العدد 25، السنة السابعة، نيسان، عام 2011م، ص 159.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 433.

(4) فييه، جان موريس، **أحوال النصارى في خلافة بني العباس**، دار المشرق، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م، ص 219.

نفوذه على اليهود المقيمين في البلاد الواقعة شرقي الفرات، وكلما تقدمنا شرقاً زاد عدد اليهود، ففي همذان[1] مثلاً بلغ عددهم ثلاثين ألفاً، وفي أصبهان خمسة عشر ألفاً، وفي شيراز عشرة آلاف، وفي غزنة ثمانين ألفاً، وفي سمرقند ثلاثين ألفاً[2]، ويقول المقدسي إنه كان بخراسان "يهود كثيرة ونصارى قليلة وأصناف المجوس"[3]، ويقول عن بلاد الجبل: "واليهود به أكثر من النصارى والمجوس به كثير"[4].

وقد تعرض اليهود في بعض الفترات إلى ما تعرض إليه النصارى من الضرر والظلم في أوقات الأزمات والاضطراب السياسي، ففي عصر إمرة الأمراء وعندما هرب الخليفة المتقي من جور أمير الأمراء توزون التركي في عام 332هـ وقع ظلم كبير على التجار، وهرب أغنياء اليهود مع من هرب من أهل بغداد مع الخليفة[5]، وفي ذلك يقول الصولي: "ووقع على التجار ببغداد ظلم عظيم، وخبط شديد، وتهارب الناس وخرج عن بغداد من مياسير اليهود والمجوس إلى الشام"[6].

ولذلك فقد تم التعامل مع أهل الذمة باعتبارهم أشخاصاً يمكن الاستفادة من خبراتهم في المجالات التي يتقنونها، وقد ساعدهم على التفاعل مع أبناء المجتمع أن الدين الإسلامي هو دين تسامح مع جميع الطوائف والأقليات التي تعيش داخل الدولة الإسلامية، كما أنهم ركزوا في أعمالهم وصنائعهم على حرف ومهن معينة كان دراية المسلمين فيها غير ناضجة تماماً، كصناعة الحلي والتعامل بالصررف، والإقراض، وغيرها من الجوانب النقدية والمالية[7].

ولعل السبب الرئيسي في اشتغال اليهود والنصارى بالجوانب المالية مرتبط بشغلهم في

---

(1) همذان: هي من أكبر مدن الجبال، فتحت عام 24هـ، وكان يسكنها التجار، وتعتبر من أجمل البلاد وأطيبها حتى أصبحت محلاً للملوك وأهل الدين والعلم والفضل، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 410-413.

(2) متز، **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ج1، ص 79-81.

(3) المقدسي، محمد بن أحمد، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص323.

(4) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص394.

(5) عارف، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني**، ص 162.

(6) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص 251.

(7) دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، ص 528.

الصياغة، حيث احتاجوا لشراء الذهب والفضة فأدخلوا أنفسهم في الصرف، وترددوا على دور الصرف، ولذلك قدمهم العمل والولاة لقبض الأموال، وأخذوا يتوسعون في الأعمال التجارية الكبرى، حتى أنهم أخذوا بالأساليب المالية الكبرى كفتح المصارف وضمان حاجات الجيوش[1]، فوصلت الخدمات المصرفية في عهدهم في ظل الحضارة الإسلامية إلى أوج التقدم والازدهار، حيث كان من أكبر رجالات بغداد ومن أهم شخصيات المجتمع العراقي من اليهود، وكانوا يتلقون احتراماً زائداً عند وصولهما إلى حضرة الخليفة المقتدر، كما كان بعض أهل الذمة من أصحاب الثراء قريبين من مصدر القرار السياسي، حيث كانوا قريبين من الوزراء وخصوصاً الوزير حامد بن العباس وكانوا يجلسون معه ويشاركونه وجبة الغداء بصورة دائمة، وكانوا يقومون بالوساطة بين العامة والسلطة، ففهي سنة 316هـ قام كبير اليهود في بغداد بالتوسط لأحد التجار اليهود للقدوم إلى بغداد، ووعده بمعالجة جميع المشاكل العالقة بينه وبين الحكومة العباسية في بغداد[2].

وإن أرقى ما وصل إليه أهل الذمة من مناصب في الجانب الاقتصادي هو توليهم ناصية الأمور المالية في الدولة الإسلامية، وذلك عندما قام الوزير ابن مقلة بتولية إبراهيم بن أيوب النصراني رئاسة ديوان الجهبذة[3] فكان أول رئيس له[4].

وفي القرن الرابع الهجري اعترفت الدولة العباسية بالمجوس الذين لم يكن قد تم التغلب عليهم في البلاد البعيدة، لتمسكهم بدينهم وتقاليدهم وكراهيتهم للإسلام بأنهم أهل ذمة وكان لهم – كما كان لليهود – رئيس ديني يلقب بألقاب الملوك، يدفع له أبناء نحلته الضرائب كما يفعل اليهود[5]،

---

(1) الحكيم، علي بن يوسف، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، ص 119

(2) دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، ص 530-531.

(3) ديوان الجهبذة: ديوان مهمته تدقيق الأموال التي لا تدخل في فصول الأموال الرئيسية الخاضعة للدواوين المختلفة، قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، ص 62.

(4) عريب بن سعد القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص 118.

(5) متز، **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ج1، ص58.

وكان منصبه وراثياً، وقد كثر عدد المجوس في القرن الرابع في العراق وجنوبي فارس[1].

ثالثاً: من حيث الجنس (المرأة):

لقد كانت المرأة في العصر العباسي الثاني تتمتع بقسط وافر من الحرية، فقد تدخل بعض النساء في شؤون الدولة، كـ"قبيحة"[2] أم "الخليفة المعتز"، والسيدة "أم المقتدر" وقهرمانتها "ثومال"، و"أم موسى الهاشمية"[3]، وغيرهن من النساء، وقد قامت "قبيحة" زوجة الخليفة "المتوكل" وأم الخليفة "المعتز" (252–255هـ) بدور هام في عزل الخليفة "المستعين" ليصفو الجو لابنها "المعتز"[4]. واشتهرت "قبيحة" بالثراء، حتى ذكر ابن الأثير أنهم وجدوا عندها مليوناً وثمانمائة ألف دينار، ومع ذلك عرضت ابنها "المعتز" لغضب الأتراك الذين تأخرت رواتبهم المستحقة لهم وقدرها خمسون ألف دينار فقط، حيث لم يلبث الخليفة "المعتز" أن ذهب ضحية هذا البخل[5].

واستأثرت "السيدة" أم الخليفة المقتدر (295–320هـ) بنفوذ كبير في الدولة العباسية وليس أدل على عظم نفوذها وتدخلها في شؤون الدولة وتمتعها بنفوذ أقوى من نفوذ الخليفة من ذلك الكتاب الذي بعث به إليها الوزير "علي بن عيسى" يتنصل فيه من التبعات التي ألقتها عليه في إدارة شؤون الدولة المالية[6].

وعلى الرغم مما قام به الوزير "علي بن عيسى" من إصلاح فقد كان مصيره العزل، وقد ذكر ابن الأثير أن "أم موسى" القهرمانة ذهبت إلى منزل الوزير لتتفق معه على ما يحتاج حرم الدار والحاشية من الكسوات والنفقات، فوصلت إليه وهو نائم، فطلب إليها حاجبه أن تنتظر ساعة حتى

---

(1) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 126.

(2) قبيحة: هي جارية الخليفة المتوكل وأم الخليفة المعتز، كانت من ذوات النفوذ والثروة في الدولة العباسية، وتوفيت سنة 264هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 24 ص 186–187.

(3) أم موسى الهامشية من ذوات النفوذ والجاه والسلطة في زمن الخليفة المقتدر، ولعبت دوراً في التاريخ السياسي للدولة العباسية، وأسرفت الكثير من الأموال، إلى أن قبض عليها الخليفة المقتدر سنة 310هـ، انظر: كحالة، **أعلام النساء**، ج 5 ص 123–124.

(4) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 446–447.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 70.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص247 – 248.

يستيقظ، فعادت إلى دارها مغضبة، ولما استيقظ الوزير أرسل حاجبه وولده يعتذر إليها فلم تقبل، ودخلت على الخليفة "المقتدر" ورمت الوزير بما أدى إلى عزله عن الوزارة وقبض عليه(1).

وليس هذا كل ما كانت تتمتع به السيدة من نفوذ، فقد اتسعت سلطتها إلى حد أنها استطاعت أن تعين "ثومال القهرمانة" صاحبة للمظالم، فكانت تجلس أيام الجمع في مكان بَنَتْهُ "السيدة" في الرصافة(2) ومما يدل على مبلغ تدخل السيدة في شؤون الدولة الحكاية التي قصها الصولي الذي تتلمذ عليه الراضي بن المقتدر وهو أمير، فإنها تبين لنا عدم اهتمام السيدة وقهرمانتها بتنشئة الأمراء تنشئة قوامها التوافر على العلم، وتوجيههم وجهة صالحة في الإلمام بنظم الحكم، والوقوف على أحوال الدولة وعلاقتها بغيرها من الدول، بل على العكس من ذلك، فإن النساء اللاتي غدون أصحاب الحل والعقد، لم يأبهْنَ أن يكون الأمير أو ولي العهد متعلماً مثقفاً، وإنما يردنه ضعيفاً غير ملم بشؤون الحكم(3).

وقد أدى تدخل "السيدة" في شؤون الدولة إلى ضعف الخلافة العباسية، كما أن إلقاء القبض على الوزير "على بن عيسى" بسبب اعتذاره عن إجابة قهرمانتها "أم موسى" إلى ما طلبته قد حرم الخلافة من الاستفادة من مواهبه الممتازة وسياسته الرشيدة، كما كان من أثر تعيين "ثومال" قهرمانة "السيدة" صاحبة للمظالم، أن استهتر العامة بالخلافة ونظروا إلى أحكامها نظرة الاحتقار والازدراء(4).

وقد ازداد نفوذ حرم الخليفة في عهد الوزير "حامد بن العباس"(5) وأصبحن يتدخلن في شؤون الدولة، على حين قبع الخليفة في داره، فكن يجلسن للمظالم وينظرن في رقاع الناس، ويصدرن

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 37.

(2) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص253.

(3) الصولي، **أخبار الراضي بالله والمتقي لله**، ص5–6، وص 26.

(4) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 447.

(5) هو حامد بن العباس، كان وزيراً للخليفة المقتدر، ولاه المقتدر الوزارة سنة 306هـ، كما عمل والياً على فارس، والبصرة، وعزله المقتدر ثم قتل في عام 311هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 3 ص 422، والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 11 ص 274–277.

الأوامر مذيلة بتوقيعاتهن، كما عملت السيدة على عزل الوزير أبي العباس "أحمد بن الخصيب"[1].

ولم يظهر بين طبقة العامة في ذلك العصر نساء كان لهن أثر في الحياة السياسية أو في ترقية المجتمع، بل كان النشاط في هذه النواحي مقصوراً على نساء الخلفاء والأمراء وغيرهن من نساء الطبقة الحاكمة، كما كان كثير من أمهات الخلفاء من الإماء أمهات أولاد، فكانت السيدة أم الخليفة "المقتدر" رومية، كذلك كانت أم الخليفة "المستكفي"، وقد لعبت الإماء دوراً هاماً في تاريخ الدولة العباسية في هذا العصر[2].

المطلب الثاني: فئات المجتمع حسب المستوى الاقتصادي:

يمكن تقسيم المجتمع العباسي من الناحية الاقتصادية في العصر العباسي الثاني إلى ثلاث طبقات كبرى[3]:

1) طبقة العامة: وتشمل المكدين، والفلاحين، وأهل الحرف والصناع والباعة المتجولين.

2) الطبقة المتوسطة: وتشمل عامة التجار، والموظفين، وأصحاب الملكيات الصغيرة.

3) طبقة الأغنياء: على رأسها الخليفة وعائلته وأقرباؤه، ويدخل فيها كبار الموظفين كالوزراء ورؤساء الكتاب، وكبار التجار.

ولم تكن الخطوط التي تفصل بين هذه الطبقات واضحة تماماً ولا جامدة، كما أنها لا تنطبق تماماً على المقاييس الاجتماعية التي كانت تهتم بالنسب والتقاليد الموروثة بصورة أكيدة، حيث يمكن القول بصورة تقريبية، إن الناس كانوا يتدرجون في الملكية بالشكل التالي: حيث يعيش المعدم على الصدقة في المسجد، ويليه الفقير الذي يعيش في دار صغيرة، ومتى تحسنت حاله اقتنى

(1) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الخصيب الجرجرائي، كان وزيراً للخليفة المنتصر في عام 247هـ، والخليفة المستعين عام 248هـ، وتوفي في عام 265هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 6 ص 372-373.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 449.

(3) الدوري، عبد العزيز، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1974م، ص 225. أبو ليل، أمين، **العصر العباسي الثاني**، سلسلة تاريخ الأدب العربي، رقم 2، دار الوراق، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007م، ص 37.

حماراً أو قارباً، ثم يتدرج الفرد إلى اقتناء قطعة أرض صغيرة، ويلي ذلك امتلاك دار كبيرة وبعض الخدم، وإذا كان الشخص يشتغل بالتجارة، يوسع حينئذ حقل فعالياته التجارية، حيث كان امتلاك الأراضي مظهراً أساسياً لتحسن الحال، وكان وجود عدد قليل من الخدم علامة تميز الطبقة المتوسطة عن الفقيرة، بينما كان امتلاك الدار الكبيرة والضياع فارقاً بين الطبقة الغنية والطبقة المتوسطة وكانت عناصر الغذاء الرئيسية محدودة وهي نباتية بالدرجة الأولى بالنسبة للأكثرية، وأولها الحنطة والشعير وما يصنع منهما، وكانت التمور وافرة، وتكون عنصراً مهماً في التغذية. وكان الأرز يصحب أكثر الأكلات أو يدخل فيها، وكان اللحم والسمك مهيمن جداً، ويمكن للاكثرية الحصول على شيء منهما[1].

وقد عد بعض الباحثين أن الطبقة الخاصة هي الطبقة الحاكمة التي بيدها مقاليد الأمور في البلاد، والذين قربهم الخليفة إليه وجعلهم من خواصه وهم الوزراء والكتاب والقضاة والحجاب[2]، أما العامة فهم الطبقة التي تسعى دائماً إلى لقمة العيش، وهم الفلاحون والصناع والجنود والعاطلون على العمل، وصغار الباعة وأصحاب المهن[3]، فيما عرف باحث آخر العامة بأنهم سواد الناس الذين لم يكونوا يتمتعون بأي سلطة، أو الذين كانوا في شتى حقول الكسب، وهم الرقيق، وأهل الذمة، وسائر أصناف الكسبة[4]، وهناك من جعل السلطة هي المعيار للاختلاف بين الخاصة والعامة، فالطبقة العامة تشمل الخلفاء والأمراء والوزراء، والعامة هم بخلاف الطبقة الخاصة[5].

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص 225-226.

(2) الكروي، إبراهيم سلمان، **طبقات مجتمع بغداد في العصر العباسي الأول**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط2، 1989م، ص 11.

(3) الراوي، عبد اللطيف، **المجتمع العراقي في شعر القرن الرابع الهجري**، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 7-8.

(4) سعد، فهمي عبد الرزاق، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1983م، ص 64-65.

(5) علم الدين، مصطفى، **الزمن العباسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1993م، ص 168.

أولاً: طبقة الأغنياء:

تسمى هذه الطبقة الطبقة الخاصة، وتتكون من عدة فئات اجتماعية، إلا أن ما يجمع بينها وحدة موقعها ومصالحها الاقتصادية والسياسية، وحجمها الصغير بالمقارنة مع الطبقة العامة التي تشمل الجزء الأكبر من السكان، كما تتصف تلك الطبقة بصفة النخبوية نسبة إلى النخبة من الناس. وتتكون هذه الطبقة مما يلي(1):

1- الخلفاء وأهلهم: ممن يسمون بالشرفاء أو الأشراف وأبناء الملوك، حيث كان رزقهم في الغالب من الرواتب والعطايا التي يحصلون عليها من بيت المال، كما تتميز حياتهم بالرفاه الدائم.

2- رجال الدولة: وهم الوزراء والولاة، ومن شابههم من أرباب المناصب العالية، ومعظمهم كانوا من الموالي وخصوصاً من الفرس والبرامكة، وآل الربيع، وآل وهب، وآل خاقان، وآل الفرات، وآل الخصيب، وآل طاهر وغيرهم، حيث ارتفع شأن الوزير في الدولة العباسية حينما ازدادت مهماته، فقد أصبح المساعد الأول للخليفة، ومستشاره في جميع أموره، وكان له الحق في تنصيب العمال والجباة، وكان يجمع إلى ذلك مهمة الإشراف على الجيش وشؤون الحرب، أما الولاة فهم الذين يديرون الأمصار، ويسمون الأمراء أو العمال، وقد كانوا خاضعين للسلطة المركزية، وهم في الغالب أمراء حرب، يقوم بمساعدتهم أصحاب الخراج، وتتلخص مهمتهم في تمثيل الخليفة رسمياً في قيادة الجند والصلاة بالناس.

3- الأشراف: وهم يحتلون مرتبة أخرى غير مرتبة الأسرة الحاكمة، وغالباً ما تكون سلطة المشاركين منهم في السياسة غير مباشرة، وتتكون بشكل رئيسي من أرباب البيوتات العربية وخصوصاً التي تنتسب إلى البيت الهاشمي، والفارسية.

4- التجار الكبار: وهم تجار السلع الثمينة كالمجوهرات والثياب الفاخرة وتجار الرقيق، وكانوا

---

(1) أبو طالب، <u>الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية</u>، ص 68 وما بعدها بتصرف.

يقيمون في بغداد والبصرة، وقد ظهر منهم الصيارفة، والمضربون، وكان منهم بعض اليهود، وقد ازدادت مرتبتهم حيث بدأوا يقرضون الدولة بالمال، حيث تضخمت الثروة في أيديهم بشكل كبير، ومنهم ابن الجصاص، وقد كانت طبقة التجار معرضة للضرائب الكبيرة، كما كانوا معرضين لإجراءات المصادرات التي كان يقوم بها بعض الخلفاء.

وهذه الطبقة تتميز بالغنى الفاحش، والإسراف في الإنفاق، فيذكر مسكويه استناداً إلى وثائق رسمية أن مقدار وارد بيت مال الخاصة (بيت مال الخليفة) خلال مدة خمس وعشرين سنة (296–320هـ) كان (89.830.000) دينار، صرف منها (17 مليون) على الأغراض الرسمية، وباقي المصاريف هي نفقات البلاط[(1)]، وهكذا فإن نفقات البلاط في (72.830.000) مليون دينار في كل سنة، أو (12.000.000) دينار شهرياً، وهذا يؤكد الترف الذي كان موجوداً في بلاط وقصر الخليفة.

ويلي الخليفة في الثروة والثراء الوزراء[(2)]، فمثلاً كان راتب الوزير عبد الله بن سليمان[(3)] وهو وزير الخليفة المعتضد في عام (279هـ) (12.000) دينار في السنة، وفي عام (281هـ) استبدل راتب عبد الله بن سليمان بإقطاع وارده (200.000) دينار سنوياً[(4)]، وفي عام (296هـ) بلغ وارد الضياع الخاصة بالوزير "العباس بن الحسن" وزير الخليفة المكتفي (120.000) دينار[(5)]، وفي عام (296–299هـ) أعطي الوزير "علي بن الفرات" راتباً مقداره (110.000) دينار سنوياً[(6)]، وكان

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 241.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 240–241.

(3) عبد الله بن سليمان بن وهب: ولد سنة 226هـ، كان وزيراً للخليفة المعتضد في سنة 278هـ، وتوفي سنة 288هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 19 ص 373–374.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 20.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 239.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 23.

دخلـه مـن ضـياعه الخاصـة (1.000.000) دينـار[1]، وكـان دخلـه مـن ضـياعه الخاصـة قبـل أن يصـبح وزيـراً (800.000) دينــار[2]، وفــي عــام (299–300هـ) بلــغ دخـل الــوزير الخاقــاني[3] (110.000) دينار سنوياً[4]، أما دخل الوزير علي بن عيسى في وزارته الثانية عام (315هـ) فقد بلغ مجموعه (254.000) دينار، وكان مجموع دخله من ضياعه الخاصة (50.000) دينار[5]، وكان دخله من ضياعه الخاصة وهو خارج الوزارة (30.000) دينار سنوياً[6].

وبالاضافة إلى ذلك كان لأبناء الوزراء رواتب خاصة، فمثلاً كان أولاد ابن الفرات الثلاثة يتسـلمون (18.000) دينــار[7]. وكـان ولـد الخاقـاني، وولـد الخصـيبي، وولـد ابـن الفـرات سـنة (311–312هـ) وولـد علـي بـن عيسـى يسـتلمون (24.000) دينـار فـي السـنة[8]. وكـان الـوزراء يتسلمون هدايا مـن جهـات مختلفـة، فلمـا صـار علـي بـن عيسـى وزيراً سنة (315هـ)، أرسل اليه المقتـدر هديـة قيمتهـا (20.000) دينـار[9]. وكـان الـولاة والموظفـون الآخـرون يرسـلون هـدايا إلـى الوزراء[10]، ثم نقصت رواتب الوزراء بعد سنة (324هـ) على أثر انتقال السلطة الحقيقية إلى أمير الأمراء، وأصبحت الإدارة الحقيقية بيد كاتب أمير الأمراء، وأصبح الوزير رئيساً صورياً[11].

أما فيما يتعلق برواتب الجند فقد كان الاتجاه، قبل عام (334هـ) نحو زيادة رواتب الجند، وفي

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 69، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 139.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 139، وص 323.

(3) هو محمد بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني، كان وزيراً للخليفة المقتدر في أكثر من مرة، وتوفي سنة 312هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 4 ص 5.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 261–262.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 110.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 322.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص23.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1 ص154 و ص159.

(9) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1 ص151.

(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص235، وص 44، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص92.

(11) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 241.

بعض الحالات نجح الجند في الحصول على الزيادة بالقوة والعنف[1]. ولكن يجب ملاحظة أن شهر العطاء كان في الغالب يتجاوز ثلاثين يوماً، فمثلاً كان الفرسان يأخذون عطاءهم في كل 120 يوماً مرة واحدة[2]، ولا توجد معلومات دقيقة عن رواتب رؤساء الجند، إلا أن راتب قائد الجيش كان ضخماً، وخصوصاً في الفترة بين (324-334هـ)، فمثلاً أعطيت ضياع أمير الأمراء "توزون" بالضمان سنة (331هـ) بمبلغ (130.000) دينار في السنة[3]. وكانت لقائد الجيش "بجكم" ثروات طائلة أيضاً[4].

ثانياً: الطبقة الوسطى:

وتتكون هذه الطبقة من الكتاب والموظفين وأصحاب الحرف والصنائع، إلى جانب قادة الجند، ويتفق مكونات هذه الطبقة في اقترابها من السلطة وترفعها عن طبقة العامة، كما أن إمكانياتها الاقتصادية متشابهة، وتخضع أكثر من غيرها إلى الحركية الاجتماعية، حيث يتعرض أفرادها إلى التغير في أوضاعهم كالترقي والانحدار، طبقاً لحالة المشاركة في السلطة، وحالة الامتيازات التي يتمتعون بها، والثروة التي يملكونها، مما يصعب معه ثبات مركزهم الاجتماعي[5].

وقد تميزت فئات الكتاب والعاملين ضمن الدولة بملكياتهم العقارية نتيجة حالة الإقطاع أو الهبة أو المكافأة التي يحصلون عليها، حيث كان لازدياد مهمات الدولة وتطور أجهزتها واتساعها دور في تشكيل طبقة خاصة من الكتاب والعاملين، كما نجد في هذه الطبقة الجباة وأعوان البريد والقضاة ورجال الشرطة، كما توجد جماعات الأعوان والجنود وجماعات الحرفيين والأدباء، ولكنهم يقتربون في وضعهم الاجتماعي إلى طبقة العامة أكثر من اقترابهم إلى طبقة الخاصة، كما يدخل في هذه الطبقة فئات الحرفيين الذين رفضوا التقرب من الحكام وطبقات التجار والأغنياء، إضافة

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1 ص38 وص 182.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1 ص161، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص14.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2 ص45.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2 ص45.

(5) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 73-74. أبو ليل، **العصر العباسي الثاني**، ص 38.

إلى أهل الصناعات الذين يمتلكون المصانع وأصحاب الحرف المتوسعة، أما الحرفيون الصغار فهم كانوا أقرب إلى طبقة العامة[1].

ثالثاً: طبقة العامة:

وهي الطبقة الفقيرة التي تضم الفلاحين المنتجين، ومربي الماشية، وصغار الحرفيين، والعمال، والباعة المتجولون، وأصحاب الدكاكين، والعبيد في الأعمال المدنية والزراعية، والجنود، وجماعات الشطار، والعيارين، وغيرهم من العاطلين عن العمل، حيث يتميز أصحاب هذه الطبقة بالتشابه في الحالة المعيشية نسبياً، وبأنها ليست مؤهلة من وجهة نظر أصحاب الطبقة الخاصة للمشاركة في الحكم، كما تتميز حياتها بالفقر والجهل نتيجة عدم مشاركتهم في تحصيل التعليم والثقافة، ما أدى إلى تدهور أوضاعهم الصحية والمعيشية[2].

لقد سبق القول أن طبقة العامة تشمل الفلاحين، والعمال، وأهل الحرف، والصناع، والباعة المتجولون، وهؤلاء كانوا يعانون من الفقر والحرمان، والفوارق الشاسعة بينهم وبين الطبقة السابقة، ففي سنة (282هـ) أراد الخليفة "المعتضد" إغراء لص ليعترف بسرقة، فقال له: "متى أقررت ... أجريت لك في كل شهر عشرة دنانير تكفيك لأكلك وشربك وكسوتك وطيبك"[3]. ومعنى ذلك أن عشرة دنانير في الشهر كانت تكفي الرجل الواحد ليعيش عيشة مقبولة.

ويذكر ابن الجوزي أن فقيهاً فكَّر بضمان مستقبل ابنه، فقرر أن يخصص له ديناراً في اليوم طيلة حياته؛ لأن ذلك يكفي الرجل المتوسط وعياله، كما أنه حفظ له مبلغاً يعادل ذلك للطوارئ[4]. وهكذا نلحظ أن ثلاثين ديناراً في الشهر كانت تكفي في القرن الرابع الهجري لمعيشة عائلة متوسطة.

وفي سنة (301هـ) أفلس صاحب حانوت، فأعطاه الوزير "علي بن عيسى" أربعمائة دينار،

---

(1) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 76-77.

(2) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 80. أبو ليل، **العصر العباسي الثاني**، ص 38.

(3) المسعودي، **مروج الذهب**، ج8، ص156.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص 19.

فدفع مائتين منها لدائنيه، واشتغل بالباقي، ولم تنته السنة إلا وكان عنده ألف دينار[1]. وهكذا كان صافي ربحه ثمانمائة دينار في اثني عشر شهراً.

ويتحدث التنوخي عن من يبيع بيعاً يسيراً، ومن رأسماله دينار وديناران وثلاثة، ويبين أن واردهم كان ضئيلاً[2]. وكان بعض الباعة المتجولين يجلسون على قارعة الطريق، ويبيعون أشياء رخيصة من مختلف الأنواع، فمثلاً اشترى رجل قناة أو عكازاً من أحد الباعة المتجولين بدرهمين، واعترف أحد البقالين أنه لم يكن لديه من الوفر مائة فلس – حوالي خمسة دراهم – نقداً[3].

وفيما يلي بيان نبذة عن فئات طبقة العامة:

أ – التجار: وقد اختلف المؤرخون في تصنيف التجار هل هم ضمن الطبقة الخاصة أم الطبقة العامة، فنجد أن الصابئ وعند حديثه عن حمامات بغداد يقول إن التجار هم من الطبقة الخاصة، شأنهم في ذلك شأن الوزراء والكتاب والأمراء والأشراف والقضاة، وإن لكل من هؤلاء حمام على الأقل وربما عدة حمامات[4]، أما غيره فقد اعتبر التجار من الطبقة العامة، وإن كانوا أصحاب أموال كثيرة، واعتبرهم من أدنى طبقات المجتمع العراقي وخاصة تجار التجزئة، لذلك كان أهل الطبقة الخاصة ينفرون من احتراف التجارة[5].

ويرى بعض الباحثين أن التجار على طبقين، طبقة ثرية تتعامل مع الأثرياء وكبار رجال الدولة، وهم يمكن أن يدخلوا ضمن طبقة الخاصة، وطبقة ثانية وهم الأكثر عدداً وتتعامل بتجارة التجزئة، وهؤلاء من الممكن تصنيفهم ضمن طبقة العامة[6].

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص 32.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص60.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص188.

(4) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص 21.

(5) ابن خلدون، عبد الرحمن، **المقدمة**، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1988م، ص 496.

(6) عارف، رفاه تقي الدين، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132–334هـ**، مجلة سر من رأى، العراق، المجلد 7، العدد 25، السنة السابعة، نيسان، عام 2011م، ص 151.

ب – الصناع: إن الصناع وأصحاب الحرف يدخلون ضمن طبقة العامة، حيث يشكل الصناع والحرفيون فئة نشيطة في المجتمع العباسي على اختلاف عناصرهم وطوائفهم، وكان أفراد كل صنعة أو حرفة يتكتلون من أجل تنظيم مصالحهم المشاركة من ناحية، والدفاع عن تلك المصالح من جهة أخرى، وهم يعيشون في مستوى متوسط من المدن، إلا أنهم كانوا يعانون من الأزمات المالية، والتي ساهمت في قيامهم بالعديد من الحركات ضد الدولة أملاً في تحسين أوضاعهم الاقتصادية[1]، وقد كان بعض هؤلاء الصناع من العاملين في المؤسسات التابعة للخلافة وفي دور الضرب، حيث كان للحكومة مصانع واسعة كدور الطراز التي تصنع الأعلام والملابس والرسمية، ودور السكة وضرب النقود، أو في محلات التجارة الكبيرة، وبعضهم يشتغل لحسابه الخاص، حيث كان بعض الصناع يعملون في حوانيتهم الخاصة بينما كان البعض يعمل بأجرة يومية لدى أصحاب الدكاكين[2].

وإن العمال الأحرار كانوا يعيشون في المدن أو يسكنون في الريف، ففي المدن كانوا يكونون عامة أصحاب الصناعات، ويقرب منهم في الواقع أصحاب الحوانيت والبيوعات البسيطة كالبقالين والزياتين والقصابين، ومع أن أكثرهم كان من غير العرب، أي من "الموالي" إلا أنه لم يكن تمييز عنصري فيما بينهم، وكان العامة في بغداد خليطاً من أجناس مختلفة، إذ أن فيهم الفرس والترك والزنوج والديالمة، والروم، والنبط[3]، والأرمن، والأكراد، والبربر، والعرب، وتربطهم جميعاً اللغة العربية التي كانو يتكلمون بها[4]، وهناك طبقة العمال العبيد وسوف يأتي تصنيفهم مع الرقيق.

ج – الفلاحون والزراع: حيث إن العراق يعتبر منطقة زراعية، تتوفر فيها أساليب الزراعة، وقد

---

(1) أيوب، إبراهيم، **التاريخ العباسي**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1989م، ص 225.

(2) عارف، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ**، ص 152.

(3) النبط: لفظ يطلقه العرب على الفلاحين الذين ليسوا جنوداً ولا رعاة، كما يطلق عليهم لفظ السريان، ويتكلمون الآرامية، انظر: المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص 36-37.

(4) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج5، ص45. بدري، محمد فهد، **العامة ببغداد**، دار بغداد، العراق، طبعة عام 1967م، ص11-14.

كان الفلاحون في القرى في صنف الأحرار نظرياً، إلا أنهم في الواقع لم يكونوا دائماً كذلك[1]، وكانوا يؤلفون جزءاً كبيراً من الشعب ويتكلمون الآرامية مع العربية[2].

وكان فلاحو السواد فقراء جداً، ويقول المقدسي في معيشة أهل البطيحة: "عيش ضيق، إدامهم السمك، وماؤهم حميم، وليلهم عذاب" ثم يصف النظرة الاجتماعية إليهم فيقول: "وعقلهم سخيف ولسانهم قبيح، مع ملح قليل، وكرب عظيم، إلا أنها معدن الدقيق، وسلطان رفيق، وماء غزير، وسمك خطير، واسم كبير..."[3].

د- الرقيق:

حيث يمكن أن يتم الحصول على العبيد بالطرق التالية[4]:

1 – بطريق الحروب: فإذا فتحت بلدة، جاز للمسلمين أن يسترقوا سكانها، كما أنه يحق للإمام إذا شاء أن يسترق الأسرى.

2 – وكان بعض الولاة يرسل الرقيق ضمن الواردات، فمثلاً اعتاد بعض البربر أن يقدموا أطفالهم بدل الجزية، وكان عبد الله بن طاهر، أمير خرسان يرسل إلى الخليفة ألفين من الأتراك الغزية سنوياً[5].

3 – طريق الشراء، وكانت هذه هي الوسيلة الرئيسية للحصول على الرقيق في العصر العباسي الثاني، وكانت توجد تجارة واسعة للرقيق، وكان في أكثر المدن الرئيسية أسواق خاصة لبيع الرقيق، واعتاد بعض التجار أن ينظموا حملات خاصة للحصول على الرقيق[6].

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص97.

(2) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج5، ص44.

(3) المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص119.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 76.

(5) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، **المسالك والممالك**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1889م، ص 39.

(6) اليعقوبي، **البلدان**، ص260، حيث وصف سوق الرقيق في سر من رأى، التي بنيت في القرن الثالث الهجري، قائلاً: "وسوق الرقيق في مربعة فيها طرق متشعبة فيها الحجر والغرف والحوانيت للرقيق".

كما انتشرت أسواق النخاسة في بغداد حيث يتم فيها بيع الرقيق، ومن أشهر هذه الأسواق سوق النخاسين الذي يقع في أول شارع باب الكرخ في بغداد، إضافة إلى وجود دار للرقيق يباعون فيها ويجلبون من الأماكن المختلفة، ويكون ذلك تحت إشراف الدولة نفسها[1]، وكان الرقيق الجيد لا يباع في السوق العام لأنه يعتبر عقوبة تدني من قدره، إذ كان المفروض أن يباع في منزل خاص أو بواسطة تاجر كبير[2].

4 – وكان أبناء الإماء يعتبرون رقيقاً إذا كان الأب عبداً، أو كان حراً ولم يكن مالكاً للأمة، أو إذا كان مالكاً للأم ولم يعترف بأبوة الطفل.

لقد كان الرقيق، بصورة عامة يستخدمون في المهن التالية[3]:

1 – في خدمة البيوت، وذلك بعد شيء من التدريب، فكان منهم الطباخون، والخزانون، والبوابون، والملاحون في القوارب، وسواس الخيل، وحتى أمناء المكتبات الخاصة.

2 – واستخدم بعضهم في أعمال أدبية كالغناء وإلقاء الشعر وحفظ القرآن والحديث وتلاوتهما، ولما كان المجتمع كثير التقدير للشعر والغناء، فقد كان الطلب عالياً على ذوي المواهب الفنية من الرقيق، لذا كان النخاسون (تجار الرقيق) يقومون بتعليم الغلمان والجواري فنون الشعر والموسيقى ويربحون من وراء ذلك أرباحاً طائلة. وقد كان أكثر المغنين في بغداد سنة (306هـ) من الرقيق.

3 – وهناك عدد كبير من الرقيق يستخدم حرساً خاصاً أو يدرب للجيش. فقد استخدم المقتدر أحد عشر ألف مملوك في قصره[4]، وكان في الجيش فرق كاملة من المماليك[5].

4– وقد يشتغل العبد بالتجارة، بإذن سيده، وهو العبد المأذون، ويمكنه في هذه الحالة أن يتاجر

---

(1) سعد، **العامة في بغداد**، ص 69.

(2) الأطرقجي، رمزية محمد، **الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد**، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1982م، ص 166.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 77.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص51.

(5) الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص11، يذكر الصابي وجود فرقة من الزنج كونها الموفق، وأخرى من العبيد كونها المعتضد، انظر: **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص12.

ويتعاقد في نطاق رأسماله لحساب سيده، ويمكنه أن يتاجر لحسابه وأن يساهم في شركة، ولكنه يرتبط عادة بسيده.

5 – وهناك العبيد الذين يشتغلون في الحقول وهؤلاء كانوا على قسمين: فالقسم الأول عبيد لا حقوق لهم مطلقاً، كالزنج الذين كانوا يشتغلون في بطيحة البصرة وفي بساتينها، واستخدم بعضهم في الرعي[1]. والقسم الثاني هم الأقنان الذين كانوا يعيشون في القرى ويعتبرون جزءاً من الأرض، وكان هؤلاء في الأصل من الفلاحين النبط الأحرار، وليس لهم ما يملكون إلا مقدرتهم على العمل وعندما تنتقل ملكية الأراضي التي يشتغلون عليها، سواء أكان ذلك بالفتح أو بالشراء، كانوا يبقون على الأرض، وكان السادة الجدد يعتبرونهم جزءاً من ملكيتهم الجديدة ويعاملونهم معاملة العبيد، ولم يكن بالإمكان تحرير الأقنان أو بيعهم، لأنهم ليسوا عبيداً من الوجهة القانونية، وإن كانوا كذلك في الواقع – ولكنهم بقوا مربوطين بالأرض[2].

وقد كانت مصر وشمالي إفريقية وشمالي جزيرة العرب من أهم أسواق الرقيق الأسود، وقد جلب إلى العراق كثير من الزنجيات اللائي عرفن بكثرة النسل، كما جلب كثير من الزنج لفلاحة الأرض وحراسة الدور، وكثير الزنج في العراق، وأدت كثرتهم إلى قيام ثورة الزنج الخطيرة التي دامت أكثر من أربع عشرة سنة (255–270هـ)، وكلفت الدولة العباسية كثيراً من الأموال والدماء[3]، وقد كثر شراء الرقيقات اللاتي أصبح منهن المغنيات وارتفع ثمنهن، وقد قيل إن ابن رائق اشترى سنة (325هـ) جارية مولدة سمراء موصوفة بحسن الغناء بأربعة آلاف دينار[4]، وارتفع ثمن الرقيق الأبيض بسبب انقطاع عبيد الأندلس في القرن الرابع الهجري وتخريب الثغور الغربية،

---

(1) الطبري، <u>تاريخ الأمم والملوك</u>، ج3، ص17.

(2) العلي، صالح، <u>التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة</u>، ص63–76.

(3) حسن، <u>تاريخ الإسلام</u>، ج 3 ص 424–425.

(4) الصولي، <u>أخبار الراضي بالله والمتقي لله</u>، ص101.

وكاد ينضب المصدر الباقي من الرقيق وهو بيزنطية وأرمينية[1].

ومن الرقيق الأبيض الذين كانوا يسمون العلماء، الأتراك والديلم والأكراد الذين قاموا بدور هام في السياسة والحرب في هذا العصر، وكانوا يكونون طبقة كبيرة من طبقات المجتمع الإسلامي في العصر العباسي، إذ كان اتخاذ الرقيق منتشراً انتشاراً كبيراً، وكانت سمرقند التي كانت تعد من أكبر أسواق الرقيق، بيئة صالحة لتربية الرقيق المجلوب من بلاد ما وراء النهر، كما كان أهلها يتخذون ذلك صناعة لهم يعيشون منها[2]. ولم ينظر الخلفاء العباسيون إلى الرقيق نظرة ازدراء، لأن كثيراً منهم كانت أمهاتهم من الرقيق، وقد أولع الخلفاء وكبار رجال الدولة باتخاذ الإماء من غير العرب حتى إنهم كانوا يفضلونهن أحياناً على العربيات الحرائر[3].

لقد شهد القرن الرابع الهجري مؤثرات جديدة أثارت العمال لدرجة لا سابق لها، وزلزلت الخلافة بصورة عنيفة، وأهم هذه المؤثرات، ثلاثة وهي[4]:

1- ظهور طبقة رأسمالية: ويتكون أفرادها من الموظفين الكبار كالوزراء والقواد، ورؤساء الكتاب، وكلهم يستلم رواتب ضخمة تتجاوز رواتبهم في أية فترة سابقة، والتجار المثرين.

2- تجمع العمال أكثر من ذي قبل، كما هو وضع الزنوج في جنوب العراق، كما أن مجموعات أهل الحرف في المدن تنظمت كثيراً، وهذا ساعد على تكوين الشعور بالمصلحة المشتركة، وأصبح العمال يشعرون بقوتهم.

3- ظهور دعاية قوية تبث باسم العدل الديني، إلا أنها كانت في الواقع تؤكد بصورة خاصة على إصلاح الأحوال المادية، هكذا كانت الدعاية التي أنتجت ثورة الزنج، والدعاية التي بثها القرامطة وإخوان الصفا، وقد أضيفت هذه الدعاية الجديدة إلى بذور التذمر الموجودة بين الطبقات الفقيرة

---

(1) المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص242.

(2) متز، **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ص268.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 425.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 79.

وأثارت الوعي فيها.

ومع وجود عدد من الطبقات الاجتماعية، والتي تتميز باتساع الفوارق فيما بينها، إلا أن الدولة كانت حريصة على مراعاة وضع الطبقات الفقيرة، والعبيد، حيث نظمت بعض الخدمات الاجتماعية للسكان، وخاصة للفقراء، فأنشأت ديواناً خاصاً وهو (ديوان البر) لإدارة الصدقات والأوقاف الخيرية لمساعدة الفقراء، وشجعت الإحسان والبر في الأوساط الرسمية(1).

فمثلاً أعفى الخليفة "المعتضد" ضامن ضرائب واسط، وهو ابن بسطام(2)، من تقصيره في دفع حق الحكومة كاملاً، حين وجد أن ابن بسطام كان يوزع عشرين كراً من الحنطة شهرياً على رجاله وعلى الفقراء(3)، وكان "المعتضد" يخصص في نفقاته خمسة عشر ديناراً كل يوم لتوزع على الفقراء(4)، كما أنه كان يدفع أربعمائة وخمسين ديناراً شهرياً لنفقات البيمارستان الصاعدي (للاطباء والمرضى والأطعمة) في بغداد(5). وفي سنة (295هـ) أخبر الخليفة "المقتدر" أن الحوانيت التي بناها "المكتفي" في رحبة باب الطاق في بغداد كانت تضر بالضعفاء لأنهم كانوا يقعدون فيها لتجارتهم بلا أجرة، فسأل عن غلتها، فقيل له أنها تغل في الشهر ألف دينار، فقال: (وما مقدار هذا في صلاح المسلمين واستجلاب حسن دعائمهم) وأمر بهدمها(6).

وفي سنة (301هـ)، خصص الوزير "علي بن عيسى" رواتب للمؤذنين ولأئمة المساجد وللفقراء الذين يلجأون اليها، وأصلح حالة المستشفيات في بغداد، وأمر بتخصيص ما يكفي من

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص151.

(2) ابن بسطام: هو ابن بسطام الكاتب، أحمد بن محمد بن الحسن بن بسطام أبو العباس، ولي العديد من الولايات، وتنقل فيها إلى أن توفي في مصر، سنة 297هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 7 ص 242.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص60.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص19.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص21.

(6) عريب، **صلة تاريخ الطبري**، ص24.

الأدوية والأشربة وغيرها مما يحتاجه المرضى فيها[1]. وكتب في سنة (301هـ) إلى "سنان بن ثابت"[2] وهو طبيب الخليفة ومدير المستشفيات أن يعنى بالمسجونين، وأن يرسل الأطباء يومياً إلى السجون، ومعهم الأدوية والأشربة لمعالجة المرضى، فنفذ أمره[3].

وقد شمل الوزير "علي بن عيسى" القرى والأرياف بعنايته، ففي سنة (301هـ) كتب إلى سنان: "فكرت في من بالسواد من أهله، وأنه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره"، ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك[4] وجدوا أن أكثر السكان يهود، فسأل الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح "أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملي والذمي". فكتب الوزير "علي بن عيسى" إليه: "ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه سرف في الطبقة التي بعدهم، فاعمل على ذلك"[5].

وفي سنة (306هـ) أنشأ المقتدر مستشفى جديداً في بغداد، أطلق اسمه عليه، وخصص مقادير كبيرة من المال للنفقة عليه[6]. وفي المحرم من نفس السنة، افتتح سنان بن ثابت "بيمارستان

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص51.

(2) سنان بن ثابت: والده ثابت بن قرة، وهو أحد الأطباء المشهورين في العصر العباسي الثاني، خدم العديد من الخلفاء منهم المقتدر والقاهر والراضي، وتولى رئاسة بيمارستان السيدة، وبيمارستان المقتدر، وتوفي سنة 331هـ وله العديد من المؤلفات، انظر: ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء**، ص 300-304.

(3) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، مكتبة السعادة، مصر، القاهرة، 1326هـ، باب حرف السين المهملة في أسماء الحكماء، ص 130-131.

(4) سورا: موضع في العراق، من أرض بابل، كان مكاناً لإقامة السريان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 278.

(5) القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص 132-133.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص85.

السيدة" نسبة إلى أم الخليفة، وعين إدارته وأطباءه، وبلغت مخصصاته ستمائة دينار شهرياً[1].

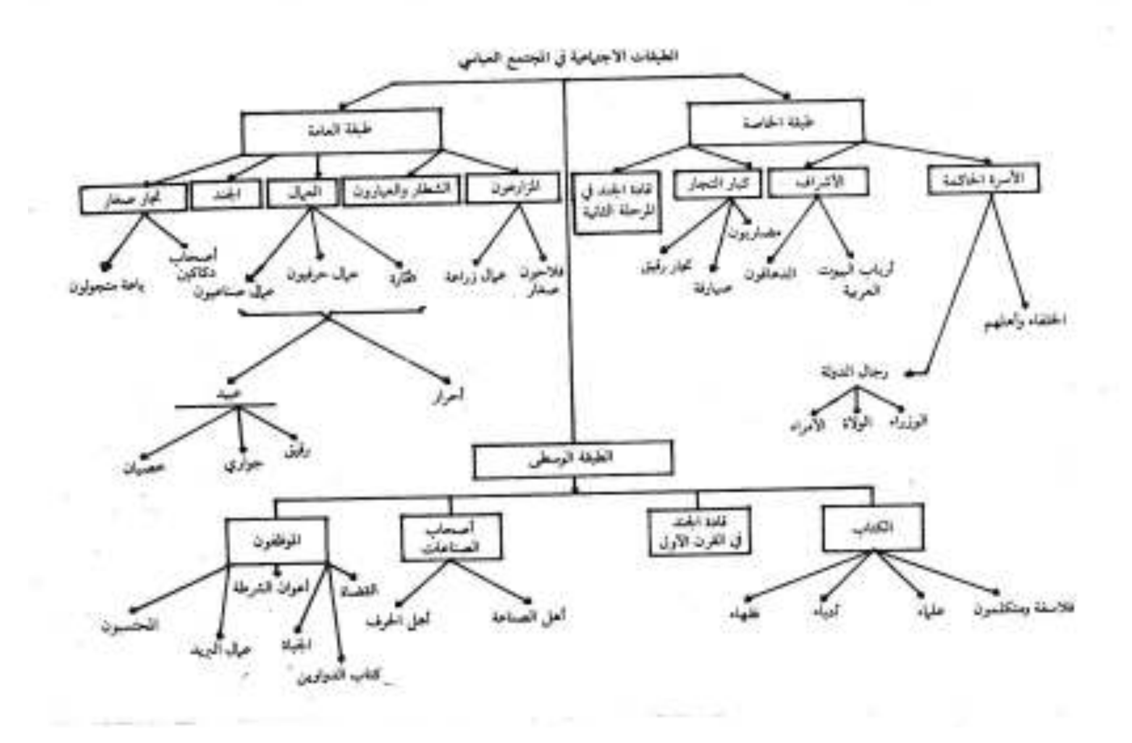
كما عمل أمير الأمراء "بجكم"، أثناء المجاعة سنة (329هـ) دار ضيافة في واسط لإطعام الفقراء، وأنشأ في نفس السنة مستشفى جديداً في بغداد، وكانت توجد مستشفيات خاصة للأمراض العقلية في الموصل والبصرة[2].

ومن خلال ما سبق يظهر أن الدولة في العصر العباسي الثاني كانت تتدخل في النشاط الاقتصادي، وتقدم الرعاية للفقراء بما يساهم في تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ختام هذا المبحث يورد الباحث شكلاً يلخص الطبقات الاجتماعية الثلاث الموجودة في العصر العباسي الثاني:

شكل رقم (3)

فئات المجتمع حسب المستوى الاقتصادي في العصر العباسي الثاني



المصدر: أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، مرجع سابق، 67.

(1) القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص 133.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص419–420.

الفصل الثالث:

الأنشطة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: النشاط الزراعي.

المبحث الثاني: النشاط الصناعي والحرفي.

المبحث الثالث: النشاط التجاري والأسواق.

المبحث الرابع: نظام الحسبة.

الفصل الثالث:

الأنشطة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني

تشتمل الأنشطة الاقتصادية عادة على النشاط الزراعي، والنشاط الصناعي، والنشاط التجاري الذي يتم في الأسواق، ونظام الحسبة للرقابة على الأسواق، حيث يبدأ النشاط من الزراعة، ثم يتم إدخال الصناعة على الحاصلات الزراعية المستخرجة، ثم يتم تداولها في الأسواق من خلال التجارة، وفي هذا الفصل سوف يقوم الباحث بتناول هذه الأنشطة الاقتصادية خلال العصر العباسي الثاني.

المبحث الأول: النشاط الزراعي

لقد شكلت الزراعة في العصر العباسي جانباً حيوياً من جوانب الحياة الاقتصادية، لأنها زودت بيت المال بموارد مالية كبيرة ومستمرة، إضافة إلى اعتماد عدد كبير من المواطنين في حياتهم المعيشية على الزراعة والإنتاج الزراعي، وفي هذا المبحث يتناول الباحث النشاط الزراعي في العصر العباسي الثاني، من خلال بيان اعتناء العباسيين بالزراعة وأمورها، إضافة إلى تناول أثر المناخ والعوامل المرتبطة به على الزراعة، وتناول أهم الحاصلات الزراعية وطرق الري في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: العناية بالزراعة والري عند العباسيين:

إن العباسيين عنوا بالزراعة وفلاحة البساتين، كما توسعوا في البحث النظري، ودرسوا أنواع النباتات وصلاحية التربة لزراعتها، واستعملوا الأسمدة المختلفة لأنواع النباتات. ولما كانت الزراعة تعتمد على الري، فقد عني العباسيون بتنظيم أساليبه، وجعل الماء مباحاً للجميع ولذلك عملوا على تنظيمه في مصر والعراق والمين وشمال شرقي فارس وبلاد ما وراء النهر، وبلغ هذا النظام شأواً

بعيداً من الدقة، حتى إن الأوروبيين أدخلوا كثيراً من هذه النظم في بلادهم[1].

وقد عنيت الدولة العباسية بصيانة السدود والترع، وجعلوا عليها جماعة من الموظفين أطلق عليهم اسم المهندسين، ومهمتهم المحافظة على هذه السدود خشية انبثاق الماء منها، إذ يكفيه إيقاع ثلمة يسيرة في أحد نواحي السد ثم يحمل الماء فيتولى كفايته في الهدم والتخريب. فربما أفسد في ساعة أو نهار تعب سنة أو نحوها، وذلك أن هذه السدود تكون من قصب وتراب يقام في وجوه المياه الجارية عند ضعف جريانها وغاية نقصانها[2].

وقد جعل العباسيون لماء الري بمرو ديواناً أطلقوا عليه "ديوان الماء"[3]، ويشرف على هذا الديوان موظف كبير يعاونه أكثر من عشرة آلاف عامل، وتودع في سجلاته مقادير خراج الأراضي على حسب نوع ريها، فيؤخذ العشر "إذا كان يسقى سيحاً أي تسقيه السماء وإن كان يسقى بدلو أو دالية، ففيه نصف العشر، كما كانوا يعنون بإقامة مقاييس على الأنهار للوقوف على مقدار ارتفاع الماء وانخفاضه للاستئناس بذلك في فرض الضرائب[4].

وكذلك كان العباسيون يعنون بحراثة الأرض ويستخدمون لذلك الأبقار، كما كانوا يعنون بتسميد الأرض والمحافظة على ثمارها، حتى جعلوا كثيراً من الأطفال لنظارتها أي حراستها وطرد الطيور عنها، وعنوا كذلك بتربية الحيوانات، وخاصة البقر، ثم بتربية الجاموس الذي جلبوه من الهند بعد أن كثرت البطائح والمستنقعات في القرن الرابع الهجري، ثم انتشر استعماله في سائر البلاد الإسلامية وكانوا يربون البقر لاستعمال ألبانه، ويعتقدون أن لحمه يضر بالصحة ويفضلون عليه لحم الجاموس، وكانت مصر تجلب كثيراً من حيوانات الذبح من برقة التي تكثير فيها

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 319.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص296–297.

(3) ديوان الماء: هو الديوان الذي يحفظ فيه خراج كل من أرباب المياه، وما يزيد فيه وينقص، حيث يحتفظ فيه كل منهم بما يملكه من الماء وما يباع وما يشترى منه، انظر: الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص94.

(4) أبو يوسف، **الخراج**، ص62، وحسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 327.

المراعي، واشتهرت جزيرة العرب بكثرة الجمال ذات السنام الواحد، كما اشتهرت بلخ بالجمال ذات السنامين التي تسمى البخاتي وكانت الخيل تجلب من بلاد العرب، وخاصة إقليم الحسا، إلى بغداد، كما اشتهرت نجد وفارس بتربية الخيل ومصر بتفريخ الدجاج وتربيته وحفظ الحمام في إبراج لوقايته من الأفاعي[1].

المطلب الثاني: المناخ في العراق:

يمكننا وصف مناخ العراق بالقاري شبه المداري؛ حيث يمتاز بالتطرف الشديد من حيث درجات الحرارة وتوزيع الأمطار والرطوبة النسبية، ويمتاز أيضاً بنسبة عالية من وجود حرارة الشمس[2]. ولما كان العراق واقعاً في نطاق الإقليم الجغرافي الرابع، فقد تميز بميزات هذا النطاق، من استواء أرضه ووقوعها في مجال أو مستوى يتعرض فيه لكتل هوائية جافة حارة تسبب ارتفاع درجات الحرارة، وكبر المدى الحراري اليومي والسنوي، مع وجود فصل صيف طويل، وعليه عد العراق من البلاد الحارة نسبياً[3].

ويتميز مناخ العراق بفصلين بارزين رئيسين هما: فصل الصيف وفصل الشتاء، فصيف العراق حار يمتد من نهاية أيار إلى أواخر أيلول، ويعد تموز وآب من أشد شهور الصيف حرارة؛ ويرافق الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة في أشهر الصيف تسجيلاً لنسبة الرطوبة في هذا الوقت نحو (15%) وذلك في ساعات ما بعد الظهر كما هو عليه الحال خاصة في منطقتي البصرة والبطائح[4]. ورغم أن البصرة أقل حرارة في الصيف من بغداد والموصل على سبيل المثال إلا أن جوها أصعب احتمالاً من

(1) متز، **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ج2، ص 336-348، حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 320.
(2) العاني، خطاب، **جغرافية العراق**، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1979م، ص39.
(3) البطيحي، عبد الرزاق محمد، **دراسة في جغرافية العراق الزراعية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، 1972م، ص23.
(4) البطيحي، **دراسة في جغرافية العراق الزراعية**، ص23.

جو هاتين المدينتين في هذا الفصل؛ إذ تكون الرطوبة النسبية فيها أعلى[1]. ويتميز هذا الفصل بسيطرة الكتل الهوائية الدافئة على العراق بأجمعه مما يعمل على إزالة الاختلافات الحرارية والفروق المطرية بين أجزاء العراق المختلفة، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الاختلافات الحرارية إلى درجة ملموسة بين شمال وجنوب العراق، أما أجزاء العراق عموماً فتتشابه جميعها وتشترك بصفة الجفاف المطلق، لانعدام تساقط الأمطار فيها كلياً[2].

وعلى الرغم من شدة حر وقاحلية موسم الصيف في العراق، إلا أن أمطاراً قليلةً جداً قد تسقط في شهر أيلول، وبشكل خاص في الأقسام الشمالية من العراق مع قلة الرطوبة النسبية للهواء، والتي تخفف بدورها من وطأة الحرارة وقساوتها، ولا يشذ عن ذلك سوى المنطقة المجاورة للخليج العربي والمستنقعات، فرطوبتها النسبية في الصيف أعلى منها في بقية أنحاء العراق، الأمر الذي يشعر سكانها بالضيق والتذمر لاجتماع الحرارة والرطوبة فيها معاً[3].

ولما كانت أيام الصيف في بغداد شديدة الحرارة، فقد اتخذ الناس فيها قديماً وخصوصاً الأغنياء وميسورو الحال وسائل للتهوية والتبريد، كاتخاذهم السراديب تحت الأرض، ونصب الخيش وبله بالماء البارد وبناء قباب من القصب الرطب الأخضر... وغيرها من وسائل التبريد، ولكثرة استعمال الثلج وحاجة الناس إليه كان سعره وسعر الخيش والشمع يزيد على الدوام زيادة وافرة، خاصة في أيام القيظ في بغداد والبصرة[4].

ولغلبة حر الصيف في العراق، كان يلجأ إلى تبريد الفواكة ونحوها بالثلج، وقد قالوا في صفة

---

(1) الخلف، جاسم محمد، **جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، دار المعرفة، القاهرة، مصر، ط1، عام 1965م، ص90.

(2) الصحاف، مهدي، **الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث**، دون دار النشر، بغداد، العراق، ط1، 1974م، ص33- 34.

(3) الخياط، حسن، **جغرافية أهوار ومستنقعات العراق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1975م، ص62.

(4) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، دار نهضة مصر، القاهرة، ط1، 1966م، ص168-169.

التوت: إن التوت النضيج المبرد بالثلج ينفع المعدة التي أعياها الحر وقلب عليها اليبس[1].

وقد كانت قصور الخلفاء والأمراء وأعيان الناس لا تخلو من خزائن يخزن فيها الثلج، فكان الثلاجون ينتهزون فرصة سقوط البرد فيجمعونه ويكبسونه في مثالب تحت الأرض، معدة لذلك فإذا ما أقبل الصيف باعوه بثمن عال وكان الثلج يحمل إلى بغداد من أماكن بعيدة[2].

أما فصل الشتاء فهو بارد نسبياً، وفيه يحدث هطول المطر ويمتد من نهاية شهر تشرين الثاني إلى أوائل شهر نيسان، وتهبط فيه الحرارة أحياناً إلى 19م وذلك في شهر كانون الثاني ويكون هذا الانخفاض نسبياً في الأقسام الوسطى والجنوبية، أما الجزء الشمالي من العراق فيشهد انخفاضاً لدرجات الحرارة إلى درجات سالبة، وتساقطاً للثلوج في معظم أجزائه إن لم يكن فيها كلها على وجه العموم، وتحظى الموصل في الشمال بمعدل هطول يغزر ويكثر عما هو عليه في بغداد والبصرة التي تقرب منها في المعدل السنوي للأمطار[3].

ويشهد مناخ العراق فصلين انتقاليين قصيرين هما: الربيع والخريف، وقد لا يتجاوز دوام الواحد منها الشهرين، وقد يحدث في بعض السنين الانتقال من الشتاء إلى الصيف بشكل فجائي حيث يقصر فصل الربيع إلى أقل من شهر، وفي فترات قصيرة فيه تسقط أمطار إعصارية بشكل قليل إلا أنه وعلى العموم معتدل ولطيف، كما أن أمطار الشمال في ربيع العراق أكثر منها في وسطه وجنوبه في هذا الفصل مما يفيد محصول الخضروات كالبطيخ والحشائش التي تكون مراعي للأغنام المنتشرة في شمال البلاد أما في الجنوب، فيلاحظ تسبب أمطار الربيع بأضرار للمزروعات الشتوية كالقمح والشعير؛ بسبب غزارتها مع حاجة هذه المزروعات في الربيع إلى الجفاف[4].

---

(1)عواد، ميخائيل، **صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي**، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 1986م، ص16.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج6، ص138.

(3) البطيحي، **دراسة في جغرافية العراق**، ص23-23. وانظر: العاني، **جغرافية العراق**، ص40-41.

(4) المياح، علي محمد، **الجغرافية الزراعية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1976م، ص38-41.

وفصل الربيع في العراق لا يدوم إلا لفترة قصيرة جداً، حيث تشهده مناطق ووسط وجنوب العراق، وظهوره الملحوظ نسبياً يكون في المناطق الشمالية من العراق، وخلال هذا الفصل الانتقالي يلاحظ بصورة خاصة ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي شدة تسخين سطح الأرض، والربيع في العراق يقع بين أواخر شهري شباط ونيسان(1).

أما فصل الخريف، فيكون منذ أواخر أيلول إلى أواخر تشرين الثاني، وفيه تبدأ درجات الحرارة بالانخفاض النسبي بينما ترتفع الرطوبة في الهواء، كما يشهد هذا الفصل تساقطاً للأمطار ليس بالغزير وخاصة في الأقسام الشمالية من العراق وذلك إذا ما قورن مع نسبة تبخر عالية محتملة ويكون ذلك من منتصف شهر تشرين الأول تقريباً(2).

وعليه فلا يرى ظهور بصورة واضحة للفصول الأربعة في مناطق العراق بأجمعها، فمن تساقط للأمطار وانخفاض في درجات الحرارة في الأقسام الوسطى والجنوبية من البلاد إلى تساقط للثلوج وزيادة انخفاض درجات الحرارة إلى السالبة في الجزء الشمالي من العراق وقد تبقى الثلوج متراكمة على السفوح المواجهة للجهة الشمالية مما يؤدي إلى قطع المواصلات لبعض المدن لبضعة أسابيع، وقد يحدث الصقيع والانجماد في شمال العراق كما هو الحال في الموصل في معظم ليالي الشتاء(3).

ومن خلال ما سبق يظهر أن المناخ متقلب في العراق، وهذا ما أثر على تنوع الحاصلات الزراعية فيه، وهذا ما يظهر في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أشهر المحاصيل الزراعية:

لقد تنوعت المحاصيل الزراعية في العراق نتيجة تنوع المناطق الصالحة لزراعة هذه

---

(1) الصحاف، **الموارد المائية في العراق**، ص26.

(2) الصحاف، **الموارد المائية في العراق**، ص26.

(3) الخلف، **جغرافية العراق**، ص14- 49.

المحاصيل، بالإضافة إلى عامل المناخ الذي ساعد على إنجاح زراعة ونمو محاصيل معينة في مناطق محددة دون غيرها، إضافة إلى توفر عدد آخر من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي، مثل خصوبة التربة وتنوع المناطق الزراعية، وتوافر الأموال والمياه والأيدي العاملة، والموقع الجغرافي[1].

وقد كشفت المصادر عن وجود مزروعات عديدة جداً ومختلفة في أراضي العراق، وأشار الجاحظ[2] إلى وجود محاصيل معينة في عدد المناطق الزراعية، اعتبرت من سواده لوفرة خيراتها الزراعية، كمنطقة كسكر[3] التي كان سقيها من دجلة ومن الفرات، وقد ميزها الجاحظ بكثرة المساحات المزروعة فيها بالقمح والشعير[4]. ويذكر أن هاتين الغلتين زرعتا بكميات مختلفة في كافة أرجاء السواد في العصر العباسي الثاني، حسب قائمة ارتفاع نواحي السواد التي أوردها ابن خرداذبة، وتلك التي أوردها قدامة بن جعفر، مما يدل على وفرة هذين النوعين من الحبوب وأهميتها لاعتبار الاعتماد الكبير عليهما عموماً بين مختلف فئات السكان في العراق[5].

وتعتبر الحنطة والشعير من الغلات الشتوية، وأنسب وأفضل أوقات زراعتهما يكون من بداية أيلول حتى أواخر الشتاء، ورغم استئثار هذين المحصولين على مساحات واسعة من أراضي السواد، إلا أن أصنافاً مختلفة من الحبوب قد زرعت فيه كالحمص واللوبيا والعدس وبذر الكتان وحب الرشاد والقرطم والحبة الخضراء والزبيب والسماق واللوز بقشره والبندق بقشره، وغيره من الحاصلات الزراعية[6].

وعرف أهل العراق عدة انواع من الخبز كخبز الحنطة، وخبز الشعير، وخبز الأرز، وخبز السميد،

---

(1) السيف، عبد الله بن محمد، **النشاط الزراعي في الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، السعودية، الرياض، رقم 197، 1427هـ، ص 13.

(2) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر، سمي بالجاحظ لجحوظ عينيه، ولذلك لم يوافق الخليفة المتوكل على قيامه بتأديب أبنائه لأنه استبشع منظره، توفي سنة 255هـ عن عمر يناهز 90 عاماً، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 3 ص 470-474.

(3) كسكر: هي منطقة سهلية واسعة، تقع بين الكوفة والبصرة، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 137-138.

(4) الجاحظ، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1945م، ج3، ص95.

(5) ابن خردابة، **المسالك والممالك**، ص9-15. قدامة، **الخراج**، ص163.

(6) البوزجاني، أبو الوفاء محمد بن محمد، **حساب اليد**، تحقيق: أحمد سليم سعيدان، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، طبعة عام 1971م، ص196.

وقد شاع استهلاك خبز البر لدى معظم الطبقات الفقيرة في العراق فكان غذاءً رئيساً ومفضلاً لديهم، واستهلكت مثل هذه الطبقات أيضاً الخبز الخشكار المصنوع من الطحين الخشن غير المنخل[1].

وانتشرت في العراق زراعة الأرز، وذكر ابن وحشية أن أهل بعض نواحي العراق كانوا يصنعون من الأرز نبيذاً فيسكر عند شربه ويذهب بعقولهم، وقد لوحظ أن شاربي هذا النوع من النبيذ كانوا من قصيري الأعمار، وكان الأرز الجيد ينبت أيضاً في كسكر كورة القسم الشرقي من البطائح، وفي المحمدية[2].

وتكثر في بغداد بشكل خاص انواع التمور والأرطاب المميزة بطعومها واختلاف درجات ألوانها وأحجامها، وتتفوق بهذا حتى على البصرة التي اشتهرت بزراعة النخيل ووفرة التمور المختلفة فيها[3]، وكان هذا أحد الأسباب التي جعلت السواد بالنسبة للعباسيين أثمن من ذهب الأرض وما عليها؛ إذ كان مصدر حياتهم وخيراتهم الزراعية، حيث تنتشر أشجار النخيل في جل أنحاء العراق عموماً كواسط، والقادسية التي اتخذ من رطابها القت علفاً لتتزود به الجمال المسافرة في طريق الحجاز، ويزرع في مدينة صرصر، وتكثر زراعته في سامراء حيث يحمل منها إلى بغداد، وتنتشر أشجاره كذلك في الحيرة وعلى طرف البادية إلى جهة الغرب[4]، وكذلك في الدسكرة[5].

واشتهر في العراق في العصر العباسي صنفان رئيسان من التمور هما: الفارسي، والدقل،

---

(1) الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، **الأغاني**، دار الفكر للجميع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1970م، ج4، ص586. الحاني، ناصر، **صور عباسية في الحضارة العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1968م، ص139.

(2) ابن وحشية، أحمد بن علي، **الفلاحة النبطية**، تحقيق توفيق فهد، مطبعة الجفان والجابي للطباعة والنشر، طبعة عام 1993م، ج1، ص486. والمحمدية هي قرية تقع على طريق خراسان، وهي من قرى ما بين النهرين، وسماها المتوكل بذلك نسبة إلى ابنه محمد المنتصر، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 64.

(3) ابن الفقيه، أحمد بن محمد الهمذاني، **بغداد مدينة السلام**، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، 1979م، ص 74-75.

(4) ابن حوقل، محمد علي النصيبي، **صورة الأرض**، دار الكتاب الإسلامي، والمكتبة الفاروقية الحديثة للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 212-218.

(5) الدسكرة: قرية كبيرة بنواحي نهر الملك من غربي بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 455.

وزرع في منطقة بادوريا[1] أنواع من النخيل الفارسي وهي: السكر، والأزاد، والخركان، والهلياث، والمشان، والطبرزد، والباذنجان، والقريثا، والقرشي الذي زرعت منه في واسط، أما الدقل فقد ورد أنه "ليس يكاد يقع على الدقل حصر؛ لأن كل نخلة لها نوع ينسب إليها"[2].

وزرع قصب السكر بكثرة في العراق خصوصاً في واسط التي سميت لأجله "واسط القصب" في منطقة البصرة جنوباً، وفي الأراضي المحيطة بها، كما انتشرت زراعته في البطائح، وكان قصب السكر مفضلاً لدى الظرفاء، وكان شرابه ذا أهمية خاصة على موائدهم لكثرة استطابتهم مذاقه[3].

كما زرع القطن في بغداد، كما انتشرت مزارعه في شمال وشرق قرية البوارج شرق تكريت، وفي منطقة البصرة، وزرع السمسم في النهروان[4]، وفي تكريت[5].

كما اشتهرت في العراق زراعة الفواكة على اختلاف أنواعها، كالكرمة ودوالي العنب، التي استأثرت زراعتها بالنصيب الأكبر من مساحات الحقول في أراضي العراق[6]، حيث تتوافر الأعناب الجيدة في النهروان التي على بعد أربعة فراسخ[7] من بغداد، وتكثر في الأخيرة زراعتها أن الإقبال على شرائها يكاد يكون عاماً بين جميع الناس في هذه المدينة تقريباً، الكبير والصغير والفقير والغني، بمقادير مختلفة تزيد وتنقص وذلك حسب تباين وجود وكثرة توافر هذا النوع من الفاكهة في أسواق بغداد في أوقات السنة المختلفة، وكذلك تبعاً لعدم استقرار الأسعار بين الرخص والغلاء[8]،

---

(1) بادوريا: منقطة قرب بغداد، تقع في الجانب الغربي من بغداد، وهي من الأراضي الخصبة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 317.

(2) ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص153.

(3) البلاذري، أحمد بن يحيى، **فتوح البلدان**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1956م، ص176.

(4) النهروان: كورة تقع بين مدينة بغداد ومدينة واسط، في الجانب الشرقي من بغداد، وتشتمل على عدة مناطق وبلدان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، مرجع سابق،ج 5 ص 325.

(5) ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص73، ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 218-220.

(6) الجاحظ، عمرو بن بحر، **البخلاء**، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1940، ج2، ص53.

(7) الفرسخ: يساوي ثلاثة أميال، وكل ميل يساوي 1000 باع، وكل باع أربعة أذرع، أي إن الفرسخ يساوي 6 كلم تقريباً، انظر: هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص 94.

(8) ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص100.

ولوفرة العنب في سامراء كان يحمل منها إلى بغداد، كما تكثر الكرمة في كل من عكبراء[1] المواجهة لسامراء، وحلوان[2] ذات البساتين الخصبة المحيطة بها. وتتركز زراعتها أيضاً بالإضافة إلى الحبوب في المنطقة الواقعة بين الأنبار[3] ونهر دجلة والتي تعتبر من أعمر أراضي المنطقة الممتدة بين النهرين، كما زرعت الفواكه في بساتين قرية صرصر[4] القريبة من بغداد، وفي حقول عكبراء، وعلى جانبي نهر الأبلة[5] ما بين البصرة والأبلة[6].

ومن فاكهة العراق الأخرى على سبيل المثال لا الحصر، الخوخ الذي تركزت زراعته في البصرة بصنفيه الأبيض والأسود، حيث بقي حتى نهايات القرن الرابع الهجري من بين الفاكهة التي تستوردها العراق، حيث توافر بعد ذلك فيه وزرع في منطقة البصرة[7].

واشتهرت حلوان بتينها العسلي حيث يميز بين أربعة أصناف من التين: نخل التين الذي يزرع في البساتين، والتين البري الذي ينمو في البرية، والسهلي الذي ينمو في الأراضي السهلية المسطحة، والجبلي الذي ينمو في المرتفعات الجبلية، ولكل نوع من هذه الأنواع حجمه، ولونه، ومذاقه الخاص[8].

وكثرت أشجار الرمان في قرية البوارج القريبة من بغداد، وزرع أيضاً في بغداد، ونبت الخردل في البصرة[9]، وكان البطيخ والشمام من الفاكهة المطلوبة بل والمفضلة لدى أهالي العراق،

---

(1) عكبراء: اسم بلدة من نواحي دجيل قرب صريفين، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ، وهي مواجهة لمدينة سامراء، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 142.

(2) حلوان: مدينة عامرة ليس بأرض العراق بعد البصرة والكوفة وواسط وبغداد وسامراء أكبر منها، وأكثر ثمارها التين، وهي آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 290.

(3) الأنبار: مدينة عراقية مشهورة، تقع في غربي بغداد، بينهما عشرة فراسخ، وجدَّدها أبو العباس السفاح وبنى فيها قصوراً وأقام فيها إلى أن مات، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 206.

(4) صرصر: هي قرية من سواد بغداد، تشتمل على قريتين هما صرصر العليا وصرصر السفلى، وهما على ضفة نهر عيسى قرب بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 401.

(5) الأبلة: بلدة على شاطئ نهر دجلة، في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 77.

(6) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 212–220 بتصرف.

(7) الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء**، دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1961م، ص 622.

(8) الأصطخري، **المسالك والممالك**، ص61. ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص220.

(9) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 213–220، ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، 104.

وقد وجدت مزارعهما في بغداد، حتى اشتهر موضع أُطلق عليه دار البطيخ، وكانت سوقاً كبيرةً لا للبطيخ فحسب، بل ولمختلف أنواع الفاكهة، أقيمت عند التقاء نهر عيسى[1] بنهر طابق[2]، كما توافر البطيخ والشمام بكثرة في كل من البصرة والكوفة وسامراء، ومن أنواع البطيخ الذي زرع في العراق واستطابه البغداديون، نوع عرف بالقراج[3].

وزرع الأبنجان بأنواعه (وهو المانجو) في بغداد، وعرف في هذه المدينة الكثير من أنواع التفاح، والتي كان يصنع منها عصير الفواكه، حيث كان التفاح الواسطي، والعنب الرازقي، والنارنج القروي، والليمون اليعقوبي، حاصلات مشهوة زرعت في جهات واسط، ولوفرتها في تلك النواحي من العراق كانت تحمل منها كميات على مراكب البحر لتصدر إلى الهند في دجلة[4].

كما زرع في العراق المشمش والتوت والسفرجل والإجاص، ومحاصيل أخرى منها الزعفران بناحية حلوان، والأقحوان والفستق واللوز والموز والجوز والحبة الخضراء والسدر والبندق والبلوط[5]. وتكثر زراعة الأشجار المثمرة وبشكل خاص الكروم[6] في أراضي الحيرة[7] في العراق والتي تميزت بخصبها وعمارتها، أما زراعة أنواع من الخضروات كالبازيلاء والقرع، فتنتشر في مختلف وأغلب أراضي العراق، وتزرع الباقلاء في مناطق سقي الفرات كالأنبار حيث تحتاج إلى أمطار كثيرة لنموها، ونبت في حقول بغداد القثا والخيار والكمأة بأنواعها العديدة[8].

---

(1) نهر عيسى: نهر واسع غربي بغداد، مأخوذ من نهر الفرات، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 322.

(2) نهر طابق: محلة كبيرة في بغداد، ونهرها يصب في نهر عيسى، وتنسب إلى بابك بن بهرام، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 321.

(3) ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص45. ياقوت، **معجم البلدان**، ج2، ص273.

(4) ابن الأخوة القرشي، محمد بن علي بن أحمد، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، مطبعة دار الفنون، القاهرة، مصر، طبعة عام 1937م، ص115.

(5) ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص70. ابن وحشية، **الفلاحة النبطية**، ج1، ص636.

(6) ابن فضل الله العمري، أحمد، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق: أحمد زكي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1924م، ص87.

(7) الحيرة: مدينة كانت على بعد ثلاثة أميال من الكوفة، على موضع يقال له النجف، وكانت مسكناً لملوك العرب في الجاهلية، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 328.

(8) ابن وحشية، **الفلاحة النبطية**، ج1، ص494، ابن الفقيه، **بغداد مدينة السلام**، ص103.

وكان البنفسج والماورد من الزراعات الموجودة في البصرة، وزرع النرجس والريحان في بغداد، وعلى جانبي نهر الأبلة[1]. كما نبتت في أراضي العراق أنواع عديدة من العقاقير والنباتات الطبية على سواقي الأنهار ببادوريا ومنها: الإذخر، والأفستين، والحنظل[2].

ومن خلال ما سبق يظهر التنوع الكبير في الحاصلات الزراعية في العراق في العصر العباسي الثاني، ولعل ذلك يرجع إلى تنوع المناخ المتوفر في العراق، بالإضافة إلى العناية التي كان الخلفاء العباسيون يقدمونها للمزارعين، إضافة إلى اهتمام الناس بالزراعة بشكل عام.

المطلب الرابع: وسائل ري المزروعات:

لقد كانت المزروعات في الأراضي تروى إما بشكل مباشر أي سقياً طبيعياً مباشراً بماء المطر، أو بشكل غير مباشر باستخدام الآلات الرافعة، وكانت طريقة السقي المباشر هي السائدة في معظم أنحاء العراق[3]، وقد اعتبر ديوان الخراج المركزي مسؤولاً عن صيانة مصادر الماء وتوزيعها، وعن انشاء السدود والقنوات[4].

وأشرف هذا الديوان على جرف وتسهيل مجرى الأودية والأنهار، ويذكر أن هذا الديوان قد استقر في العاصمة، مع وجود فروع له في المقاطعات والولايات كانت تساعده، وكانت المساعدات والنصائح تقدم دائماً للمهتمين ببناء وصيانة أدوات الري عند حفر الأقنية، وذلك من قبل موظفين مثل المساحين والمهندسين، أما العمال فالحاجة لأعداد كثيرة منهم كانت ملحة؛ وذلك لإنجاز أعمال البناء والصيانة المتعلقة بأدوات ومنشآت الري[5].

لقد زودنا البوزجاني في كتابه الحاوي للأعمال السلطانية بوصف لآلات ووسائل الري التي

---

(1) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص212.

(2) ابن الفقيه، **أخبار البلدان**، ص70.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص59.

(4) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص45.

(5) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 33-34.

كانت تستخدم في العصر العباسي الثاني، وفيما يلي بيان أكثر هذه الآلات شيوعاً واستعمالاً:

أولاً: الناعور:

وهو عجلة أو دولاب يدار بواسطة تيار النهر، ويحمل الناعور على كيزان لرفع الماء، وللناعور الكامل ثمانين كوزاً سعة كل منها خمسة عشر رطلاً، ويصب في كل دورة 1200 رطل، ويروي جريباً كل ساعة، ومن غلات الشتاء يروي الناعور ما مساحته 350-400 جريب، أما غلات الصيف فيروي منها ما مساحته 80 جريباً، حيث يسبب ارتفاع درجات الحرارة إلى تدني مستوى الماء، وبالتالي تقليص كمية ما يستفاد منه، ومن الممكن إدارة الناعور بشكل متواصل، وبمعدل 250 دورة في الساعة – وتحتاج الأراض الزراعية 300 ألف رطل من الماء في الجريب[1] الواحد، والذي بدوره يحتاج إلى كمية من الماء على مدار الساعة من الناعور[2].وقد استخدمت مثل هذه الوسيلة للري في منطقة النهروان في الناحية الغربية للأنبار على الفرات[3].

ثانياً: الدولاب:

وهو نوع من أنواع العجلات المائية مثل الناعور ولكنه أكثر تعقيداً وأقل سرعة منه، وهي السقية عند العامة، وللدولاب نوعان يداران بواسطة الحيوانات حيث يدار الأول بواسطة حصان أو جمل، أما الثاني فيديره ثوران، ويروي النوع الأول سبعين جريباً من المزروعات الشتوية، وثلاثين جريباً من المزروعات الصيفية، في حين يروي النوع الثاني سبعين جريباً من مزروعات الصيف، ومئة وخمسين جريباً من غلات الشتاء[4].

وبالإضافة إلى عامل كمية الطاقة، اعتمد تسيير الدولاب على عامل المناخ؛ فقد ساعدت

---

(1) الجريب هو وحدة مساحة، تساوي 1592 متر مربع، انظر: هنتس، فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، 1390هـ 1970م، ص 96.

(2) البوزجاني، محمد بن محمد، **الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية**، المكتبة الوطنية، باريس، فرنسا، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص164.

(3) ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ص163.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 26-27، وص 62.

أمطار الشتاء على أعمال الري، أما في الصيف فكان الاعتماد على الوسائل الصناعية، هذا وكان تشغيل الدواليب يتم ليلاً ونهاراً خلال الصيف، أما في الشتاء فكانت تشغل أثناء النهار(1).

ثالثاً: الدالية:

عجلة مائية أو دولاب، يختلف حجمه حسب قطره وحسب حجم الدلو. وكانت تدار بواسطة الرجال، وكانت الدلاء تصنع من القش المغطى بالجلد المدبوغ من الداخل والخارج، وهناك أربعة أنواع من الدوالي(2):

أ. الدالية الكوفية: ويبلغ قطر البكرة(3) فيها بين عشرين وثلاثين ذراعاً(4)، وتحتاج لثمانية رجال لتشغيلها، ستة منهم يحركون الدالية، ورجل يملأ الدلاء، والآخر يقوم بتفريغها.

ب. الدالية الفارسية: ربما تكون قد تطورت في بلاد فارس في الماضي، أو في العراق قبل الإسلام، وقد استمر استخدامها خلال الخلافة العباسية، وقد بلغ طول زرنوقها، أو قطر البكرة أربعة وعشرين ذراعاً، وكانت تحتاج لسبعة رجال لتشغيلها، خمسة يديرونها، والسادس يملأ الدلاء، والسابع يقوم بتفريغها(5).

ج. الدالية المحدثة: وتراوح طول زرنوقها، أو قطر البكرة فيها ما بين (7–9) أذرع، وكانت تحتاج إلى ثلاثة رجال لتشغيلها(6).

د. الزرنوق: وهي عجلة مائية صغيرة، يشغلها رجل واحد، وكان يتم بناؤها في حالة عدم وجود كمية كافية من الماء لتشغيل نوع أكبر من الدوالي.

---

(1) البوزجاني، **الحاوي للأعمال السلطانية**، ص165.

(2) البوزجاني، **الحاوي للأعمال السلطانية**، ص166.

(3) البكرة هي التي يستقى عليها، وهي خشبة مستديرة في وسطها مكان للحبل، وفي جوفها محور تدور عليه، وقيل هي من حديد، ويستقي عليها رجلان، انظر: ابن سيده، **المخصص**، ج 2 ص 168–169.

(4) الذراع: وحدة قياس يساوي 12 قبضة، أو 54.04 سم، انظر: هنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص 83.

(5) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص62.

(6) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص62.

هذا وتروي كل من الكوفية والفارسية ما بين (6–8) جريباً في اليوم، وتختلف مساحة الأرض المروية تبعاً لتوفر الماء من مصدره؛ ففي الشتاء كان بإمكان الدالية أن تروي ما بين (130و 80) جريباً، أما في الصيف فتختلف هذه الأرقام لتتراوح ما بين (53 و60) جريباً، وتتوقف هذه النسبة على وجود معونة لها من السيح أو لا، كما أن سعة كل دلو من النوعين السابقين تتراوح ما بين (600–400) رطل ماء، أما النوع الثالث (الدلية المحدثة)، فيتوقف تنوع سعته على حجم البكرة، وليس بالإمكان ري أكثر من ثلاثين جريباً خلال الشتاء، وعشرين جريباً في الصيف بهذا النوع من الدوالي، أما سعة النوع الأخير (الزرنوق)، فكانت أقل من المحدثة[1].

رابعاً: الشادوف:

وهو عبارة عن دلو لطيف من بواري مثل دلو الدالية، ويحتاج الشادوف إلى أربعة رجال لتشغيله، ويسقي أربعة أجربة في اليوم – سبعين جريباً في الشتاء، وثلاثين جريباً في الصيف، وكالدوالي فقد استخدمت الشواديف في قناة صرصر من أراضي السواد[2].

خامساً: البكرة:

وهي عبارة عن سحب المياه من الآبار، وذلك باستخدام بقرة أو ثور، وتبلغ سعتها حوالي 200 رطلاً من الماء، ويمكن تشغيل بكرتين معاً على بئر واحدة، وقد كانت منطقة حران تعتمد كلياً على الري عن طريق الآبار، حيث كان هذا النوع هو الوحيد الذي كان يستخدم هناك[3].

المطلب الخامس: سياسة العباسيين الزراعية وآثارها على الحياة الزراعية:

أولاً: أسلوب الجباية وسياسة العباسيين في مجال تقديم المساعدات للفلاحين:

لقد عانى الفلاحون في العصر العباسي من قسوة عمال الخراج في جباية هذه الضريبة،

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص63.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص62.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص62.

وكانت مشاهد ظلم العمال وابتزازهم أموال الزراع والفلاحين واضحة في العصر، وبالمقابل كان للكثير من الخلفاء العباسيين مواقفهم المشهودة في التصدي لمثل هذه الممارسات، ومساعدة الفلاحين وأهالي السواد والتخفيف عليهم، من ذلك إصغاؤهم إلى شكاوي المتظلمين والعمل على إنصافهم ورد حقوقهم، حيث أدرك الخليفة المعتضد أن ضريبة الأرض هي أهم مورد لخزينة الدولة، للارتباط الوثيق والمباشر بين ازدياد الوارد والنشاط الزراعي، وأدرك أيضاً أن مساعدة الفلاحين بتخفيف الضرائب عنهم، أو إعفائهم من دفعها تعتبر سياسة مالية مستنيرة – حيث إن خير الفلاح وراحته لم يؤخذا دائماً بعين الاعتبار، على الرغم من كونه وأرضه محور التأسيس والبناء في العملية الزراعية[1]. وقد ترتب على ذلك أن السواد لم يرتفع لأحد بعد عمر بن الخطاب بمثل ما ارتفع له إلا المعتضد بالله، فإن أبا العباس أحمد بن محمد بن الفرات رفعه في أيامه ثلاثمائة ألف وأربعين ألف، وحصل من الخراج وأبواب المال أكثر من ألف ألف دينار، ومن وجوه دعمه للفلاحين، حرصه على مساعدة المزارعين والاهتمام بتقديم قروض الأموال لهم لتمكنهم من شراء البذور والأبقار لغرض حراثة الأرض[2].

إلا أن هذا لم يمنع تكرار مواقف ظلم العمال أثناء جباية الضرائب، والذي كان يزيد تظلم أهل الخراج فقد تظلم إلى ابن الفرات في وزارته رجل من أهل السواد من بعض العمال، وذكر أن ضيعته قطيعة[3] منحت له، ورسمها قديم، وسأل إنصافه وإزالة الظلم عنه، وحمله على رسمه، وكتب إليه رقعة في هذا المعنى، فوقع عليها بإخراج الحال[4]، وإنصافه[5].

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص50.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص52.

(3) منحة منحت له من خلال نظام الإقطاع، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 182.

(4) إخراج الحال: أي إخراج الملف الخاص بها ومعرفة ضرائبها، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 182.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص182– 183.

ومع ذلك فقد ورد عن الحسن بن الفرات[1] قوله إلى وكيل في ضيعته: "استكثر من غلة المقاسمة؛ فإنها لنا دون الأكار، وتوسط في الشتوي؛ فإنها لنا وللأكار، وقلل الصيفي؛ فإنه للأكار دوننا"[2]. وكان الوزير حامد بن العباس قد بغا وتجبر، ولم يصل الحقوق بأصحابها، وكان أن تظلم إليه يوماً قوم من أهالي بادوريا في خراج النخل، وشكوا إليه أنهم يبيعون المائة رطل منه بدرهمين، وأن خراج النخلة ثلاثة دراهم، وأضافوا أنهم يمنعون من قلعه، فطلبوا منه، إما ان يأذن لهم بقلع التمر، أو تخفيض خراجه عنهم، فشتمهم وصرفهم، ولم يجب طلبهم[3].

أما الوزير أبو الحسن علي بن عيسى فكانت له مواقفه المشهودة في التصدي لظلم عمال الجباية، ومؤازرة أهل الخراج، وبصورة خاصة دافعي الضريبة؛ فكان لا يفتأ يكتب إلى العمال ويوصيهم بحسن معاملة الزراع والنظر في شكاويهم، وتحقيق ما أمكن من مطالبهم – كتخفيف الضريبة عن غلاتهم التي أصابتهم آفات الطبيعة، وحرصه على استيفاء الخراج[4].

ثانياً: موعد الجباية:

لقد اعتبر موعد الجباية في العصر العباسي الثاني مؤشراً قوياً على مساوئ هذه الجباية، حيث كان افتتاح الخراج وتحصيل ضريبته والزرع لا يزال أخضراً – أي قبل نضوجه – وكانت ضرائب الأرض وتلك التي تؤخذ على الإنتاج الزراعي في العراق تجبى على أساس السنة الفارسية[5].

وبقي هذا هو الحال حتى كان زمان المعتضد حيث تفرغ للنظر في أمور الرعية، فقام بإصلاح مهم في سنة (282هـ)، حيث قام بإنشاء الكتب إلى جميع العمال في النواحي والأمصار

---

(1) الحسن بن الفرات علي بن محمد بن موسى، ساعد الخليفة المقتدر في تولي الخلافة، وتولى ديوان السواد زمن الخليفة المعتضد، وتولى الوزارة ثلاث مرات زمن الخليفة المقتدر، وسجن ثلاث مرات إلى أن توفي في عام 312هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 3 ص 421–428، الزركلي، **الأعلام**، ج 5 ص 141–142.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص238.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص299–300.

(4) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص327.

(5) البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، طبعة عام 1981م، الطبعة الثالثة، ج1، ص158.

بترك افتتاح الخراج في النيروزي المعتضدي... حيث أراد بذلك الترفيه على الناس والرفق بهم[1]. بعدما اغتموا لتأخر الخراج عنهم، فهو رغم احتذائه بما فعله المتوكل في تأخير النوروز، إلا أنه اختلف معه في بعض ذلك؛ ففي حين أخذ المتوكل ما بين سنته وبين أول تاريخ لملك يزدجرد، أخذ المعتضد ما بين سنته وبين السنة التي زال فيها ملك الفرس بهلاك يزدجرد. فأمر المعتضد وزيره عبد الله بن سليمان بن وهب بتنفيذ ذلك[2].

ثالثاً: آثار سياسة العباسيين الزراعية على الإنتاج الزراعي:

لقد كان للسياسة الزراعية التي انتهجها خلفاء العصر العباسي الثاني عموماً آثارها على الإنتاج الزراعي، وقد تركز اهتمامهم في سياستهم على محورين اثنين هما: الأرض وساكنيها، فاعتناؤهم باستصلاح الأراضي وحفر الأنهار كان له الأثر الكبير في تحسين إنتاج الأرض من الحاصلات المختلفة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على بيت المال وخزينة البلاد[3].

فقد أمر الموفق "أخ الخليفة المتعمد" بفتح السكور[4] التي كان صاحب الزنج قد أحدثها في دجلة، وأصلحت لهذا النهر طرقه ومسالكه[5]؛ لتجديد الإفادة من مياهه لري أراضي العراق الشاسعة التي تعتمد عليها، كما أشرف على حفر آبار للماء في قرية الجعفرية[6]، والتي كانت مقاماً لعسكره أياماً وليالٍ في حرب الزنوج، فتزود الناس من المياه واتسع العيش عليهم ودوابهم[7]، وتخللت مياه هذه الآبار المحدثة مزارع القرية وحقولها، فروت ترباتها وزكت ثمارها، كما عقد الموفق في سنة (267هـ) القناطر على الأنهار النابعة من نهر جطي، الواقع في شرق دجلة إزاء نهر يعرف باليهودي، الأمر

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، 2150.

(2) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص490.

(3) قدامة، **الخراج**، ص248.

(4) السكور: سد بثق الماء ومنفجره، والسكر اسم ذلك السداد الذي يسد فيه البثق والفتحة في النهر، وسكر النهر أي سده، انظر: ابن سيده، **المخصص**، ج 2 ص 153.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2102.

(6) الجعفرية: محلة كبيرة منسوبة إلى جعفر، وهي تقع في الجانب الشرقي من بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 61.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2102.

الذي يسر إيصال مياه هذا النهر إلى الأراضي القريبة من دجلة من جهة الشرق لريها، وأقدم أيضاً على توسعة نهر جطي بفرات البصرة؛ لإغلاق منافذ وصول الزنوج إلى معسكر جيشه القريب من النهر، وفي الوقت نفسه سهلت هذه التوسعة مع القناطر المعقودة على النهر تزويد الأراضي القريبة من هذا النهر بكمية وفيرة من المياه اللازمة لسقي أشجارها ومحاصيلها[1].

كما أدت سياسات الخليفة "المعتضد" (279-289هـ) إلى تحسن الأوضاع الزراعية، وقد أوجز لنا المسعودي وصفاً لأيام خلافته، ففيها "سكنت الفتن، وصلحت البلدان، وارتفعت الحروب، ورخصت الأسعار، وهدأ الهرج، وسالمه كل مخالف، وكان مظفراً قد دانت له الأمور"[2].

وفي مجال الري كان للمعتضد دور بارز ونشاط واضح؛ فقد اعتنى عناية خاصة بحفظ نظامه، حيث أمر بكري نهر دجيل، وعمل على تطهير مجراه من الرواسب بـ"الاستقصاء عليه، وقلع صخر في فوهته كان يمنع الماء، فجبي لذلك من أرباب الضياع والإقطاعات أربعة آلاف دينار، وأنفق عليه"[3].

كما اهتم بالإشراف على توزيع المياه، كما حصل عندما شكل لجنة استجوبت زراع منطقة بادوريا بعدما تقدم بعضهم بالشكوى التي رفعوها إلى الخليفة، على بعض أصحاب الضياع التي تروى من الفرات، لتآمرهم مع مهندسي الحكومة على تضييق أبواب قنطرة على صدر نهر عيسى رغبة منهم في احتكار الماء، فما كان من المعتضد إلا أن أرسل وزيره مع عدد من المهندسين لدراسة القضية في محلها، حيث خرجت اللجنة بقرار توسيع الباب الوسطي للقنطرة، وجعل سعته اثنين وعشرين ذراعاً[4].

وبذا يكون المعتضد قد ربط بين تحقيق الاستقرار السياسي للدولة، وحفظ أمنها وحدودها، وبين النهوض بأحوال البلاد الاقتصادية، وخصوصاً الالتفات إلى الأراضي الزراعية وتحسين

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2105.

(2) المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ج4، ص464.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص360.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص52.

أوضاعها، وإصلاح نظام ريها، وزيادة العناية بها، والاهتمام بالفلاحين وسائر أمرهم، والحرص على كري الأنهار، لما لذلك من أثر على زراعة المحاصيل ومضاعفة إنتاجها، وبالتالي زيادة الوارد وانتعاش خزينة الدولة، والتي وجد فيها الأموال بعد موت المعتضد تسعة آلاف ألف دينار، ومن الورق أربعين ألف ألف درهم[1].

وفي عصر خلافة المقتدر (295-320هـ) ظهر دور بارز للوزير علي بن عيسى، حيث إنه ووسط التراجع الاقتصادي في عهد المقتدر فقد حاول الوزير علي بن عيسى إدخال أي إصلاح من شأنه تعديل ما أمكن من أحوال عجز الخزينة، ولما كان مدركاً العلاقة الوثيقة بين الدخل الحكومي وحالة الزراعة، فقد اهتم بالنشاط الزراعي وبرزت جهوده في مجال الري، وأثر ذلك بالتالي على تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي، فقد سمح للمزارعين بزراعة حرم الأنهار بالمحاصيل الزراعية المختلفة والمناسبة للترب، وذلك من أجل استغلال أكبر مساحة ممكنة من أراضي الدولة في الزراعة، والإفادة من الحاصلات والتالي مضاعفة الإنتاج وزيادة موارد بيت المال، كما حرص على مراقبة الأنهار خصوصاً بعد الفيضانات واهتم بسد بثوقها[2]. وكان اهتمامه بكري الأنهار وسد البثوق[3] لعلمه وقناعته بأن ترك وإهمال هذه الأمور هو أصل الفساد وخراب السدود[4].

ورغم همم هذا الوزير وتدبيره وسياسته القديرة للبلاد، إلا أن اضطراب الحدث السياسي، وعدم استقراره لم يتح المجال لمواصلة الإصلاح وتحسين أحوال الري بهدف نماء الأراضي والمزارع؛ فخلال فترة إمرة الأمراء (324-334هـ) عانت أحوال الري في العراق من منافسات وحروب الأمراء الطامحين إلى المناصب والنفوذ، وكانت اشتباكاتهم كثيراً ما تحدث بالقرب من

---

(1) المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ج4، ص464.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص370-372.

(3) البثوق: مفردها بثق، وهي موضع الكسر من الشط على جانب النهر، وأهل بغداد يسمون البثق كسرة، والبثق هو كسر شط النهر لينبعث ماؤه، انظر: التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج 3 ص 309.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص106-107.

ضفاف الأنهار وفوق مياهها، الأمر الذي كثيراً ما كان يفضي إلى حدوث بثوق عديدة في هذه الأنهار، وتدمير للجسور والسدود التي تحتفظ بمخزون كبير من المياه لري الأراضي ورفد تربها ومزروعاتها، هذا من ناحية، ومن أخرى فقد أدت تراكمات الضعف التي مرت بها الخلافة خلال الفترة المذكورة (أي إمرة الأمراء) إلى إهمال أمر الري وترك الإصلاح وإعمار البلاد، كالحال في سنة (334هـ) حين انبثق البحر الخالص والنهروان، ولم يتم إصلاحه[1].

ومن خلال ما سبق يظهر أن بعض الخلفاء والوزراء العباسيين في العصر العباسي الثاني أمثال الخليفة المعتضد، والقائد الموفق، والوزير علي بن عيسى اتبعوا بعض السياسات الاقتصادية التي كان لها أثر واضح في تحسن الأوضاع الزراعية، وتحسن أوضاع المزارعين، إلا أن حالة الضعف والفوضى وعدم الاستقرار السياسي كانت تحول دون تحقيق تلك الإجراءات والسياسات لأهدافها المرجوة، فعندها تتحول الخلافة إلى خليفة آخر أو تتنقل الوزارة إلى وزير آخر، تسوء الأوضاع مرة أخرى، وتعود إلى ما كانت عليه.

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص144. وج 2 ص 96، وانظر أيضاً: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص53.

المبحث الثاني: النشاط الصناعي والحرفي

لقد كان للصناعة في العصر العباسي الثاني حظ كبير من عناية الخلفاء والسلاطين والأمراء الذين اهتموا باستخدام موارد الثروة على اختلافها، ويأتي الاهتمام بالصناعة من خلال الآيات القرآنية التي بينت نظرة الإسلام إلى العمل، وأنها نظرة إيجابية، حيث وردت العديد من الآيات القرآنية التي تتحدث عن العمل، منها قوله تعالى في مدح سيدنا داود، ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿٧٩﴾ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ (سورة الأنبياء، الآيات 79-80).

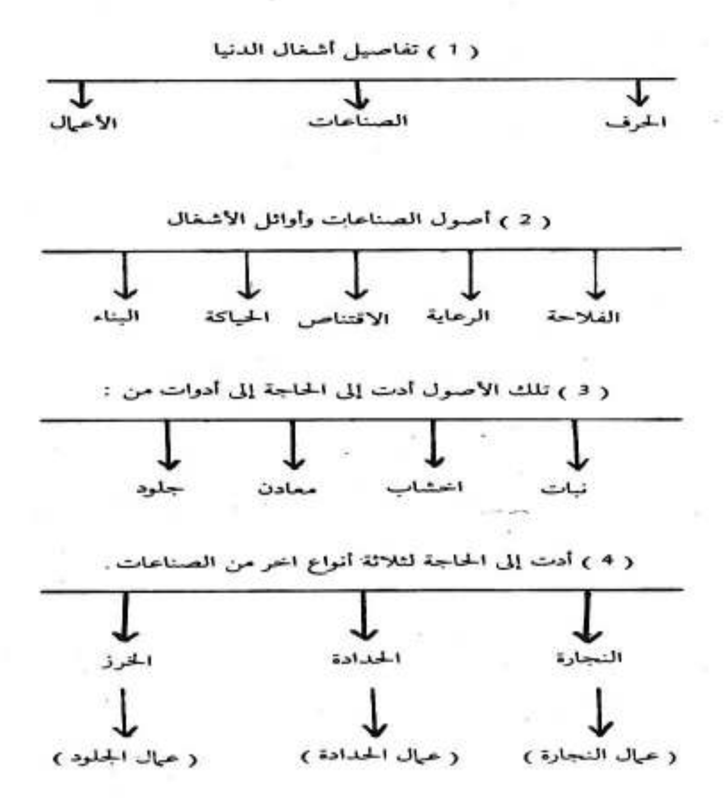
ولقد تعلم الناس الصناعات المهنية والحرف اليدوية والانخراط في طلب العمل مرضاة لله تعالى، وسعياً في طلب الكسب، حتى أصبح المجتمع الإسلامي مجتمع الوفرة الاقتصادية والصناعية، ووضعت قواعد وآداب أخلاقية لكل صانع تقوم عنصر الإتقان والجودة، وعدم الغش، وأداء العمل طلباً لمرضاة الله سبحانه وتعالى وطلباً للرزق، وقد أثرت تلك المبادئ الإسلامية في تطور الصناعة التي كانت تدل على درجة التقدم والتحضر داخل الدولة، حيث اهتم الخلفاء وولاة الأقاليم في الصناعة وعملوا على تنشيطها وتطويرها، كما عملوا في الوقت ذاته على إقامة صناعات جديدة[1].

وإن الصناعة ترتبط مع غيرها من الأعمال ارتباطاً مباشراً، يظهره الشكل التالي:

(1) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص 27.

شكل رقم (4)

ارتباط الصناعة بالأعمال الأخرى



المصدر: أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، مرجع سابق، ص 78.

حيث يظهر من خلال الشكل السابق وجود عدة أنواع من الصناعات والحرف والأعمال، ويترتب عليها الحاجة إلى عدد من الأدوات، التي يتم صناعتها، ثم يتم شراؤها من الأسواق، وهذه الأدوات تؤدي إلى وجود حرف وصناعات أخرى، وهكذا.

وفيما يلي يتناول الباحث النشاط الصناعي والحرفي في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: النشاط الصناعي:

إن أتم وصف للصنائع في العصر العباسي الثاني هو ما نجده في رسائل إخوان الصفا، ففي هذه الرسائل نجد الحرف مصنفة بأشكال مختلفة وفق أسس متعددة، فقد صنف إخوان الصفا

الصنائع حسب فائدتها بالشكل التالي[1]:

أ – الصنائع الضرورية للمجتمع: كالزراعة والحياكة والبناء.

ب – صنائع تأتي في الدرجة الثانية فهي إما تابعة للأولى، أو متممة لها ومكملة، فمثلا لا تتم الحياكة إلا بصناعة الغزل، وصناعة الغزل لا تتم إلا بصناعة الحلج، فصارت صنعة الغزل وصناعة الحلج تابعة للحياكة، كما أن الخياطة لازمة لعمل الملابس من النسيج فصارت الخياطة متممة للحياكة.

ج – صنائع للجمال والزينة: مثل صناعة العطور وصناعة الحرير.

كما صنفوا الصنائع حسب موضوع الصناعة إلى نوعين[2]:

أ – الصنائع الروحانية: وتشمل المهن الفكرية.

ب – الصنائع الجسمانية: وتشمل الحرف اليدوية وهذه تصنف بدورها إلى صنفين:

1) الصنائع التي يكون موضوعها بسيطاً: كالماء، (كالسقائين والملاحين والسباحين...)، والتراب (كحفاري الآبار والأنهار والمعادن...) والنار، (كصناعة النفاطين والوقادين والمشعلين)، والهواء (كصناعة الزمارين والبواقين والنفاخين)، أو الماء والتراب (كصناعة الفخارين والغضارين وضرابي اللبن).

2) الصنائع التي يكون موضوعها مركباً والمواضيع المركبة ثلاثة أنواع وهي: الأجسام المعدنية ومن صنائع هذا النوع صناعة الصفارين والحدادين والرصاصين والصواغين، والنباتات والصناعات من هذا النوع إما أن تتناول أصول النبات من الأشجار والأوراق والقضبان كصناعة النجارين والخواصين والبوارين والحصريين والأقفاصيين ومن شاكلهم، أو تتناول لحاء النبات كصناعة الكتانيين ومن يعمل القنب والكاغد ومن شاكلهم أو تتناول ثمر الأشجار وحب النبات كصناعة الدقاقين والعصارين والبزازين والشرجبيين وكل من يخرج الأدهان من ثمر الشجر وحب النبات والحيوان، والصناعات هنا إما عامة كصناعة الصيادين ورعاة الغنم والبياطرة، أو تتناول إنتاج الحيوان كصناعة

---

(1) رسائل إخوان الصفا، ج 1 ص 113-115، نقلاً عن: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 98.

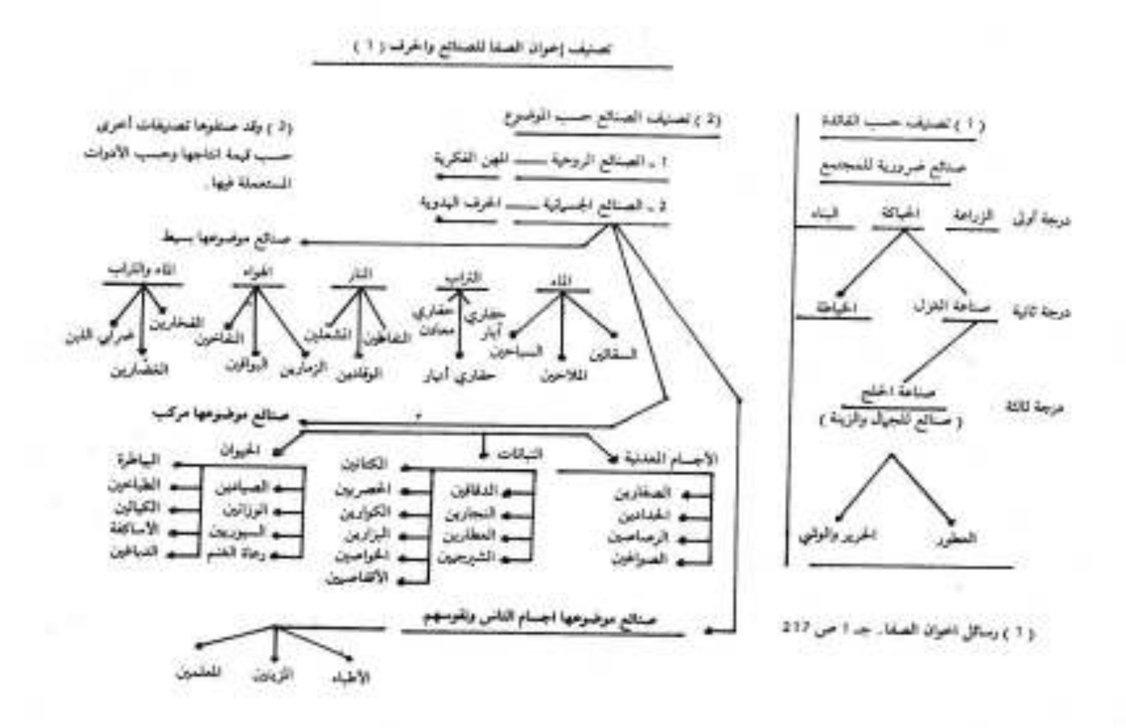
(2) رسائل إخوان الصفا، ج 1 ص 113-115، نقلاً عن: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 98-99.

الدباغين والأساكفة والطباخين، أو مقادير الأجسام كصناعة الوزانين والكيالين، ومن الصنائع ما موضوعها أجساد الناس كصناعة الطب والمزيين ونفوس الناس كصناعة المعلمين.

وصنفوا الصنائع تصنيفاً ثالثاً حسب قيمة إنتاجها، فهي تتفاضل من حيث: قيمتها، والحاجة إليها، وفائدتها بالنسبة للناس(1). وصنفوها تصنيفاً رابعاً حسب الأدوات والآلات المستعملة فيها(2). والشكل التالي يظهر تقسيمات إخوان الصفا للصنائع والحرف:

شكل رقم (5)

تقسيمات إخوان الصفا للصنائع والحرف



المصدر: أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، مرجع سابق، ص 79.

ولهذه التصنيفات أهمية كبرى لأنها تدل على نطاق الصناعات الموجودة في العصر العباسي الثاني، وعن التخصص المتقدم فيها كما أنها تلقي ضوءاً على الفكر الاقتصادي في تلك الفترة، حيث إن الشيء المعتاد في الصناعة هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من المبتدئين يتدربون

---

(1) رسائل إخوان الصفا، ج 1 ص 219–220، نقلاً عن: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 99.

(2) رسائل إخوان الصفا، ج 1 ص 215، نقلاً عن: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 99.

عليه ويساعدونه، وتتوقف سعة الحانوت من حيث عدد العاملين على نوع الصناعة، وإمكانيات الصانع، فبعض المنسوجات مثلاً تحتاج صناعتها إلى عدد من المشتغلين، والمألوف بين الصُنَّاع المشاركة لا التشغيل، إذ يفضل أي صانع ذلك، ولا يعمل أجيراً عند صانع آخر، وبينما يشتغل الصناع عادة لحسابهم ويبيعون إنتاجهم فهناك صناع يشتغلون لحساب الغير من المستهلكين مقابل أجور يومية أو حسب وحدة الإنتاج، ومن المهم للصانع أن تكون لديه الأدوات اللازمة والمواد الأولية ولكن بعضهم من الأجراء خاصة قد يشتغل بأدوات ومواد مؤجريهم[1].

وكانت المهن عادة وراثية وإن كانت مفتوحة، وكل صانع يفضل حرفته على جميع الحرف، وقد كان العراق في العصر العباسي الثاني مشهوراً بصناعته، وكانت مصنوعاته الرئيسية هي أدوات الترف التي يستعملها الأغنياء، أما الصناعات التي تنتج لاستهلاك العامة فقد كانت محدودة الأثر في التجارة، مثل حياكة القطن وعمل الأحذية، وصنع الأدوات النحاسية[2].

وقد انتشرت الصناعة بشكل واسع في العراق، وفي الجزيرة العربية، أما العراق فلكونه مركز الخلافة العباسية، وأما الجزيرة العربية فلكونها ذات موقع استراتيجي هام، لها عدد من الموانئ المهمة التي تربطها بالعالم الخارجي، وهي غنية بثرواتها المعدنية مثل الذهب والفضة والحديد والعقيق والجزع وغيرها. وفيها بعض المواد الخام الأولية التي ساعدت على قيام بعض الصناعات المهمة مثل صناعة النسيج، ودباغة الجلود وغيرها من الصناعات التي سنتناولها في حينها. والأيدي العاملة تعتبر من مقومات الصناعة الأساسية، وكانت متوافرة في الجزيرة العربية حيث زاول الصناعة بعض العرب والموالي والرقيق[3].

---

(1) العلي، صالح، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة**، ص 199-201.

(2) رسائل إخوان الصفا، ج 1 ص 217، نقلاً عن: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 100.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 325-326.

وفيما يلي بيان بعض الصناعات التي كانت منتشرة في العصر العباسي الثاني.

أولاً: الحياكة:

لقد كانت الحياكة تمثل أهم الصناعات في العصر العباسي الثاني، كما كان فن النسيج أرقى من أي فن صناعي آخر، وكانت الحياكة تعتبر أقدم الصناعات اليدوية لأن الجو يجعل العناية بالملابس أمراً ضرورياً[1]، كما أن أهم أقسام الأثاث كانت تتألف من الستائر والسجاد والبسط والوسائد، وكان الناس يعنون بصورة خاصة بالملابس فلكل طبقة من الناس لباسها، ولكل صنف زيه الخاص به، وكل مناسبة تتطلب نوعاً خاصاً من الملابس، وكان الأغنياء يتنافسون في ارتداء الملابس الثمينة ويمتلكون صناديق واسعة للملابس تحتوي على مئات من القطع من نفس النوع، وهذا الطلب الزائد شجع الصناع على تحسين منتوجاتهم وعلى الإكثار من أنواعه[2].

وقد ازدهرت الحياكة بصورة خاصة في العصر العباسي الثاني، فكانت بغداد تصنع المنسوجات الحريرية الفاخرة والثياب الحريرية من ألوان مختلفة، والأقمشة القطنية، والعمائم الرقيقة، والمناديل القصرية، وكانت ثيابها القطنية الرقيقة منقطعة النظير قال النويري: "ومن كان يريد الثياب الرقاق فليلحق بالعراق"[3].

وكان السقلاطون وهو نسيج حريري سميك وردي اللون يصنع بالدرجة الأولى في بغداد، حيث كان لسقلاطون بغداد شهرة خاصة، كما كان نسيج الخز الفاخر يصنع في بغداد، فقد خَلَّف الراسبي وهو أحد تجار الخز (ت301هـ) أكثر من ألف ثوب من "الخز الرفيع الطاقي" (نسبة إلى باب الطاق)[4]، ويبدو أن سوق الخزازين كان في الكرخ[5]، وكانت ثياب "الملحم" وهي ثياب سداها

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 100.

(2) ابن خلدون، **المقدمة**، ص 344.

(3) الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة**، ص 26.

(4) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص 16.

(5) الكرخ: كلمة نبطية، تعني جمع الشيء كله في مكان واحد، وهي منطقة في العراق قرب بغداد، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 308.

من الحرير ولحمتها من القطن تصنع في بغداد[1].

وكانت الثياب العتابية المشهورة تصنع في محلة العتابية في الجانب الغربي من بغداد وتنسب إليها وهي ثياب من خيوط القطن والحرير، وكانت مخططة بخطوط سوداء وبيضاء متوازية، وكان بعضها على درجة ملحوظة من الجودة[2].

وفي قرية "باقدرا"[3] كان يصنع نسيج قطني قوي سميك، وكانت مدينة حربي وهي مدينة تقع على نهر الدجيل تصنع وتصدر أنسجة قطنية سميكة، وكانت مدينة الحضيرة وهي قريبة من بغداد تصنع الثياب الكرباس الصفيقة وهي ثياب قطنية سميكة على نطاق واسع[4].

أما مدينة البصرة فقد كانت مشهورة بالخز والبز[5]، فالخز نسيج رقيق يعمل من الصوف والحرير، وكانت القطعة الواحدة من هذا النسيج تبلغ عادة خمسة عشر ذراعاً في الطول، وأربع عقد في العرض، وخير أنواعه ما كان نسيجه محكماً ووزنه ثقيلاً، أما البز فهو نسيج قطني ثمين، وكانت البصرة تنتج قطعاً ثمينة وأقمشة كتانية وقطنية ممتازة[6].

كما كانت مدينة الحيرة تنسج الحرير والأقمشة القطنية والصوفية، وكان للثياب الحيرية شهرة خاصة في القرن الرابع الهجري، وكانت النعمانية[7] تصنع أكسية وثياب وصوف عسلية حسنة ويضيف ابن رسته: "وبها تتخذ الطنافس الحيرية"، وكانت بلدة (قصر ابن هبيرة) مليئة بالحاكة[8].

---

(1) الصولي، **أخبار الراضي والمتقي**، ص 68.

(2) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 323، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 102.

(3) باقدرا: بفتح القاف وسكون الدال: من قرى مدينة بغداد، من نواحي طريق خراسان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 327، وهي على بعد 40 ميلاً من بغداد، والميل يساوي 400 ذراع شرعي، اي ثلث الفرسخ، وهو يعادل 2 كلم، انظر: هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص 95.

(4) ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 475، وج 2 ص 235، وص 292.

(5) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 128.

(6) الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة**، ص 26. زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج 5 ص 106.

(7) النعمانية: بلدة على ضفة نهر دجلة، تقع بين مدينتي واسط وبغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 294.

(8) هم الذين يقومون بصنعة الحياكة، انظر: ابن رسته، **الأعلاق النفيسة**، ص 128، وص 186.

أما مدينة الأبلة[1] فقد انتشرت فيها صناعة الكتان الرقيق بشكليه البسيط والمطرز، وكانت العمائم التي تصنعها الأبلة مشهورة، وكانت الجوارب تصنع من الحرير أو من المرعز[2].

كما وجدت صناعة النسيج والحياكة في الجزيرة العربية، وتأتي اليمن في المرتبة الأولى بين أقاليم الجزيرة العربية، حيث تعتبر منسوجات عدن[3] من الثياب والعمائم من أجود المنسوجات، أما الحبرات فكانت تنسج في صناء من القطن، وكانت تصدر الى البلدان الأخرى مما يدل على متانة صنعها. ومن الأنسجة اليمانية الأخرى الحلل اليمانية[4]. ومن مناطق الجزيرة العربية الأخرى التي اشتهرت بصناعة المنسوجات إقليم الحجاز، وفي منطة مكة المكرمة اشتهر وادي مر الظهران[5] بصناعة المنسوجات حتى كانت الثياب الظهرانية تنسب إليها، فيقال: "ثوب ظهراني" نسبة الى وادي مر الظهران، و كان على الحاكة أمير في مكة[6].

ولا تشير المصادر الى مصانع النسيج في الجزيرة العربية في هذا العصر، من ناحية تكوينها أو ما يواجهها من مشكلات كتوفير رأس المال، أو الأيدي العاملة، أو المواد الأولية التي كانت تستخدم في هذه الصناعة، ومن المحتمل أن ذلك راجع الى انتقال مركز الثقل من الجزيرة العربية إلى الأمصار الأخرى[7]، وقد أشارت المصادر إلى بعض الأدوات التي كانت تستعمل في حياكة المنسوجات مثل آلة الحرير الملوكية النفيسة في اليمن، وآلة المنوال والمنسج الذي يدعى الحَفّ في مكة، أما الخامات والمواد الأولية التي كانت تصنع منها المنسوجات فيبدو أنها كانت

---

(1) الأبلة: بلدة على شاطئ نهر دجلة، في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 77.

(2) المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 128.

(3) عدن: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن، وهي مرفأ مراكب تجار الهند، حيث يجتمعون فيها للتجارة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 89.

(4) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 325.

(5) الظهران: واد قرب مكة، وفيه قرية يقال لها مر تضاف إلى الوادي، حيث يقال "مر الظهران"، فيها عيون ماء كثيرة، وفيها تنتشر أشجار نخيل لقبيلتي أسلم وهذيل، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 63.

(6) يعقوب، **البلدان**، ج 4 ص 63.

(7) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية**، ص 334.

من القطن، والقز، والحرير و الصوف، والكتّان[1].

وقد انتشرت صناعة السجاد في البلاد الشرقية، الذي كان دليلاً على الثروة، كما أنه حاجة من الحاجات العملية، وكان السجاد الثمين يفرش في قصور الخلافة لإظهار روعتها، فيذكر مثلاً أن "بوران"[2] أرملة الخليفة "المأمون" أصلحت عمارة قصر البرامكة القديم في بغداد سنة (269هـ) وعلقت على جدرانه سجاداً نفيساً من الصوف، تخالطه خيوط ذهبية، وأمرت أم الخليفة "المستعين" بصنع بساط خاص لها، وكان من الحرير، وعليه صور مختلف الحيوانات، وكانت صور الطيور فيه من خيوط الذهب وعيونها من العقيق والجوهر[3].

وقد ساعدت ظروف الحياة الرعوية بصورة خاصة في العراق على ظهور هذه الصناعة، حيث كان الصوف أهم المواد في صناعة البسط والسجاد، ويظهر أنه كان يستعمل في سدى جميع البسط إلا القليل منها إذ كان سداها من الحرير، ويحتمل أن هذه كانت من صنع معامل الخلافة وكان القطن وحتى الكتان يستعمل أحياناً في صنع البسط، وهناك أنواع جيدة من السجاد كانوا يتفننون في حياكتها وفي تنويع طريقة الحياكة، أما السجاد الفخم فكان يزين بخيوط الفضة والذهب في الحياكة. وكانت البسط والسجاد تستعمل لأغراض مختلفة، فهناك ما يفرش منها على الأرض، والبعض منها يعلق للزينة، وهناك نوع خاص يستعمل للصلاة ويسمى السجادة[4].

وكانت منطقة ميسان[5] مشهورة بصناعة أجود البسط والستائر، وكانت واسط مشهورة بصناعة السجاد، وكانت الستائر التي تصنع في واسط من أحسن الأنواع وقد ذكرها الخطيب البغدادي في

---

(1) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، دار الرياض، الطبعة الأولى، 1394هـ، ص 319، ياقوت، **البلدان**، ج 5 ص 281.

(2) بوران: من أشهر النساء في العصر العباسي، وهي أرملة الخليفة المأمون، ولدت سنة 192هـ، وتوفيت سنة 271هـ، انظر: كحالة، عمر رضا، **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،الطبعة الخامسة، 1984م، ج 1 ص 59.

(3) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج 2 ص 135، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 104-105.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ص 52.

(5) ميسان: اسم كورة واسعة كثيرة القرى والنخل، تقع بين البصرة وواسط، وقصبتها مدينة ميسان، فتحت في عهد عمر بن الخطاب، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 242.

جملة أثاث قصر الخليفة "المقتدر" وكانت الموصل وآمد تصنع الستائر الجيدة وتصدرها وكانت بعض الستائر تطرز بخيوط الذهب في حين أن البعض الآخر كانت تنسج بالذهب[1].

ثانياً: صناعة التعدين:

لقد كانت صناعة التعدين في الجزيرة العربية من أهم الصناعات التي كانت قائمة في العصر العباسي الثاني، حيث توجد معادن الفضة والذهب والحديد والعقيق التي كانت صالحة للاستثمار، حيث يعتبر معدن بني سليم الذي كان له شأن عظيم في العهود الإسلامية الأولى من أغزر مناجم الذهب، وقد أطلق عليه هذا الاسم نسبة الى القبيلة التي يقع في بلادها، ويسمى أيضاً معدن فرا، ولعل هذه التسمية ناشئة عن اسم القبيلة التي كانت تستثمره وتشتغل بصناعة التعدين فيه وهم بنو فرّان بن بلي بن عمرو بن سليم[2]، ويبدو أن المنجم توقف عن الإنتاج في القرن الثالث الهجري بسبب كثرة التكاليف التي تصرف عليه، وقلة إنتاجه حيث تذكر بعض الروايات أن الذي حملهم على تركه أن المؤونة أكثر مما يخرج منه، بينما ذكرت رواية أخرى أن السبب الذي جعل ملاكه يتوقفون عن استغلاله هو الاعتداءات القبلية على هذا المنجم، حيث إن قبائل الحريش وجعدة وقشير من بني عامر كانت تهاجم هذا المنجم وتأخذ الذهب المستخرج منه[3].

كما يعتبر منجم العقيق في نجد من أغزر معادن الذهب حيث يذكر الهمداني أنه أغزر معدن في جزيرة العرب، ومن المناجم النجدية الذهبية معدن الهجيرة إضافة إلى مناجم للذهب بين منطقة ينبع[4] والمروة[5].

---

(1) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 32–33، الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ص 52.

(2) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 319.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 325.

(4) ينبع: هي منطقة تقع على سبع مراحل من المدينة، وكان يسكنها الأنصار، وهي ذات عيون ماء عذبة وغزيرة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 450.

(5) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 329. والمروة: جبل في مكة يقابل جبل الصفا، وهي أكمة لطيفة في وسط مكة، تحيط بها دور أهل مكة ومنازلهم، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 116.

ومن مناجم الذهب الجيدة معدن عشم، وذهبه أحمر جيد يأتي رطله بعيار مائة دينار مطوقة وأربعة دنانير، وهو جيد غزير، ومن المعادن الأخرى في الجزيرة العربية معادن الفضة، ويعتبر معدن الرضراض في اليمن من أشهر مناجم الفضة في الجزيرة العربية، ويروي الهمداني أنه معدن "لا نظير له في الغزارة"[1]، وكان الذين يعملون فيه من الفرس الذين قدموا اليه في الجاهلية وأيام بني أمية وبني العباس وكانوا يسمون فرس المعدن، ويروي الهمداني أن إنتاجه من الفضة في الأسبوع حمل فضة وهو عشرون ألف درهم. وفي سنة (270هـ) تدهور إنتاج هذا المنجم بسبب الصراعات القبلية، يقول الهمداني: "فلما قتل محمد بن يعفر وافتتنت هذه القبائل عليه عدا بعضهم على ساكنيه فقتلوا منهم ونهبوا، و هرب من بقي فتفرقوا في البلاد[2].

أما عن مناجم الحديد فذكر ياقوت منجم رغافة[3] في اليمن الذي كان فيه خمسة عشر كيراً لسبك الحديد، وفي نجد كان يوجد منجم قساس الذي كانت تنسب إليه السيوف القساسية، وبعض إنتاجه كان يصنع في اليمن، والبعض اللآخر يصدر إلى البصرة، ومن مناجم المعادن الأخرى في الجزيرة العربية معادن العقيق والجزع في اليمن التي كان يصنع منها الخرز والأواني[4].

ثالثاً: الصباغة:

إن تنوع الألوان في الأقمشة يدل على فن راقٍ في الصباغة، فاللون الأسود كان الشعار الرسمي، كما أن اللون القرمزي كان لون السقلاطون، والأخضر شعار العلويين، في حين أن الملابس الصفراء المصبوغة بالزعفران كانت محبوبة لدى المغنيين، وكان الناس يتبارون في لبس

---

(1) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 152.

(2) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 145-147.

(3) رغافة: قرية على بعد مرحلة واحدة من مدينة صعدة في اليمن، فيها معدن الحديد، ونحو خمسة عشر كيراً يسبك فيه حديد معدنها، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 53.

(4) ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 35، الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 147.

الملابس الزاهية المتنوعة الألوان في حفلاتهم المسائية(1)، وكانت الأصباغ باستثناء القرمز نباتية المصدر، وكانت "النيلة" تستعمل لكل أنواع الزرقة والصباغة، كما كانت (الفوّة) وهي نبتة تستعمل لكل أصناف الحمرة من اللون الوردي الفاتح إلى اللون الرماني، وكانت مدينة واسط أشهر محل للصبغ بالقرمز، وكان قشر الرمان يستعمل لتكوين صبغ أصفر جميل رخيص ثابت اللون، وكانوا يخلطون الفوَّة بالدباغ بنسب مختلفة لتكوين أصباغ يتراوح شكلها بين اللون القرمزي والتمري، وكان الزعفران يستعمل لتكوين صبغة صفراء ممتازة، وقد كان الصباغون يتفننون في مهنتهم، وبعضهم يختص بالصبغ بصبغة واحدة، وكانت الأصباغ المركبة تعمل بخلط الأصباغ الأولية(2).

كما انتشرت الصباغة في الجزيرة العربية، حيث استلزمت صناعة النسيج نشاط صباغة الملابس، وكان الصباغون يقومون بهذا العمل في حوانيتهم لقاء أجرة معينة يدفعها صاحب الملابس(3)، وقد استخدم الصباغون الأصباغ المستخرجة من النباتات لصباغة الملابس والأقمشة مثل الورس والزعفران والعصفر، والورس نبات أصفر يكون باليمن يصبغ به، حيث يعد اليمن مصدر الورس النفيس، وهو نبات أحمر في معنى الزعفران، كما استخدم الصبّاغون الزعفران لصباغة الملابس في الجزيرة العربية(4).

رابعاً: صناعة الفخار والخزف:

لقد كانت صناعة الفخار قديمة جداً في العراق، وكانت الأدوات المعمولة من الفخار هي الأدوات الشائعة قبل إدخال المعدن والزجاج في الحياة الاعتيادية ولقد وصل فن صناعة الفخار أوجه من الكمال في العراق(5)، حيث تصنع من الفخار الجرار الكبيرة والصغيرة للماء وللنبيذ، وكذا

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 107.

(2) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 24–27، المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص 97.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 334.

(4) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 214.

(5) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 108.

الأواني والكؤوس والسرج بأشكال مختلفة وهذه كلها تعمل من الفخار غير المزجج وهي بسيطة أو مزينة بالنقوش[1]. وقد تفنن العراقيون في صنع الخزف حتى كانت مصنوعاتهم منه مشهورة، حيث يتحدث المؤرخون عن غضائر بغداد الجميلة ذات الألوان الزاهية[2]، وكانت مدينة الحيرة تصنع الجرار والأواني الزاهية الألوان، ويعتبر القرنان الثالث والرابع الهجريين فترة لامعة في تاريخ صناعة الفخار والخزف في العراق فبالإضافة إلى جمال الصنعة في هيئة الخزف ارتقى التفنن في الصناعة وفي استعمال الألوان البسيطة منها والمتموجة رقياً كبيراً وقد "وصلت غايتها في الفن وجمال الصنعة في سامراء"[3].

كما كانت صناعة الفخار والخرف من الصناعات التي كانت موجودة في الجزيرة العربية[4]، فيروي الهمداني أن الأكواب والقدور كانت تصنع من الفخار، وكانت قدور البرم تنحت في الحجاز من الحجارة، وتعمل الآنية في اليمن من حجر الهيصمي، وهو حجر يشاكل الرخام إلا أنه أشد بياضا يخرط منه كثير من الآنية، أما نقش الحجارة للاستفادة منها في صناعة البناء، فكان موجوداً أيضاً في الجزيرة العربية في العصر العباسي الثاني[5].

خامساً: صناعة الزجاج:

كان الزجاج يصنع من نوع خاص من الصخور الرملية وقد ورث العرب هذه الصناعة ولكنهم حسنوها فقد زادوا في نسبة الصخور الرملية في صنعه فصار زجاجهم أقوى من الزجاج الروماني، وقد صنعوا الأقداح والأواني والكؤوس والقناديل من الزجاج[6]، واستعملوا الزجاج المنقوش بصورة فنية للشبابيك واستخدموا الجبس لتثبيته، وزينوا الأدوات الزجاجية برسم المشجرات والكتابات

---

(1) الصولي، **أخبار الراضي والمتقي**، ص 127.

(2) البغدادي، **حكاية أبي القاسم البغدادي**، ص 37.

(3) اليعقوبي، **البلدان**، ص 264، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 839.

(4) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 341.

(5) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 355-363.

(6) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 109-110.

عليها أو بحفرها فيها وكانت الألوان المستعملة عادة هي اللون الذهبي، والأحمر، والأخضر، والأبيض، والأزرق، وقد رسمت على الأقداح صور حيوانات وصور بشرية وحتى مناظر صيد في بعض الأحيان[1]، وكان الزجاج العراقي معروفاً خارج العراق، حتى وصلت شهرته الأندلس، حيث كان يسمى "العراقي"، كما وجدت في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها نقوش جميلة، وقد برعت بغداد في صنع الأواني والأقداح الزجاجية وترد إشارات إلى وجود معامل للزجاج في البصرة والقادسية ولمدة من الزمن في سامراء واشتهرت النجف[2] ببلورها وكان يصنع منه الخواتم وبعض أنواع القناديل وبعض أدوات الزينة، ولصلة هذا البلور بالنجف فقد اشتهر باسم در النجف[3].

سادساً: الصياغة والحدادة:

لقد تقدم فن الصياغة في العصر العباسي الثاني لزيادة الترف في المجتمع، وبالإضافة إلى أدوات الزينة الاعتيادية التي تصنع للسيدات فقد كانت تصنع بعض الأدوات من الفضة والذهب للأغنياء، وكانت تزين بالكتابة بصورة فنية، كما أنها كانت ترصع أحياناً بالجوهر[4]، وكان لصياغ العراق شهرة واسعة، وقد رأى أحد السواح في قصر أمير لاهور الهندي أواني ذهبية من صنع العراق[5].

لقد كان الحدادون يصنعون شبابيك الحديد والسيوف والدروع والخوذ الحديدية والكراسي وغير ذلك، كما كانوا يصنعون الأدوات الهندسية، وكان الصفارون يصنعون القدور من حجوم مختلفة ويصنعون الأواني والجرار والأبواب النحاسية والقناديل والشمعدانات وغيرها، حيث استخدم النحاس والحديد والفولاذ لصنع أنواع من الأدوات المتنوعة لدرجة تثير الدهشة، وقد شمل فن التزيين: الحفر، والتلبيس، والتطعيم، ونفس الحواف بنقوش ظاهرة، بالإضافة إلى فن التذهيب والترصيع،

---

(1) الجاحظ، **البخلاء**، ص 37.

(2) النجف: مدينة من مدن العراق، تقع قرب الكوفة، ويقع بالقرب منها قبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 271.

(3) اليعقوبي، **البلدان**، ص 264، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 9.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 110.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 2 ص 61.

واشتهرت الموصل بصنع الأسطال والنشاب والسكاكين، وكانت مدينة "حران"[1] مركز صنع الآلات الرياضية والهندسية الدقيقة، وأهمها الاسطرلاب، الذي يصنع عادة من البرونز أو النحاس، ويستعمل لغرض قياس ارتفاع النجوم والقمر والشمس ولغرض تعيين بعض القياسات الرياضية والطوبوغرافية دون اللجوء إلى المعادلات أو الأعمال الحسابية، كما كانت موازين "حران" مشهورة أيضاً بدقتها وجودة صناعتها[2].

أما في الجزيرة العربية فقد ترتب على وجود المعادن وصناعة التعدين قيام بعض الصناعات المعدنية مثل صناعة الحدادة والصياغة، فقد كانت صناعة الحدادة موجودة في الجزيرة العربية في العهود الإسلامية الأولى، واستمرت في العصر العباسي الثاني[3]، حيث إن صناعة الأسلحة تعتبر من أهم الصناعات الحديدية، وكانت السيوف اليمانية تصنع في اليمن و تصدر لجودتها، ويعتبر السيف الصنعاني الذي يصنع في صنعاء من أجود السيوف، ومن المحتمل أن السيوف القساسية كانت تصنع في نجد بالقرب من معدن قساس الذي نسبت إليه[4].

كما استفاد الحدادون في اليمن من وجود جميع أنواع معدن الجزع وبالذات الشزب الذي كان يعمل منه ألواح وصفائح وقوائم سيوف ونصب سكاكين ومداهن، ولما كانت معظم أقاليم الجزيرة العربية زراعية، لذلك لا نستبعد قيام بعض الصناعات الحديدية التي تتطلبها الزراعة مثل الفؤوس والمحاريث والمناجل وغيرها من الآلات التي تعتمد عليها الزراعة[5].

أما الصياغة، فكانت موجودة في الجزيرة العربية في العصر العباسي الثاني، كما كان الصاغة موجودين في عدن، واليمن، ويقول الهمداني بأن الصاغة كانوا يستعملون رمل السمينة

---

(1) حران: مدينة عظيمة في قصبة ديار مضر في الجزيرة العربية، وقيل اسمها حاران ثم عربت إلى حران، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 235.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 8 ص 16، ابن خلدون، **المقدمة**، ص 342.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 329.

(4) ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 345.

(5) الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، ص 365.

الأحمر أثناء عملهم، و كان في اليمامة سوق لبيع الذهب، و من المحتمل أن الصواغين كانوا موجودين في هذا السوق. وكانت أهم الصناعات التي زاولها الصاغة هي صناعة الحلي من الذهب والفضة وغيرها من المعادن كالأسوار والدمالج والخلاخيل والخواتم، ومن الأعمال التي كان يقوم بها الصاغة تحلية السيوف بالذهب[1].

سابعاً: النجارة:

لقد كانت النجارة صناعة مهمة، وكان النجارون يصنعون الكراسي، والمناضد، والأبواب والسقوف الخشبية، ويزينوها أحياناً بنقوش جميلة، خاصة إذا كانت من خشب الساج، وكانت قطع الخشب تسمر بالمسامير أو تدخل نهاياتها ببعضها بصورة فنية ثم تصقل حتى يظهر الكل قطعة واحدة، وكانوا يصنعون كؤوساً خشبية قرب الكوفة، وكان استعمال هذه الكؤوس شائعاً، وتصنع بعض الآلات الموسيقية من الخشب فمثلاً كان العود الثمين يصنع من الآبنوس ويطعم بالعاج، وكان النجارون يصنعون بعض أدوات القتال كالأقواس والسهام والرماح وأدوات الحصار كالمجانيق[2].

وكانت صناعة القوارب والسفن نشيطة وواسعة وتستعمل هذه القوارب للنزهة أو للسفر أو للحرب، وكان في مدينة الأبلة الكثير من دور صناعة السفن، ويذكر أبو القاسم البغدادي أربعة عشر نوعاً من القوارب كانت تستعمل في بغداد حوالي سنة (306هـ)، ويذكر غيره ستاً وثلاثين نوعاً من القوارب والسفن، وكانوا يتفننون في صنع قوارب النزهة التي صنعت على هيئة الأسد والفيل والصقر والزرافة والدلفين[3].

كما كانت النجارة من الصناعات الموجودة في الجزيرة العربية في العصر العباسي الثاني،

---

(1) ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 121، الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 270.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 111.

(3) البغدادي، **حكاية ابن أبي القاسم**، ص 107.

وكان النجارون يصنعون الأثاث المنزلي كالأطباق والأقداح والأبواب والنوافذ وغيرها[1]، وتذكر المصادر وجود النجارين في الجزيرة العربية، الذين كانوا يزاولون صناعاتهم في حوانيتهم، ويبيعون إنتاجهم، بينما كان البعض منهم يزاولون هذه الصناعة في بيته[2].

وكانت أدوات القتال، كالرماح والسهام والنبال والأقواس تصنع من الأخشاب والأشجار التي كانت تنبت في الجزيرة العربية كشجر التألب الذي تتخذ منه القسي العربية. كما تصنع الأقواس من شجر الشوحط الذي ينبت في جبال السروات في اليمن، حيث كانت الأقواس والسهام تصنع في الحجاز من شجر الشقب و النشم، وكان في مكة سوق لبيع الأقواس العربية وكانت القوس العربية الجيدة تساوي عشرة دنانير، وفي اليمن كانت تصنع الأقواس في بلاد مران، وإليهم تنسب الأقواس المرانية[3]، ويقول ابن جبير عن قبائل السرو اليمنية بأن لهم الأقواس العربية الكبيرة التي تشبه أقواس القطانين[4]. و في شرق الجزيرة العربية اشتهرت البحرين بصناعة الرماح الخطية التي كانت تنسب إلى الخط في البحرين، ويروي الهمداني أن ردينة قرية على شط البحر في شرق الجزيرة العربية، تنسب إليها الرماح الردينية[5].

ثامناً: صناعة الصابون والدهون والعطور:

لقد استمدت صناعة الصابون والعطور والدهون أهميتها من الأهمية التي كانت للحمامات في الحياة الاجتماعية في العصر العباسي الثاني، حيث إن أهالي بغداد وحدها كانوا يحتاجون مليوناً ونصف مليون رطل من الصابون ليلة عيد الفطر؛ لأن الفرد الواحد يحتاج في تلك الليلة إلى رطل واحد[6]. وكان الصابون يصنع بهيئة قطع جامدة وتستعمل النورة أحياناً في تحضيره، وكان لصناع الصابون محلة خاصة في بغداد في جهة الكرخ، إلا أن أعظم مراكز صناعة الصابون في

---

(1) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 338.

(2) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 209.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 339.

(4) ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، **رحلة ابن جبير**، دار مصر للطباعة، الطبعة الأولى، 1955م، ص 114.

(5) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 331.

(6) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ص 75.

العصر العباسي الثاني كان في الرقة[1].

وكانت صناعة العطور وماء الورد واستخلاص الأدهان من النباتات والبذور صناعة واسعة، ويستفاد منها في الطب وفي الطيب، ومن جملة الدهون التي كانت تصنع الزيت (زيت الزيتون)، والسيرج (زيت السمسم)، ودهن اللوز، ودهن الخروع، وقد اشتهرت مدينة حران بالزيت، وكانت بغداد تنتج السيرج وأنواع الزيوت، وكان لها سوق خاص للعطور، وكانت البصرة والكوفة تصنع ماء الورد[2].

كما كانت صناعة العطور وتركيبها من الصناعات الأخرى المنتشرة في الجزيرة العربية، وتأتي الغالية منها التي تركب من العود والعنبر والمسك والدهن في مقدمة العطور، ويبدو أن دهن البان التهامي والعنبر العماني كان لهما قيمة خاصة في صنع هذا الطيب، أما دهن البان المدني فهو جيد، وثمنه مرتفع، وكان أهل المدينة يطبخونه بالأفاوية الطيبة، غير أنه لا يصلح لصنع طيب الغالية لسبب غلبة روائح الأفاوية على روائح العنبر والمسك[3]. وفي اليمن يوجر الكاذي وهو نوع من الطيب النفيس الذي لا مثيل له[4]. واشتهرت عدن بصناعة العطور، وتصديرها إلى البلدان الأخرى، حيث إن طيب الخلق جميعا بها يعبأ ولم يكن أحد تحسن صنعه من غير العرب، حيث كانت هذه الصناعة كانت رائجة بسبب كثرة العنبر في سواحل عدن، وترتب على كثرة الطلب على العطور وجود العطارين في أنحاء الجزيرة العربية، فكان في مكة سوق خاص للعطارين، وكان العطارون يكثرون في موسم الحج في مكة المكرمة ويبيعون العطر في فناء المسجد الحرام بين الصفا والمروة، كما وجد العطارون في المدينة المنورة، كما ذكرت المصادر وجود العطارين في عدن وعُمان واليمن[5].

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ص 67، الجاحظ، **البخلاء**، 223.

(2) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص 228، البغداي، **حكاية ابن أبي القاسم**، ص 123.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 340.

(4) اليعقوبي، **البلدان**، ص 370.

(5) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 340–341، الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 363.

تاسعاً: الدباغة وصناعة الاحذية:

لقد عني العراقيون بصناعة الأحذية بصورة خاصة، حيث وجدت سبعة أنواع من الأحذية البديعة من ألوان مختلفة، بعضها لونها واحد وهي سوداء، وحمراء، وصفراء، وبعضها ذات لونين أحمر وأصفر أو أسود وأصفر(1)، وكانت البصرة تنتج أحذية جيدة، وقد اختصت بغداد بصنع نوعين ممتازين من الجلود هما: الدارش وهو جلد أسود، واللكاع وهو جلد أحمر، واستعمل صناع الجلود قشور الرمان للدباغة، وقد كانت مهنة الدباغة مستهجنة بنظر الناس وربما كان ذلك نتيجة الرائحة الكريهة المتصلة بهذه الصنعة(2).

كما انتشرت صناعة الدباغة وصناعة الأحذية والجلود في الجزيرة العربية في العصر العباسي الثاني، وكانت الأدم من أهم صادرات الجزيرة العربية(3)، ولقد ساعد على قيام هذه الصناعة في الجزيرة العربية حسن الجو في الطائف واليمن وملاءمته للدباغة، والموقع الاستراتيجي للجزيرة العربية مما جعل التجار يصلون إليها بسهولة، وتوفر الحيوانات التي تؤخذ منها الجلود للدباغة، كالإبل والبقر والغنم، بالإصافة إلى الحيوانات البرية التي كانت تعيش في جبال السروات(4). وبالاضافة إلى توافر الحيوانات في الجزيرة العربية التي تؤخذ منها الجلود للدباغة، نجد بعض الحجّاج والمسافرين يجلبون الجلود الخام من العراق وخراسان لدبغها في مكة. ويروي الهمداني أن جزيرة زيلع بالقرب من اليمن يجلب اليها الأغنام من بلاد الحبش للدباغة(5).

ومن العوامل التي ساعدت على ازدهار هذه الصناعة أيضا وجود المواد التي تستخدم للدباغة في الجزيرة العربية كورق شجر القرظ، كما كانت اليمن ذات شهرة كبيرة في دباغة الجلود،

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 112-113.

(2) الجاحظ، **البخلاء**، ص 237، البغدادي، **حكاية ابن أبي القاسم**، ص 138.

(3) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 527.

(4) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 363، الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 427.

(5) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 468.

و كانت تنتج من هذه الصناعة ما يزيد عن حاجتها، فكانت تصدر إنتاجها من الجلود المدبوغة إلى داخل الجزيرة العربية وخارجها[1].

ومن أهم المدن التي كانت مشهورة بدباغة الجلود مدينة صعدة[2] في اليمن[3]، يقول قدامة بن جعفر عنها: "وبها يعمل دباغ اليمن من الأدم والنعال و أكثر تجارهم من أهل البصرة"[4]، ويذكر الهمداني بأنها بلد الدباغ، وبها مدابغ الأدم وجلود البقر التي تدبغ للنعال، ومنها يصدر الأدم الحسن الى المناطق الأخرى، حتى أن والي صعدة كان له جباية كثيرة ومستغلات من المدابغ[5].

لقد كانت الجلود ذات فائدة كبيرة للخرازين في الجزيرة العربية، فكانوا يشترونها من أصحاب الأدم، ويصنعون منها الخفاف والنعال والبسط الجلدية، والسروج والخيام، والأواني الجلدية التي كان أهل الجزيرة يستخدمونها لحفظ الماء والزيت والعسل والسمن والتمر واللبن، لأن الشمس الحارة في الجزيرة العربية لا يقاومها من الأوعية التي كانت تستعمل في البيوت غير الجلود[6].

عاشراً: صناعات أخرى:

لقد وجد في العصر العباسي الثاني صناعات أخرى، منها صناعة النبيذ، حيث كان لنبيذ منطقة "قطربل"[7] شهرة خاصة[8].

ويشير الباحث هنا إلى أن وجود بعض المناطق التي كانت تصنع النبيذ لا يعني انتشار تلك الصناعة في العصر العباسي الثاني، حيث إن الخمر يحرم شربه في الشريعة الإسلامية، لقوله

---

(1) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص 427.

(2) صعدة: مدينة في اليمن تبعد ستون فرسخاً عن صنعاء، وهي مدينة عامرة آهلة يقصدها التجار من كل بلد، وبها مدابغ الأدم وجلود البقر، وهي خصبة كثيرة الخير، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 406.

(3) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 336.

(4) قدامة، **الخراج وصنعة الكتابة**، ص 189، الإصطخري، **المسالك والممالك**، ص 26.

(5) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 249.

(6) قدامة، **الخراج**، ص 189، الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 363

(7) قطربل: قرية بين بغداد ومنطقة عكبرا، ينسب إليها الخمر، وتعد متنزهاً للبطالين وحانة للخمارين، وقد أكثر الشعراء في تلك الفترة من ذكر الخمر فيها، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 371.

(8) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 113.

تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ ﴾ (سورة البقرة، الآية 219)، ولقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ (سورة المائدة، الآيات 90-91) وبالتالي فهو لا يمكن أن ينتشر بشكل رسمي وواسع داخل الدولة الإسلامية.

كما اهتم الناس بحفظ الفواكه إما بتجفيفها كما هو الحال مع التين والزبيب وحب الرمان، أو بوضعها في العسل كما هو الحال مع التفاح، حيث كانت الجزيرة العربية مركزاً هاماً لحفظ الفواكه، كما كانوا يحفظون أنواعاً أخرى من الأطعمة كاللحم المسمى "القديد"، والجبن، حيث كانت منطقة سواد الموصل مشهورة بحفظ الجبن، كما توجد إشارات إلى توفر صناعة الأدوية، والعقاقير الطبية، ومنها الزنجفر، والزنجار، وغيرها[1].

كما انتشرت في الحجاز صناعة الحلوى والفواكه، حيث عمل أهل الحجاز أصنافاً متعددة من الحلوى في مكة من العسل والسكر المعقود والفواكه[2]، وكانت الحلوى في اليمن تعمل بالسمن، أما في بلاد حاشد فكان يوجد العسل الكثير حتى أنه كان للرجل الواحد خمسون منحلاً أو أكثر، وترتب على وجود العسل بكثرة صناعة الشهد الحضروي الجامد الذي يقطع بالسكاكين، وكان يصدر إلى الحجاز والعراق وسائر البلدان، كما كان يوجد سكر العُشَر في اليمن واليمامة، وكان يصنع منه في اليمن قطع من السكر بأحجام كبيرة على شكل قوالب، ويقول الهمداني بأنه بعث من هذا السكر إلى أخ له بالعراق فأعجب به كل من رآه نظراً لجودته[3].

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 2 ص 174، الجاحظ، **البخلاء**، ص 58.

(2) السيف، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، ص 341.

(3) الهمذاني، **صفة جزيرة العرب**، ص 350-360 بتصرف.

كما وجدت صناعة الورق، حيث كان الناس يعتمدون على الورق المجلوب من مصر، إلا أن نهاية القرن الثالث الهجري قد شهدت اضمحلال صناعة القراطيس المصرية، وكان أجود أنواع الورق الموجود في ذلك الوقت ورق الكاغد، الذي انتقلت صناعته من الصين، حيث استطاع المسلمون أن يعرفوا طريقة صناعته، وبدأت صناعته في منطقة بلاد ما وراء النهر، ثم انتقلت صناعته إلى العراق، حيث أنشئت مصانع الورق في عدة مدن، وأُحضِرَ لها الأساتذة والصناع من مصر[1].

تلك هي أهم الصناعات التي كانت قائمة في العصر العباسي الثاني، وهذه الصناعات على تنوعها وتقدمها وتطورها تدل على أن الإنتاج الصناعي لم يقتصر على الأمصار الإسلامية فقط، أو مركز الخلافة العباسية "العراق"، بل كان للجزيرة العربية نصيب منه، وكانت الصناعات في الجزيرة العربية ذات جودة ومتانة في الصنع وكان بعضها يصدر إلى خارج الجزيرة العربية وصارت له شهرة كبيرة، نظراً لجودته ومتانته، وهذا يشير إلى مدى التقدم الصناعي الذي كان موجوداً في العصر العباسي الثاني، حيث ترتب على وجود تلك الصناعات وجود عدد من الحرف التي تناسب هذه الصناعات، كما ترتب عليها وجود الأسواق المتخصصة، واتساع النشاط التجاري خلال هذه الفترة التاريخية، وهذا ما سيظهر من خلال المطالب والمباحث التالية.

المطلب الثاني: الحرف:

لقد وجدت في العصر العباسي الثاني بعض الحرف التي كان يقوم بها الناس، وهذه الحرف على وصلة وثيقة بالكتب والمكتبات العامة والخاصة، وذلك نتيجة انتشار الكتب والكتابة والتأليف في تلك الفترة التاريخية، ومن هذه الحرف ما يلي:

أولاً: الترجمة:

حيث إنه من المعروف أن المؤلفات المتوفرة في هذه المكتبات في تلك الفترة كانت باللغات

(1) الرفاعي، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية**، ص 83.

الأجنبية في مختلف فروع العلم والمعرفة، باستثناء المؤلفات الدينية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توفر عدد من المترجمين لترجمة هذه المؤلفات، وأنفقوا في سبيل ذلك أموالاً كثيرة، وكان لهؤلاء المترجمين دور بارز في نقل العلوم من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية بتشجيع من الخلفاء العباسيين[1].

ثانياً: النسخ:

لقد ظهرت الحاجة إلى مهنة النسخ لعدم توافر الآلات التي تستخدم في الطباعة في تلك الفترة المبكرة، الأمر الذي استوجب توفر عدد من النساخ للقيام بأعمال النسخ، وتوفر المؤلفات بأكثر من نسخة، حفاظاً على المؤلفات من التلف والضياع، وكان يشترط في هؤلاء النساخ التقيد بأنظمة المكتبة، من حيث طريقة الكتابة ونوع الحبر ونوع الأوراق، وعدد الأسطر، والتركيز على المؤلفات المهمة والمتداولة، كما يشترط فيهم الأمانة العلمية وجودة الخط[2].

وخصصت أماكن معينة لهؤلاء النساخ، حيث يقومون بالنسخ مقابل الأجر، وكان المترجم حنين بن إسحاق[3] يستعين بالنساخ، فقد استعان بمحمد بن دينار[4]، الذي عمل وراقاً ونساخاً له[5]. وكانت عمليات النسخ تتم في المكتبات الخاصة، وكان عبد الوهاب بن عيسى بن أبي القاسم ناسخاً في مكتبة الجاحظ[6].

---

(1) ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أحمد، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق نزار رضا، دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1965، ص260.

(2) ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب، **الفهرست**، تحقيق رضا تجدد، طهران، دون ذكر رقم الطبعة ودار النشر، طبعة عام 1971م، ص12، وانظر أيضاً: ابن أبي اصيبعة، **عيون الأنباء**، ص280.

(3) حنين بن إسحاق: ولد سنة 194هـ، وكان ماهراً في الترجمة، إضافة إلى مهارته وخبرته في الطب، توفي سنة 260هـ، وله العديد من المؤلفات، انظر: القفطي، **أخبار العلماء**، ص 117-118.

(4) محمد بن الحسن بن دينار أبو العباس، كان وراقاً للطبيب حنين بن إسحاق، وكان شاعراً كثير الرواية، وله العديد من المؤلفات، وكان يكتب كل مائة ورقة بعشرين درهماً، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 2 ص 255.

(5) ابن النديم، **الفهرست**، ص87.

(6) عبد الوهاب بن عيسى بن أبي القاسم: أحد الوراقين والنساخين في العصر العباسي الثاني، تعلم على العديد من العلماء، وتوفي سنة 319هـ، انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م ج 11 ص 30.

ثالثاً: التجليد:

لقد كان دور المجلدين مكمل لدور النساخ، حيث يتولى هؤلاء تجليد الكتب التي تنسخ باستخدام جلد مدبوغ شديد الجفاف، وتطور فن التجليد عند العرب المسلمين وظهرت الزخرفة والتذهيب، واشتهر المجلد الإسلامي بالدقة والإتقان وجمال الزخرفة[1]، ويذكر الصولي[2] أن الراضي طلب من خازن الكتب يوماً أن يحضر له ديوناً معيناً من الشعر، ولم يكن ذاك الديوان متوفراً، فاقترح الصولي على الخليفة الراضي بأن يتم توفير مثل هذه الدواوين والحفاظ عليها، وتجليدها على أيدي المجلدين[3].

رابعاً: المناولة:

يقوم المناولون بمساعدة الخازن، ويتولون مهمة إرشاد الطلبة والقراء إلى مواضع المؤلفات، وتعريف القراء بالمؤلفات ومساعدتهم على إحضارها من أماكنها كما يقومون بإعادتها إلى أماكنها بعد الفراغ منها، حيث يكون المناول على اطلاع كامل بأسماء المؤلفات ومواضيعها وأماكنها، كما وجد هناك شخص يقوم بمهمة توزيع الأوراق والحبر على النساخ والمجلدين، وهناك الفراشون الذين يتولون عمليات ترتيب وتنظيف أثاث المكتبة[4].

خامساً: دور حوانيت الوراقين في الحياة الاقتصادية:

كان لحوانيت الوراقين أبعاد في الحياة الإقتصادية والدينية، فكانت حرفة الوراقة بالنسبة لكثير من بائعي الكتب مصدر عيش، يتم فيها نسخ الكتب مقابل قدر معين من الأجر[5].

ومما يؤيد ذلك ما ذكره المؤرخون من قصة الوراقين مع زكريا بن يحيى الفراء، فعندما فرغ الوراقون من نسخ كتاب "المعاني" قرروا نسخه للناس، فأخبرهم بأنه سيملي كتابه على الناس

---

(1) ابن النديم، **الفهرست**، ص12.

(2) الصولي: هو أبو بكر محمد بن يحيى بم عبد الله، المعروف بالصولي الشطرنجي، كان نديماً للخليفة الراضي، وكان قبله يعلم الخليفة المقتدر، كما كان نديماً للخليفة المكتفي، توفي سنة 335هـ وقيل 336هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 4 ص 356-360.

(3) الصولي، محمد بن يحيى، **أخبار الراضي بالله والمتقي لله**، دار المسيرة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1979م، ص40.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج14، ص155.

(5) ابن النديم، **الفهرست**، ص87.

للتخلص من احتكار الوراقين له، فقالوا له: نحن نملي للناس كل عشر أوراق بدرهم[1]، وكان الوراقون الذين يعملون لدى الخلفاء في مهنة الوراقة يصرف لهم راتباً مقداره مائة دينار في الشهر[2]. كما كانت لها أدوار دينية، فتعقد فيها المناظرات الدينية بين العلماء والفقهاء[3].

المطلب الثالث: تكتل العمل:

لقد أدى انتشار مختلف أنواع الصناعات والحرف وتطورها إلى قيام فكرة تكتل العمل بين أصحاب الصناعة الواحد، كما أدى إلى نوع التكتل والتنظيم بين أصحاب الصنائع، حيث وجد شعور بروح الجماعة بين أصحاب الصنائع، وكل واحد منهم يشعر بصلة تربطه بإخوانه، وكان شعارهم "الصناعة نسب"[4]، وكان أصحاب الحرفة الواحدة يكونون جبهة واحدة أمام الخطر فمثلاً اقتتل بائعو الأطعمة مع صناع الأحذية في الموصل سنة (307هـ)[5].

وإن النسبة إلى المهنة قد انتشرت في القرن الرابع، وظهرت بجنب النسبة المألوفة إلى المدينة أو القبيلة، فـ"ابن الجراح" كان لقب الوزير "علي بن عيسى" و"ابن الجصاص" لقب تاجر مشهور، والحلاج لقب الصوفي المشهور، وكانت هذه الألقاب أكثر شيوعاً في الطبقة العامة وهذا يدل على أن الاشتغال بالمهن اليدوية لم يعد محتقراً وأن روح التكتل أصبحت قوية بين أصحاب المهنة الواحدة، كما نمت المدن في العصر العباسي الثاني، وتطورت الحياة المدنية، ومن مظاهر ذلك توسع طبقة العامة وازدياد أهميتها، حيث يكون الصناع وأصحاب الحرف المجموعة الرئيسية بين العامة، وقد أدت ظروف عملهم والمشاكل التي واجهتهم، وتطور الحياة الاقتصادية إلى تقوية الشعور المشترك والتماسك بينهم وإلى تنمية تنظيماتهم، حيث عاش الصناع وأهل الحرف مجتمعين

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 14، ص155.

(2) الصابئ، هلال بن الحسن، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1958م، ص22.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 11، ص137.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 90.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 89.

في محلة واحدة أو في سوق خاص بهم(1).

وقد نظمت أسواق بغداد على المهن منذ نشأتها، وظهر ذلك جلياً في القرن الرابع(2)، فمن محلات بغداد التي يذكرها الخطيب البغدادي محلة "البزازين" وهم باعة الأقمشة، ومحلة "أصحاب الصابون" وهم صناع الصابون، و"محلة السواقين" وهم باعة السويق(3)، ومحلة القطانين، وهم حياكو الأقطان، وكان في الموصل سوق لصناع الأحذية، وكان في بغداد سوق للصفارين، ويلاحظ في المدن التي أنشئت في العصر العباسي مثل بغداد، وسامراء، أن أسواقها منفصلة ومنظمة بشكل يجعل كل تجارة منفردة وكل أهل مهنة لا يختلطون بغيرهم(4).

كما يمكن ملاحظة التنظيم المهني عند أصحاب الحرف، فلكل حرفة "رئيس" من أعضائها تعينه الحكومة أو تعترف به، وهو شيخ الصنف، وهناك "الأساتذة" وهم المتقدمون في الحرفة، ويليهم الصناع، وهم الذين أتقنوا الحرفة، وبإمكانهم فتح حوانيت خاصة بهم والعمل مستقلين، وأدنى درجة في الحرفة تتمثل في المبتدئين الذين ينتسبون للحرفة ولا يزالون في مرحلة التعليم، كما يتعاون أهل الحرفة لضمان السرية المهنية، ولحماية أفرادها، حيث يقفون صفاً واحداً في مواجهة أي إجراء حكومي متعسف(5).

ومن التنظيمات للعامة منظمات العيارين والشطار(6)، فقد ظهروا أول مرة في بغداد (196هـ)(7)، كما ظهروا ثانية خلال الحصار الثاني لبغداد عام (251هـ)(8)، وكانوا ينشطون عادة

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 91.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 91.

(3) السويق هو الناعم من دقيق الحنطة، أو هو الدقيق الذي يخرج من البرغل عند نخله، وطعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير، انظر: مصطفى، وآخرون، **المعجم الوسيط**، ج 1 ص 465.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 8 ص 67، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8 ص 89، اليعقوبي، **البلدان**، ص 285.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 1 ص 38، اليعقوبي، **البلدان**، ص 148.

(6) سوف يأتي بيان ظهور العيارين والشطار فيما يأتي من الأطروحة عند الحديث عن الأزمات في الفصل الأخير.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج 8 ص 47.

(8) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 3 ص 1552.

في فترات الاضطراب، وإن فعالياتهم ومفاهيمهم تكشف عن حركة اجتماعية، إذ كانوا من الفقراء، ويلاحظ بينهم بصورة خاصة باعة الطرق وأهل السوق أو بالأحرى الصناع وأهل الحرف، الذين تتعارض مصالحهم بوضوح مع مصالح التجار والسلطة، وكان ينظر إليهم بأنهم أناس بلا هوية ولا مكان في المجتمع[1].

وقد كان للعيارين والشطار في كل مدينة رئيس، ولم تقتصر حركتهم على بغداد والبصرة بل انتشرت إلى مدن أخرى، حيث تحرك العيارون ضد السلطة وأصحاب الثروة إذ كانوا يهاجمون التجار والوجهاء والشرط ويفرضون الضرائب على الأسواق ما أمكنهم ذلك[2]، وقد تضررت المدن والأسواق بفعالياتهم، ولكن هدفهم كان التجار لا أهل الحرف بل إنهم لم يتعرضوا لصغار المتعاملين بالبيع والشراء[3]. كما ادعى العيارون ببعض القيم الأخلاقية، كالأمانة والتعاون والكرم ورعاية النساء ومساعدة الفقراء والضعفاء وتحمل الصعاب، وقد اشتهر بعض رؤسائهم بفتوتهم وبرفقهم للنساء والفقراء وبذوي الإمكانيات المالية المحدودة[4].

ومن خلال ما سبق يظهر أن تكتلات العمل بدأت تظهر في العصر العباسي الثاني، ومن أبرز الأمثلة عليها مثال العيارون والشطار، الذين شكلوا تكتلاً موحداً، استطاعوا من خلال الضغط على التجار وأصحاب السلطة، لتحقيق بعض مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 93.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج 7 ص 220، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 9 ص 105.

(3) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج 2 ص 108.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 9 ص 164، ابن الجوزي، **المنتظم**، ج 8 ص 72.

المبحث الثالث: النشاط التجاري والأسواق

لقد ازدهرت التجارة والأسواق في العراق والمناطق الأخرى في العصر العباسي الثاني، نتيجة اتساع رقعة الدولة، وزيادة الأموال والواردات، واتساع النشاط الاقتصادي، حيث حظيت التجارة بجانب كبير من الاهتمام، ولعل ذلك ناتج عن ازدهار الحركة التجارية والاقتصادية في العصر العباسي، وقد وردت في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تحث على التجارة وترغب فيها، منها قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 16)، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴾ (سورة النساء، الآية 29)، وفي هذا المبحث سيتم تناول التجارة والأسواق في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: عوامل نمو التجارة، وأنواع التجار، وطرق التجارة:

هناك عوامل ساعدت على نمو التجارة في العصر العباسي الثاني، وهناك عوامل ومعوقات كانت تعيق التجارة في بعض الحالات، فمن العوامل التي ساعدت على نمو التجارة ما يلي[(1)]:

1- موقع العراق الجغرافي جعله جسراً بين فارس والهند وأواسط آسيا والصين من جانب، والجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب من الجانب الآخر، وهكذا أتاح لسكان العراق، عند توفر الظروف، أن يصبحوا وسطاء فعالين في تجارة العالم.

2- لقد شجعت الدولة التجار بصورة مباشرة وغير مباشرة، فالخليفة وكبار موظفيه زادوا الطلب على البضائع، وقد أيد بعض الخلفاء التجار وأعفوهم من بعض الضرائب، بل وقدموا لهم هدايا نقدية، نتيجة حاجتهم إلى بعض السلع الأجنبية من ناحية، ولما تدره التجارة من واردات على خزينة

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 91، وانظر أيضاً: غنيمة، يوسف رزق، **تجارة العراق قديماً وحديثاً**، مطبعة العراق، بغداد، طبعة عام 1942م، ص 44.

الدولة من ناحية أخرى.

3- إن النفوذ السياسي في العصر العباسي الثاني قد وسَّع مجال الفعاليات التجارية، كما ساعد تنوع وسائل الائتمان، وتوسع المؤسسات الصيرفية على تكوين جو مناسب للفعاليات التجارية.

ومع توفر هذه العوامل المساعدة للنشاط التجاري إلا أنه وجدت بعض المعوقات، فالتوفير كان ينظر إليه بازدراء، كما أن الاقتصاد كان يعتبر بخلاً، كما أن العائلات الشريفة ابتعدت – بصورة عامة – عن الاشتغال بالتجارة، ويذكر عن الوزير ابن الفرات أنه وصف ابن الجصاص، أشهر تجار القرن الرابع الهجري، بأنه "رقيع عامي"[1]، إضافة إلى أن التجارة اعتمدت بشكل عام على الأوضاع السياسية[2].

وقد أشار أبو الفضل الدمشقي إلى ثلاثة أنواع من التجار هي[3]:

1- التاجر الخزان: يقوم بشراء البضائع المختلفة وخزنها إلى وقت قلتها أو عدم توافرها، وبالتالي ارتفاع أسعارها، ويشترط أن يكون هذا التاجر على اطلاع تام بالبضائع وأنواعها وأسعارها، واختلاف هذه الأسعار من منطقة إلى أخرى، ومدى توفر الأمن في طرق نقل هذه البضائع، وقد لا يكون هذا التاجر بحاجة إلى السفر، إلا أنه يجب أن يكون مطلعاً على أحوال الأسواق. كما ينبغي أن يلاحظ حالة البلد الذي يعيش فيه من حيث الأمن، والعدل، وقوة الدولة وضعفها، وأن يوجه سياسته التجارية بضوء الأحوال العامة.

2- التاجر الركاض: يتنقل هذا التاجر بين البلدان للاطلاع على أسعار البضائع واختلافها من منطقة إلى أخرى، مع مراعاة نفقات وصول تلك البضائع من بلد إلى آخر، وقد يستعين هذا التاجر بالوكلاء الموجودين في كل منطقة من المناطق التجارية.

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص263.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 122.

(3) الدمشقي، أبو الفضل بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1999م، ص63-66، وانظر أيضاً: الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 126.

3- التاجر المجهز: لا يسافر هذا التاجر من منطقة إلى أخرى، بل يكون على اتصال مستمر بالوكلاء الموجودين في المناطق التجارية، حيث يقوم هؤلاء الوكلاء بشراء البضائع والسلع المختلفة وإرسالها إليه[1].

إضافة إلى وجود السماسرة أو الوسطاء، الذين يقومون بترويج عمليات البيع والشراء والوساطة ما بين التجار[2].

وقد بلغ من اهتمام العباسيين في العصر العباسي الثاني بالتجارة أنهم اهتموا كذلك بتسهيل سبل التجارة، فأقاموا الآبار والمحطات في طرق القوافل، وأنشئوا المنائر في الثغور، وبنوا الأساطيل لحماية السواحل من إغارات لصوص البحار، وكان لذلك أكبر الأثر في نشاط التجارة الخارجية والداخلية، فأصبحت سفن المسلمين وقوافلهم تجوب البلاد وتمخر عباب البحار، واحتلت تجارة المسلمين في العصر العباسي الثاني المكانة الأولى في التجارة العالمية وكانت الإسكندرية وبغداد مقياساً لأسعار البضائع العالمية في ذلك الحين، **ومن أشهر طرق التجارة بين الشرق والغرب**[3]:

1- من الغرب إلى الشرق عن طريق مصر: ويقوم به غالباً اليهود الذين كانوا من أكبر المنافسين لتجار المسلمين من فارس والعراق، وكان لهم بمدينة أصبهان حي يسمى اليهودية، كما كان معظم تجار مدينة تستر بخوزستان من اليهود الذين كانوا يشرفون أيضاً على تجارة اللؤلؤ الذي يستخرج من الخليج العربي[4]، وكان هؤلاء التجار يفدون من مقاطعة بروفانس بفرنسا، وترسو سفنهم إما عند الفرما، ثم يحملون هذه السلع على دواب الحمل إلى القلزم، وهي مدينة السويس الحالية[5]، أو إلى الإسكندرية التي كانت ملتقى التجارة العالمية، ومنها تنقل إلى الفسطاط أو إلى القاهرة عن

---

(1) الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة**، ص67-68، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص161-162.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص126.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 326.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص356.

(5) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص154.

طريق النيل، وكانت هذه السلع تنقل من الفسطاط براً على الدواب إلى القلزم، ومنها تنقل عبر البحر الأحمر مارة بموانئه الهامة مثل جدة حتى تصل السفن إلى الهند والصين، ويحمل التجار في عودتهم سلع المشرق كالمسلك والعود والكافور، ثم يتجهوا بها إلى الإسكندرية، وأحياناً يقصد بعضهم القسطنطينية[1].

2- من أوروبا إلى المشرق عن طريق أنطاكية: ويبدأ تجار اليهود الراذانية من بروفانس بحراً إلى أنطاكية، ومنها ينقلون السلع على الدواب إلى الفرات إلى أن يبلغوا بغداد عن طريق هذا النهر وجداوله، ثم يركبون في دجلة إلى الأبلة، ثم إلى عمان والهند والصين[2].

3- الطريق البري من أوروبا إلى المشرق: ويبدأ من بلاد الأندلس إلى طنجة عبر مضيق جبل طارق، مجتازاً بلاد المغرب الأقصى والأوسط والأدنى عن طريق إفريقية (تونس) حتى يصل إلى مصر، ثم يتجه إلى بلاد الشام ماراً بالرملة[3] ودمشق، ثم يتجه إلى العراق ماراً بالكوفة وبغداد والبصرة، ثم إلى فارس ماراً بالأهواز، ثم إلى كرمان[4] والهند والصين[5].

4- من بلاد الروس الشمالية إلى المشرق عن طريق بحر قزوين: ثم إلى مرو فبلخ وبخارى وسمرقند ببلاد ما وراء النهر ومنها إلى الصين، ومما جعل لهذا الطريق أهمية تجارية اعتناق أهل الفلجا الإسلام في أوائل القرن الرابع الهجري، وجهود السامانيين الذين عملوا على إقرار الأمن في خراسان وبلاد ما وراء النهر، حتى إن قوافل التجار كانت تسير في أمن ودعة، أضف إلى ذلك

---

(1) ابن خراداذبة، **المسالك والممالك**، ص154.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 326.

(3) الرملة: مدينة عظيمة في فلسطين، كانت رباطاً للمسلمين في بعض الأوقات، وقد نسب إليها كثير من أهل العلم، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 69.

(4) كرمان: ولاية مشهورة تشتمل على عدة مدن واسعة بين فارس وسجستان وخراسان، وهي كثيرة النخل والمواشي، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 454.

(5) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص154.

زواج نوح بن نصر بن أحمد الساماني[1] من ابنة ملك الصين وما كان ذلك من أثر في رواج التجارة بين الصين وبلاد السامانيين[2].

ونتيجة لذلك وضعت حكومة الصين بعض الإجراءات المساعدة في تنظيم التجارة الخارجية، ومن أهمها[3]:

1- الطلب من ربان السفينة التجارية التي تصل إلى الموانئ الصينية أن يقوم بتسجيل أسماء التجار، وتسجيل ما معهم من بضائع لدى مأمور إدارة المراقبة التجارية.

2- تمنع الحكومة الصينية تصدير بعض البضائع والسلع النادرة.

3- يعد التجار العرب والمسلمون موضع احترام وتقدير الحكومة الصينية التي اهتمت بالمحافظة على أرواحهم وأموالهم.

4- وضعت حكومة الصين قوانين لمراقبة تصرفات التجار الأجانب أثناء إقامتهم في بلادها.

5- إجازة المعاملات التجارية بالدين، وإنزال العقوبة بمن ينكر ما عليه من الديون.

6- فرض الضريبة على أغلب السلع المستوردة، وهي تقدر بالعشر، وقد تزيد الضريبة على السلع الكمالية لتصل إلى نصف قيمة السلعة.

المطلب الثاني: أشهر مراكز التجارة:

لقد كان للفتوحات العربية لبلاد الشام ومصر والمغرب ثم الأندلس وصقلية أثر كبير في رواج التجارة، ومن ثم أصبح العرب وسطاء لنقل التجارة بين الشرق والغرب، وأصبح بعض المدن الساحلية على هذا البحر ذات أهمية خاصة للتجارة، منها مدينة أنطاكية من أهم مرافق بلاد الشام

---

(1) هو نوح بن نصر بن أحمد الساماني، أبو محمد، كان أمير وصاحب منطقة ماوراء النهر، وليها بعد وفاة أبيه سنة 331هـ، وأقام في بخارى عاصمة الإمارة، وكانت في زمنه فتن واضطرابات حتى ذهبت منه الإمارة ثم عادت إليه، وتوفي في بخارى سنة 343هـ، انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج 8 ص 51.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 326.

(3) المسري، حسين علي، **تجارة العراق في العصر العباسي**، مطبعة الكويت، الكويت، طبعة عام 1983م، ص 247-252.

التجارية، كما أصبحت أداة الاتصال بين الشرق والغرب، وغدت مدينة الإسكندرية من المراكز الهامة للتجارة بين الشرق والغرب حيث تنقل منهما التجارة الآتية من أوروبا إلى البحر الأحمر، والتجارة الآتية من الشرق إلى أوروبا[1].

وكانت السفن بعد إقلاعها من الإسكندرية ترسو أول الأمر في ميناء برقة[2] التي كانت تكثر فيها السلع الشرقية والغربية في القرن الرابع الهجري، وكانت "المهدية"[3] التي أنشأها الخليفة الفاطمي المهدي أكثر هذه الموانئ عمراناً وازدهاراً لقربها من مدينة القيروان، حتى كان السفن تفد إليها تباعاً من مصر وسورية محملة ببضائع آسيا، كما قامت علاقات تجارية بين الأندلس وغيرها من البلاد الشرقية حاملة منتجات هذه البلاد، وكانت أيلة[4] والقلزم[5] وجدة من أهم الموانئ التجارية على البحر الأحمر، فقد كانت أيلة والقلزم المنفذين الرئيسيين في شمالي البحر الأحمر، وعن طريقهما تنقل السلع من الغرب إلى الشرق وبالعكس، وترجع أهمية جدة إلى أنها محطة الحجاج المسلمين الذين كانوا يفدون إليها عن طريق أيلة والقلزم أو عن طريق عيذاب[6].

كذلك اشتهرت عدن بالتجارة، لوقوعها على مقربة من مدخل البحر الأحمر جنوباً، حتى أن السفن المحملة بمنتجات الشرق والغرب ترسوا عليها كذلك كانت البصرة من أهم مراكز التجارة، لأنها "تعد باب بغداد الكبير ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع وأنواع السلع المجلوبة من

---

(1) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 328-329.

(2) برقة: اسم لمكان كبير يشتمل على العديد من القرى والمدن، تقع بين الإسكندرية وأفريقية، واسم مدينتها انطابلس، وتفسيره الخمس مدن، وهي أرض خلوقية محمرة، حيث تحمر ثياب أهلها لذلك، وفيها فواكه كثيرة وخيرات واسعة، وبينها بين الإسكندرية مسيرة شهر، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 388-389.

(3) المهدية: مدينة في أفريقية، تنسب إلى الخليفة الفاطمي المهدي، بينها وبين مدينة القيروان مرحلتان، حيث تأتي القيروان في جنوبها، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 229 وما بعدها.

(4) أيلة: مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام، وهي آخر الحجاز وأول الشام، وهي مدينة صغيرة عامرة فيها زرع يسير، وهي كانت مدينة اليهود الذين حرم الله عليهم الصيد يوم السبت فخالفوا، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 292.

(5) القلزم: مدينة على البحر الأحمر، وكلمة القلزم تعني ابتلاع الشيء، ولذلك سمي البحر الأحمر بحر القلزم لأنه المكان الذي غرق فيه فرعون وقومه، وهي مدينة تجارية وصناعية فيها العديد من الصناعات، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 387.

(6) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 329. وعيذاب بلدة صغيرة تقع على ضفة بحر القلزم، وهي مرسى المراكب التي تقدم من عدن إلى الصعيد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 171.

أطراف الدنيا، ومحط رجال الشرق والغرب من مجاهل الصين إلى مفاوز الصحراء الكبرى...[1].

وأصبحت بغداد مركز التجارة في العالم الإسلامي حتى كانت هي والإسكندرية يتنافسان على الزعامة التجارية ويقرران أسعار السلع في ذلك الحين، وزاد من أهمية بغداد التجارية أنها كانت حاضرة العالم الإسلامي في ذلك العصر وملتقى كثير من الطرق التجارية. كما وترجع شهرة دمشق باعتبارها مركزاً من أهم المراكز التجارية إلى وقوعها على طريق قوافل الحجاج الرئيسية، حتى أن الحجاج بجتمعون فيها عند ذهابهم إلى مكة لأداء فريضة الحج، وعند عودتهم إليها بعد أداء الفريضة، مما ساعد على تدفق السلع إلى أسواقها، وكان كثير من حجاج المسلمين يحجون بيت المقدس بعد أداء فريضة الحج في مكة، فيتقابلون مع المسيحيين وبذلك أصبحت هذه المدينة سوقاً نافقة للتجارة بين الشرق والغرب[2].

وقد اعتاد المسلمون أن يقيموا الأسواق في أوقات معينة من المدن التجارية الهامة، ومن المدن التي اشتهرت بأسواقها: أصبهان، حيث كان بسوق الصرافين مائتا صراف يجلسون في سوق عرفت بسوق الصرافين[3]، والبصرة التي يقول فيها ابن الفقيه: "أبعد الناس نجعة في الكسب بصري وحميري، ومن دخل فرغانة[4] القصوى والسوس الأقصى، فلا بد أن يرى فيها بصرياً أو حميرياً[5]".

المطلب الثالث: أشهر أسواق بغداد:

لقد كان العامل الأساسي للازدهار الاقتصادي في العراق عامة وبغداد خاصة تشجيع الخلفاء على الزراعة والصناعة واهتمامهم بإنشاء المؤسسات الاقتصادية كالأسواق المنتشرة في كل

---

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 329.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 329–330.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 330.

(4) فرغانة: مدينة جليلة القدر عظيمة الأمر من أعمال مدينة سمرقند، كان ينزلها الملوك، ووصفها ياقوت الحموي بأنها مدينة وقورة واسعة من بلاد ما وراء النهر، مجاورة لبلاد تركستان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 428.

(5) ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد، **البلدان**، تحقيق يوسف الهادي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ 1996م، ص 109.

ناحية ومحلة في بغداد، وتزويدها بالمرافق الهامة مثل الحمامات والمساجد[1]، وكذلك الخانات، التي شيدت لخدمة التجارة منذ العصر العباسي الأول، كما ساعد الأمن والاستقرار في العصر العباسي على ازدهار الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك الازدهار، مثل: خصوبة التربة، والموقع التجاري للعراق، كونه نقطة اتصال بين أواسط آسيا والهند والصين من جهة والجزيرة والشام ومصر وشمال أفريقيا من جهة أخرى[2].

أولاً: تعريف السوق:

كلمة السوق تعني موضع المبيعات، أو المكان الذي تباع فيه البضائع والأمتعة، والسوق يذكر ويؤنث والجمع أسواق[3]، وقد ورد ذكر السوق في القرآن الكريم في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ (سورة الفرقان، الآية 20)، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾ (سورة الفرقان، الآية 7).

ثانياً: أسواق بغداد:

لقد كانت بغداد قديماً عبارة عن قرية تجارية، حيث يقام سوق عظيمة في هذا المكان في كل عام، ويتم فيها عمليات البيع والشراء، وكان هناك موقع تجاري بالقرب من دجلة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن لبغداد موقعاً تجارياً منذ أقدم العصور، وبقيت كذلك حتى الفتوحات الإسلامية، فعندما قام العرب المسلمون بالفتوحات الإسلامية، تولى المثنى بن حارثة الشيباني فتح

---

(1) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2002م، ص31.

(2) الخازن، وليم، **الحضارة العباسية**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1992م، ص78.

(3) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1970م، ج 10، ص167.

قرية بغداد[1]، وأصبحت في العصر العباسي المركز التجاري العظيم للدولة العباسية بسبب موقعها الجغرافي الذي جعلها ترتبط بعدة مناطق، سواء أكانت داخل العراق أو خارجها مثل: الشام وإيران وأواسط آسيا وغيرها[2].

وعندما وضع المنصور[3] الخطط الأولى لمدينة بغداد، أظهر اهتمامه الخاص بالأسواق لكونها من أهم المؤسسات الاقتصادية في الدولة، حيث قدر لها مساحات واسعة، وأمر بتوسعتها وتعددها، بحيث يكون في كل ناحية سوق شاملة لجميع أنواع التجارات، كما أمر المنصور بأن تزود هذه الأسواق بالمرافق الهامة التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل المساجد والحمامات، والأنهار، وأنشأ أربعة أسواق رئيسية في أنحاء العاصمة جميعها، وكانت طريقة بناء هذه الأسواق تتلاءم مع الظروف المناخية، حيث جعل فيها نوافذ تسمح بدخول أشعة الشمس، وتمنع دخول الأمطار[4].

ولم تزل أسواق بغداد كذلك داخل المدينة إلى أن قرر الخليفة المنصور تحويلها إلى خارج العاصمة بغداد، في سنة (157هـ)[5]، على أن تبقى بعض الحوانيت التي تباع فيها بعض السلع التي لا يمكن الاستغناء عنها[6].

وقد كان التجار في بغداد يمثلون جانباً كبيراً من سكان بغداد، وذلك بسبب الهجرات المتواصلة إليها للعمل بالتجارة وغيرها، وهذا جعلها تنمو وتزدهر بسرعة غير متوقعة، علاوة على تجار بغداد، ويبدو ان هذا التوسع والازدهار وزيادة النشاط التجاري جعل المنصور يفكر بنقل الأسواق خارجها، وفيما يتعلق بالأسباب المباشرة لنقل الأسواق، فهناك أسباب متعددة ومتنوعة

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص53.

(2) اليعقوبي، **البلدان**، ص22-24.

(3) هو أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، ثاني الخلفاء العباسيين، ولد سنة 95هـ، وتوفي سنة 158هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 17 ص 233.

(4) اليعقوبي، **البلدان**، ص26، ص 31، وص 43.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج8، ص193.

(6) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1965م، ج5، ص575.

ومنها: سياسية واقتصادية وصحية وغيرها.

وفيما يتعلق بالعوامل السياسية فمنها الاضطراب والشغب الذي أثاره محتسب بغداد أبو عبد الله يحيى بن زكريا، حيث قام بجمع العديد من الأفراد مع أهل أسواق بغداد وقاد الثورة على المنصور إلى أن قتله المنصور في سنة (157هـ)، وأمر بنقل الأسواق من داخل بغداد الى الكرخ[1]. وما ذكر للمنصور من أن تجاراً غرباء يبيتون في الأسواق وقد يخشى أن يكون منهم الجواسيس، أو من يقوم بمساعدتهم بفتح المدينة ليلاً من جهة الأسواق[2]. وهناك أسباب أخرى متعلقة بالفوضى والإزعاج التي يسببها أهل الأسواق والتجار، فكانت تسمع الأسواق وضجيجها من قصر الإمارة، وخاصة الفوضى التي تحدث في الأسواق في فترات زيارات الوفود إلى العاصمة بغداد[3]، إضافة إلى العامل الصحي المتمثل في حماية العاصمة من التلوث البيئي، وتغطية المدينة وجدرانها باللون الأسود[4]. وعندما بنى المتوكل (232-247هـ) مدينة الجعفرية[5]، جعل في كل ناحية وكل مربعة سوقاً[6]. واستمرت تلك الحال بعد المتوكل في العصر العباسي الثاني.

ثالثاً: أشهر الأسواق في بغداد:

لقد تعددت الأسواق في بغداد وتنوعت، ووجدت فيها الأسواق الرئيسية والأسواق الفرعية، وقد وصفت أسواق بغداد بالزحام الشديد، حتى إن المارة لا يستطيعون اجتيازها لكثرة روادها[7]، وقد تخصص كل سوق من هذه الأسواق بسلعة معينة، ومن خلال أسماء الأسواق التي وجدت فيها، نستدل على التخصص الحرفي الدقيق فيها، حيث كان لكل حرفة سوقاً خاصة، وهذا يدل على أن

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج7، ص 653- 654، الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص99، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص574.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج5، ص574، الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج7، ص653.

(3) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م، ج8، ص78.

(4) الخطيب، ياسين، **غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام**، دار منشورات البصري، بغداد، العراق، طبعة عام 1968م، ص26.

(5) الجعفرية: محلة كبيرة في بغداد، تقع في الجانب الشرقي من بغداد، بناها الخليفة المتوكل، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 144.

(6) اليعقوبي، **البلدان**، ص68.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج8، ص77.

بغداد كما ذكرتها المصادر بأنها "معدن التجارة"[1].

كما خصصت لكل سوق سلعة خاصة به، وتعرف به صناعة معينة أيضاً، وذلك تسهيلاً لعملية الإشراف والرقابة على الأسواق وتنظيم عمل المحتسب، بالإضافة إلى مساعدة التجار والصناع بعضهم بعضاً، خاصة في أوقات الأزمات سواء أكانت أزمات مالية أو غير مالية، قد أدت إلى إيجاد ذلك التخصص الحرفي الدقيق فيها[2].

ونتيجة لهذا التخصص في أسواق بغداد ظهر ما يسمى بالتنظيمات الحرفية التي تدل على التعاون بين أصحاب الحرفة الواحدة، وهي أشبه ما تكون بالنقابات في وقتنا الحاضر، وكانت هذه التنظيمات تخضع لقوانين معينة، وسلم في الرتب، فهناك الشيخ، كشيخ النحاسين، وشيخ البزازين وغيرهما[3]، وكان هؤلاء لا يستشارون في الصناعة، كما وجدت رتب الأستاذ والخليفة، وكان الخليفة كالنائب في حال غياب الأستاذ الذي كان بمثابة الرئيس، وهناك رتبة العريف أيضاً[4].

ومما سبق يظهر أن التخصص الحرفي، وتلك التنظيمات الحرفية في أسواق بغداد تدل على مدى التنظيم والتطور الذي وصلت إليه تلك المؤسسة الاقتصادية الهامة في العصر العباسي.

أما أشهر الأسواق في بغداد في تلك الفترة فكانت:

1. سوق الكرخ: والكرخ عبارة عن قرية قديمة، وسوقها أشهر سوق في بغداد، وبها اليسار ومساكن التجار أما مساحة سوق الكرخ، فطوله فرسخان، وعرضه فرسخ واحد، وفيه العديد من

---

(1) الشيرزي، عبد الرحمن بن نصر، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق الباز العريني، وزارة الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981م، ص11. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص455.

(2) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **رسائل الجاحظ**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1965م، ج2، ص200-201.

(3) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1971م، ج1، ص66.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص17.

أصحاب الحرف والتجارة[1].

2. سوق الرصافة[2]: وكان سوق الرصافة سوقاً شهيراً، ووصف بأنه سوق جامع وعظيم، ويتم فيه بيع مختلف أنواع البضائع[3].

3. سوق الثلاثاء: هذا السوق قائم قبل بناء بغداد، وسمي بسوق الثلاثاء لأنه يباع فيه يوم الثلاثاء فقط، ويقع في الجهة الشرقية من بغداد، ولهذا السوق قيمة اقتصادية وتاريخية، وذلك كونه قائم قبل بناء بغداد، واستمر يقوم بوظيفته الاقتصادية بعد بنائها، ويدل هذا على أن موقعه موقع تجاري حيوي[4].

4. سوق دار البطيخ: كان سوق دار البطيخ آخر الأسواق التي نقلت إلى الكرخ زمن المهدي[5]، ويبدو أن هذا السوق يشغل مساحة واسعة قبل نقله إلى الكرخ، ويتم فيه بيع مختلف أنواع الفاكهة[6].

5. سوق العطش: كان سوق العطش سوقاً واسعاً، بناه صاحب شرطة المهدي سعيد الخرسي، وقد أمر المهدي أن يسميه سوق الري، إلا أن التسمية التي غلبت عليه سوق العطش، ويبدو أن ذلك جاء من باب السخرية من هذا السوق[7].

6. سوق الوراقين: كان سوق الوراقين قائماً، وبخاصة في عهد الخليفة هارون الرشيد (170–193هـ) وما بعده، فيذكر أن أول من أدخل صناعة الورق إلى الدولة العباسية الخليفة هو هارون الرشيد[8]، أما الخليفة المأمون فترجم الكتب القديمة إلى اللغة العربية، وخاصة الكتب

---

(1) الاصطخري، أبو اسحاق إبراهيم الفارسي الكرخي، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال، دار القلم، الجمهورية العربية المتحدة، طبعة عام 1961م، ص59. اليعقوبي، **البلدان**، ص36– 37.

(2) الرصافة: مدينة في العراق، بناها الخليفة المهدي في الجانب الشرقي من بغداد، في عام 159هـ، وعمل بها جامعاً اعتبر أكبر من جامع بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 46.

(3) اليعقوبي، **البلدان**، ص48.

(4) اليعقوبي، **البلدان**، ص37.

(5) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص100.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10، ص11.

(7) اليعقوبي، **البلدان**، ص46.

(8) ابن خلدون، **المقدمة**، ص353.

الطبية، كما اهتم بأسواق الوراقين، ونسخ الكتب على أيدي أشهر النساخ(1). وكان يتم في سوق الوراقين بيع وشراء ونسخ وتجليد الكتب(2)، وكان هذا السوق مكاناً لجلوس العلماء والشعراء، وأحياناً تتم فيه المناظرات، وفي سنة (279هـ) كان سوق الوراقين يشتمل على مئة حانوت ومكتبة لبيع وشراء الكتب تقريباً(3).

7. سوق خضير: كان سوقاً مختصاً بالتجار الصينيين، ويحتوي السلع والطرائف الصينية النادرة(4). كما احتوى سلعاً ثمينة ونادرة مثل: فرو النمر والثعالب وعظام السمك وزيت كبد الحوت والسهام والعنبر والجلود ورقيق الصقالب، حتى وصف سوق خضير بأنه معدن طرائف الصين(5).

8. سوق دار القطن: كان هذا السوق من أكثر أسواق بغداد تجارة وربحاً، فيذكر أن رجلاً شاهد كميات كبيرة من القطن، فأدهشته، فسأل عن البلاد التي تحمل إليها، فقالوا له: بغداد، فقال: كأن أهل بغداد يأكلون القطن أو يبنون به البيوت(6)، وهذه الرواية تدل على حاجة أهل بغداد إلى القطن، وفي الوقت نفسه تدل على حجم ورواج تجارة القطن في بغداد.

9. سوق البزازين: يقع هذا السوق على نهر البزازين، ويتم فيه الاتجار بالبز وهي الثياب ومتاع البيت، ومعظم تجاره من خراسان، ويتم فيه بيع الخز والحرير والأقمشة(7).

10. سوق بلاد الشام: يشتمل هذا السوق على جميع أنواع التجارات، ويوصف بأنه عامر الشوارع

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج14، ص155، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج10، ص178.

(2) ابن خلدون، **المقدمة**، ص352.

(3) اليعقوبي، **البلدان**، ص35.

(4) اليعقوبي، **البلدان**، ص49.

(5) ابن رستة، أحمد بن عمر، **الأعلاق النفيسة**، مطبعة ليدن بريل، طبعة عام 1891م، ج7، ص253.

(6) ابن الفقيه الهمذاني، أبو بكر أحمد بن محمد، **بغداد مدينة السلام**، تحقيق صالح العلي، طباعة وزارة الإعلام، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، عام 1977م، ص75.

(7) الخطيب، **غاية المرام**، ص31.

والدروب، وأغلب تجارة من: مرو[1] وبلخ[2] وخوارزم[3] وبخارى[4]، وكان لكل أهل بلد في هذا السوق قائد ورئيس[5].

11. سوق باب الطاق[6]: سوق رئيسي في بغداد، يوصف بالسوق العظيم، وتباع فيه مختلف أنواع السلع، وكان مكاناً يلتقي فيه العلماء والشعراء والأدباء، وأطلق عليه اسم مجلس الشعراء[7].

12. سوق يحيى: ينسب إلى يحيى بن خالد البرمكي، وهو سوق يجمع مختلف أنواع البضائع، ويحتوي دكاكين الدقاقين والطحين، والخبازين، والحلاويين[8].

13. سوق الهيثم: اسمه بالفارسية (جهاز سوق) وتعني الأسواق الأربعة أو الجهات الأربع، وسوق الهيثم ينسب إلى الهيثم بن معاوية، وهناك العديد من الدروب والمنازل التي تنسب إليه[9].

14. سوق الصاغة أو سوق الذهب: كان لهذا السوق بناية شاهقة البناء، لا يوجد أفضل من بنائها في أسواق بغداد[10]، وكان مخصصاً لبيع الذهب والصاغة، ويشتمل هذا السوق على خمسة عشر دكاناً يتم فيها بيع الذهب وأكثر العاملين في هذا السوق من الفرس[11].

15. سوق العروس: ويختص هذا السوق بتجهيز العرائس وكان يضرب به المثل في الحسن والجمال،

---

(1) مرو: هي من أشهر مدن خراسان، وقصبة مدن خراسان، وكلمة مرو تعني الحجارة البيضاء، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 112-113.

(2) بلخ: مدينة مشهورة من مدن خراسان، تشتهر بكثرة غلالها الزراعية، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 479.

(3) خوارزم: اسم ناحية وليست مدينة، وهي من ناحية خراسان، وقصبتها مدينة الجرجانية، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 2 ص 395.

(4) بخارى: هي مدينة من أعظم مدن منطقة ماوراء النهر، وكانت قاعدة ملك الساسانية منذ القدم، وهي منطقة واسعة البساتين، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 353.

(5) اليعقوبي، **البلدان**، ص40، ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص248.

(6) باب الطاق: محلة كبيرة تقع في الجانب الشرقي من بغداد، وتسمى كذلك منطقة طاق أسماء، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 308.

(7) الأصطخري، **المسالك والممالك**، ص59.

(8) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **مناقب بغداد**، مطبعة دار السلام، بغداد، القاهرة، طبعة عام 1342هـ، ص26.

(9) اليعقوبي، **البلدان**، ص39.

(10) ابن الجوزي، **مناقب بغداد**، ص26.

(11) المدور، جميل نخلة، **حضارة الإسلام في مدينة السلام**، مطبعة الاعتماد، مصر، القاهرة، طبعة عام 1932م، ص25.

فيقال: "أحسن من سوق العروس"[1]، ومن يريد أن يصف شيئاً بالحسن والجمال يقول: كأنه سوق العروس، وكانت العادة الجارية باحتفال الناس بتجهيز العرائس بالطرئف والنفائس من هذا السوق[2].

16. سوق الطيور: يقع هذا السوق في منطقة باب الطاق في بغداد، ويقصد بالطيور هنا الحمام، حيث كانت لأهل بغداد رغبة كبيرة بتربية الحمام، ويتردد على هذا السوق أصحاب هذه الهواية، حيث يتم بيع وشراء الطيور في حوانيت ودكاكين الطيور في بغداد[3].

17. سوق الرياحين: ويتم فيه بيع مختلف أنواع الرياحين والورود والزهور، كما وجد في بغداد سوق المسك[4].

18. سوق الجزارين: ويتم فيه بيع اللحوم، وهو ذاته سوق القصابين الذي قال عنه المنصور: اجعلوا القصابين في آخر الأسواق فإنهم سفهاء بأيديهم الحديد القاطع[5].

19. سوق السلاح: وهو من أوائل أسواق بغداد التي تم بناؤها، وتباع فيه الأسلحة والسيوف[6].

20. سوق الجواري: ويتم فيه بيع الجواري والمغنيات، كما وجدت دار الرقيق لبيعهم في مختلف الآفاق[7].

21. سوق العتابية: ويتم فيه حياكة الثياب العتابية، التي تحاك من القطن والحرير[8].

---

(1) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1992م، ج1، ص228.

(2) الثعالبي، أبو منصور عبد الله البشاري، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1994م، ج1، ص489.

(3) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، **الفرج بعد الشدة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1978م، ج3، ص99.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص266.

(5) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص99، ابن الجوزي، **مناقب بغداد**، ص13.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص305.

(7) اليعقوبي، **البلدان**، ص41، وص 54، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص176.

(8) ابن جبير، محمد بن أحمد الأندلسي، **رحلة ابن جبير**، دار الهلال، بيروت، لبنان، طبعة عام 1981م، ص180، متز، آدم، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1967م، ج2، ص389.

22. سوق العطارين: ويضم الصيادلة وأصحاب الدهون، ويقع في منطقة الكرخ[1].

23. سوق الدواب: وتباع فيه الحيوانات المختلفة كالخيل والجمل وغيرها[2].

24. سوق النحاسين: وقد عرف بصينية الكرخ، ويوصف بكثرة الإقبال عليه، ويتم فيه بيع مختلف أنواع الصناعات النحاسية، وقد وصفه ريسلر بصورة حية فقال: وكان سوق النحاسين يعج بطرقات المطارق[3].

25. سوق الأحد: وهذا السوق كسوق الثلاثاء، سوق أسبوعي، وذلك كونه يحمل اسم يوم محدد من أيام الأسبوع[4].

26. سوق الدادي: يتم فيه بيع الدواء، وأحياناً يتم فيه بيع الخمور سراً[5].

27. سوق الدجاج: يقع على نهر الدجاج[6]، ويتم فيه بيع الدجاج[7].

28. سوق باب المحول[8]: سوق شهير وكبير، يحتوي مختلف أنواع الصناعات[9].

29. سوق التمارين: كان هذا السوق سوقاً رائجاً، فيذكر الصولي أن هذا السوق فرضت عليه الضرائب[10].

30. سوق باعة الإشنان: وهو مسحوق النخالة، ويستعمل كمادة للغسيل، ويتم تخصيص سوق معينة في بغداد لبيع مثل تلك المادة، ويدعى سوق باعة الأشنان[11].

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج8، ص16.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص452.

(3) ريسلر، جاك، **الحضارة العربية**، تعريف خليل أحمد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، ص149.

(4) سعد، فهمي، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص253.

(5) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م، ص131.

(6) نهر الدجاج: محلة في بغداد بالقرب من منطقة الكرخ بالجانب الشرقي من بغداد، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 320.

(7) اليعقوبي، **البلدان**، ص36 وص 43.

(8) باب المحول: منطقة كبيرة قرب بغداد متصلة بمنطقة الكرخ جانب بغداد وهي حسنة طيبة نزهة كثيرة البساتين والفواكه والأسواق والمياه، بينها وبين بغداد فرسخ واحد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 312.

(9) ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص244.

(10) الصولي، **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**، ص229.

(11) ابن الجوزي، **مناقب بغداد**، ص18، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج8، ص81.

31. سوق الصباغين: يتم في هذا السوق صباغة الخيوط والمنسوجات، حين يستخدم الصباغون في ذلك نبات "اللك" وهو نبات يصبغ به وبعصارته، ومادة "الفوه"، وهي عروق، يصبغ ويداوي بها ويطلق عليها اسم عروق الصباغين(1).

كما وجدت في بغداد أسواق كثيرة ومتعددة أشهرها: سوق الشتاء، سوق الداية، ودرب الزعفران وتباع فيه البز والعطور، وكان يسكنه التجار وأرباب الأموال، وسوق الخياطين، وسوق الطعام، وسوق الخميس(2)، وسوق باعة الشوك وغيرها من الأسواق.

إضافة إلى هذه الأسواق، المتعددة التي وجدت في داخل بغداد، كان في كل ناحية ومحلة سوق جامعة تجمع التجارات، كما وجد الباعة المتجولون (الطوافون) الذين يطوفون الشوارع ويبيعون البضائع المتعددة والمختلفة، وكان هؤلاء الباعة المتجولون تحت رقابة الدولة(3).

والمتتبع لهذه الخطط في أسواق بغداد، يلاحظ أن هناك أسواقاً تحمل أسماء متعددة، بعضها يحمل أسماء أماكن، وبعضها يحمل اسم السلعة المعروضة للبيع، وبعضها يحمل أسماء أشخاص بارزين في الدولة، أو أسماء أيام، الأمر الذي يدل على وجود نوعين من الأسواق: المؤقتة أو الأسبوعية والدائمة، كما نلاحظ من العرض السابق لأسواق بغداد أن سوق الكرخ تم بناؤه بعد بناء بغداد، وازداد اتساعاً زمن المهدي عندما ضم إليه سوق دار البطيخ، ثم توسع بعد ذلك النشاط التجاري والاقتصادي في أسواق بغداد، وظهر ما يسمى الباعة الطوافون. أما عن السلع التي كانت تتم المتاجرة بها في أسواق بغداد فهي كثيرة ومتعددة، ومن الصعب حصرها، وكان لهذه السلع مصدران أساسيان: الأول، السلع القادمة من مناطق العراق المختلفة إلى بغداد مثل الكوفة التي

---

(1) ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص244.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص66، الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص556، 564، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص236، وص 243.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص236-237، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 12، ص136.

تستورد منها العديد من السلع وخاصة الحبوب[1] وكذلك البصرة وخاصة التمور[2]، ومن واسط الفرش والبسط والأرز[3].

أما المصدر الثاني للسلع، فكانت السلع القادمة من خارج العراق إلى بغداد، وهي كثيرة ومتنوعة أيضاً وخاصة من الصين والهند، فيأتي من الصين الفضة، والعقاقير، والورق، والديباج، والمسك، ومن الهند تصل العديد من السلع كذلك، وبخاصة الأحجار الكريمة والياقوت وجوز الهند والبخور والفيلة والعنبر والعود وغيرها من السلع المتعددة[4].

كما تصل إلى بغداد العديد من السلع من الجزيرة العربية، وبخاصة الإبل، والخيل، والنعام، ومساحيق الغسيل، والأحذية، والنعال، والقنا، والرماح، وغير ذلك[5]، ومن الشام الزيت والتفاح والسكر والدقيق[6]، ومن اليمن الإسكندر، وهو نوع من العلك، والجواميس، والعنبر، والثياب، والورس، وهو نبات يشبه السمسم يستخدم كعلاج، وغيرها من السلع[7].

ويستورد من أفريقيا: العقاقير، والرقيق، والعاج، والعنبر، والتوابل، والبخور، والفرو، والسيوف، ومن مصر الأقمشة الصوفية، والمنسوجات القطنية، والحيوانات، والقراطيس، ومن المغرب والأندلس: البخور، والزئبق، والحديد، والرصاص، والحرير، والديباج، والكتان، وغيرها، بالإضافة الى العقاقير، والنحاس، والأقمشة، والجواري، ويجلب من بلاد ما وراء النهر[8] إلى بغداد:

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص381.

(2) اليعقوبي، **البلدان**، ص44.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص118.

(4) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **التبصير بالتجارة في وصف ما يستطرف في البلدان من الأمتعة الرقيقة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994م، ص26.

(5) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص27.

(6) اليعقوبي، **البلدان**، ص44.

(7) الجاحظ، **التبصر بالتجارة**، ص27.

(8) بلاد ما وراء النهر: بلاء ما وراء نهر جيحون في خراسان، وهو إقليم واسع وخصب، يمتاز بكثرة المياه والسلع والعمارة، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 45-46.

المنسوجات، والرقيق، والأسلحة، والسيوف[1].

ويستورد من بلاد الروم[2] العقاقير، والذهب، والفضة، والأرز، والأحجار الكريمة، والبسط، والنسيج، وغيرها من السلع، ويستورد من أرمينية[3] الصوف، والفرش، والملح، والجياد، والكتان، والصوف، والإبرسيم، وهو نوع من الحرير، والثياب، والأسماك، والشمع، والعسل، وغيرها من السلع، أما من خراسان فيجلب الذهب، والفضة، والجواهر، والثياب الصوفية، والقطنية، وغيرها[4].

ويلاحظ أن الحركة التجارية في هذه الفترة تتمثل بعملتي الاستيراد والتصدير، إضافة إلى الإنتاج المحلي، حيث إن الإنتاج المحلي يأتي من المناطق المختلفة داخل الدولة إلى الأسواق، أما الاستيراد للبضائع والسلع القادمة من خارج الدولة، والتصدير للسلع من داخل الدولة إلى خارجها، وهنا لا بد من تدخل السياسة الشرعية لتقييد عمليات الاستيراد والتصدير بما يحقق المصلحة العامة للدولة الإسلامية، والمجتمع الإسلامي.

ويعطينا هذا الحديث عن أسواق بغداد في العصر العباسي صورة وإن كانت تقريبية عن النشاط الاقتصادي في بغداد، كما وإن الحديث عن السلع المتاجر بها في أسواقها المتعددة المصادر، يبين لنا حجم التبادل التجاري والعلاقات التجارية والاقتصادية ما بين بغداد ومناطق العالم الأخرى، كما يبين ازدهار الأسواق، وخاصة أسواق الكرخ التي أصبحت السوق العظمى في بغداد، بفضل الموقع التجاري لها، فكانت مركزاً لملتقى الطرق التجارية، حيث توجد فيها شبكة من الطرق البرية والنهرية، فيخرج من بغداد الطريق إلى إيران، ثم إلى أواسط آسيا، ويسمى (الطريق الشرقي)، أما (الطريق الشمالي) فيؤدي إلى الموصل والجزيرة، ويربط (الطريق الغربي) بغداد ببلاد

---

(1) الجاحظ، <u>التبصر بالتجارة</u>، ص28- 29.

(2) بلاد الروم: بلاد واسعة، حدودها من الترك والروس شمالاً وشرقاً، والشام والإسكندرية جنوباً، وغربا البحر والأندلس، وهي أربعة وعشرون منطقة، انظر: ياقوت، **<u>معجم البلدان</u>**، ج 3 ص 97-99.

(3) أرمينية: إقليم عظيم واسع، يقع في جهة الشمال من بلاد الشام، وسميت بذلك نسبة إلى أرمينيا بين يافث بن نوج، وهو أول من سكنها، انظر: ياقوت، **<u>معجم البلدان</u>**، ج 1 ص 160.

(4) الجاحظ، <u>التبصر بالتجارة</u>، ص31.

الشام ثم مصر، أما (الطريق الجنوبي) فيبدأ من بغداد إلى واسط ثم البصرة[1].

وكانت الطرق النهرية في بغداد أكثر نشاطاً من الطرق البرية، لوجود نهري: دجلة والفرات، حيث شكلا الطريق الرئيسي ما بين بغداد وبعض المناطق الأخرى كالموصل فكان نهر دجلة طريقاً رئيسياً بينها وبين بغداد[2]، أما نهر الفرات فكان يؤدي إلى عدة مناطق، داخل العراق وخارجها[3].

وقد كانت أسواق بغداد غاية في التنظيم، ومزدهرة اقتصادياً، إلا أن تلك الأسواق كثيراً ما تتعرض إلى العديد من الحوادث والمؤثرات مثل: الاضطرابات والفتن والحرائق وغيرها، وبعضها عائد إلى العامل الطبيعي، مثل الغرق، كما حدث سنة (206هـ)، وسنة (270هـ) عندما انبثق نهر عيسى، وغرق الدباغون وأصحاب الساج وهو الخشب الذي تصنع منه السفن ويستورد من الخارج وخاصة من مصر[4]، كما تعرضت الأسواق إلى الأمطار والفياضانات سنة (332هـ) عندما تعطلت الأسواق بسبب الأمطار[5].

ومنها ما هو عائد إلى الظروف والأوضاع السياسية كالفتن والاضطرابات التي حصلت في بغداد في تلك الفترة، وأثرت بدورها على الأسواق والتجار، كما هي الحال في الفتنة بين الأمين والمأمون، وما رافقها من أعمال فوضى وشغب أثرت على الأسواق والتجار[6].

وذكر الصولي في أحداث سنة (325هـ) هروب الكثير من التجار إلى الشام، وذلك بسبب الظلم الذي وقع عليهم وخاصة المجوس واليهود[7]، وكذلك ما ذكره ابن الجوزي في أحداث سنة (331هـ) من حدوث الفتن والاضطرابات التي أدت إلى خروج الكثير من التجار إلى الشام

---

(1) ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص185- 187.

(2) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص122.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج8، ص338.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9، ص667.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص416.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج8، ص445-461، المسعودي، أبو الحسن علي بن محسن، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1988م، ج3، ص411-414.

(7) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص251.

ومصر، بسبب تواصل الفتن والاضطرابات في بغداد[1].

وهذه المؤثرات في الأسواق لها انعكاسات سلبية على التجارة والاقتصاد، إلا أن الملفت للنظر في هذه المؤثرات على الأسواق في هذه الفترة الحرائق المتكررة، حيث شهدت أسواق بغداد سلسلة من الحرائق المتصلة والمتكررة بشكل غير متوقع، وأثرت سلباً على التجار والأسواق.

وما يهمنا في هذا الجانب هو موقف الدولة تجاه المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها من أهم المؤسسات فيها، حيث إن الدولة كثيراً ما كانت تقف إلى جانب أهل السوق والتجار، وكثيراً ما كان الخلفاء يدفعون تعويضات وأموالاً للتجار وأهل السوق وأصحاب الحوانيت الذين قد ينالهم ضرر من جراء تلك المؤثرات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي، حيث يبين سنوات الحرائق وتأثيرها، وموقف الدولة تجاه أهل السوق، الذين قد ينالهم ضرر من جراء الحرائق.

جدول رقم (1)

حرائق الأسواق في بغداد وسنواتها وتأثيراتها

السنة	السوق التي احترقت	ملاحظات
292هـ	سوق باب الطاق	احترق ما يقارب ألف دكان مع ما فيها من أمتعة التجار [2]
303هـ	سوق التمارين	احترق السوق كاملاً[3]
307هـ	سوق الكرخ	احترق السوق وهلك فيه الكثير من البشر [4]
309هـ	سوق الحذائيين	احترق السوق[5]
314هـ	حريق في أكثر من سوق	احترق ما يقارب الألف دكان[6]
323هـ	سوق الكرخ وسوق العطارين	سمي بالحريق الأعظم، وأطلق الراضي للتجار ما يقارب

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 14، ص27.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7، ص 537.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 13، ص 155

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص 221.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 13، ص 199.

(6) ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، **البداية والنهاية في التاريخ**، تحقيق عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، مصر، طبعة عام 1994م، ج 11، ص 164.

		ثلاثة آلاف دينار، وأعطى الهاشميين وأصحاب العقارات المتضررة ما يقارب عشرة آلاف درهم(1)
326هـ	سوق الثلاثاء	احترق السوق(2)

المصدر: المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في بغداد، مرجع سابق، ص 58.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن الأسواق في بغداد خلال العصر العباسي تعرضت لسلسلة من الحرائق المتكررة، كما نلاحظ أن الأضرار التي نجمت عن بعضها كانت كبيرة جداً إلا أن المهم في هذه الحرائق هو موقف الدولة منها، لقد كان موقف الدولة تجاه أهل السوق والتجارة في تلك الحالات موقفاً إيجابياً، ففي كثير من الحالات تقدم الدولة التعويضات إلى هؤلاء التجار لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذه الحرائق.

المطلب الرابع: دور الأسواق في الحياة العامة:

لقد شهدت أسواق العرب منذ أقدم العصور ألواناً مختلفة من الأنشطة والأحداث، فلم تقتصر مهمتها على البيع والشراء فقط، بل كانت للأسواق مشاركات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وإذا كانت أسواق بغداد مركزاً تجارياً، فهي تمثل بؤرة اجتماعية واقتصادية وسياسية فكل حدث مهم يحدث فيها، يلقى صداه في أسواقها، حيث إن السوق مكان لتجمع العديد من فئات الشعب من تجار وأصحاب حوانيت وعامة أهل بغداد وهم يخوضون في مختلف الأحاديث في تلك الأسواق(3).

أولاً: دور الأسواق في الحياة السياسية:

لعبت أسواق بغداد دوراً مهماً في الحياة السياسية في العصر العباسي حيث كان أهل السوق

---

(1) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص 68، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 13، ص 349.

(2) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص 104.

(3) التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، **الإمتاع والمؤانسة**، تصحيح خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م، ص346.

يشتركون في العديد من أعمال الشغب التي حدثت في بغداد في تلك الفترة[1]، كما كانت الجماعات المعارضة للسلطة تتخذ من الأسواق مراكز يتجمعون بها خاصة في أوقات الفتن[2].

وقد شارك أهل الأسواق في الحروب الخارجية، كما هي الحال في سنة (249هـ)، وذلك عندما وجه المستعين بالله القائد "عمر بن عبدالله الأقطع"[3] مع ثمانية آلاف مقاتل لمحاربة الروم[4].

وكذلك عندما وجه المعتمد أخاه الموفق لمحاربة الزنج بالبصرة شارك معه خلق كثير من أهل أسواق بغداد المتطوعين[5]. وكانت الدولة غالباً ما تستعين بالتجار ليقدموا إليها بعض الخدمات السياسية، كما هي الحال عندما ولى الخليفة "المعتمد" الوالي "يعقوب بن الليث بن الصفار" ولاية العديد من المناطق مثل خراسان، وطبرستان، والري، إضافة إلى ولاية الشرطة في بغداد، سنة (261هـ) حيث استعان المعتمد بجماعة من التجار ليرفعوا ذلك الخبر إلى يعقوب الصفار[6].

وكثيراً ما قام التجار بدور الاستخبارات في بعض الولايات التابعة للدولة العباسية، خاصة في فترات الصراع ما بين العباسيين والبيزنطيين، فقد ذكر ابن الجوزي في أحداث سنة (288هـ) بأن كتب التجار وردت من الرقة بأخبار مراكب الروم التي كانت بأعداد كبيرة، وأخذوا من المسلمين أكثر من خمسة عشر ألف إنسان[7].

كما قام التجار بدور الرسل بين العاصمة بغداد والولايات المتحدة الأخرى، فقد ذكر الطبري في أحداث سنة (290هـ) أن كتب التجار جاءت من دمشق تخبر أن القرامطة هزموا "طغج

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9، ص256–257.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص57–58.

(3) عمر بن عبد الله الأقطع: من كبار القادة العسكريين الشجعان في العصر العباسي، قام بالعديد من الحملات العسكرية في محاربة الروم، وكانت آخر حملاته التي قتل فيها في عام 249هـ في محاربة الروم، انظر: ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 12 ص 23، والزركلي، **الأعلام**، ج 5 ص 214.

(4) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص496.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص252.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص516.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص416.

الإخشيدي"[1] أكثر من مرة، وقتل الكثير من أصحابه فاجتمعت جماعة من تجار بغداد، ومضوا إلى الوزير ليخبروه خبر تجار دمشق[2]، كما عمل أهل الأسواق ضد القرامطة ومن يقوم بالتعاون معهم ومراسلتهم، فقد ذكر تجار بغداد للوزير علي بن عيسى أن رجلاً شيرازي يتخبر للقرامطة، ويتصل بهم، وذلك سنة (315هـ)، وعندما أحضر الوزير ذلك الرجل، لم ينكر الأخير اتصاله بالقرامطة[3].

كما استخدمت بيوت التجار ملاذاً للوزراء والأمراء وملجأً لهم، خاصة في أوقات الفتن والاضطرابات، حيث اختفى "عبد الله بن المعتز"[4] عام (296هـ) في بيت أحد التجار المشهورين في بغداد[5]، وكذلك الوزير الحسن بن الفرات (312هـ) الذي اختفى عند أحد تجار البز في سوق العطش[6].

وإن العرض السابق لدور الأسواق والتجار في الحياة السياسية في بغداد يظهر الأهمية التي كانت تؤديها ويؤديها التجار للدولة ومدى اعتماد الدولة عليهم، سواء في مشاركاتهم في الحروب الداخلية والخارجية، ومشاركاتهم في تعيين الخلفاء، وقيامهم بدور الرسل والتجسس، واستخدام بيوتهم كملاذ وملجأ لكثير من رجالات الدولة، وغير ذلك من الخدمات، كما يلاحظ أن دورهم تجاه السلطة والدولة في كثير من الأحيان لصالح السلطة، ووقوفهم الى جانبها، لأن مصلحتهم تتطلب ذلك، حتى ينعموا بالاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى الاستقرار الاقتصادي والانتعاش

---

(1) هو طغج الفرغاني التركي الإخشيدي: كان نائب دمشق، وامتدت أيامه إلى أن حاصره القرامطة، وتوفي سنة 300هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 16 ص 453.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10، ص97-98.

(3) مسكويه، أحمد بن محمد، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1990م، ج1، ص181، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص265.

(4) عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم: اتفق مع جماعة من أتباعه على خلع المقتدر، وتولية نفسه خليفة، ولكنه فشل في ذلك، حيث قبض عليه أتباع المقتدر وقتلوه في عام 296هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 3 ص 76-77.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 13، ص81.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص28، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 13، ص134.

التجاري، ونشر الأمن على الطرق التجارية[1].

ثانياً: دور الأسواق في الحياه الأجتماعية:

قامت أسواق بغداد بدور هام في حياة بغداد الاجتماعية، حيث كان أهل السوق يساهمون في الاحتفالات والمناسبات المفرحة التي تحدث في بغداد، فيظهرون الزينة وملامح البهجة، كما يشاركون في المناسبات المحزنة، حتى إن كثير منهم يسارعون إلى إغلاق أسواقهم وحوانيتهم، فعند عودة الخليفة إلى العاصمة بعد غياب طويل يظهر أهل السوق علامات الفرح والسرور، كما تعكس أسواق بغداد المناسبات المحزنة، فقد أغلقت الأسواق في سنة (275هـ) عندما توفي "أحمد بن الحجاج المروزي المعروف بغلام خليل"[2]، وحضر الناس جنازته والصلاة عليه، لأنه رجل عابد وزاهد[3].

كما أدت الأسواق أدواراً اجتماعية أخرى، فعندما تصدر قرارات أو بلاغلات يتم إعلانها من خلال الأسواق، ففي سنة (282هـ) نودي في الأسواق والأرباع في بغداد عن النهي عن إيقاد النيران ليلة النيروز[4]، وصب الماء في ذلك اليوم[5].

ومن مشاركات الأسواق في المناسبات المفرحة ما حدث في بغداد سنة (305هـ)، عندما تزينت أسواق بغداد وأظهر أصحاب الدكاكين علامات الفرح والسرور، وأضاءت فيها الشموع، احتفاءً بمقدم رسول ملك الروم إلى بغداد، من أجل عقد الهدنة بين الطرفين[6]. واستخدمت الأسواق مرة أخرى لإصدار القرارت والبلاغات عام (308هـ) عندما وقع الخليفة "المقتدر" للوزير "علي بن

---

(1) العليمات، **المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية**، ص 64.

(2) غلام خليل: أحمد بن محمد بن غالب الحجاج المروزي، كان رجلاً زاهداً عاملاً، وله العديد من الأحاديث، وتوفي سنة 275هـ، انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق،ج 5 ص 283-285.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج5، ص285، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص267.

(4) النيروز: اليوم الجديد، وهو عيد الربيع، وهو أول يوم من أيام السنة الشمسية، حيث يتم الاحتفال في ذلك اليوم ويتم إيقاد النار ورش الماء، انظر: التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 8 ص 246.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10، ص53.

(6) مسكوية، **تجارب الأمم**، ج1، ص53.

عيسى" بأن يتولى الأعمال في السواد، والأهواز، وأصفهان[1]، وتقليد العمال من قبله، وأن يكتب عنه كتاباً إلى العامة، يقرأ في الشوارع والأسواق[2].

وكانت عودة الحجاج من ضمن المناسبات الاجتماعية التي تظهر آثارها في الأسواق، فعندما يقترب موعد عودة الحجاج ينشر أهل بغداد الزينة في أسواقها، كما حدث سنة (319هـ) عندما قدم مؤنس الخادم من الحج، فأظهر أهل بغداد في تلك المناسبة الفرح والسرور، كما وأظهروا الزينة، وتم نصب القباب في الأسواق[3]، كما نصبت القباب في سوق باب الطاق سنة (333هـ)، وذلك تعبيراً عن فرحتهم بعودة الخليفة "المتقي" إلى بغداد[4].

كما كان للأسواق دور ثقافي وعلمي، فسوق الوراقين التي كانت قائمة منذ بداية تأسيس الدولة العباسية، ضمَّت ما يزيد على مئة حانوت[5]، ويباع فيها مختلف أنواع الكتب والوراقة[6]، ودورها لم يقتصر على بيع الكتب فقط، بل لها مساهمات أدبية وثقافية، فهي عبارة عن أماكن يلتقي فيها الطلاب والعلماء، وتدور فيها المناقشات الثقافية، وكان يتم فيها تدريس مختلف أنواع العلوم، ويقول ابن الجوزي في وصفها: "إنها مجالس العلماء والشعراء"[7].

كما كان للأسواق دور ديني، حيث كان أهل السوق يرفضون أي تصرف في الأسواق من شأنه أن يمس الدين الإسلامي، كما حدث سنة (284هـ)، عندما قام خادم نصراني يدعى وصيف بشتم

---

(1) أصفهان: مدينة مشهورة تتألف من مقطعين هما أصب وتعني البلد بالفارسية، وهان وهو اسم فارس، أي بلاد الفرسان، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 206.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص75.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص299.

(4) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص280.

(5) اليعقوبي، **البلدان**، ص35.

(6) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج5، ص219.

(7) ابن الجوزي، **مناقب بغداد**، ص 26.

النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع أهل سوق "باب الطاق" إلى قنطرة البردان[1] وما يجاورها من الأسواق، ومضوا إلى السلطان، وطالبوا السلطة بإقامة الحد عليه، وسمع الخليفة "المعتضد" شكواهم[2].

نلاحظ من خلال العرض السابق لدور الأسواق في بغداد في العصر العباسي، أن أسواق بغداد لم تعد مختصة بأغراض تجارية واقتصادية فقط، بل إنها تتمحور حول الشؤون العامة والقضايا التي تمس حاجات المجتمع، فأسواق بغداد ظاهرة اقتصادية، تقوم على تبادل التجارة، وسياسية واجتماعية تعكس العادات والتقاليد والشعائر، وأدبية تعكس المستوى الثقافي والعلمي والأدبي في ذلك العصر.

المطلب الخامس: المؤسسات الاقتصادية الأخرى:

أولاً: الخانات:

تعد الخانات من المؤسسات الاقتصادية الهامة المكملة للأسواق، وقد وجدت في بغداد في العصر العباسي، وساهمت بدور اقتصادي واجتماعي هام، ولقد تعدد استخدام كلمة خان، فكانت تتداول بمعنى المتجر والفندق[3]، وتعرف عند الأوروبيين بمعنى فنادق مبيت القوافل، كما تعني منازل المسافرين ومحطات القوافل، وتعني الحانوت[4].

والخانات نوعان في العصر العباسي، منها ما أقيم داخل المدن وعرف بـ"خان التجار"، ومنها ما شيد خارجها، وخاصة على الطرقات الخارجية والتجارية، ويسمى "خان المسافرين" الذي ينزله المسافرون[5].

وقد أنشئت الخانات على الطرق التجارية والخارجية للدول التي كانت لها علاقات تجارية مع الدولة العباسية، فكانت هذه الطرق تحتوي خانات أنشئت لتحقيق أهداف اقتصادية وتجارية بالدرجة

---

(1) قنطرة البردان: محلة قرب بغداد، على بعد سبعة فراسخ منها قرب صريفين، وهي من نواحي دجيل، بناها رجل يقال له السري بن الحكم، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 405.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص484-485.

(3) مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، المكتبة العلمية، إيران، طهران، طبعة عام 1956، ج1، ص277.

(4) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج4، ص57، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص181.

(5) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج4، ص57.

الأولى، وهي عبارة عن ملجأ للتجار والمسافرين، كما تتم فيها عمليات البيع والشراء، وتقدم للتجار خدمة حفظ البضائع، كما يخصص فيها أماكن لإيواء الحيوانات(1).

فكانت الطرق التجارية ما بين العراق وبلاد الروم، التي يجلب منها العديد من السلع والبضائع وخاصة العقاقير والأحجار الكريمة والنسيج وتشتمل على العديد من الخانات التي تخدم التجار صيفاً وشتاءً، ويكون مكان إنشائها قريباً من القرى والسكان، ومن مصادر المياه كذلك، وتشتمل هذه الخانات على المرافق الهامة والأطعمة والأعلاف للدواب(2).

أما النوع الآخر من الخانات، فهي التي أقيمت داخل بغداد لإيواء التجار والقوافل الذين لا مأوى لهم وقد عرف بخان التجار، وينزله التجار، مثل الخانات التي وجدت داخل المدينة بغداد(3).

وقد أنشئت الخانات في الأصل لأغراض تجارية وأهداف اقتصادية، حيث يتم فيها البيع والشراء وخزن البضائع، ويجد التاجر فيها الحماية والراحة والأمان، إلا ان الخانات في الوقت نفسه لها أدوار أخرى في الحياة العامة في بغداد، سواء أكانت سياسية أو أدبية أو ثقافية أو اجتماعية أو دينية، كما قامت بدور تعليمي، وساعدت في تعليم روادها النازلين فيها، وإن كان دورها التعليمي ثانوياً إذا ما قورن بالتعليم في المؤسسات الأخرى، فكانت ملجأ للطلبة والعلماء والشعراء والمحدثين(4).

كما كان للخانات في بغداد في العصر العباسي أدوار اجتماعية، فكانت مكانا للفقراء والمسافرين والرحالة، والمرضى، كما تعتبر مؤسسات نشطة اجتماعياً وخاصة أن بعضها مخصص لجالية من الجاليات الأجنبية، حيث يلحق بها كنيسة صغيرة للتجار، ويسمح لهم بإحضار الخمور،

---

(1) ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص343.

(2) القزويني، زكريا بن محمد، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م، ص532.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج3، ص355.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج10، ص158.

لكي يتوفر لهم داخل هذه المؤسسة مناخ يتوافق مع معيشتهم وتجاراتهم[1].

من خلال العرض السابق للخانات ونشأتها وتطورها نستطيع القول أن العرب المسلمين أنشأوا المحطات ودور الضيافة منذ بداية العصور الإسلامية، وكانت هذه المحطات تقدم الخدمة للتجار والمسافرين.

ثانياً: القياسر والوكالات:

القياسر كلمة محرفة من اللاتينية (caesarea) وتقوم بمهمة الأسواق، وهي عبارة عن أبنية مستطيلة أو مربعة الشكل، وتأتي على هيئة سوق واسعة، تحفظ فيها البضائع الأجنبية، وتضم دكاكين قد تزيد على عشرين دكاناً ويعلوها طابق ثان، وأحياناً تشتمل على خمسة إلى ستة طوابق، وقد تلحق بمسجد أيضاً[2]. وتوجد هذه القياسر على الطرق التجارية والمحطات، ويتم فيها الاتجار بكميات كبيرة من الإنتاج المحلي والأجنبي، كما إن الحماية فيها متوفرة، بحيث يتم إغلاقها ليلاً علاوة على وجود حارس أو أكثر لحمايتها[3]. وقد وجدت القياسر منذ بداية الدولة العباسية، وفي سنة (330هـ) أنشأ محمد بن طغج الإخشيدي قيسارية بدر للاتجار بالمنسوجات[4].

أما الوكالات فكانت تقوم بوظائف مزدوجة من حيث التخزين والتسويق ويسمى صاحبها صاحب دار الوكالة، وهي عبارة عن مخازن كبرى يتم فيها بيع مختلف أنواع البضائع، كما تعرف بدار الوكالة[5]، وتشتمل على طوابق، يتم خزن البضائع في الطابق الأرضي، وفي الطابق العلوي مساكن للتجار، وتعرف باسم صاحبها أو باسم البضاعة المباعة فيها، وقد تنشأ من قبل الحكومة

---

(1) عاشور، سعيد عبد الفتاح، **الحياة الإجتماعية في المدينة الإسلامية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 11، العدد 1، عام 1980م، ص124.

(2) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج14، ص236.

(3) عزب، خالد، **العمارة الإسلامية**، دار النشر للجامعات، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1977م، ص55.

(4) البلوي، عبد الله بن محمد المدني، **سيرة أحمد بن طولون**، تحقيق محمد كرد علي، المكتبة الثقافية الدينية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1970م، ص51، وص 81.

(5) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج4، ص187.

أو الأثرياء، وتقوم بوظيفة الخان نفسه[1].

أما مكان إقامتها ففي الغالب تقام داخل المدن التجارية أو بالقرب من مراكز التجارة وذلك لخدمة التجار والتجارة[2]، وهي عبارة عن مبنى محاط بالأسواق، ويحتوي على عدد من الحجرات، وأحياناً تحتوي ثلاثة أو أربعة طوابق الأرضي يخصص للحوانيت التي تفتح على الشارع من أجل التجارة، وأحياناً يلحق بها مسجد صغير لإقامة الشعائر الدينية[3].

ويتضح مما تقدم أن القياسر ودور الوكالة عبارة عن مؤسسات اقتصادية مكملة للأسواق، تهدف إلى تنشيط التجارة، وحفظ البضائع والأموال، وهي مكان للسكن والإقامة[4]، فلا تختلف في وظائفها كثيراً عن الخانات[5]، إلا أنه ومع وجود القياسر والوكالات في تلك الفترة إلا أن دورها كان ثانوياً إذا ما قورن بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكانت القياسر تنشأ للأجانب على اختلاف جنسياتهم، ويذكر ياقوت الحموي، إنها سميت بذلك نسبة إلى مدينة قيسارية الواقعة على ساحل بحر الشام والتي تعد تابعة لمنطقة فلسطين[6].

ثالثاً: الحمامات والسجون والمساجد:

تعد الحمامات والسجون والمساجد مؤسسات اجتماعية ودينية من حيث الأصل، إلا إنها كانت في بعض الأوقات مؤسسات اقتصادية، أو هي مؤسسات اجتماعية لها أدوار اقتصادية، حيث سيظهر فيما يأتي وجود بعض الأدوار الاقتصادية التي كانت تتم من خلال المساجد والحمامات والسجون.

---

(1) المقريزي، تقي الدين أحمد، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**، تحقيق محمد زينهم، ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1988م، ج2، ص576.

(2) عاشور ، سعيد عبد الفتاح، وآخرون، **دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1996م، ص300.

(3) عزب، **فقه العمارة**، ص55.

(4) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج14، ص436.

(5) المقريزي، **خطط المقريزي**، ج2، ص557.

(6) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج4، ص421.

لقد اهتم الخلفاء العباسيون منذ العصر العباسي الأول بإنشاء المؤسسات الاجتماعية المخصصة لخدمة العامة، وخاصة الحمامات، ثم توسعت تلك الحمامات وانتشرت حتى وصل عددها في الجانب الشرقي من بغداد في أوائل القرن الرابع الهجري حوالي عشرة آلاف حمام[1]، أما زمن الخليفة المقتدر فقد وصل عددها إلى حوالي سبعة وعشرين ألف حمام[2]، ويذكر أن الخليفة "القاهر" (320-322هـ) أنشأ حمامات خاصة للحريم[3].

وقد ساهمت الحمامات كذلك في الحياة الإقتصادية، فكانت تفتح وتقدم الخدمات للرواد والزبائن مقابل قدر معين من الأجر[4]، ويذكر الثعالبي أن حمام بوران في بغداد كان ذا مردود اقتصادي كبير، بسبب إقبال الزبائن عليه بشكل كبير[5].

كما شارك أصحاب الحمامات بالأحداث والفتن التي حصلت نتيجة ارتفاع الأسعار وقلة المؤن، ففي سنة (327هـ/ 939م)، شارك أصحاب الحمامات بأعمال الشغب التي حصلت بسبب ارتفاع الأسعار[6]، وكثيراً ما كانت تغلق نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، كما هي الحال في سنة (332هـ) عندما زادت الأسعار، وارتفعت بعد أن تعطلت المزروعات وتهدمت المنازل بسبب غزارة الفيضانات، الأمر الذي أدى إلى إغلاق العديد من الحمامات في بغداد[7].

كما كان لأهل السجون في بغداد في العصر العباسي دور في الحياة الاقتصادية، فعندما تتأخر الأرزاق أو ترتفع الأسعار أو تقل المؤن، يتجه العامة والجند إلى السجون، ويستعينون بأهلها للقيام بأعمال الشغب والفتن ضد السلطة، ومن ذلك ما حدث في سنة (251هـ) عندما هوجمت

---

(1) اليعقوبي، **البلدان**، ص 43.

(2) ابن الجوزي، **مناقب بغداد**، ص 24.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 287.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج14، ص413.

(5) الثعالبي، أبو منصور عبد الله البشاري، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1994م، ج1، ص488.

(6) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص133.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص34، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص416.

السجون نتيجة غلاء الأسعار، وخاصة سجن النساء في بغداد، وأخرج كل من كان فيه، ثم توجهت العامة بعد ذلك إلى سجن الرجال لإطلاق السجناء منه، إلا أن الجند منعهم من فتح سجن الرجال، وتكررت هذه الصورة في سنة (272هـ) عندما ثار أهل بغداد بسبب غلاء الأسعار، ونهبوا دور الأغنياء والوزراء والنبلاء، وتوجهوا إلى السجون وفتحوها[1]. كما قام أهل بغداد سنة (307هـ) بالثورة وكسروا المنابر ونهبوا الحوانيت وفتحوا السجون، وذلك في أعقاب ارتفاع الأسعار، بعد احتكار الوزير حامد بن العباس للمواد وخزنها، إلى أن قام الخليفة "المقتدر" بفتح الدكاكين وبيوت الخلفاء والأمراء، وبيعت المواد كالحنطة وغيرها بنقصان خمسة دنانير ورضي الناس بذلك[2].

وفي سنة (319هـ) وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وقلة النفقات والمؤن، قام الشطار[3] بمهاجمة السجون، وخاصة سجن "المطبق" وقتل العديد من الأشخاص، كما شغبوا سنة (320هـ)، وطالبوا بالأرزاق ومال البيعة بعد تولي الخليفة "القاهر بالله"، فقاموا بفتح السجون ومحاربة القائمين عليها[4]. وكان يسمح للسجناء القيام ببعض الأعمال والحرف التي تكون ذات مردود اقتصادي، وخاصة لسداد الديون، إذا كان الشخص محبوساً بسبب تراكم الديون عليه، فيذكر أن رجلاً كان في الحبس، فتراكمت عليه الديون، فعمل في صناعة الغزل والنسيج، وهو في الحبس، وذلك لكي يحصل على المال ليسدد منه ديونه[5].

كما ساهمت المساجد في حل المشكلات التي تعود لأسباب اقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار والاحتكار وغيرها، حيث يتجه العامة إلى المساجد للاحتجاج على الظلم، ولعبت المساجد دوراً إيجابياً في حل هذه المشاكل ورفع الظلم عن الناس، ومن ذلك ما حدث سنة (256هـ) حيث خرج

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص336.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص74، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص116- 117.

(3) الشطار: عصابات يقارب عددها حوالي الخمسين ألف، يرتدون لباساً مميزاً، كانت تقوم هذه العصابات بعمليات السلب والنهب، وخاصة بيوت الأغنياء والمترفين، انظر: المسعودي، **مروج الذهب**، ج3، ص411.

(4) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص184.

(5) التميمي، أيمن، **السجون في العصر العباسي**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، 1997م، ص92.

العامة إلى المساجد الجامعة، وألقيت فيها المنشورات التي تطالب بخلع الخليفة المهتدي، وذلك بعد قلة النفقات وتأخر الأرزاق[1].

وفي سنة (323هـ)، قام العامة في بغداد بأعمال الشغب، ومنعت الخطبة والصلاة في المساجد نتيجة قلة الموارد وغلاء الأسعار[2]، وتكرر مثل ذلك سنة (324هـ) بسبب غلاء الأسعار، وقام أهل بغداد بإثارة الشغب والتوجه إلى المسجد الجامع في الرصافة في الجهة الشرقية، وعندما أخرجهم الجند، صعدوا إلى سطوح المساجد، ولم تهدأ أعمال الشغب، حتى خفضت الأسعار والسلع وخاصة الدقيق[3].

ومن خلال ما سبق يظهر الدور الكبير الذي كانت تقوم به الأسواق في الحياة العامة في العصر العباسي الثاني، سواء من الناحية الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، أو السياسية، كما يظهر أيضاً الدور الهام للمؤسسات التجارية الأخرى كالقياسر، والوكالات، والحمامات، والسجون، وكلها مؤسسات لها أدوار اقتصادية كانت تقوم بها في العصر العباسي الثاني.

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج9، ص443- 444.

(2) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص66.

(3) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص71.

المبحث الرابع: نظام الحسبة

المطلب الأول: تعريف الحسبة وأساسها:

الحسبة: بالكسر اسم من الاحتساب، والاحتساب الأجر، وتعني الحسبة: الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، واحتسب فيه احتساباً أي طلبت الأجر[1].

وقد أكد القرآن الكريم على ضرورة التقيد بالموازين والمكاييل، قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴾ (سورة الرحمن، الآية 9)، وقال تعالى: ﴿ أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ ﴾ (سورة الشعراء، الآيات 181-182).

وقد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم كثيراً بأمر الأسواق، فعندما مر بصبرة من الطعام وأدخل يده فيها فنالتها بلل قال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يارسول الله، فقال: "أفلا جعلته فوق كي يراه الناس، من غش فليس مني[2].

وسار الخلفاء الراشدون على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث كانوا يباشرون بأنفسهم مراقبة الأسواق، فكان عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- يتفقد الأسواق في النهار والليل[3]، وقد استمر الإشراف على الأسواق في العصر العباسي وبشكل بارز، بحيث ظهرت مؤسسة الحسبة وخاصة بعد أن ازدحمت بغداد بأصحاب المهن والتجارات والمتاجر[4]، فتولت الدولة الإشراف على هذه الأسواق، ومنعت الغش والتلاعب في الأسعار والسلع[5]. ولم يقتصر اعتماد الخلفاء في هذا العصر على المحتسبين فقط، بل كان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على أسواق بغداد، وأقيم منذ بناء

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، ص314- 317.

(2) مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج 1 ص 99، برقم 102.

(3) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص158.

(4) اليعقوبي، **البلدان**، ص11، ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج7، ص234.

(5) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص316.

بغداد ومنذ عصر المنصور محتسب لمراقبة الأسواق ومنع الغش فيها وفي المكاييل والأوزان، وذلك سنة (145هـ)، حيث وضع المنصور يحيى بن زكريا محتسباً في أسواقها[1].

ويفهم من ذلك أن الخلفاء في بداية الأمر كانوا يقومون بمهمة الإشراف على الأسواق بأنفسهم، وبعد أن ازدهرت التجارة في العصر العباسي، وكثر المشتغلون بها، وتطورت الحياة الاقتصادية، وظهر الغش والتدليس، الأمر الذي اقتضى ضرورة تعيين محتسب للإشراف على الأسواق، وأصبح المحتسب في العصر العباسي يتقاضى راتباً معيناً من بيت المال[2].

وقد أجمل ابن خلدون أعمال المحتسب في هذه العبارة فقال: "ويبحث عن المنكرات، ويعزر ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة، مثل المنع من المضايقة في الطرقات، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة، والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها في الإبلاغ في ضربهم للصبيان المتعلمين، ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداء، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى عمله من ذلك ويرفع إليه، وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعايش وغيرها، وفي المكاييل والموازين، وله أيضاً حمل المماطلين على الإنصاف، وأمثال ذلك مما ليس فيه سماع بينة ولا إنفاذ حكم. وكأنها أحكام ينزه القاضي عنها لعمومها وسهولة أغراضها، فتدفع إلى صاحب هذه الوظيفة ليقوم بها، فوضعها على ذلك أن تكون خادمة لمنصب القضاء وقد كان في كثير من الدول الإسلامية مثال العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولى فيها باختياره"[3].

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج8، ص194، ابن الأثير، **الكامل**، ج6، ص13.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص217.

(3) ابن خلدون، **المقدمة**، ص196.

المطلب الثاني: طبيعة نظام الحسبة:

كانت سلطة القاضي موزعة بينه وبين المحتسب وقاضي المظالم، فوظيفة القاضي فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام، ووظيفة المحتسب النظر فيما يتعلق بالنظام العام والجنايات أحياناً مما يستدعي الفصل فيها إلى السرعة، ووظيفة قاضي المظالم الفصل فيما استعصى من الأحكام على القاضي والمحتسب، وكان القضاء والحسبة يسندان في بعض الأحيان إلى رجل واحد، مع ما بين العملين من التباين، فعمل القاضي مبني على التحقيق والأناة في الحكم، وعمل المحتسب مبني على الشدة والسرعة في الفصل[1].

ولقد استمر نظام الحسبة في العصر العباسي الثاني على ما كان عليه في العصر العباسي الأول، فقد قام الخليفة "المعتضد بالله" (279-289هـ) بتعيين محتسبين من ذوي الكفاءة والعدل لمراقبة الأسواق، فيذكر أن محتسب بغداد حطم دِناناً للخمر كانت تحمل إلى الخليفة نفسه[2]. وهذا يدل على أن للمحتسب في تلك الفترة صلاحيات واسعة، كما يدل على كفاءته ونزاهته في عمله.

وقد كان الخليفة يراقب المحتسبين ويعاقبهم بنفسه إذا ما أساؤوا التصرف، ومن ذلك ما نقل إلى الخليفة "المعتضد" من خبر قول أحد التجار: "ليس للمسلمين ناظر في أمورهم"، فأحضر المعتضد ذلك التاجر، وسأله عن سبب قوله هذا، فقال له: "إنما قصدت بذلك المحتسب"، حيث وجدت عبثاً في الوزن، فما كان من الخليفة "المعتضد" إلا أن أحضر المحتسب، وأنكر عليه عدم رقابته، وأمره أن يتتبع أهل السوق والمتعاملين معاً[3].

كما كان الخليفة "المقتدر بالله" (295-320هـ) شديد الاهتمام بأمر الحسبة في الأسواق، فقد

(1) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص61-72.

(2) ابن الأخوة، محمد بن احمد القرشي، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م، ص26.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص236-237، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص316.

حدث سنة (319هـ) خلاف بينه وبين القائد "مؤنس الخادم" بسبب تعيين الخليفة لمحمد بن ياقوت[1] على أمر الحسبة والشرطة معاً، فاعترض مؤنس الخادم على ذلك، إلى أن عزل المقتدر محمد بن ياقوت عن الحسبة، وتولاها إبراهيم بن بطحا[2]، لأنه من القضاة والعدول[3]. وهذه الرواية تظهر أن منصب الحسبة في العصر العباسي كان مدار تنافس بين رجالات الدولة، وهذا التنافس يؤكد أهمية هذا المنصب، كما تظهر هذه االرواية أن الحسبة لا يتولاها إلا أشخاص من ذوي العدل والكفاءة.

ولم يكن الوزراء في بغداد في العصر العباسي الثاني أقل اهتماماً وتشدداً في أمر الحسبة من الخلفاء أنفسهم، فعندما كتب رجل إلى الوزير "الحسن بن الفرات" يسأله أو يطلب منه عملاً وقع له ابن الفرات بخطه قائلاً: "وصلت رقعتك – جعلني الله فداك – والأعمال كثيرة، غير أنك تكره القضاء، والعمالة فلا تدخل فيها، والحسبة فلا تصلح لك"[4]. كما كان الوزير "علي بن عيسى" متشدداً في أمور الأسواق أيضاً، وكان يحث المحتسب على ملازمة الأسواق والدكاكين، ومراقبة الموازين، وكان يقول لمحتسب كثير الجلوس في بيته: "إن الحسبة لا تحتمل الحجبة، فطف الأسواق تحل لك الأرزاق، والله لأن لزمت دارك نهاراً لأضرمنها عليك ناراً"[5].

ومما يدل على كفاءة الدولة في السيطرة على أمور الأسواق في بغداد في العصر العباسي الثاني أنها تجاوزت أمور الأوزان والمكاييل وغيرها الى أمور أكثر أهمية ودقة من ذلك سواء أكانت أموراً اقتصادية أو سياسية أو دينية أو غيرها، ومن ذلك منع القُصَّاصِ في سنة (248هـ) من

---

(1) محمد بن ياقوت: ولد سنة 292هـ، تولى منصب الحسبة والشرطة للخليفة المقتدر، كما تولى منصب الحجابة للخليفة الراضي، وتوفي في الحبس سنة 323هـ في قصر الخلافة، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 5 ص 182.

(2) إبراهيم بن بطحا: أبو إسحاق التميمي، تولى منصب المحتسب في زمن الخليفة المقتدر، وكان عالماً ثقة، وتوفي سنة 332هـ، انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج 6 ص 162.

(3) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص157، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص209.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص281–282.

(5) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص227.

الجلوس في الطرقات والشوارع، وقرئت الكتب بذلك في محال وأسواق بغداد[1].

ومن ذلك أيضاً الرقابة على الكتب والمطبوعات، وهذا ما حدث سنة (279هـ) عندما منع الخليفة "المعتضد بالله" بيع كتب الكلام والجدل والفلسفة، التي كان الوراقون يقومون ببيعها في الأسواق، ومنع أيضاً ان يجلس في الطرقات والأسواق منجم أو كاهن[2]، واستطاعت الدولة أن تمنع تداول الكتب غير المرغوب فيها أسواق بغداد، كما حدث سنة (309هـ) من منع مداولة كتب أحد الفلاسفة وهو "الحسين بن منصور الحلاج"[3]، وبيعها وشرائها في أسواق الوراقين[4].

وقد كانت نفقات الدولة على جهاز الحسبة كبيرة جداً، بحيث قدرت بحوالي أربعمائة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ديناراً[5]، وأصبح المحتسب يتقاضى راتباً شهريا مقداره مائتا دينار تقريبا[6]، وهذا يدل على عظم مسؤولية جهاز الحسبة والمشرفين على الأسواق.

وبعد ازدهار التجارة في بغداد، وعظم مسؤوليات المحتسب، اتخذ المحتسب الأعوان والغلمان والمتطوعين الذين يطوفون الأسواق[7]، وكان يشترط في هؤلاء الأعوان والغلمان العفة والهمة والورع، وقد يستعين بالشرطة ليصبح العمل أكثر رهبة وضبطاً[8].

كما عين المحتسب على أهل كل صنعة عريفاً منهم، من صالح أهلها، خبيراً بصناعتهم، مشهوراً بالثقة، وكان هؤلاء الأعوان والغلمان يوافون المحتسب بالأسعار والأخبار، حتى في كثير

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص372.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص28، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص453.

(3) هو الحسين بن منصور الحلاج: من كبار الفلاسفة في العصر العباسي الثاني، ظهر أمره في بغداد سنة 299هـ، وكان يظهر مذهب الشيعة للملوك العباسيين ومذهب الصوفية للعامة، إلى أن قبض عليه وسجن إلى أن مات، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 13 ص 70-71، الزركلي، **الأعلام**، ج 2 ص 285.

(4) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص96، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص153.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص64.

(6) مسكوية، **تجارب الأمم**، ج1، ص217.

(7) أبو يعلى، محمد بن الحسن، **الأحكام السلطانية**، تعليق محمد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1983م، ص284، ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص228.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص209.

من الأحيان يرجع المحتسب إلى العريف[1] ليسأله عن المهنة ومدى إتقانها، كونه خبيراً بالصناعة[2]، وكان من واجبات العريف، الإشراف على السلع والبضائع الواردة إلى الأسواق والصادرة عنها، حيث يوجد على كل سوق عريف أو عامل، مثل عامل سوق البطيخ، وعامل سوق القطن، وعامل سوق الغنم، وعامل سوق المسك[3]، كما كان المحتسب يتخذ العيون وينقلون إليه الأخبار من الأسواق[4].

كما كان المحتسب يتولى سلطات واسعة في الإشراف على الأسواق، فالمحتسب هو المنظم الأول للحياة الاقتصادية والتجارية في الأسواق، فكان ملازماً للأسواق باستمرار يتجول فيها ليلاً ونهاراً[5]، وكانت له دكة يجلس عليها، ويراقب من خلالها الدكاكين والطرقات، ويمنع المضايقة في الطرقات، والتلاعب بالدراهم والدنانير والمسكوكات، وابتزاز الأموال[6].

حتى أن طريقة بناء الأسواق والحوانيت تخضع لرقابة المحتسب، حيث لها مخطط معين لا يستطيع أحد الخروج عليه، لأن في ذلك تضييق على المارة، فيعمل المحتسب على منع ذلك، كما يشترط أن تكون الأسواق واسعة ومرتفعة، وأن يترك أصحاب السوق للمشاة ممرات خاصة بهم[7].

المطلب الثالث: التسعير والاحتكار:

أولاً: التسعير:

التسعير هو: "أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً أهلَ السوق

---

(1) العريف: هو النقيب، وهو دون الرئيس للصنعة، والجمع عرفاء، انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،الطبعة الثالثة، 1984م، ج 4 ص 1402.

(2) الشيرزي، عبد الرحمن بن نصر، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق الباز العريني، وزارة الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981م، ص65.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص226.

(4) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص10.

(5) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص227.

(6) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص316. أبو يعلى، **الأحكام السلطانية**، ص299.

(7) ابن الاخوة، **معالم القربة**، ص79.

أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة أو النقصان لمصلحة"[1]. أو هو: "تقدير السلطان أو نائبه للناس سعراً وإجبارهم على التبايع بما قدَّره"[2].

وفيما يتعلق بالأسعار والتسعير فلم يكن من صلاحيات المحتسب تسعير البضائع في الأسواق، وذلك اقتداءً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي كان يرفض تسعير المواد الغذائية والسلع[3].

ويستدل الفقهاء على أن الأصل في الحكم الفقهي للتسعير هو عدم الجواز بالأدلة التالية[4]:

1- حل مطلق البيع لقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (سورة البقرة، الآية ٢٧٥)، إضافة إلى اشتراط التراضي في البيع، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ (سورة النساء، الآية ٢٩)، وقد أجمع الفقهاء على ركنية الرضا في البيوع والتعاقدات، والتسعير ينفي الرضا عن المتعاقدين.

2- حديث أنس رضي الله عنه حيث قال: قد غلا السعر على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال الناس: غلا السعر يا رسول الله فسعر لنا، فقال: "**إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال**"[5]. ففي هذا الحديث دليل واضح على عدم تدخل ولي الأمر في السعر وأن ذلك يعتبر مظلمة في المال.

3- من سنة الراشدين ما روي عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه مر بحاطب بن أبي بلتعة وبين

---

(1) الشوكاني، محمد بن علي، **نيل الأوطار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 1413هـ 1993م، ج 5 ص 260.

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الكويت، ج 11 ص 302-303. وجاء فيها: "اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأصل في التسعير هو الحرمة، أما جواز التسعير فمقيد عندهم بشروط معينة".

(3) الشيرزي، **نهاية الرتبة**، ص12، ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص66.

(4) انظر في هذه الأدلة: السبهاني، عبد الجبار، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1426هـ 2005م، ص 240 وما بعدها.

(5) الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، كتاب أبواب البيوع، باب ما جاء في التسعير، ج 2 ص 596، برقم 1314، وقال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة عام 1998م. أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، طباعة المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، كتاب أبواب الإجارة، باب في التسعير، ج 3 ص 272، برقم 3451، وقال عنه الألباني: "صحيح".

يديه غرارتان فيهما زبيب، فسأله عن سعرها فسعر له مدين لكل درهم، فقال عمر رضي الله عنه: قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيباً، وهم يعتبرون بسعرك، فإما أن ترفع في السعر وإما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال له: إن الذي قلت ليس بعزمة مني ولا قضاء وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت فبع وكيف شئت فبع[1].

ومع أن الفقهاء قالوا بحرمة التسعير إلا أنهم رصدوا حالات قالوا فيها بجواز التسعير، وهي[2]:

1. إذا تعدى أرباب الطعام في القيمة تعدياً فاحشاً بأن يكون البيع بضعف القيمة.

2. اضطرار الناس إلى الطعام فيلزم من يملكه أن يبذله بسعر المثل دفعاً للضرر العام بالضرر الخاص ولمصلحة يراها ولي الأمر.

3. عند قيام الاحتكار بمعناه الفقهي فإنه يتعين إخراج المال المحتكر وبيعه جبراً عن صاحبه، وقيل يتم البيع بسعر المثل، وقيل يتم البيع بمثل السعر الذي تم الشراء به، وهذا عقوبة للمحتكر بمنعه من الربح معاملة له بنقيض قصده، وقيل يتم البيع بسعر يوم الاحتكار.

4. حين يختص أناس معروفون ببيع الطعام (الوكالات) فهؤلاء يجب التسعير عليهم وأن لا يبيعوا أو يشتروا إلا بقيمة المثل، بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء.

ففي هذه الحالات السابقة ومع أن الأصل في التسعير هو الحرمة إلا أنه جاز التسعير في هذه الحالات مراعاة للمصلحة العامة الاجتماعية، حيث يتدخل الحاكم في التبادل التجاري داخل السوق، ويفرض على التجار سعراً محدداً، ويلزمهم على البيع بموجبه، مراعاة للمصلحة العامة.

وهذا ما حصل في العصر العباسي الثاني حيث كانت السلطة تلجأ في بعض الحالات إلى

---

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ 2003م، كتاب البيوع، باب التسعير، ج 6 ص 48، برقم 11146.

(2) السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، ص 245-247.

تسعير بعض المواد في حالات الاضطرابات والشغب التي تحدث نتيجة ارتفاع الأسعار والغلاء، حيث تقوم بإتخاذ إجراءاتها من أجل إصلاح الأسعار، كما حدث سنة (272هـ)[1]، وكذلك سنة (307هـ)[2]، وسنة (308هـ) عندما ارتفعت الأسعار ونشبت الاضطرابات في الأسواق نتيجة لذلك، وأمر المقتدر بفتح الأسواق والدكاكين، وبيع الحنطة والشعير بنقصان خمسة دنانير في الكر[3] الواحد عن سعرها الذي كان سائداً، إلى أن ساد الهدوء، وعاد السعر إلى ما كان عليه[4].

ويظهر من خلال ما سبق أن الدولة كانت تلجأ إلى التسعير في الكثير من الأوقات، بسبب الاضطرابات التي حصلت في الأسواق، مع أن الأصل في الحكم الفقهي للتسعير هو عدم الجواز عندما تكون الحالة طبيعية في الأسواق.

كما يتوجب على المحتسب مراقبة الاحتكار، ومنعه في الأسواق، والاحتكار هو "حبس ما يحتاج إليه الناس بقصد ارتفاع سعره"[5]. أو هو: "حبس سلعة من السلع أو جمعها من الأسواق حتى تشتد حاجة الناس إليها، فينزل بها محتكرها إلى السوق في الوقت الذي تشتد فيه حاجة الناس إليها، فيفرض على الناس سعراً غالياً، مستغلاً بذلك حاجة الناس إليها من جانب، وحاجة وندرتها في السوق من جانب آخر"[6]. وفسره الكاساني بقوله: "الاحتكار أن يشتري طعاماً في مصر، ويمتنع عن بيعه، وذلك يضر بالناس، وكذلك لو اشتراه من مكان قريب يحمل طعامه إلى المصر، وذلك المصر صغير، وهذا يضر به يكون محتكراً، وإن كان مصراً كبيراً لا يضر به لا يكون

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10، ص10، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص420.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص74، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص116.

(3) الكر: مكيال بابلي الأصل، يساوي 609.375 كيلو غرام قمح، انظر: هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص 69.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص75، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص222.

(5) قاسم، يوسف، **التعامل التجاري في ميزان الشريعة**، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، طبعة عام 1979م، ص3.

(6) حاجي، جعفر عباس، **المذهب الاقتصادي في الإسلام دراسة مذهبية فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام**، طباعة دار الألفين، الكويت، وبيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ 1987م، ج 2 ص 222.

محتكراً، ولو جلب إلى مصر طعاماً من مكان بعيد وحبسه لا يكون احتكاراً"[1]. وقد بين ابن قدامة في المغني أن الاحتكار المحرم هو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط[2]:

1- أن يشترى، فلو جلب شيئاً أو أدخل من غلته شيئاً فادخره لم يكن محتكراً؛ لأن الجالب لا يضيق على أحد ولا يضر به، بل ينفع، فإن الناس إذا علموا عنده طعاماً معداً للبيع كان ذلك أطيب لقلوبهم من عدمه.

2- أن يكون المشترى قوتاً؛ فأما الإدام والحواء والعسل والزيت وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم.

3- أن يضيق على الناس بشرائه ولا يحصل ذلك إلا بأمرين أحدهما: أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور، أما البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب فلا يحرم فيها الاحتكار لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً، والثاني : أن يكون في حال الضيق بأن يدخل البلد قافلة ذووا الأموال فيشترونها ويضيقون على الناس فأما إن اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم.

والاحتكار محرم في الشريعة الإسلامية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلا خاطئ"[3]، وقال أيضاً: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"[4].

ومع أن احتكار المواد الغذائية، لغرض تأخير بيعها حتى يرتفع السعر، ممنوع شرعاً، إلا أن التجار أهملوا هذا القيد في الغالب وصار للاحتكار دور هام في الفعاليات التجارية[5]. ومما تجدر

---

(1) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2000م، ج 5 ص 129.

(2) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، **المغني في فقه الإمام أحمد**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، 1417هـ 1997م، ج 4 ص 305.

(3) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، ج 3 ص 1228، برقم 1605.

(4) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه مع تعليقات الألباني**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، ج 2 ص 728، برقم 2153، وقال عنه الألباني: "ضعيف". الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، كتاب البيوع، باب في النهي عن الاحتكار، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ 2000م، ج 3 ص 1657، برقم 2586.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص73-75.

الإشارة إليه أن الاحتكار – في غير المواد الغذائية – لم يكن مألوفاً في العراق على نحو واسع، مع أنه لم يكن ممنوعاً وأقرب شيء إليه هو نظام "الضمان" فيخبرنا الصولي عن رجل ضمن النقل النهري بين بغداد والبصرة سنة (326هـ)[1]، ولم تكن الدولة تحتكر شيئاً عدا المنسوجات الرسمية، أو الطراز، للخليفة[2]. ولعل التنوع الكبير في الحرف والإنتاج ساعد نوعاً ما على تضييق المجال أمام المحتكرين، فمع أن التجار كانوا يتاجرون بنوع واحد أو أكثر من البضائع فإن باعة البضائع الاعتيادية كانوا هم الكثرة، وبينهم من ينتج البضاعة ويبيعها في نفس الوقت[3].

كما قام الوزراء باحتكار بعض السلع وخزنها، فبعد ارتفاع الأسعار سنة (307هـ) ونتيجة الاحتكار الذي قام به الوزير "حامد بن العباس"، بسبب خزنه للمواد والسلع، قام أهل بغداد بالتوجه إلى المساجد الجامعة، وكسروا المنابر إلى أن أمر الخليفة "المقتدر" بفتح الدكاكين وبيع المواد والسلع بنقصان خمسة دنانير، وعادت الأمور إلى طبيعتها، وساد الهدوء والاستقرار[4].

كما إن من واجبات المحتسب الإشراف على أصحاب المهن كافة ومراقبتهم ومنعهم من الغش، حيث وضع رجال الحسبة تعليماتهم وتوجيهاتهم إلى أصحاب المهن المختلفة، وهذه التوجيهات تشير إلى بعض تعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي تحث على النظافة في كل شيء. ومن أصحاب المهن الذين يشرف المحتسب عليهم وعلى عملهم، "الخبازون" حيث يأمرهم برفع سقوف أفرانهم، ويجعلون لها فتحات ومداخن واسعة، ليسهل خروج الدخان، حتى لا يتضرر منه الناس[5]، كما يلزم الخباز بأن يمسح الفرن من الداخل، وأن تكون الأوعية التي يستعملها في

---

(1) الصولي، أخبار الراضي والمتقي، ص206.

(2) زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج1، ص124 وما بعدها.

(3) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 121.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص47، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص116– 117.

(5) ابن الأخوة، معالم القربة، ص95.

العجين نظيفة ومغطاة[1]. كما يشرف على الذين يبيعون الحبوب والدقيق، حيث يمنعهم من احتكار الغلة، وخلط جيدها برديئها، كما يشترط عليهم تجفيف الغلة قبل بيعها، لكي لا يثقل وزنها[2]، أما الجزارون والقصابون فيمنعهم من إخراج الذبائح عن أماكن حوانيتهم، حتى لا يتضرر بها المارة، كما يأمرهم بعزل لحم الضأن عن لحم الماعز، وعدم غش اللحوم بأي شكل كان[3].

كما يأمر الشوائين والرواسين وقلائي السمك بالنظافة، كما يأمر الطباخين بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب بعد غسلها بالماء، ويمنعهم من طبخ أنواع مختلفة من اللحم مع بعضها[4].

ويلزم باعة الحلوى أن تكون مقاديرهم متساوية، وأن تكون الحلوى ناضجة جيداً، كما يمنع غش الحلوى بخلط أنواع متعددة مع بعضها[5].

وكان المحتسب يشرف على أرباب البضائع كافة، كالعطارين يمنعهم من غش العطر وخاصة أن أنواعه كثيرة ومتعددة[6]، حيث يجوز للمحتسب أن يفحص نوع العطر، وذلك بطرق كثيرة ومتعددة، كما يمنع السمانين من الغش في الوزن والكيل، وخلط البضاعة الجيدة بالرديئة، وألا يرشوا الماء على التمر لترطيبه وزيادة وزنه، ويلزمهم بحفظ البضائع في أوعية مغطاة واستعمال المذبة باستمرار لطرد الذباب، كما كما يتفقد موازينهم ومكاييلهم وحوانيتهم[7].

أما البزازون، فكانوا أكثر المهنيين غشاً، وكانت لديهم أساليب متعددة يستخدمونها في الغش والخداع، ومن أشهرها اللجوء إلى أنواع كثيرة من البيع، مثل بيع "النجش" ومعناه أن يزيد المرء في ثمن السلعة، وهو لا يرغب في شرائها ولكن ليغري غيره في شرائها، ومنها "بيع المرء على بيع

---

(1) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص22، ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص95.

(2) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص93.

(3) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص105.

(4) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص34.

(5) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص121.

(6) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص129– 133.

(7) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص60.

أخيه" كأن يشتري الشخص سلعة ما، ثم يلقاه رجل آخر ويقول له: ردها وأنا أبيعك خيراً منها بهذا الثمن، وجميع هذه البيوع من البيوع المنهي عنها لقول النبي صلى الله عليه وسلم" لا تناجشوا، ولا يبع المرء على بيع أخيه، ولا يبع حاضر لباد"(1).

ومن أساليبهم أيضاً بيع "الملامسة" وهو إذا لمس الشخص الثوب بيده ألزمه البائع شراءه دون أن ينظر إليه، وعلى المحتسب في هذه الحالات أن يستعين ببعض البزَّازين، ويكونون من أهل الأمانة والصلاح وعارفين بجميع أحكام البيع، حتى يتمكنوا من ضبط أهل الخداع والتحايل على الناس، وأن يجد لهم مقاييس البيع، ويمنع الاتجار بالبز، إلا من عرف أحكام البيع، وعقود المعاملات، وما يحل منها وما يحرم(2).

ويشرف المحتسب على أهل صنعة الحياكة، وجودة عملهم، وعلى الخياطين، الذين يلزمهم بجودة التفصيل وسعة الثياب، واعتدال الأكمام، ويلزمهم بوزن القماش قبل بيعه، كما يمنع الخياطين من مماطلة الناس، ولا يتكلفون للناس عملاً أكثر من الأسبوع(3)، وأن لا يخيطوا لأحد ثوباً ممزقاً، ولا القلانس من الخرق البالية، بل من الجيدة وأن لا يقوون الخرق البالية، لأن في ذلك غش وخداع(4)، أما القطانون فيمنعهم المحتسب من خلط القطن الجديد بالقديم، ويشترط عليهم تنظيفه مما علق به من الشوائب، وكذلك الحريريون، حيث يشترط عليهم تنظيفه جيداً، وعدم خلطه، وكذلك الكتانون، حيث يشترط عليهم عدم خلط الكتان الرديء بالجيد، كما يشترط عليهم تنظيفه من الشوائب(5).

كما يتفقد المحتسب سوق الصيارفة، ويراقب طريقة تعاملهم، ويمنعهم من الغش ويراقب موازينهم، ويمنعهم من التعامل بالربا، وكذلك الصاغة الذين يلجأون إلى طرق كثيرة في الغش،

---

(1) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، ج 2 ص 1033، برقم 1413.

(2) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص140- 141.

(3) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص145.

(4) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص67- 68.

(5) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص152.

حيث يتشدد المحتسب معهم كثيراً[1]، كما يمنع المحتسب النحاسين من خلط النحاس بغيره من المواد، وكذلك الحدادون، الذين يمنعون من بيع الحديد على أساس إنه من الفولاذ[2].

ومن خلال ما سبق يظهر أن المحتسب يشرف على جميع أصحاب المهن والحرف والبائعين في الأسواق، من خلال تعليماته وتوجيهاته التي يصدرها لهم، كما يراقب جميع أعمالهم، ويساعده في ذلك الأعوان والعرفاء، ومع ذلك إلا أن بعض أصحاب المهن والتجار كانوا يخالفون تلك التوجيهات، ولذلك فقد كانت للمحتسب أدوات خاصة يستعملها في عقاب المخالفين والمدلسين، وتوضع هذه الأدوات على دكته، ليراها الناس، وتوقع في قلوب المفسدين الرعب، ويزجر بها أهل التدليس، وتشتمل هذه الأدوات على[3]:

1. السوط: والذي يجب أن يكون متوسطاً، لا بالغليظ ولا بالرقيق اللين، بل يكون وسطاً بحيث لا يؤلم الجسم، ويكون من الجلد[4].
2. الدُّرَّة: وهي تتخذ من جلد البقر أو جلد الجمل، وتحشى بنوى التمر، وتستخدم كسوط يضرب به[5].
3. الطرطور: ويكون هذا من اللبد المنفوش بالخرق البالية، مكللاً بالودع والأجراس وأذناب الثعالب[6].

أما أساليب العقاب التي يلجأ إليها المحتسب مع المخالفين، فكانت متعددة أهمها التعزير، وهو تأديب دون الحد[7]، ومنها التوبيخ وهو التأنيب والزجر، ومنها الضرب بالسوط والدرة دون أن يبلغ أدنى الحدود، ومنها التشهير بالمخالفين في الأسواق، كما وقد يستخدم المحتسب عقاب النفي أيضاً[8].

ومن خلال ما سبق في هذا الفصل يظهر أن النشاط الاقتصادي في الدولة العباسية في

---

(1) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص77.

(2) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص158.

(3) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص108، ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص195.

(4) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص195.

(5) ابن الأخوة، **معالم القربة**، ص195.

(6) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص10.

(7) البستاني، بطرس، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة عام 1977م، ص598.

(8) الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص109.

العصر العباسي الثاني كان على درجة من التطور والتنظيم، سواء من الناحية الزراعية، أو الصناعية، أو التجارية والأسواق، حيث انتشرت الحاصلات الزراعية وتنوعت، وتنوعت تبعاً لذلك الأنشطة الصناعية والحرفية التي تساهم في تسويق تلك الحاصلات الزراعية، كما تطورت واتسعت تبعاً لذلك الأسواق والتجارة الداخلية والخارجية، وهذا الأمر اقتضى وجود مؤسسة الحسبة لتقوم بمراقبة الأسواق، حيث قام المحتسب وأعوانه بمراقبة الأسواق وكافة المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

الفصل الرابع:

النظام المالي في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الإيرادات العامة.

المبحث الثاني: النفقات العامة.

المبحث الثالث: الإدارة العامة والدواوين.

الفصل الرابع:

النظام المالي في العصر العباسي الثاني

يقصد بالنظام المالي جملة القناعات الدينية أو النظرية أو العرفية التي تحكم نظرة الإسلام إلى المال، ومجموعة المؤسسات والأدوات التي ابتدعها الإنسان لضبط وتسيير حركة المال بين أعضاء الهيئة الاجتماعية(1).

ويعرف النظام المالي الإسلامي بأنه: "النظام الخاص بإيرادات ونفقات الدولة في إطار نصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الجهات والإجراءات التي تنظم استئداء وإنفاق هذه الإيرادات والنفقات، وله أهدافه التي تعد أهدافاً وسيطة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وله خصائص وعناصر ثابتة لا تتغير، وعناصر أخرى متغيرة بحسب الزمان والمكان"، وينصرف مفهوم النظام المالي إلى النظام المالي العام الذي محله إيرادات ونفقات الدولة، تمييزاً له عن النظام المالي الخاص الذي محله الإيرادات والنفقات الخاصة(2).

وبذلك يظهر أن المقصود بالنظام المالي هو مجموعة القواعد والتشريعات والقوانين التي تنظم إيرادات ونفقات الدولة، ومن أهمها القانون الذي ينظم إصدار الموازنة العامة للدولة.

ويتم تنظيم النظام المالي من خلال علم المالية العامة، وهو ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يحكم النشاط المالي للدولة، أو هو عبارة عن مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادي التي تعالج الإيرادات العامة للدولة، ونفقاتها، والموازنة بينها، ولذلك فعلم المالية العامة يدرس الكيفية التي توفر بها الدولة إيراداتها المالية وتحدد بها نفقاتها العامة(3).

---

(1) السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مطبعة حلاوة، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 1433هـ 2013م، ص 85.

(2) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 2015م، ص 39.

(3) عناية، غازي، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ 1990م، ص 13.

ويمكن إجمال أهداف النظام المالي الإسلامي في تأمين متطلبات الدفاع عن الدولة، ونشر الدعوة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز تحقيق الكفاية في الأحوال العادية، والتأسي بالكفاف في الأحوال الاستثنائية، إضافة إلى توجيه المدخرات العامة التي تقوم الدولة باستثمارها، وله وظيفة في إعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال وسائل وأنظمة متعددة، منها زكاة المال، والضرائب، وإنفاق إيرادات استغلال بعض الملكيات العامة، وملكية الدولة، حيث تلعب نفقات الدولة وإيراداتها دوراً هاماً في استكمال عدالة التوزيع داخل المجتمع الإسلامي[1].

أما المال العام فيقصد به تلك الأموال التي لا مالك لها من أفراد الناس على التعيين، بل نفعها يعود على مجموع الأمة، سواء تلك التي وجدت بخلق الله تعالى دون تدخل من البشر، أو تلك التي أقيمت بتصرف من الناس لكن نفعها عام لجميع المسلمين كالمساجد والمدارس والطرقات والأنهار والأوقاف الخيرية ونحوها من المنافع العامة[2].

وتتمثل السمات الأساسية للنظام المالي والمالية العامة في الإسلام بما يلي[3]:

1- **شرعية المالية العامة الإسلامية:** حيث تحكمها مجموعة من الأصول والمبادئ الكلية والتي أساسها أحكام الشريعة الإسلامية وأدلتها من القرآن والسنة والإجماع.

2- **روحية المالية العامة الإسلامية:** حيث تنبني قواعدها في الجباية والإنفاق على أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها العامة.

3- **انضباط المالية العامة الإسلامية:** حيث تحكمها مجموعة من الأصول الشرعية في التحكم والتصرف، ويستهدي بها الولاة والحكام في الجباية والإنفاق، وعلى سبيل النص والاجتهاد، والتحديد والتوفيق، والقوامة والترشيد.

---

(1) أبو الفتوح، **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، ص 41.

(2) الزحيلي، وهبة، **آثار الحرب في الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1998م، ص 521.

(3) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، 29 وما بعدها.

4- **استقلالية المالية العامة الإسلامية** بقواعدها وأسسها وأحكامها ومرونتها، وعموميتها، ضمن نظام مالي متكامل، أساسه النصوص التشريعية في التكليف والتنظيم، وسنده قواعد الشريعة الكلية ومقاصدها في التطبيق.

أما الأصول والمبادئ الأساسية التي تحكم المالية العامة الإسلامية فهي[1]:

1- **إلهية الأصول والمبادئ الكلية:** فمصدرها القرآن والسنة إنشاء وتأصيلاً، والاجتهاد الفقهي تطبيقاً وتنفيذاً.

2- **روحية الأصول والمبادئ الكلية:** حيث تتناول جميع أشكال وأغراض الرفاهية الاجتماعية والسعادة الإنسانية في الدنيا والآخرة.

3- **عمومية الأصول والمبادئ الكلية في التدخل:** حيث تؤصلها السياسة المالية الإسلامية بالإحاطة بجميع أوجه وصور التدخل الحكومي في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، فيما يعرف بالتدخل الوظيفي للمالية العامة الإسلامية.

4- **إيجابية الأصول والمبادئ الكلية في التدخل:** حيث تؤصل المالية العامة الإسلامية في التدخل بالاستخدام الإيجابي والأمثل للأدوات المالية من الإيرادات والنفقات والموازنة العامة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5- **أسبقية الأصول والمبادئ الكلية في التدخل:** من خلال تقرير مبادئ وقواعد الإجازة المسبقة لتدخل المالية العامة الإسلامية في الجباية والإنفاق، ويتمثل هذا في الموافقة المسبقة من قبل مجلس الشورى وأهل الحل والعقد وأهل الرأي على أية سياسة مالية.

6- **مرونة الأصول والمبادئ الكلية في التطبيق:** من خلال تقرير أحكام عامة ومجملة، تتسع لتطويع الأحكام والقواعد الجزئية لإعطاء الحلول بما يتناسب مع الظروف الزمانية والمكانية.

---

(1) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 41 وما بعدها.

7- **عدالـة الأصول والمبـادئ الكليـة فـي التطبيـق:** سواء في السياسـة الماليـة الضريبية، أو فـي السياسة المالية الإنفاقية.

ويسعى النظام المالي في أي دولة إلى محاولة تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات، حيث كانت سياسة العباسيين المالية ترمي إلى تحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، ومن ثم كانت الميزانية العامة تقسم إلى قسمين: قسم الاستخراج ويعرف بموارد الدولة، وقسم النفقات ويعرف بمصارف الدولة، وقد بلغ النظام المالي في العصر العباسي الثاني مبلغاً عظيماً من الدقة والنظام، فكانت لكل ولاية ديوان للخراج يتبع ديوان الخراج الرئيسي في بغداد أو في سامراء، وينقسم كل منهما إلى قسمين: يشرف أحدهما على النفقات ويحمل ما تبقى إلى دار الخلافة، ويشرف الثاني على الموارد المالية للدولة(1).

وقد تحقق ذلك في عهد العباسيين، حيث شهد النظام المالي مرحلة جديدة من التنظيم، بفضل السيطرة على الموارد والنفقات، وقد تنبه الخلفاء العباسيون إلى أهمية الموارد المالية في تثبيت أركان الدولة، وخاصة مورد الخراج، وبناء على أهمية الخراج فقد عمد الخلفاء العباسيون إلى استصلاح الأراضي والاهتمام بالسدود والقنوات والري، وخاصة في منطقة السواد(2).

---

(1) حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج 3 ص 289-290.

(2) منطقة السواد هي: ضِياع ومزارع العراق التي فتحت زمن الخليفة عمر بن الخطاب ويسمى بذلك لسواده بالزروع والأشجار. انظر: البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، ط1، 1991، ص 297.

المبحث الأول: الإيرادات العامة

إن موارد الدولة العباسية قد تناقصت كثيراً في العصر العباسي الثاني – محل الدراسة – عما كانت عليه الحال في العصر الأول، فمنذ النصف الأول من القرن الثالث الهجري نلاحظ أن هناك تناقصاً كبيراً في الموارد لدرجة عدم تحقيق التوازن بينها وبين النفقات[1]، ويمكن إجمال الأسباب بما يلي:

1. ميل الخلفاء إلى المبالغة في الإسراف والإنفاق، الذي قاد إلى حدوث الأزمات المالية المتكررة[2].
2. حصول عدد كبير من الثورات، حيث لعبت تلك الثورات دوراً كبيراً في التأثير على المالية، وبخاصة ثورة الزنج[3]، التي كلفت الدولة كثيراً من الخسائر في الأموال و الأرواح، وأثرت على الموارد الاقتصادية[4]، ومثل ذلك يمكن القول عن حركة القرامطة[5] وتأثيراتها على الموارد[6]. كما لا يمكن إغفال دور الحركات الانفصالية في هذه الفترة، حيث شهدت الدولة عدداً من حركات الانفصال، والتي تسببت بحدوث خلل كبير في إيرادات بيت المال[7].
3. تدخل القادة الأتراك في الحياة الاقتصادية، حيث لعبوا دوراً في الاستحواذ على خراج العديد

(1) مسكويه، أحمد بن محمد، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1990م، ج1، ص184، 317. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **تاريخ ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981م، ج3، ص467.

(2) حتاملة، عبدالكريم عبده، **البنية الإدارية في الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري**، جمعية عمال المطابخ التعاونية، عمان، الأردن، ط1، 1984م، ص32.

(3) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج3، ص28، وسوف يأتي تفصيل ثورة الزنج في الفصل الأخير من الأطروحة.

(4) انظر في آثار هذه الثورة: الطبري، محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط1، 1967م، ج9، ص598 –617، ج10، ص71. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن الشيباني، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، عام 1965م، ج7، ص236.

(5) انظر في أحداث هذه الحركة، الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص23–24، أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط1، 1998م، ص1080.

(6) انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص493، 542، ج8، ص149، 162، 186. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمرو، **البداية والنهاية في التاريخ**، تحقيق عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، مصر، طبعة عام 1994م، ج11، ص86–87.

(7) لقد سبق بيان ذلك عند الحديث عن النطاق الجغرافي للدولة العباسية.

من المناطق، ومواردها، ففي سنة 256هـ مثلاً استولوا على العديد من أموال خراج بغداد[1].

4. كما لا يمكن إغفال دور أمير الأمراء[2] الذي بدأ عام 324هـ في الاستحواذ على أموال وموارد الدولة[3]، فبعد أن زادت حركات التمرد في الأطراف، اضطر الخليفة الراضي إلى تقليد محمد بن رائق منصب أمير الأمراء، وتولى جباية الخراج وإدارة الدواوين، وحملت الأموال على أثر ذلك إليه يتصرف بها كما يشاء إلى أن بطلت بيوت الأموال[4]. كما أدت الحروب المتواصلة بين المتنافسين على هذا المنصب أكبر الأثر في تدهور الموارد المالية، حيث أدت في كثير من الأحيان إلى خرق الأنهار والسدود وتعطل الزراعة والغلاء وغير ذلك[5].

5. كما أثرت الفتن الداخلية والمستمرة بين الخلفاء أنفسهم على المالية العامة للدولة، وخاصة الفتنة بين المستعين (248-251هـ) في بغداد وبين المعتز (251-255هـ)، في سامراء، حيث أمر المستعين عمال الخراج رفعه إلى بغداد وعدم رفعه إلى سامراء[6].

6. كما لعب أسلوب الضمان كذلك دوراً في تدهور الأوضاع الاقتصادية، فعندما يعجز الخلفاء عن توفير الأموال لسداد النفقات المترتبة عليهم يلجؤون إلى تضمين الأراضي والجباية إلى المتضمن مقابل تعهد هؤلاء بدفع مبلغ معين من المال للدولة[7]، وفي كثير من الأحيان يقدم هؤلاء مالاً أقل بكثير من مقدار الخراج الحقيقي في هذه المنطقة، وكثيراً ما أدى ذلك إلى تفكير هؤلاء

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص221.

(2) أمير الأمراء: لقب استحدث في العصر العباسي زمن "الراضي" بعد تدهور الأوضاع ويطلق على من يستأثر بالسلطة ويستبد بالأمور وكان ابن رائق أول من تلقب به، وقد سبق تفصيل ذلك في الفصل الأول.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص332-352. النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق أحمد كمال زكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1980م، ج23، ص132.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص351-352، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص323، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص195.

(5) الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي، **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ص105-106، وص 278، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص9، 83-84.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص287-288. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص 143-144.

(7) الصولي، **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**، ص4. أبو الحسن الصابئ، هلال بن المحسن، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، تحقيق عبد الستار فراج، د.م، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1985م، ص13-14، ص362.

بالتمرد والاستقلال عن الدولة[1].

7. كما كان للعوامل والظروف الطبيعية دور في التأثير على الموارد والزراعة مثل: الجفاف، والزلازل، والقحط، التي أثرت على الزراعة وبالتالي على الموارد[2].

نستنتج مما تقدم ذكره أن الموارد المالية في هذه الفترة تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والطبيعية التي أثرت سلباً عليها، وانعكس ذلك بدوره على المالية العامة للدولة، حيث أصبحت تواجه عدداً من المشاكل المالية، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة. وسوف يتناول الباحث الإيرادات المالية في العصر العباسي الثاني في المطالب التالية:

المطلب الأول: خراج الأرض:

من أهم الإيرادات العامة للدولة مورد الخراج، وفيما يلي تعريف الخراج، ودوره في إيرادات الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني.

أولاً: تعريف الخراج:

الخراج هو ما يخرج من غلة الأرض، وتستعمل لتدل على الحقوق التي تؤدى على رقاب الأرض، والخراج في لغة العرب الغلة، وتأتي بمعنى الرزق والأجر[3]، وقد ورد لفظ الخراج في الخراج في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ (سورة المؤمنون، الآية 72)، وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ (سورة الكهف، الآية 94).

ويعرف الخراج اصطلاحاً بأنه: "ما يأخذه السلطان على الأرض الخراجية، ويسمى القوانين

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص72، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص108.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص207-213، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص 81، 87.

(3) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص186. أبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**، ص162.

السلطانية"[1]، أو هو: "ضريبة تفرض على الذمي في أرضه التي فتحها المسلمون عنوة، فهو تكليف مالي يفرض على أرض الذمي، في أرضه التي فتحت عنوة، وبقيت تحت تصرفه"[2]. وهناك شروط يجب توافرها في عمال الخراج منها: أن يكون عالماً فقيهاً يوثق بدينه وأمانته، وأن يجمع بين الشدة واللين ولا يظلم، ولا يكلف الناس فوق طاقاتهم، وأن يكون هناك من الجند من يوثق بهم بمهمة الإشراف على عمال الخراج ومراقبتهم[3].

ويجبى الخراج من الأراضي التي فتحها المسلمون وأصبحت مُلكاً عاماً للدولة، فكانت سياسة الدولة تجاهها أن يزرعها أصحابها ويؤدون الخراج عنها، والأراضي إما أن تكون عشرية أو خراجية، والفرق بينهما أن أراضي العُشر أسلم أهلها ويؤدون الخراج عنها حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين[4].

وعادة يجبى الخراج من عدة أنواع من الأراضي التي ملكت عنوة، وتركت بأيدي أصحابها يزرعونها ويؤدون الخراج عنها، والأراضي التي جلا أصحابها عنها وانتقلت ملكيتها إلى المسلمين يزرعونها ويؤدون الخراج عنها، وأراضي الصلح التي تُركت بأيدي من صولحوا عليها ويدفع هؤلاء الخراج عليها. كما تختلف العوامل المراعاة في تقدير الخراج من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب جودة الأرض، وخصوبة التربة، ونوع المحصول، وطريقة الري، والبعد والقرب من الأسواق وغيرها من العوامل[5].

ثانياً: أقسام الخراج:

يقسم الخراج إلى نوعين: خراج الوظيفة، وهو ما يفرض على الأرض حسب المساحة ونوع

---

(1) الرحبي، عبد العزيز، **فقه الملوك**، تحقيق أحمد الكبيسي، دار إحياء التراث الإسلامي، ورئاسة ديوان الأوقاف، العراق، بغداد، ط8، 1975م، ج 1 ص 35.

(2) عناية، غازي، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ 1990م، ص 264.

(3) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، **الخراج**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 120.

(4) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص187.

(5) انظر: الماوردي، **الأحكام السلطانية**، مرجع سابق. وانظر أيضاً: عبد الواحد، عطية، **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبع عام 1991م، ص622. حسن، إبراهيم حسن، **النظم الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1980م، ص221.

المحصول، كما فعل عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– في أراضي السواد، فالعبرة في هذا النوع لمساحة الأرض، ونوعية المزروع فيها، وخراج المقاسمة، أي فرض نسبة معينة على المحصول كالخمس أو السدس، حيث تتحدد الضريبة هنا بمقدار معين من الناتج[(1)].

ويبدو أن نظام المقاسمة أفضل من نظام الوظيفة أو الجباية حسب المساحة، كما اعتبره القاضي أبو يوسف حلاً للعديد من مشاكل الجباية فقال: "ولم أجد أوفر على بيت المال ولا أعفى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض من مقاسمة عادلة خفيفة، فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم، وحمل بعضهم على راحة وفضل..."[(2)].

ثالثاً: دور الخراج في مالية الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني:

لقد شكل الخراج المورد الأساسي للدولة آنذاك، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الزراعة والخراج، فقد اعتنى به الخلفاء، واستصلحوا الأراضي الزراعية، وحفروا القنوات، واهتموا بالري[(3)].

ولإصلاح الأوضاع الاقتصادية فقد حدد المهتدي بالله عام 255– 256هـ أياماً معينة للإشراف على أمور الخراج بنفسه ومحاسبة عماله، وكانت أهم إصلاحاته في هذا الصدد إسقاطه ما بقي من الكسور[(4)] على المزارعين في سنة (255هـ)، وذلك أنه لما نقل خراج العراق من نظام المساحة إلى المقاسمة بقي هناك بعض الأموال على المزارعين وعجزوا عن سدادها، ولتشجيع

---

(1) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص191، وانظر أيضاً: الحصري، أحمد، **السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي**، مكتبة الكتب الأزهرية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1984م، ص621.

(2) أبو يوسف، **الخراج**، ، ص 61. وانظر أيضاً في المقارنة بين خراج الوظيفة وخراج المقاسمة: عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 271–272.

(3) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ج11، ص225، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج10، ص373.

(4) الكسور: المال الذي لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله أو موتهم، الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، **مفاتيح العلوم**، دار المناهل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص140–141.

المزارعين أمر المهتدي بإسقاطها، وكان مقدارها يساوي اثني عشر مليون درهم سنوياً[1].

أما الخليفة المعتضد (279–289هـ) فقد كان كثير الاهتمام بأمور الزراعة والري، فأمر بإصلاح أحد فروع نهر دجلة في سنة (283هـ) وأزال منه حجراً تحول دون تدفق المياه، وذلك لتحسين نظام الري، كما نظر في شكاوى الفلاحين المتعلقة بشؤون توزيع المياه، مراعياً العدالة في ذلك، ولم يتهاون في محاسبة العمال والجباة، واهتم بحماية الفلاحين والمزارعين من أساليب الجباة وقسوتهم[2].

أما أهم إصلاح قام به المعتضد فهو إكمال ما بدأه المتوكل من تأخير موعد الجباية من نيسان إلى حزيران ليتزامن ذلك مع موسم الحصاد[3]، حيث كانت الجباية تتم قبل موعد الحصاد، وجرت عدة محاولات لإصلاح ذلك، إلا أن ذلك لم ينفذ فعلياً إلا زمن المعتضد[4]، ومما لا شك فيه أن لتلك الإصلاحات انعكاسات على الوضع الزراعي والخراج، فيذكر الصابئ أن الارتفاع زمن المعتضد ازداد كثيراً بحيث أنه "لم يرتفع سواد العراق لأحد بعد عمر بن الخطاب بمثل ما ارتفع أيام المعتضد"[5].

وبعد أن تصدى المكتفي (289–295هـ) لحركات القرامطة والمعارضة انتعشت الزراعة، حيث اهتم بأمور الخراج ومحاسبة عماله[6]، ولتشجيع المزارعين على الإنتاج قرر المقتدر (295–320هـ) بطلان مال التكملة، فبعد أن استولى الصفاريون[7] على فارس، وأساؤوا معاملة المزارعين

---

(1) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م ج4، ص119. السيوطي، عبد الرحمن، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، ط1، 1952م.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص46. ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص360. مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 27–28.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص39.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص469.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص209.

(6) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1971م، ج2، ص24.

(7) لقد سبق الحديث عن الدولة الصفارية في النطاق الجغرافية للدولة في العصر العباسي الثاني.

ترك هؤلاء الأراضي، فقررت الدولة وضع الخراج على من تبقى منهم وسمي مال التكملة، وبعد أن عجز المزارعون عن دفعه رفعوا شكوى بذلك إلى المقتدر، فأمر ببطلان مال التكملة[1].

ونظراً لأهمية مورد الخراج في تلك الفترة فقد كان تأخر الخراج أو عدم وجوده سبباً في وجود أزمة مالية في الدولة، كما حرص القادة الانفصاليون على الاستقلال بالخراج، وعدم إرساله إلى بيت المال، ففي سنة (250هـ) هزم عامل فلسطين الجيش العباسي وجبى الخراج فيها[2]، كما سيطر الوالي يعقوب بن الليث الصفار في سنة (255هـ) على فارس وخراسان وجمع الخراج فيها لنفسه[3]، وقطع والي الأردن وفلسطين عيسى الشيباني الخراج عن العراق أكثر من مرة[4]، وتكرر مثل ذلك سنة (297هـ) حيث قطع بن الليث الصفار الأموال من بلاد فارس إلى العراق[5].

وبعد أن رفض أهالي بعض المناطق رفع الخراج إلى ملك الروم قصدها وقام بسلبها ونهبها وذلك في سنة (313هـ)[6]، واستحوذ عدد من الحكام المحليين على الخراج. كما هي الحال في البريديين، الذين كانوا يتولون عدة أقاليم، ورفضوا رفع شيء من الخراج إلى بغداد متعذرين بعدم دفع المزارعين له[7]. وقد حرص الخلفاء كذلك على تنظيم إدارة الخراج وجبايته، حيث وجد ديوان للخراج في العاصمة يشرف على الدواوين الإقليمية، ووجد في كل اقليم وولاية ديوان للخراج يتولى الجباية ورفع المال إلى الدوان الملكي في العاصمة بعد خصم النفقات[8]. وفي نهاية القرن الثالث

---

(1) مسكوية، **تجارب الأمم**، ج1، ص28، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص367-370.

(2) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج2، ص495.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص193.

(4) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص505.

(5) القرطبي، سعد بن عريب، **صلة تاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1967م، ص35.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص146-147.

(7) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص306.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص83، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص315.

للهجرة أصبح هنالك ديوان خراج للمشرق وآخر للمغرب[1]، حيث يتم اختيار أكفأ الرجال لإدارة هذه الدواوين، فكانت كفاءة موظف ديوان الخراج عادة لا تقل كفاءة عن الوزير[2].

المطلب الثاني: زكاة الزروع والثمار:

تطلق الزكاة على الجزء من المال الذي يخرجه الغني من ماله إلى إخوانه الفقراء والمستحقين له[3]، وتعرف الزكاة شرعاً بأنها: "الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة"[4].

وهي واجبة على كل مسلم سواء أكان صبياً أو امرأة، وشروط وجوبها هي: الملك التام للمال، وأن يكون المال نامياً، وأن يبلغ المال النصاب، وأن يكون فاضلاً عن الحوائج الأصلية، وأن يحول عليه الحول، أي أن يمر على ملكيتها عام هجري كامل، وأن يكون المال سالماً من الدَّين[5].

ويتولى جبايتها عامل خاص، يشترط فيه أن يكون مسلماً، ذا عدل وأمانة وعلم بأحكام الزكاة[6]، وعليه أن ينفق مال الصدقة في البلد نفسه، وأن لا ينقله من بلد لآخر[7]، كما لا يجوز جبايتها من قبل عامل الخراج، وذلك لاختلاف مصارف مال الزكاة عن مصارف مال الخراج ولا يجمع المالان، لأن مال الخراج يصرف في شؤون المسلمين[8].

وبعد أن تزايدت أموال الصدقات برزت الحاجة إلى إنشاء بيت مال خاص للصدقات تحفظ

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص73. الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله، **أخبار المقتدر بالله العباسي**، تحقيق خلف نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، طبعة عام 1991م، ص57.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص23، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص87.

(3) ابن زنجويه، محمد بن زنجويه، **الأموال**، تحقيق شاكر فياض، مركز فيصل للبحوث، الرياض، السعودية، ط1، 1986م، ج2، ص799.

(4) القرضاوي، يوسف، **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط25، 1427هـ 2006م، ج 1 ص 55.

(5) القرضاوي، **فقه الزكاة**، المرجع السابق، ج 1 ص 143 وما بعدها، بتصرف، وانظر أيضاً: الصالح، صبحي، **النظم الإسلامية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط6، 1982م، ص355–356.

(6) أبو يوسف، **الخراج**، ص86–87، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص145.

(7) قدامة، **الخراج**، ص133، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص158.

(8) أبو يوسف، **الخراج**، ص87، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص156–158.

فيه الأموال، وتصرف في الأوجه المحددة لها، فاستحدث لذلك وزناً للنظر في شؤونها يسمى ديوان الصدقات[1]. ومع أن الأحكام الشرعية تنص على فصل الصدقات والزكاة عن موارد بيت المال ومنها الخراج أي عدم جمع مال الزكاة والصدقات إلى مال الخراج إلا أن تجاوزاً حصل في بعض الأوقات تجاه هذا المورد المالي، فكان عامل الخراج يقوم بجباية زكاة المواشي، وعشر الزروع والثمار، أما زكاة الأموال النقدية فكان يترك أمر إخراجها إلى الأفراد أنفسهم[2].

ويرى الباحث أن الصدقة لا تعد مورداً مالياً بالمعنى الصحيح، إذ هي عبارة عن جزء من المال يؤخذ من مال الأغنياء ويعطى للفقراء، فهي ليست من موارد بيت المال، حيث يوجد لها بيت مال خاص بها، إلا أنها يمكن أن تساهم في إصلاح الأوضاع الاقتصادية إلى حد ما، من خلال توجيه أموالها إلى الفقراء والمحتاجين والمصارف الأخرى التي نص عليها القرآن الكريم في الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ (التوبة: 60)، ما يمكن أن يوفر على بيت المال الأموال التي ستصرف إلى هذه المصارف، وبالتالي يمكن توجيه تلك الأموال إلى المصالح المستحقة لها.

المطلب الثالث: الركاز

الركاز ما ركزه الله تعالى في الأرض، أي أحدثه فيها كالركيزة[3]، ويقال أركز الرجل أن وجد ركازاً، وصار المعدن ركازاً أي ارتكز وثبت[4]، وورد في القرآن الكريم الركز بمعنى الصوت الخفي،

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص152.

(2) الزهراني، ضيف الله يحيى، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية 132-334هـ**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، 1406هـ 1986م، ص 44.

(3) قدامة، **الخراج**، ص238، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص24.

(4) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج5، ص416.

قال تعالى: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ (مريم: 98)، والركاز مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية[1].

ويرى عدد من الفقهاء أن مصرف الركاز هو مصرف الفيء أي الخمس واستندوا في ذلك إلى رواية أبي هريرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: "في الركاز الخمس"[2].

وتوجب توافر شروط لاعتبار المال المدفون ركازاً، ويتعلق به الحكم وهو الخمس منها: أن تظهر عليه إشارات معينة تدل على أنه من وضع الجاهلية، أما إن وجدت عليه إشارات تثبت عكس ذلك مثل اسم النبي أو اسم النبي أو اسم أحد الخلفاء فلا يعتبر في الحالة ركازاً، بل يعتبر لقطة[3].

ومع أن القرآن الكريم قد اشترط توزيع الأخماس على أصناف معينة، إلا أنه في بعض الأوقات تم إدراجها ضمن إيرادات بيت المال، وقد نص قدامة بن جعفر في كتاب الخراج على ذلك[4]، كما درج المؤلفون على إدراجها ضمن إيرادات بيت المال في العصر العباسي[5].

المطلب الرابع: الجزية:

الجزية: هي ما يؤخذ من أهل الذمة اليهود والنصارى الذين عاشوا في ذمة المسلمين بموجب عهود ترعى مصالحهم، مقابل مبلغ من المال يؤدونها عن الرؤوس[6]. والجمع جزي، وهي من فعله من الجزاء، أي كأنها جزت عن قتله[7]، وتعرف الجزية اصطلاحاً بأنها: "ما لزم الكافر من مال لأمنه واستقراره تحت حكم الإسلام، وصونه... فهي ضريبة مالية تفرض على الرؤوس من الذميين

---

(1) أبو يوسف، **الخراج**، ص24، ابن زنجويه، **الأموال**، ج2، ص740.

(2) ابن آدم، يحيى بن آدم، **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط2، 1984م، ص31، ابن زنجويه، **الأموال**، ج2، ص 738-739، قدامة، **الخراج وصنعة الكتابة**، ص 238.

(3) ابن آدم، **الخراج**، ص31، الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص153، الفراء، **الأحكام السلطانية**، ص128.

(4) قدامة بن جعفر، **الخراج وصنعة الكتابة**، ص 72.

(5) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 44.

(6) ابن قيّم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1983م، ج1، ص22.

(7) ابن منظور، **لسان العرب**، ج14، ص181.

يلتزمون بأدائها للدولة الإسلامية متى توافرت شروط وجوبها"[1].

ووردت الجزية في قوله تعالى:﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ (سورة التوبة، الآية 29). وعندما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم كتبه إلى الملوك والرؤساء دعاهم إلى الدخول في الإسلام وإلا فرضت عليهم الجزية، فكتب أما بعد: "فإن من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذاك المسلم الذي له ذمة الله وذمة الرسول، فمن أحب ذلك من المجوس فإنه آمن، ومن أبى فإن الجزية عليه"[2]. ويبدو أن هذه الضريبة جاءت مقابل إقامتهم على أرض المسلمين وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم، حيث إن أهل الذمة يتمتعون بالكثير من الحقوق المدنية، والمواطن عليه المساهمة بالأعباء العامة للدولة مقابل التمتع بالخدمات.

وقد وجد في العصر العباسي الثاني سجل خاص يتضمن أسماء أهل الذمة وأماكن إقامتهم وحالاتهم المادية، وذلك لتعتمد في تقرير الجزية، كما وجد هناك ديوان خاص ينظم شؤونها يسمى ديوان الجزية" أو "ديوان الجوالي"، وهناك عامل لجبايتها يسمى عامل الجوالي[3]، وأحياناً يتولى العامل أو المحتسب مهمة جبايتها[4].

وبسبب تعرض الدولة إلى العديد من الأزمات المالية المتكررة في هذه الفترة كانت تتم جبايتها قبل الموعد المقرر كما هي الحال في الخراج، وأحياناً تجري محاولات لرفع نسبتها أو لفرض ضرائب جديدة على أهل الذمة، ففي سنة (330هـ) جبى آل البريدي[5] الجزية قبل

---

(1) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 250.

(2) أبو عبيد، القاسم بن سلام، **الأموال**، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ص16-17.

(3) الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج9، ص188، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، مرجع سابق، ص176.

(4) ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص49.

(5) آل البريدي هم ثلاثة أخوة من عائلة البريدي، كانوا من أشد أعداء العراق، حيث عاثوا فيه فساداً وخربوا بغداد وواسط والبصرة بسوء المعاملة وفساد الجباية، حيث فرضوا العديد من الضرائب، انظر: التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 1 ص 20.

موعدها المقرر[1]، وتكرر ذلك سنة (332هـ) حيث افتتح موعد الجباية في وقت غير مناسب ولحق أهل الذمة ظلم عظيم من جراء ذلك[2]. أما طرق جبايتها فهي تتم عن طريق الضمان، حيث يضمن شخص من المترفين جباية إقليم معين مقابل مبلغ معين من المال للدولة، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى ظلم؛ لأن الجباة قد يزيدونها في بعض الأحيان مرهقين بذلك أهل الذمة[3].

وامتازت سياسة الخلفاء تجاه أهل الذمة في هذه الفترة تارة بالشدة والقوة وفرض القيود القاسية عليهم وتارة بالتسامح، حيث تباينت سياسة المقتدر اتجاههم في سنة (296هـ) أمر أن لا يستعان بهم في الدواوين[4]، إلا أنه تسامح معهم في حالات أخرى، فعندما شكا له النصارى من أعمال المسلمين في دمشق والرملة في مهاجمة الكنائس ونهب الأموال والذهب والفضة في سنة (312هـ) أمر المقتدر بإعادة بناء كنائسهم التي نهبها المسلمون[5]، وفي زمن المقتدر تولى النصارى عدداً من المناصب المهمة في الدولة، فكان إبراهيم بن أيوب النصراني[6] على ديوان الجهبذة[7] في سنة (316هـ)[8].

وسلك القاهر (320–322هـ) اتجاهاً متشدداً معهم، ففي سنة (320هـ/932م) استصدر فتوى بقتل الصائبة منهم، ثم عدل عن رأيه بعد أن قدموا له مالاً كثيراً[9]، وفي زمن الراضي تولوا المناصب الهامة، فكان اصطفن بن يعقوب[10] النصراني على بيت مال

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص25.

(2) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص251.

(3) حجازي، فايزة عبد الرحمن، **أهل الذمة في بلاد الشام في العصر العباسي**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2001م، ص49.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص82، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص379.

(5) متز، آدم، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط4، 1967م، ج1، ص109.

(6) إبراهيم بن أيوب: كان عاملاً على ديوان الجهبذة، وكان كاتباً للوزير علي بن عيسى، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 303.

(7) ديوان الجهبذة: هو ديوان فرعي يتبع لبيت المال يتولى أمره كتاب مختصون بالحسابات يسمون الجهابذة، ويتولون مهمة تدقيق الحسابات من الموارد والمصروفات، انظر: الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص 69.

(8) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص118.

(9) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج7، ص280.

(10) اصطفن بن يعقوب: كان كاتب بيت مال الخاصة في زمن الخليفة الراضي بالله، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 158.

الخاصة[1] في زمنه[2].

ويبدو أن وارد الجزية لا يستهان به ويشكل مورداً مالياً مهماً من موارد بيت المال، فبعد أن تولى المتوكل أمر أن تؤخذ الجزية من بعض النصارى المعفيين منها سابقاً لتقديمهم المساعدة للمسلمين في الثغور[3]، وكانت الجزية المفروضة على السامرة[4] موحدة عن كل فرد خمسة دنانير، إلى أن عجزت بعض القرى عن دفعها، الأمر الذي أجبر المتوكل على تخفيفها إلى ثلاثة دنانير[5].

وكانت الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة من أهم مصادر بيت المال، وقد فرضت أول الأمر على النصارى واليهود مقابل حمايتهم والدفاع عنهم، ومن ثم كانت هذه الضريبة أشبه بضريبة الدفاع الوطني أو البدل العسكري، لذلك لم تفرض إلا على القادرين على حمل السلاح، وكانت هذه الضريبة عرفت باسم الجزية أو جزية الرؤوس أو الضريبة الشخصية تؤدى على قدر طاقة الشخص، ولذلك قسم أهل الذمة طبقات ثلاث: دنيا ويدفع الشخص 12 درهماً في السنة، ووسطى ويدفع 24 درهماً، وعليا ويدفع 48 درهماً. وفي البلاد التي استعملت فيها العملة الذهبية كانت الضريبة ديناراً وديناراين وأربعة دنانير على التوالي. وكانت الجزية تؤخذ على أقساط تبلغ أحياناً ستة أو خمسة وأحياناً أربعة أو ثلاثة أو اثنين، وفرضت في العراق أول الأمر في كل شهر. وقد بلغ المتحصل من ضريبة الجزية في أواخر القرن الثالث الهجري بمدينة بغداد 200.000 درهم في السنة[6].

وبسبب دخول العديد من أهل الذمة في الإسلام تناقص واردها فيما بعد، ففي سنة (225هـ)

---

(1) بيت مال الخاصة: خزانة الخليفة الخاصة التي تحمل إليها الأموال التي يتركها الخلفاء وأموال الضياع السلطانية وأموال الصادرات، وتتفق في المصالح العامة مثل نفقات الرسل والوفود وغير ذلك، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص27.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص158.

(3) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص164.

(4) السامرة: من الفرق اليهودية سموا بذلك نسبة إلى مدينة سامرية بالشام، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص45.

(5) البلاذري، **فتوح البلدان**، ص163.

(6) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 296.

كان واردها مائتي ألف درهم في السنة[1] وفي سنة (232هـ) بلغت حوالي مائة وثلاثين ألف درهم[2]، وتناقصت فيما بعد إلى أن وصلت إلى ستة عشر ألف دينار في سنة (306هـ)[3].

كما ذكر ابن خرداذبة أن مقدار الجزية بمدينة السلام بلغ (13.000) درهم[4]، وذكر قدامة بن جعفر أن مقدار الجزية بمدينة السلام (200.000) درهم، وذكر علي بن عيسى أن مقدار الجزية بمدينة السلام بلغ (16.000) دينار أي ما يعادل (240.000) درهم[5].

المطلب الخامس: العشور وضريبة عروض التجارة:

والعشور على نوعين هما: عشور الزروع، وهي التي فرضت على الإنتاج الزراعي، وهي زكاة الأرض، وتؤخذ من الأرض العشرية في حالة استثمارها، وعشور التجارة، وهي التي فرضت على التجارة الداخلة والخارجة لتنظيم النشاط التجاري إذا ما تم الانتقال بالتجارات من موضع إلى آخر في الدولة الإسلامية[6].

لما كان المسلم يدفع الزكاة عن تجاراته فمن العدالة أن يدفع غير المسلم مالاً مقابل ذلك، لذلك وجب على أهل الذمة وأهل الحرب تقديم أموال عن تجاراتهم عند المرور بالأراضي الإسلامية. وتعرف العشور بأنها: "ضريبة غير مباشرة، تفرض على أموال التجارة التي تعبر حدود الدولة الإسلامية دخولاً وخروجاً، وهي تشبه الضرائب الجمركية في الوقت الحاضر، وتسمى المكوس، ويسمى المكان على الحدود والذي يباشر فيه تحصيل ضرائب العشور بيت المكس"[7].

وكان أول من وضعها الخليفة عمر بن الخطاب عندما كتب إليه أبو موسى الأشعري قائلاً:

---

(1) قدامة بن جعفر، **الخراج وصنعة الكتابة**، تحقيق محمد الزبيدي، دار الرشيد، العراق، بغداد، طبعة عام 1981م، ص184.

(2) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، **المسالك والممالك**، مكتبة المثنى، العراق، بغداد، طبعة عام 1989م، ص125.

(3) زيدان، جرجي، **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1980م، ج1، ص361.

(4) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص 125.

(5) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج2، ص111.

(6) المصري، رفيق يونس، **الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، عام 2006م، ص 48.

(7) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 276.

"إن تجاراً من قِبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر". فكتب له عمر: "خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين"[1].

ويتضح من ذلك أن هذه الضريبة عبارة عن معاملة بالمثل، ولم يفرضها المسلمون إلا بعد أن فرضها أهل الحرب على تجار المسلمين عند دخولهم الدول الأخرى، فكان لا بد من المعاملة بالمثل، ويتضح ذلك من قول عمر: خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وكان يؤخذ من المسلمين ربع العُشر، ومن أهل الذمة نصف العُشر، ومن أهل الحرب العُشر، وذلك لأنهم يأخذون من المسلمين العُشر[2]. وتهدف العشور إلى حماية التجارة الداخلية من المنافسة الأجنبية، وذلك بعد أن يُفرض مبلغ من المال على البضائع الخارجية لتصبح مساوية لقيمة البضائع الداخلية.

وكان يطلق على أماكن المكوس المآصر[3]، حيث انتشرت كثيراً في العراق براً وبحراً، ويذكر أن أمير الأمراء محمد بن رائق أول من وضع المآصر في الإسلام، حيث يتم توصيل سلسلة أو حبل ما بين الضفتين ليحول ذلك دون مرور السفن قبل أن تخضع للتفتيش[4]، وكانت المكوس غير ثابتة في هذه الفترة، فتارة يتم إلغاؤها وتارة تفرض مرة أخرى، فهي متروكة لرأي الخليفة، فبعد أن أمر الخليفة الواثق سنة (232هـ) بإلغاء المكوس المفروضة على السفن[5]، ألغى المعتضد بعض الضرائب والمكوس سنة (276هـ)[6]، وألغى الوزير علي بن عيسى سنة (301هـ) الكثير

---

(1) أبو يوسف، **الخراج**، ص145-146، ابن آدم، **الخراج**، ص169.

(2) أبو عبيد، **الأموال**، ص36، ابن زنجويه، **الأموال**، ج1، ص209.

(3) المآصر: سلسلة أو حبل يشد معترضاً في النهر ليمنع السفن من المرور والمضي إلا بعد جبايتها، انظر: الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص 79-80.

(4) الهمداني، محمد بن عبد الملك، **تكملة تاريخ الطبري**، تحقيق ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ط2، 1961م، ص100.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص150، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص31.

(6) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص369، اليوزبكي، توفيق سلطان، **مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1988م، ص151.

من الضرائب والمكوس في مكة والأهواز والجزيرة وغيرها[1]، والتي اشتملت على العديد من أماكن الجباية والمآصر والتي قدر إيرادها السنوي بحوالي خمسمائة ألف دينار[2]. وبعد أن دخل البويهيون بغداد فرضوا عدداً من الضرائب والمكوس على بعض السلع سنة (330هـ) وأدى ذلك إلى الإضرار بالمزارعين[3]، وكان إيرادها السنوي يقدر في سنة (333هـ) بخمسمائة دينار شهرياً[4].

ونلاحظ مما تقدم أن هناك التزامات مالية مقررة على غير المسلمين تقابل الالتزامات المالية المقررة على المسلمين، وأن ذلك عبارة عن إجراء لتحقيق العدالة بين رعايا الدولة الإسلامية كافة، كما نلاحظ أن هذه الضريبة كانت ذات مردود اقتصادي ومادي كبير للدولة فهي أشبه بالضرائب الجمركية في وقتنا الحالي.

المطلب السادس: المواريث:

المواريث: هي مال من يموت دون وارث يرثه بقرابة أو نكاح أو ولاء[5]، وتسمى المواريث الحشرية[6]. وشكلت المواريث الحشرية مورداً هاماً لبيت المال، وقد اختلف الفقهاء كثيراً في تركة من بموت ولا يخلف وارثاً، هل تنتقل إلى بيت المال أم تكون للورثة الذين هم ليسوا من أصحاب الفروض[7]، فهناك من ذكر إنها ترد لذوي الأرحام استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُۢ ﴾ (سورة الأنفال، الآية 75).

وتباينت نظرة خلفاء بني العباس إلى المواريث، فتارة يثبتونها وتارة يلغونها، وبرزت هذه القضية

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص28، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص310-349.

(2) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص380. شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1987م، ج2، ص116.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص381، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص214.

(4) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص276.

(5) البلاطنسي، أبو بكر محمد بن محمد، **تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال**، تحقيق فتح الله الصباغ، دار الوفاء للنشر، مصر، القاهرة، ط1، 1989م، ص140.

(6) ابن وكيع، محمد بن خلف، **أخبار القضاة**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج2، ص95.

(7) الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، ط1، 1969م، ص254.

في العصر العباسي الثاني بشكل واضح، ومما يدل على أهميتها أن وجد ديوان خاص بها يسمى ديوان المواريث، وينظر في أمور أموال من يموت سواء أكان مسلماً أو غير مسلم[1]، ولحق الناس الكثير من الظلم والتعسف من جراء طرق تحصيل الأموال تماماً كالخراج، ويمكن اعتبار هذه الإجراءات من ضمن الإجراءات التي اتخذها خلفاء العصر العباسي الثاني في سبيل الحصول على الأموال[2].

وهذا المورد وجد زمن المعتمد (256-279هـ) وذلك نظراً إلى ما لهذه التركة من أهمية باعتبارها مصدراً من مصادر بيت المال، كما أنشأ لها الخليفة المعتمد ديواناً خاصاً أطلق عليه اسم "ديوان المواريث"، وقد اعتبر هذا الديوان مصدراً للكثير من الإرهاق والشكاوى من الناس بسبب أخذ المواريث على غير أصولها[3]، إلى أن ألغى المعتضد ديوان المواريث سنة (283هـ)، وذلك تخفيفاً عن الناس، وأمر بردها إلى ذوي الأرحام[4]، وذلك بعد أن كتب إلى الفقهاء في القضية وشاورهم فيما يتعلق بمواريث المسلم وغير المسلم، وكان رأيهم أن ترد مواريث أهل الملة على أصحاب السهام من القرابة إن فضل عن السهام والأنصبة المحددة في القرآن الكريم[5].

ويبدو أن قرارات الإلغاء السابقة تم خرقها أكثر من مرة، فعندما توفي صافي الخرمي[6] كانت تركته تقدر بحوالي مائة وعشرين ألف درهم وسبعمائة قطعة ذهب وغير ذلك فاستولى المقتدر عليها[7]، ولكن وبعد تذمر الناس كثيراً من تلك الإجراءات أصدر المقتدر كتاباً أمر فيه رد

---

(1) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المؤسسة المصرية العامة للنشر، مصر، القاهرة، طبعة عام 1963م، ج3، ص460.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص270.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 297.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص44. الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص270-271، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص359-360.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص269.

(6) صافي الخرمي: صافي بن عبد الله الأمير، حاجب الخليفة المقتدر بالله، توفي سنة 300هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 16 ص 245.

(7) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص130، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص122.

المواريث إلى ذوي الأرحام وذلك في سنة (300هـ)[1]، إلا أن هذا القرار أيضاً لم يؤخذ به ولم ينفذ على أرض الواقع، وتم خرقه من قبل الخليفة نفسه، فقد استولى المقتدر في سنة (301هـ) على تركة والي واسط علي بن أحمد الراسبي وكانت أموالاً عظيمة[2]. وتذمر الناس مرة أخرى سنة (306هـ)، وذلك بعد أن أعاد الوزير حامد بن العباس هذه الضريبة التي وصفها الصابئ بقوله: "هذا الرسم الجائر"[3]، واضطر الخليفة إلى إلغائها مرة أخرى سنة (311هـ)[4]، وعندما استولى أمير الأمراء محمد بن رائق على تركة شخص من الأغنياء أنكر الراضي عليه ذلك وأمره برده[5].

ومن ذلك نلاحظ أن استحداث مثل هذه الضرائب كان من ضمن الإجراءات التي اتخذها خلفاء العصر العباسي الثاني للحصول على الأموال، كما نلاحظ أن قرارات الإلغاء لم يؤخذ بها، وكثيراً ما كان يتم تجاوزها من قبل الخليفة أو أمير الأمراء.

المطلب السابع: المستغلات:

المستغلات: هي الضرائب التي تفرضها الدولة على المحال التجارية والأسواق والطواحين التي أنشأها الناس على أراضي الحكومة، وذلك لتستثمر أموالها لتسد ما عليها من نفقات، لذلك عملت على تأجيرها للناس واستحدثت لذلك ديواناً سمي "ديوان المستغلات"، وعاملها "عامل المستغلات"[6].

ويعتبر الخليفة المهدي أول من فرض الضرائب على المحلات والأسواق، وذلك في سنة (167هـ) ويبدو أن لها مردوداً مادياً كبيراً، حيث يذكر اليعقوبي أن أجرة أسواق ومستغلات سامراء سنوياً عشرة

---

(1) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص154، القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص41.

(2) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص 166-167، الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص13.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص270.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص268، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص382.

(5) الصولي، **أخبار الراضي**، ص104.

(6) الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم الكرخي الفارسي، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر، دار القلم، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، طبعة عام 1961م، ص96. وانظر أيضاً: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص176.

ملايين درهم[1]، وبلغ وارد مستغلات بغداد مع دار الضرب سنة (272هـ) مليوناً وخمسمائة ألف درهم سنوياً[2]، وكان إيرادها سنة (300هـ) يساوي ثلاثة عشر ألف دينار سنوياً[3]. وفي سنة (306هـ) كان وارد أسواق الغنم في كل من سامراء وبغداد وواسط والكوفة ستة عشر ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ديناراً في السنة، وبلغ وارد الأرحى في الفلوجة في السنة نفسها ستة عشر ألف وسبعمائة وستة وثلاثين ديناراً سنوياً، وبلغ واردها في مدينة "ساوة"[4] في السنة نفسها سبعة عشر ألف وستمائة وخمسة وعشرين ديناراً[5]. ومما يثبت أهمية مردودها المادي أن الدولة في سنة (309هـ) هدمت بعض الأماكن لإقامة المستغلات مكانها[6]، وغالباً ما كنت المستغلات تلحق الضرر بالمجاورين والمزارعين، ففي سنة (295هـ) ألحقت المستغلات في منطقة باب الطاق في بغداد أضراراً بالفقراء والمزارعين، وبالرغم من مردودها المادي، إلا أن الخليفة أمر بهدمها بعد أن تذمر منها الناس[7].

المطلب الثامن: المصادرات:

أولاً: تعريف المصادرة:

المصادرة في الاصطلاح: تعني في كتب الفقه الاستيلاء على مال الغير ظلماً، وهو ما يطلق عليه بالغصب[8]، ولكنها في لغة الكُتَّاب وأصحاب الدواوين تختلف عن ذلك، فقد تعني المطالبة بالأموال عموماً بغض النظر عن واقعها الشرعي أو غير الشرعي، لقول الأزهري: "ومن

---

(1) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص399، الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص100، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج8، ص195.

(2) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص125.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص25، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص310.

(4) ساوة: مدينة حسنة تقع بين الري وهمذان في الوسط، بينها وبين كل من الري وهمذان ثلاثون فرسخاً، وأهلها من السنة على مذهب الشافعية، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 179.

(5) زيدان، **تاريخ التمدن**، ج1، ص361.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص199.

(7) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص43-44، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص311.

(8) ابن تيميّة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1408هـ 1987م، ج5، ص417.

كلام كتّاب الدواوين أن يقال: صودر فلان العمل على مال يؤديه أي فورق على مال ضمنه"[1].

فالمصادرة: تعني الاستيلاء على أموال موظفي الدولة من الوزراء والكتاب، وتعود المصادرات إلى أسباب سياسية أو شخصية أو لأسباب متعلقة بالفساد الإداري، ويتضح في هذه الفترة أن أسبابها تعود بشكل أساسي إلى الطمع في أموال كبار موظفي الدولة والأثرياء، بحيث أصبح الهدف الرئيسي منها سد العجز في المالية، لأن الدولة مرت بأزمات مالية متكررة، وزادت حاجة الخلفاء إلى توفير الأموال بمختلف السبل بما في ذلك المصادرات، وخاصة أن أغلبها جاء في الفترات المتأخرة[2].

وزادت المصادرات الأمر الذي استلزم استحداث ديوان خاص للنظر في شؤونها يسمى "ديوان المصادرات"، وعين له موظفين، لدرجة أن وجد له نائب في حال غياب رئيسه[3]، وإن كانت الأموال التي ستصادر كثيرة، كان الوضع يتطلب استحداث ديوان خاص لإدارة هذه الأموال، ومن ذلك "ديوان المقبوضات" الذي استحدث سنة (310هـ)، وذلك للقبض على أموال أم موسى الهاشمية[4]، وديوان المخالفين الذي استحدث لمصادرة أملاك مؤنس الخادم في سنة (319هـ)[5].

ثانياً: أنواع المصادرات:

النوع الأول: المصادرات الحكومية: وهي التي تتم لرجال الحكومة، ومن أهم المصادرات الحكومية:

1- مصادرة أموال الوزراء: حيث تعرض أغلب الوزراء في العصر العباسي الثاني إلى مصادرة أموالهم، لما يتميز به الوزراء من الثراء والثروة، ففي سنة (248هـ) صادر المستعين وزيره أحمد بن أبي الخصيب واستولى على أمواله وأموال أبنائه[6]، وسلك المعتز السياسة نفسها، ففي سنة

---

(1) الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصرية، القاهرة، د.ت ج 12، ص 135-136.

(2) أمين، أحمد، **ظهر الإسلام**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط7، 1996م، ج1، ص115، بدري، محمد فهد، **تاريخ العراق في العصر العباسي**، مطبعة الإرشاد، جدة، السعودية، طبعة عام 1972م، ص302.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص21-22، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص232-338.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص84.

(5) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص65.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص259.

(255هـ) استصفى أموال الوزير أحمد بن إسرائيل[1].

وصادر المعتمد سنة (264هـ) وزيره الحسن بن مخلد[2]، وفي سنة (265هـ) صادر وزيره سليمان بن وهب[3] على أموال كثيرة قائلاً له: تقلدت الوزارة منذ أيام المعتز والمهتدي وما نُكبت وما صُودرت وأريد منك خمسمائة ألف دينار، وذلك بعد أن تعرضت الدولة لأزمة مالية حادة[4]، كما قبض في سنة (272هـ) على أموال الوزير الصاعد بن مخلد[5] وعلى دوابه[6].

وراجت المصادرات زمن المقتدر، وقدرت في عهده بحوالي اثنتين وعشرين مصادرة، وكان أشهرها مصادرة الوزير أبي الحسن علي بن محمد بن فرات ثلاث مرات، حيث بلغ مجموع ما صودر عليه سبعة آلاف ألف دينار[7]، وقيل أربعة ملايين وأربعمائة ألف[8]، وكانت المصادرة الأولى سنة (299هـ)[9] والثانية سنة (306هـ)[10] والثالثة سنة (311هـ)[11]. كما صادر المقتدرُ الوزيرَ علي بن عيسى بن داود بن الجراح على أموال كثيرة في سنة (304هـ)[12] وكذلك في سنة (315هـ)[13] وصادر المقتدر أيضاً وزيره حامد بن العباس سنة (311هـ) على أموال كثيرة

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص 387، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص20.

وأحمد بن إسرائيل كان والياً للخراج في زمن الخليفة المتوكل، والخليفة المنتصر، ثم تولى الوزارة في عهد الخليفة المعتز، سنة 252هـ، ثم عزل عن الوزارة وصودر سجن ومات في السجن، سنة 255هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 6 ص 243-244.

(2) هو الحسن بن مخلد بن الجراح، تولى الوزارة للخليفة المعتمد في أكثر من مرة، بداية من عام 263هـ، وتعرض خلال وزارته للمصادرة أكثر من مرة، انظر: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص541، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص327.

(3) هو سليمان بن وهب، وزر للخليفة المهتدي في عام 255هـ، ووزر للخليفة المعتمد أكثر من مرة، بين 263-265هـ، وتوفي سنة 272هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 2 ص 415-416.

(4) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص96، اليوزبكي، **مؤسسة الوزارة**، ص146.

(5) هو صاعد بن مخلد، كان وزيراً للخليفة المعتمد على الله، ولقب بذي الوزارتين، وتوفي سنة 276هـ 889م، الذهبي، محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق صالح السمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ 1984م، ج 13 ص 346.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص10، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص123.

(7) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص24.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص239.

(9) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص145، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص340.

(10) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص32، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص160.

(11) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص88، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص333.

(12) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص59، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص42.

(13) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص141.

أيضاً[1]، وصادر الوزير أبو علي بن مقلة سنة (318هـ) على أموال كثيرة أيضاً[2].

2- مصادرة أموال الولاة والعمال: ومثال ذلك قيام المعتمد بمصادرة أموال والي أذربيجان[3] في عام (260هـ) على أموال كثيرة[4]، كما صادر المعتمد عامل الخراج أحمد بن المدبر[5]، وصالحه على ستمائة ألف دينار[6]، كما صادر المعتمد في سنة (273هـ) أموال العامل أبا أحمد لؤلؤة الخادم على أموال كثيرة، حيث كان الخادم يقول: "ليس لي ذنب سوى كثر مالي"[7].

وفي سنة (282هـ) قبض المعتضد على أموال وضياع والي الموصل[8]، وفي سنة (305هـ) صادر المقتدر العامل إبراهيم بن أحمد المارداني[9] في معظم أملاكه التي بلغت عشرين ألف دينار[10]، وصادر والي الشام ومصر الحسين بن أحمد بن العباس في معظم أملاكه[11]، وصادر عامل منطقة بادوريا قرب بغداد على ثلاثة عشر ألف دينار[12]، وصادر متولي أعمال واسط في معظم أملاكه[13].

3- **مصادرة أموال الكُتَّاب:** حيث عمد الخلفاء كذلك لمصادرة الكتاب والاستيلاء على أملاكهم،

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص247، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص219.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص225.

(3) أذربيجان: إقليم غزير المياه والمزارع، يتصل شمالاً ببلاد الديلم، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 128.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 510، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج4، ص271.

(5) هو أحمد بن محمد بن عبيد الله، يعرف بابن المدبر، كان عاملاً للخراج في زمن خلافة الخليفة المعتمد، توفي سنة 270هـ 883م، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 4 ص 46.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج 12 ص 213.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 7 ص 12، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص425.

(8) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص40، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص473.

(9) إبراهيم بن أحمد المارداني، أبو إسحاق الكاتب، سافر إلى الشام ومصر، وتولى الكتابة لخمارويه بن أحمد بن طولون، ولما قتل خمارويه عاد إلى بغداد حيث أخبر الخليفة المعتضد بقتل خمارويه، وتوفي سنة 313هـ، وعمره 66 سنة، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 5 ص 203.

(10) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص246.

(11) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص143.

(12) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص25-26.

(13) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص40-41، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، مرجع سابق ج8، ص141-142.

ففي سنة (255هـ) صادر المعتز كاتبه على أموال كثيرة[1]، وصادر الراضي في سنة (323هـ) الكاتب أبا إسحاق القراريطي[2] على خمسمائة ألف دينار[3].

4- مصادرة أموال القضاة: حيث صادر الخلفاء كذلك أموال القضاة دون ذنب في كثير من الأحيان، بل طمعاً في الثروة، حيث قام المقتدر بمصادرة أموال القضاة وتعذيبهم، ومن ذلك مصادرته للقاضي محمد بن يوسف[4] على مائة ألف دينار[5]، ومنها تعذيبه وسجنه للقاضي الأحوص الغلابي[6]، وذلك بعد أن استحوذ على جميع أملاكه[7]، وصادر المستكفي القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب[8] على أموال كثيرة في سنة (334هـ)[9].

النوع الثاني: المصادرات غير الحكومية:

تطلع الخلفاء كذلك إلى مصادرة أموال الأغنياء من غير كبار رجال الدولة مثل: التجار والأطباء والنساء، مما شكل خطراً على الملكية وأصبح الاستحواذ على أموالهم هدفاً مباشراً.

1- مصادرة التجار: ويمكن اعتبار مصادرة أموال التاجر الشهير ابن الجصاص من أبرز الأمثلة على ذلك، حيث صودرت له أموال كثيرة من الذهب والفضة والدواب وغير ذلك[10]، وقد تباينت

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص397، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص79.

(2) أبو إسحاق القراريطي: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، كان كاتباً لأمير الأمراء محمد بن رائق في زمن الخليفة الراضي، ثم أصبح وزيراً للخليفة المتقي لله، ثم عزله وأخذ منه مائتان وأربعون ألف دينار، وتوفي سنة 357هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 2 ص 31.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص319.

(4) محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي: بغدادي الأصل، ولد سنة 243هـ، وكان قاضي المنطقة الشرقية، وتولى القضاء في خلافة المقتدر ثم أصبح قاضي القضاة سنة 317هـ، ثم صودر، وتوفي سنة 320هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 5 ص 245.

(5) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص216.

(6) هو أحوص بن المفضل بن غسان الغلابي البغدادي، قبض عليه والي البصرة في زمن خلافة المقتدر، وسجنه حتى مات في سنة 300هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 8 ص 202.

(7) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج7، ص54.

(8) محمد بن الحسن بن أبي الشوارب: كان قاضياً للخليفة المستكفي على مدينة المنصور ومدينة الشرقية، في سنة 333هـ، ثم قبض عليه وصادرة في سنة 334هـ، كما أصبح قاضياً لمنطقة الشرقية والحرمين واليمن في عهد الخليفة المطيع لله، ثم عزل عن كافة أعماله في سنة 335هـ بتهمة الرشوة في الأحكام والعمل فيها بما لا يجوز، انظر: التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ص 140-142.

(9) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج4، ص140-142.

(10) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص149، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص167-168.

آراء المؤرخين في تحديد المبلغ الذي صودر عليه ابن الجصاص فذكرت بعضها أن المبلغ أربعة آلاف ألف دينار[1]، وقيل عشرة آلاف دينار[2]، وقيل ستة عشر ألف دينار[3]، وهنك روايات ذكرت مبلغ عشرين ألف دينار[4]، حيث وُصِف ابن الجصاص بأنه بيت مال يمشي على الأرض، وكان يقول عن نفسه: "إن ثروتي سبعة آلاف ألف دينار سوى الجواهر"[5].

2- **مصادرة الأطباء:** حيث قام الخليفة الراضي بمصادرة أحد الأطباء في سنة (322هـ) على مبلغ مائتي ألف دينار[6].

3- **مصادرة أموال النساء:** حيث راجت مصادرة أموال النساء في العصر العباسي الثاني، ففي سنة (255هـ) صادر الخليفة أموال "قبيحة" أم الخليفة "المعتز"، وذلك بعد رفضها دفع نفقات الجند، وكانت تملك مليوناً وثمانمائة ألف دينار سوى اللؤلؤ والزمرد والياقوت[7]، وقيل إن مقدار ما صودرت عليه مليوناً وثلاثمائة ألف دينار[8]. كما تمت مصادرة أموال أم موسى الهاشمية بحجة إنفاقها الأموال في زواج ابنة أختها، وذلك في سنة (310هـ) بمبلغ ألف ألف دينار[9]، كما قام الخليفة "القاهر" بتعذيب السيدة شغب[10] أم الخليفة المقتدر وضربها لمصادرة أملاكها، لدرجة أنها ماتت بسبب هذا التعذيب، وصودرت على مائة وثلاثين ألف دينار[11]، كما تعرضت نساء موظفي الدولة للمصادرة،

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص35، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص86.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص35، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص245.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص150، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص114.

(4) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص155، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص35.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص31، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص125.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص336، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص189.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص395، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص200.

(8) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص395، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص360.

(9) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص228، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص76.

(10) السيدة شغب: هي أم الخليفة المقتدر بالله، حيث قامت بتدبير أمور الدولة خلال فترة توليه الخلافة وذلك لصغر سنه، ولما قتل المقتدر وتولى القاهر الخلافة قبض عليها وصودرت أموالها، وتوفيت تحت التعذيب سنة 321هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج16 ص 167-168.

(11) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص386. التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص76.

كما هي الحال في نساء آل الفرات اللاتي صودرن أكثر من مرة على أموال كثيرة[1].

4- مصادرات أخرى: في بعض الأحيان كانت تتم مصادرة أموال الأموات إن كانوا من ذوي الثراء، كما حصل في زمن "المقتدر"، ففي سنة (298هـ) استولى المقتدر على أموال قائده المتوفي، وكان هذا يمتلك الضياع والتي يقدر إيرادها بثلاثين ألف دينار سنوياً، وعندما توفي استولى المقتدر عليها[2]، كما استولى على تركة والي واسط علي بن أحمد الراسبي[3].

ويتضح مما تقدم أن المصادرات أصبحت رائجة وسياسة تنتهجها الدولة في هذه الفترة، كما شكلت أموال المصادرات مورداً أساسياً للخزينة، فيذكر الصابئ أن مال المصادرة زمن المقتدر بلغ من الأعيان سبعة آلاف ألف وخمسمائة ألف وخمسة وسبعين ألفاً وستمائة وثمانين ديناراً، ومن الورق خمسة آلاف وثلاثمائة ألف درهم، وتقدر فيه الدراهم الأخيرة بحوالي ثلاثمائة وثمانين ألف دينار، وعلى ذلك يكون المجموع الكلي من الأعيان ثمانية آلاف ألف دينار وأربعين ألف دينار[4].

وتعود تلك المصادرات التي حدثت في العصر العباسي الثاني إلى أسباب كثيرة، كما ترتبت عليها أثارٌ سلبية كثيرة، ساهمت في زيادة الأزمات المالية التي حدثت في العصر العباسي الثاني، وسوف يتناول الباحث أسباب تلك المصادرات وآثارها بالتفصيل في الفصل الأخير عند الحديث عن الأزمات المالية في العصر العباسي الثاني.

ثالثاً: مشروعية المصادرات:

إن السؤال الذي يطرح نفسه مدى مشروعية المصادرات في الشريعة، وهل أجازها الفقهاء أم

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص141، وص 239، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص69، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص158.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص122، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص123.

(3) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص166-167، القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص45.

وعلي بن أحمد الراسبي أبو الحسن: كان والياً على منطقة حدود واسط إلى نيسابور، وكان عظيم الثروة وجيهاً عند الخلفاء شجاعاً، وتوفي في نيسابور عام 301هـ، انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج 4 ص 253.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص245-248.

حرموها؟ وهل يجوز للحاكم المسلم أن يعاقب المذنب أو من اقترف جرماً، بأخذ ماله عن طريق المصادرة؟ والمصادرة مذكورة ضمن باب التعزير، وقد اختلف الفقهاء في مشروعية التعزير بأخذ المال: فمنهم من يراه مشروعاً ومنهم من يمنعه ويحرمه، إلا أن غالبية الفقهاء قالوا: إن التعزير بأخذ المال لا يجوز لما فيه من تسلط الظلمة على أخذ مال الناس بغير وجه حق[(1)].

وعلى هذا فإن مصادرة مال أي شخص دون سبب شرعي تعد ظلماً وغصباً، وبالتالي فهي أموال محرمة، فابن تيمية في تعريفه للغصب يقول أنه: "الإستيلاء على مال الغير ظلماً، قوله على مال الغير ظلماً يدخل فيه مال المسلم والمعاهد[(2)]. ويذكر السرخسي: "أن الغصب هو أخذ رقبة الملك أو منفعته بغير إذن المالك، على وجه الغلبة والقهر دون حرابة، وذلك إن أخذ أموال الناس بالباطل كلها حرام"[(3)]. وفي المقدمة لابن خلدون: "إن كل من أخذ ملك أحد، أو غصبه في عمله، أو طالبه بغير حق، أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمنتهبون لها ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغصاب الأموال على العموم ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران... وأعلم أن هذه الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم[(4)]".

ومن هنا فقد حض الفقهاء على عدم التعرض لأموال الناس وأملاكهم، حفاظاً على حرماتهم، وخوفاً من الخلل والفساد الذي يصيب المجتمع، إذا ما أبيحت الأموال والأملاك للدولة كنوع من العقاب، فشدد الفقهاء على عدم اللجوء إلى أخذ الأموال إلا بما أوجبه الشرع، ونلمح ذلك من خلال

---

(1) البلاطنسي، تقي الدين أبي بكر محمد بن محمد، **تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال**، تحقيق فتح الله محمد الصباغ، دار الوفاء، المنصورة، مصر، طبعة عام 1409هـ 1989م، ص282.

(2) ابن تيمية: **الفتاوى الكبرى**، ج5، ص417.

(3) السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد، **المبسوط**، تحقيق جماعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1406هـ 1986م، ج 24 ص 79.

(4) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، د.ت، ج2، ص851- 852.

قولهم في أموال أهل البغي، وهم الذين يخرجون على الإمام، ويخالفون الجماعة، فيقول أبو يعلى: "ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا بسلاحهم في قتالهم ولا في غيره، وإذا انجلت الحرب ومع أهل العدل أموال ردت عليهم، وما يتلف منها في غير القتال فهو مضمون على متلفه، وما أتلف عليهم في ثائرة الحرب من نفس ومال فهو هدر، وما أتلفه أهل العدل في غير ثائرة الحرب من نفس أو مال، فهو مضمون عليهم، وما أتلفوه في ثائرة الحرب فلا ضمان عليهم وهو هدر[1].

وقد ذكر ابن تيمية: أنه لا يجوز الاستيلاء على أموال أهل البغي، ولا أملاكهم وإذا ما اتلفت بعد استيلاء الحاكم عليها، ضمنت ويجب ردها أو رد قيمتها[2].

ورغم ذلك فهذا لا يعني أن الإسلام قد حرم العقوبة بمصادرة الأموال والأملاك على الإطلاق، ولكنه قد شدد على هذه القضية نظرا لخطورتها، وحتى لا يقع الظلم على أحد، فقد أباح الشرع مصادرة أموال الأشخاص الذين تقع القناعة والقرائن من أنهم قاموا باختلاس واغتصاب الأموال، سواءً، أكانت عامة من أموال الدولة، أو خاصة من أموال الناس، ويكون ذلك بثبات البينة والاعتراف[3].

وقد حذر الرسول الكريم عليه عليه الصلاة والسلام، العمال والولاة من أخذ الأموال بغير حقها، وسمى تلك الأموال التي تؤخذ بهذه الطريقة بمال الغلول، وهو كل ما يكتسبه الولاة والعمال بطرق غير مشروعة، سواء بقوة القهر والسلطان والوظيفة أو بغيرها، فعن أبي هريرة قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فذكر الغلول فعظمه وعظم أمره، ثم قال: لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء، على رقبته فرس له حمحمة، يقول: يا رسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك، وعلى رقبته بعير له رغاء، يقول: يارسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك، وعلى رقبته صامت، فيقول: يارسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً،

---

(1) أبو يعلى، محمد بن الحسين، **الأحكام السلطانية**، ص 55- 56.

(2) ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، ج 5، ص417.

(3) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1404هـ 1984م، ج1، ص 299-300.

أو على رقبته رقاع تخفق، فيقول: يارسول الله أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً، قد أبلغتك"[1].

فتعظيم الغلول هنا هو تصريح بتحريمه لأن أصل الغلول الخيانة.

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن الشرع كان حريصاً على حماية أموال الناس؛ فلم يجز مصادرة أي إنسان بعقوبة إلا بما أوجبه الشرع، وهذا كفيل بحماية المجتمع من الفساد لأن العدوان على الناس في أموالهم ودمائهم وأسرارهم وأعراضهم، يؤدي إلى الخلل والفساد، وبالتالي تقويض أساس الدولة وسرعة إنهيارها، وهذا ما أكد عليه ابن خلدون في مقدمته كما سبق النقل عنه.

المطلب التاسع: الموارد الأخرى

يضاف إلى الموارد السالفة الذكر موارد أخرى غير ثابتة، وليست مستمرة، لكنها ساهمت نوعاً ما في ميزانية بيت المال ومنها:

أولاً: الهدايا:

لقد ساهمت الهدايا التي تأتي من حكام الأقاليم التابعة للدولة العباسية، في ميزانية بيت المال، حيث أرسل والي مصر "أحمد بن طولون" إلى الخليفة "المعتمد" مليونين ومائتي ألف دينار مع الخراج إضافة إلى الرقيق والكراع[2]، وفي سنة (265هـ) أرسل والي خرسان وفارس عمرو بن الليث الصفار خلع وهدايا وتحف من خراسان وفارس وغيرها[3].

وفي سنة (268هـ) أرسل عمرو بن الليث الصفار كذلك ثلاثمائة ألف دينار نقداً ومائتي ألف دينار عيناً وفضة[4]، وفي سنة (275هـ) أرسل كذلك خمسين حملاً من الدراهم وطرائف

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، ج 4 ص 74، برقم 3073، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ. والثغاء: هو صوت الغنم، والحمحمة: صوت الفرس إذا طلب العلف، والرغاء: صوت البعير، والصامت: هو الذهب والفضة ونحوهما، والرقاع: جمع رقعه وهي الخرقة.

(2) ابن الزبير، أحمد بن الرشيد، **الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، طبعة عام 1984م، ص37.

(3) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص41.

(4) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص45-46.

الصين[1]، وفي سنة (279هـ) قدمت هدايا والي مصر العينية والنقدية والفضية والذهبية[2]، وفي سنة (281هـ) وصلت هدايا عمرو بن الليث الصفار إلى الخليفة "المعتضد" بحوالي مليون درهم، وقيل أربعة ملايين درهم[3]، وأرسل إليه سنة (286هـ) أربعة ملايين درهم[4].

وفي سنة (298هـ) أهدى أحمد بن إسماعيل والي خراسان للخليفة "المقتدر" عدداً من الهدايا العينية والنقدية[5]. وفي سنة (299هـ) وردت هدايا والي مصر إلى "المقتدر" ومبلغ خمسمائة ألف دينار[6]، ووردت من عُمان إليه أيضاً في سنة (305هـ) هدايا ومن ضمنها حيوانات نادرة[7].

ثانياً: مال الجهبذة[8]:

استفادت الدولة من الجهابذة كثيراً في تغطية حاجاتها للمال[9]، وكان الجهابذة يتولون جباية الأموال مقابل سلف للدولة، وأحياناً يأخذون من الناس أكثر من المعتاد، حيث أدت هذه الضريبة إلى إرهاق الناس، ولذلك وصفها الوزير علي بن عيسى كاتب ديوان الخراج في خلافة المعتضد بأنها بلاء على الناس[10]، وكان لمال الجهابذة دخل كبير، ففي زمن المعتضد قدر دخلها بعشرة آلاف دينار، ومما يدل على أهميتها أن الوزير ابن الفرات وصفها بأنها: "باب من أبواب الارتفاع لا يجوز أن يترك ويضاع"[11]. ولأهمية مال الجهبذة تم استحداث ديوان الجهبذة وعين له موظف

---

(1) ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص37.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص30، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص459.

(3) المسعودي، أبو الحسن علي بن المحسن، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1998م، ج4، ص237.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص71، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص401، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص86.

(5) ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص59، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص61.

(6) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص138، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص123-124.

(7) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص381.

(8) الجهبذ: كاتب يختص بتحصيل الأموال وتدوينها في السجلات وإثباتها ما ينفق منها، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص69.

(9) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص99-100، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص92-93.

(10) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 255.

(11) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص277-278.

ورئيس لعمل تقرير شهري بالحسابات والموارد والنفقات، وتدقيق الحسابات المالية[1].

ومن مصادر بيت المال أخماس المعادن والركاز وهو المال المدفون في الأرض، وخمس ما يقذفه البحر أو يستخرج منه مثل اللؤلؤ والعنبر، وأثمان العبيد الآبقين والهاربين من أسيادهم، وما يؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة إذا لم يظهر له صاحب[2].

المطلب العاشر: السياسات المالية:

من أبرز السياسات المالية التي اتبعتها الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني ما يلي:

أولاً: سياسة الاقتراض الداخلي من التجار: حيث عمدت الدولة في كثير من الأحيان إلى الاقتراض من الجهابذة والتجار[3]، ففي سنة (300هـ) طلب الوزير من الجهابذة تقديم الأموال وذلك بعد أن عجز عن توفيرها[4]، وفي سنة (323هـ) باع الوزير الضياع السلطانية لسداد ما استلفه من التجار[5]، وفي سنة (324هـ) تم ضرب كبار التجار لتقديم القروض للدولة قسراً، ونتيجة للضغط المادي عليهم اضطروا للهروب إلى مصر والشام[6].

كما قدَّم التجار في بغداد في كثير من الأحيان مساعدات للدولة لمرات متعددة، حتى تستطيع الدولة تخطي الأزمات ومعالجة المشاكل الاقتصادية، حيث إن الوزراء في حالة الأزمات المالية كثيراً ما يلجأون إلى التجار ويستلفون الأموال منهم، فكان الوزير "علي بن عيسى" إذا لم يكن لديه مال استلف من التجار لسد الأزمات المالية[7].

وكثيراً ما ألزمت الدولة التجار بتقديم المساعدات المالية لها، وذلك عن طريق تقديم الأموال

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص37.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 297، متز، **تاريخ الحضارة الإسلامية**، ص189.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص38-41، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص90-92، وص 209.

(4) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص215، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص38.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص326، متز، **الحضارة الإسلامية**، ج1، ص245.

(6) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص76، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص82-83.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص93.

إليها كقروض حتى لو اضطرت الدولة إلى استخدام القوة مع هؤلاء التجار، ففي سنة (324هـ) عندما حدث الغلاء في الأسعار وقلة في المؤن وتأخر أرزاق الجند، لجأت السلطة إلى مياسير التجار، وطالبتهم بالأموال مقابل كتابة السفاتج[1] لهم بذلك[2].

ثانياً: شراء السلع من الدولة ودفع أثمانها سلفاً:

فعندما تتعرض الدولة إلى الأزمات المالية، يقوم التجار بمساعدتها من خلال شراء الغلال ودفع أثمانها سلفاً، فعندما تعرضت الدولة لأزمة مالية زمن الخليفة "المعتضد بالله" أقرَّ الوزير "عبد الله بن سليمان بن وهب" بيع الغلال على التجار، ودفع أثمانها سلفاً[3]، وهذا يؤكد دور التجار في الحياة الاقتصادية واعتماد الدولة عليهم وقت الأزمات المالية، يقول الخليفة الراضي عن هؤلاء التجار مثل الحسين بن الجصاص الجوهري وغيره سنة (322هـ): "يجمل بمثلهم الملك، ويلجأ المهتم إليهم"[4].

المطلب الحادي عشر: بيت المال:

يمكن التمييز بين نوعين من بيت المال في الدولة العباسية، وبدت هذه الظاهرة بوضوح اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وهما بيت مال الخاصة وبيت مال العامة، فكان بيت مال الخاصة مؤسسة مستقلة بذاتها من حيث الموارد والمصروفات، وهو بمثابة الخزينة الاحتياطية للدولة التي يعتمد عليها في حالات العجز المالي والأزمات المالية، وسبب التمييز بين النوعين يعود إلى سيطرة الأتراك على أموال الدولة ورغبة الخلفاء بالمقابل بحفظ أموالهم في أماكن خاصة بعيداً عن عبث الأتراك، حيث بنى الخليفة "المعتضد بالله" قلعة وجعل أساساتها من

---

(1) السفتجة: أن يعطي شخص لآخر مالاً في بلد المعطي، ويسترده منه في بلد آخر، فيتجنب مخاطر الطريق، انظر: ابن منظور، <u>لسان العرب</u>، ج 2 ص 298.

(2) الصولي، <u>أخبار الراضي بالله</u>، ص76.

(3) التنوخي، <u>نشوار المحاضرة</u>، ج1، ص80.

(4) الصولي، <u>أخبار الراضي بالله</u>، ص16.

الرصاص لتكتسب القوة والمتانة[1] وخصصها لذلك، ولم تكن له إدارة تذكر كما هو الحال في بيت مال العامة، بكل كان هناك موظف يتولى إدارته، فكان مؤنس الخادم خازناً له زمن المقتدر[2]. كما كان له كاتب وصاحب بيت المال الخاصة[3]. وكانت موارده تختلف عن موارد بيت مال العامة، وهي كما يلي:

1- تركة الخلفاء: وهي تشكل المورد الأساسي له، فقد ترك المتوكل فيه أربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهم[4]، وترك كل من المعتضد والمكتفي فيه مليون دينار سنوياً، وقيل عشرة آلاف ألف دينار[5].

2- الضياع السلطانية أو الخاصة والمستحدثة: وتشكل أيضاً مورداً هاماً له، وهي الأراضي التي استولى عليها العباسيون من الأمويين. ففي عهديّ المعتضد والمكتفي كان وارد الضياع من الخراج أربعة وستين ألف ألف وثمانمائة وثلاثين ألف ألف دينار[6]، وبلغ واردها في سنة (306هـ) من جميع النواحي مليون وسبعمائة وثمانية وستين ألفاً وخمسة عشر ديناراً[7]. وبلغ واردها زمن المقتدر أكثر من ثمانين ألف دينار[8] وكان لها ديوان خاص يشرف عليه موظف خاص[9].

3- مال المصادرة: ويشكل مال المصادرة كذلك مورداً هاماً لبيت مال الخاصة[10] ففي سنة (312هـ) وضع المقتدر فيه من مال مصادرة ابن الفرات[11] مائة وستين ألف دينار.

4- الهدايا: وهي ما يُبعث به الولاة من الهدايا العينية والنقدية، فيذكر أن المتوكل نقل إليه مائتي

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص157.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص308.

(3) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص71، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص158.

(4) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص22.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص241. الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص317.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص59. ص 240-241

(7) زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج1، ص367.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص310-311.

(9) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج11، ص305.

(10) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص38-38، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص140-141.

(11) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص129، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص140-141.

ألف دينار جاءت هدية من والي مصر[1].

وكانت مصروفاته أيضاً تختلف، فكان الخليفة ينفق منه على الرسل والحج والوافدين[2]، ولا بد من الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة وتكاملية بين البيتين، ففي كثير من الأحيان اعتُبر بيت مال الخاصة بمثابة الخزينة الاحتياطية للدولة في حالة العجز المالي، فينفق الخليفة منه[3]، ففي سنة (299هـ) دفع المقتدر من بيت مال الخاصة سبعين ألف دينار للجند بعد أن شغبوا لتأخرها، وأطلق في نفس السنة منه خمسمائة ألف دينار للجند أيضاً[4]، وبعد أن عجز الوزير ابن الفرات في سنة (306هـ) عن دفع مرتبات الجند أطلق المقتدر منه مئتي ألف دينار لهم[5]، وفي سنة (312هـ) دفع الخليفة منه ألف دينار للجند بعد عجز الوزير عن دفعها[6].

ومن خلال ما سبق يظهر أن الخليفة كان يشرف على بيت مال الخاصة، ولكنه في الوقت ذاته يعتمد في إدارته على من يثق به ممن يعرف بالأمانة والخبرة بأصول الأموال وجهاتها، لأن إدارته كانت منفصلة عن بيت مال المسلمين، لأن المبالغ المتوفرة فيه ناتجة عن أموال الخليفة فهو بمثابة الحرز لها، فقد أعطى الخلفاء جانباً من اهتمامهم لتنمية أموال بيوت المال الخاصة، حيث كان بيت مال الخاصة خير سند لبيت مال المسلمين العام في أوقات الأزمات المالية المتلاحقة[7]، وقد حصلت عدة حالات تثبت ذلك في العصر العباسي الثاني، حيث قام الموفق وخلال حروبه مع الزنج باستعمال الأموال الموجودة في بيت مال الخاصة، كما قام الوزير ابن الفرات خلال عصر

---

(1) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص238.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص27، وص 308.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص24.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص24.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص110.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص142.

(7) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 136-137.

المقتدر بإنفاق الأموال في بيت مال الخاصة[1]، كما قام الوزير الخاقاني خلال خلافة المقتدر أيضاً بإنفاق كافة الأموال في بيت المال، حتى أصبحت الخزينة شبه خاوية، فاستطاع الوزير إقناع الخليفة بسد الخلل في بيت المال من خلال الاقتراض من بيت مال الخاصة، مبلغ (70.000) دينار[2].

ويمكن رسم صورة تقريبية لمالية الدولة في هذه الفترة بتوضيح أكثر من خلال بيان مقدار ما تركه الخلفاء في بيت المال من الأموال، حيث يمكن اعتبار مقدار ما تركه الخلفاء آنذاك مؤشراً على المالية، فعندما توفي المتوكل وجد في بيوت الأموال أربعة آلاف ألف دينار وسبعة آلاف ألف درهم، وقيل سبعة وستون مليون درهم[3]. ولما توفي المنتصر عام (248هـ) كان في بيت المال تسعون ألف ألف درهم[4]، وعندما توفي المعتضد ترك تسعة آلاف ألف دينار[5]، في حين ذكرت مصادر أخرى أنها عشرة آلاف ألف دينار[6].

وخلّف المكتفي في بيت المال الخاصة حوالي خمسة عشر ألف دينار[7]، وفي بيت مال العامة ستمائة ألف دينار[8]، وعندما تولى المقتدر أنفق جميع ذلك ومال الخراج ومال المصادرة[9].

وقد أوردت المصادر التاريخية قائمة مالية للوزير علي بن عيسى في زمن الخليفة المقتدر، وهي موازنة دقيقة لموازنة الدولة، اشتملت على الإيرادات والنفقات، حيث شمل جانب الإيرادات جباية أقاليم السواد، وجباية المشرق، وجباية المغرب، وجباية الأموال الخاصة والموقوفة، حيث بلغ

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 98.

(2) عريب، **صلة تاريخ الطبري**، ص 164.

(3) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص122.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص6.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص157، وص 209.

(6) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص115، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص324.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص139. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج2، ص10.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص157، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص60، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص112.

(9) الثعالبي، أبو منصور عبد الله البشاري، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط5، 1994م، ج1، ص323، الخازن، وليم، **الحضارة العباسية**، دار المشرق، بيروت، لبنان، طبعة عام 1992، ص28.

مجموع إيرادات الدولة العباسية حسب قائمة الوزير علي بن عيسى لسنة (306هـ) (14.501.904) ديناراً[1]. وهذه القائمة احتوت على إيرادات الدولة العباسية زمن الخليفة المقتدر، ويلاحظ عليها كثرة المبالغ المجباة من الأقاليم، وخاصة بعد انضمام فارس وغيرها، كما وردت هذه القائمة بعملة موحدة وهي الدينار، واشتملت على ضرائب جديدة ومتنوعة لم تكن معروفة سابقاً مثل: ضرائب النقود، ضرائب الشجر، مال الجهبذة، وغيرها.

وبالرغم من حجم الثروة ومقدار الجباية كما يظهر من هذه القائمة، إلا أن تضاعف النفقات في هذه الفترة وتنوعها، بحيث ظهرت نفقات جديدة لم تكن معروفة سابقاً، فقد أصبحت الموارد لا تفي بالنفقات اللازمة، بحيث زادت النفقات على الإيرادات كثيراً كما سنلاحظ ذلك في المبحث التالي.

---

(1) زيدان، <u>تاريخ التمدن الإسلامي</u>، ج1، ص359-367.

المبحث الثاني: النفقات العامة

يرتكز النظام المالي على عنصرين أساسيين هما: الموارد التي تحدثت عنها سابقاً، والنفقات التي سأتحدث عنها في هذا المبحث. ولقد كانت الأموال التي تأتي من الموارد السابقة تنفق في العديد من مصالح الدولة وخاصة في: نفقات دار الخلافة، ومال البيعة، ونفقات القصر، ونفقات النساء والأبناء، ونفقات الحج والحرمين، ونفقات بني هاشم، ونفقات الفقهاء والعلماء، والأطباء، والشعراء، وكذلك نفقات موظفي الدولة من الوزراء وغيرهم، ونفقات الجهاز العسكري كرواتب الجند والشرطة، ونفقات الحملات العسكرية، وبناء الحصون، والفداء، والثغور، ومنها نفقات المرافق العامة مثل: التعليم، السجون، الزراعة، البناء، الصحة، ومنها نفقات الأمور الطارئة مثل: الفيضانات والزلازل، والأوبئة، والمجاعات.

وتعرف النفقة العامة في الفكر المالي التقليدي بأنها: "مبلغ من النقود ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام"[1]، أو هي: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة"[2]، أما الفكر المالي الإسلامي فيعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ ومقدار من المال، داخل في الذمة المالية للدولة، يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجات عامة، وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية"[3]، أو هي: "مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه بقصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام"[4].

---

(1) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 635.

(2) الدغيدي، مديحة، **النفقات العامة**، الدار السعودية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1980م، ص 23.

(3) يوسف، يوسف إبراهيم، **النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة**، دار الكتاب الجامعي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1980م، ص 132، بيومي، زكريا، **مبادئ المالية العامة الإسلامية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1978م، ص 411.

(4) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 638.

ومن خلال ما سبق يظهر أن عناصر النفقة العامة تتحدد في العناصر التالية[1]:

1- الصفة النقدية للنفقة العامة.

2- الصفة العامة للشخص القائم بالإنفاق.

3- الصفة العامة لهدف النفقة العامة.

وهناك أربعة شروط لاعتبار النفقة عامة، وهي[2]:

1- استخدام نوع من أنواع المال.

2- أن يكون هذا المال من الأموال العامة.

3- أن ينفق هذا المال وفق رأي ولي أمر المسلمين، أو من ينيبه.

4- وأن يستخدم هذا المال في سد حاجات الدولة الإسلامية.

وتتلخص مبادئ الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي بما يلي[3]:

1- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه.

2- ضرورة اختيار القائمين على الإنفاق العام من الذين يحسنون عمليات الإنفاق.

3- تخصيص موارد مالية عامة خاصة للإنفاق العام.

4- ملاءمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.

5- الإنفاق العام شامل لجميع السكان من المسلمين وغيرهم من عناصر المجتمع المختلفة.

6- ضرورة الترشيد والاقتصاد في الإنفاق العام وعدم الإسراف فيه.

7- ضرورة تحقيق العدالة المالية المطلقة وهي تقوم على أساس أن كل إقليم يساهم في تحمل أعباء الإنفاق العام ويفيد بقدر ما يخصه من المرافق العامة.

---

(1) عناية، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ص 635.

(2) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 51-52.

(3) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 53-56. وانظر أيضاً: الكفراوي، عوف محمود، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1402هـ 1982م، ص 5.

ولم تشهد الدولة الإسلامية منذ بداياتها أية مشاكل مالية، فكانت النفقات محدودة إلا أن المشكلة بدأت في الظهور منذ العصر العباسي الثاني تحديداً، بحيث أصبح الخلفاء لا يهتمون بما يدخل أو يخرج من بيوت الأموال، إضافة إلى عوامل سياسية أخرى، وإغراق هؤلاء أنفسهم بالترف والإسراف والتبذير [1]، فأوجدت كثرة النفقات وزيادة الإسراف نوعاً من غياب التوازن بين الموارد والنفقات[2].

ويحسن قبل الحديث عن النفقات المالية في العصر العباسي الثاني الحديث بإيجاز عن سياسة خلفاء هذه الفترة في الإنفاق، فتميزت سياستهم بكثرة الإسراف إلا في حالات نادرة، فوُصف المتوكل بكثرة الإسراف والتبذير، فكان لا يحسن الإدارة المالية، وأنفق ما ادخره الخلفاء في بيت المال، وأسرف كثيراً على العمارة تحديداً حتى قيل: لم تكن النفقات في عصر من الأعصار ولا وقت من الأوقات مثلها أيام المتوكل[3].

وزاد ضعف الإدارة المالية زمن المستعين، وخاصة بعد أن تحكم القادة والسيدة الأولى بالأمور المالية وبيوت الأموال[4]، وسلك المهتدي نهجاً مغايراً لإصلاح الوضع المالي، فحرم الشراب والغناء، وخفَّف من نفقات اللباس والطعام والشراب، وحوَّل آنية الذهب والفضة إلى دراهم ودنانير، إلا أن تحكم الأتراك والقادة ومقتله فيما بعد على أيديهم حال دون استمرار هذه الإجراءات الاقتصادية[5].

ثم تعرضت الدولة إلى عدد من الأخطار زمن "المعتمد"، وخاصة حركتا الزنج والقرامطة اللتان استنزفتا مالية الدولة، لدرجة أنه احتاج في بعض الأيام إلى ثلاثمائة دينار فلم تتوفر له[6].

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص238.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص26، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص34.

(3) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص12.

(4) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص294، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص21، الخضري، محمد بك، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1970م، ص274.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص406، المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص189، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص362.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص455.

وعندما تولى المعتضد كانت الخزينة خاوية[1]، فاقتصد في النفقات وأحسن التدبير وأصلح الأمور، حتى صلحت الأحوال في زمنه، ووصف بأنه أكثر خلفاء بني العباس اقتصاداً[2]، فاتخذ عدداً من الإجراءات التي تعود لمصلحة المالية، فاعتبر أن يومي الثلاثاء والجمعة عطلة رسمية، ووفر من ذلك أربعة آلاف دينار وسبعين ديناراً[3]، وكان لذلك أثره في التوفير على المالية، حتى أصبح هناك نوعٌ من التوازن بين الموارد والنفقات[4]، وعندما توفي خلّف في بيت المال بعد النفقات تسعة آلاف ألف دينار، وقيل عشرة آلاف ألف دينار[5].

وعندما تولى المقتدر كان في الخزائن أموال كثيرة، إلا أنه أنفق وأتلف ذلك كله[6]، وعانت الخزينة في عهده من العجز المالي والأزمات المالية بسبب توسعه في الإسراف في الطعام والشراب والنساء، وخاصة أنه تولى الخلافة وهو صغير السن[7]. الأمر الذي فتح المجال لتدخل النساء والحاشية في أموال الدولة[8]، فأُتلف في عهده نيفاً وسبعين ألف ألف دينار[9]، وكان في بيت المال عند توليه الخلافة خمسة عشر ألف ألف دينار[10]، زاد الخراج في عهده كما ذكر مسكويه بسبب انضمام إقليم فارس وإقليم كرمان للدولة العباسية، إلا إنه أنفق كل ذلك[11]، وعانت الخزينة من

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص241.

(2) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص232، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص209، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص324، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص369.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص27.

(4) حتاملة، عبد الكريم عبده، **المعتمد في خلافة المعتضد بالله العباسي**، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، عمان، ط1، 1984م، ص87.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص317، ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص214.

(6) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص295، الصابئ، أبو الحسن هلال بن المحسن، **رسوم دار الخلافة**، تحقيق ميخائيل عواد، مطبعة الباني، بغداد، القاهرة، طبعة عام 1964، ص21.

(7) ابن تغزي بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص265.

(8) المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص377-378، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص13.

(9) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص243.

(10) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص60.

(11) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص238-241.

العجز المالي فزادت النفقات على الموارد كثيراً[1]، فيذكر أن الوارد كان يساوي مليوناً وأربعمائة وستة وثلاثين ألف وأربعمائة وستة وسبعين درهماً، بينما بلغت النفقات مليونين وخمسمائة وستين ألفاً وتسعمائة وستين ديناراً[2].

وعندما عجز الراضي عن معالجة العجز في المالية اضطر إلى استقدام محمد بن رائق وسلَّمه منصب أمير الأمراء، وأصبح مسؤولاً عن الخراج والأموال، ولم يبق للخليفة سوى الاسم من الخلافة فقط[3]، فكان الراضي آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال، وآخر خليفة خطب على المنبر يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس الندماء، وآخر خليفة كانت له نفقاته ومطابخه وشرابه ومجالسه جارية على ترتيب الخلفاء الأوائل[4].

وفيما يلي يتناول الباحث تفصيل بعض النفقات في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: نفقات دار الخلافة:

يقصد بها كل ما ينفقه الخليفة منذ توليه الخلافة حتى نهاية خلافته وتشمل نفقات مال البيعة، ونفقات القصر من المأكل والمشرب والملبس، ونفقات نساء الخلفاء والجواري والأولاد.

أولاً: مال البيعة:

البيعة هي العهد على الطاعة، والرضى بقبول الشخص المبايع حاكماً للمسلمين، وهناك نوعان من البيعة خاصة وعامة، فالبيعة الخاصة تتم بين المرشح للخلافة وكبار معاونيه ومستشاريه، والبيعة العامة تتم بين الخليفة وجمهور الناس علناً[5]. ونفقات مال البيعة هي مبلغ من

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص65، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص34.

(2) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص27، الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 76.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص351-352، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص323.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص337، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص368، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص393.

(5) الرفاعي، أنور، **النظم الإسلامية**، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1973م 1393هـ، ص 47، الصالح، صبحي، **النظم الإسلامية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، طبعة عام 1396هـ 1976م، ص 272.

المال يوزعه الخليفة على الجند لكسب تأييدهم له، وسار خلفاء بني العباس على المنوال نفسه[1].

وشكل مال البيعة عبئاً ثقيلاً على المالية، حيث أسرف الخلفاء كثيراً في ذلك[2]، فعندما تولى المتوكل سنة (232هـ) صرف رواتب للجند والأتراك برزق أربعة أشهر للأتراك، وثمانية أشهر لبقية الجند[3]، وصرف مال البيعة عند ولاية العهد لأبنائه بأرزاق عشرة أشهر للجند[4]، وصرف المنتصر مال البيعة رزق عشرة أشهر أيضاً[5]، وخصص المستعين لها رزق خمسة أشهر سنة (248هـ) إضافة إلى صرفه رزقاً لكبار رجال الدولة[6] وصرف المعتز للجند رزق عشرة أشهر سنة (251هـ)، ولما لم يتوفر المبلغ لذلك أمر بتخفيضه إلى رزق شهرين فقط[7]، وبالغ المقتدر كثيراً في صرف مال البيعة فصرفه ثلاث مرات، فأمر بصرف ثلاثة ملايين دينار[8]، عندما تولى الخلافة في سنة (295هـ) وأعطى الفرسان رزق ثلاثة أشهر والرجالة رزق ستة أشهر[9]. وبعد أن خُلع وأعيد إلى الخلافة صرف مال البيعة مرة أخرى في سنة (296هـ) سبعمائة ألف دينار[10]، وعندما خُلع وأُعيد سنة (317هـ) صرف مال البيعة مرة أخرى مع زيادة لبعض الفئات، وعندما لم يف المبلغ المتوفر بذلك باع ما في الخزائن لتوفيره[11]، وعندما عجز عن توفيره أيضاً أرجع الأموال التي كان أقطعها للناس سابقاً، واستحدث ديواناً خاصاً سمي "ديوان المرتجعة"[12].

وعندما يعجز الخليفة عن توفير مال البيعة يأمر ببيع دار الوزراء لتوفيره، كما فعل القاهر،

---

(1) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 141-142.

(2) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 144.

(3) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص484، الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص155.

(4) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص136.

(5) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص 493.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص6-7.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص284، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص142-143.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص317، الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 146.

(9) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص40، القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص28.

(10) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص133.

(11) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص199-200، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص206.

(12) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص124-125.

فعندما لم يجد مالاً للبيعة أمر ببيع دار الوزراء[1]، وكان مال البيعة مرتفعا[2].

ثانياً: نفقات الخلافة والقصر من المأكل والمشرب والملبس:

تعتبر الخلافة أهم مناصب الدولة، وأرفعها على الإطلاق، وكان يفترض فيمن يصل إلى هذا المنصب التفرغ التام، يعني انقطاعه عن أعماله الخاصة التي يعيش عليها، وبالتالي لا بد من توفير النفقة اللازمة له لكي يتفرغ لأعمال الخلافة[3].

وقد اهتم الخلفاء العباسيون كثيراً بنفقات القصر من الطعام والشراب واللباس وغيره، وقد وردت العديد من الروايات التي ترسم لنا صورة وإن كانت تقريبية عن مقدار ما ينفقه الخلفاء على ذلك[4]، فقد بلغت نقات القصر في عهدي المنتصر والمستعين ألف درهم يومياً[5]، وحاول المهتدي بالله الاقتصاد في ذلك، فاتخذ عدداً من الإجراءات التقشفية، حيث قلَّل من نفقات المائدة من عشر آلاف درهم إلى مائة درهم[6]، وبلغت نفقات الطعام زمن المعتضد عشرة آلاف درهم، وأجور الطباخين ثلاثين ديناراً يومياً[7]، ونفقات المطابخ الخاصة والعامة ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث الدينار، وثمن وظائف الشراب مئة دينار يومياً[8].

وبالغ المقتدر بالإسراف على القصور، وبخاصة قصر الشجرة الذي زينه بأنواع الزينة،

---

(1) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص75.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص258.

(3) الباشا، حسن، **دراسات في الحضارة الإسلامية**، دار الاتحاد العربي، ودار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1975م، ص 37، الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 149.

(4) اليعقوبي، **أحمد بن يعقوب**، **مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر**، تحقيق محمد كمال الدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1990م، ص44، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص301-304.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج3، 193.

(6) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص190.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص23.

(8)الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص20.

وكانت فيه شجرة من الذهب والفضة[1]، ووجد في قصره أحد عشر ألف خادم[2]، واتصف بكثرة الإنفاق والإسراف على الطعام[3]، فيذكر الصابئ أن النفقات على ذلك بلغت أربعة وأربعين وسبعة بالمائة من الدينار شهرياً وخمسمائة وثمانية وعشرين وأربعة وثمانين بالمئة من الدينار[4]، وقدرها ابن الجوزي بألف وخمسمائة دينار يومياً[5]، حيث أنفق المقتدر على الحلوى والفاكهة ثلاثين ديناراً يومياً، إلى أن خففها القاهر إلى دينار واحد فقط كما خفف كثيراً من أنواعها[6].

ثالثاً: نفقات نساء الخلفاء والجواري والأولاد وتأديبهم:

حظيت المرأة في العصر العباسي بنفوذ واسع بما استولت عليه من الأموال، كما تحكمت بالأمور المالية والسياسية وأصبحت ذات ثروة وضياع، فكانت السيدة قبيحة من ذوات الثروة واليسار[7]، حيث بلغت نفقاتها في السنة مليون دينار، وقدرت ثروتها بمبلغ ثلاثة ملايين دينار، حتى باتت قادرة على دفع مرتبات الجند عندما عجز ابنها المعتز عن دفع مبلغ خمسين ألف دينار لدفع أرزاق الجند والتخلص من غضبهم، وكانت والدته قادرة على دفع أضعاف هذا المبلغ[8].

وبالغ الخلفاء في الإسراف والإنفاق على الزواج، وأبرز مثال يوضح لنا ذلك زواج الخليفة المعتضد بالله من قطر الندى[9]، حيث أنفق والدها خمارويه[10] والي مصر خزائن الدولة في

---

(1) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص116-117، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص174-175، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص381.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج5، ص48، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص265.

(3) الصولي، **أخبار المقتدر**، ص43.

(4) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص22.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص72.

(6) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص155، متز، **الحضارة الإسلامية**، ج1، ص276، الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 159-160.

(7) ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص236.

(8) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 165.

(9) قطر الندى: بنت خمارويه بن أحمد بن طولون والي مصر، وهي زوجة الخليفة المعتضد بالله، توفيت سنة 290هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 24 ص 250.

(10) هو خمارويه بن أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية في مصر والشام، توفي سنة 282هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 2 ص 249.

جهازها من مصر إلى بغداد، فذكرت الروايات أن الصداق ألف ألف دينار[1]، وقيل: حُمل معها ما لم ير مثله ولا سمع به إلا في وقته[2]. وخصص المعتضد لنفقات النساء مائة دينار يومياً[3].

ولعبت النساء دوراً بالسيطرة على أموال الدولة زمن المقتدر[4]، وأسرف الخليفة عليهن كثيراً من الأموال، حتى قيل أنه أتلف الأموال بين النساء والجواري[5]، وكانت أمه السيدة شغب[6] من أكثر النساء إتلافاً للأموال، وكانت نفقتها اليومية ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث الدينار، أي عشرة آلاف في الشهر[7]، وقدر دخلها السنوي بألف الف دينار[8]، حتى أن ثيابها مطليه بالمسك والعنبر وفق رأي التنوخي[9].

وأنفق الخلفاء كذلك على الجواري حيث شكلن عنصراً أساسياً في القصر[10]، فأنفق المعتمد في شراء الجواري الكثير من الأموال، ووصلهن المعتضد كذلك بالأموال والهدايا[11]، وتبارى الخلفاء وكبار رجال الدولة بالاستكثار من الجواري، وخاصة زمن المقتدر الذي وصف بكثرة الإسراف عليهن[12]. فيذكر التنوخي إنه في إحدى المناسبات كانت هناك مجموعة من الجواري وإحداهن تجيد الغناء فأمر بشرائهنّ جميعا[13]، وسكر في مناسبة ما وكانت قد حُملت إليه أموال

---

(1) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص234، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص75.

(2) ابن الساعي، تاج الدين على بن أنجب، **نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**، تحقيق مصطفى جواد، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1993م، ص109.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص22.

(4) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص45، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص381.

(5) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص112، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص265.

(6) السيدة شغب: هي أم الخليفة المقتدر بالله، حيث قامت بتدبير أمور الدولة خلال فترة توليه الخلافة وذلك لصغر سنه، ولما قتل المقتدر وتولى القاهر الخلافة قبض عليها وصودرت أموالها، وتوفيت تحت التعذيب سنة 321هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج16 ص 167-168.

(7) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8 ص85، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص42.

(8) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص321.

(9) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص294.

(10) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج7، ص225.

(11) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص61-65، وص 92، وص 102.

(12) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص116، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص384.

(13) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص310.

في الوقت نفسه فوزعها بين النساء والجواري[1]. وكانت أسعارهن آنذاك تختلف من جارية لأخرى، إلا أنها تراوحت ما بين عشرة آلاف دينار، وعشرين ألف دينار[2].

وخصص الخلفاء جزءاً من المالية على الأبناء وخاصة في مناسبات الختان والتأديب والزواج، ففي إحدى المناسبات أنفق المتوكل لابنه المعتز مئة ألف دينار نقداً وعيناً[3]، وفي مناسبة أخرى لختان ابنه المعتز وزع الكثير من الأموال على الجواري والخدم وكان مجمل النفقة في هذه المناسبة ما بين النقدية والعينية ستة وثمانين مليون درهم[4].

وخصص المعتضد لأبناء المتوكل جارياً في اليوم ثلاثة وثلاثون دينار وثلث[5]، وكان جاري أبناء المقتدر في اليوم مائة وستة وستين وثلث الدينار، وأنفق المقتدر في سنة (302هـ) في حفل ختان أبنائه خمسة آلاف دينار عيناً، وقد بلغ إجمالي النفقة في تلك المناسبة ستمائة ألف دينار[6].

وأغدق الخلفاء أموالاً كثيرة على تأديب الأبناء فكانوا يختارون لتأديبهم علماء ذوي الخبرة والشهرة، ويتبون لهم الجرايات الثابتة، وكانت تختلف من مؤدب لآخر، وذلك حسب شهرته ومكانته، فصرف المتوكل ليعقوب بن السكيت مؤدب ابنه خمسين ألف دينار إضافة إلى تخصيص راتب معين دائم وإسكانه وإطعامه وغير ذلك من الهدايا والمنح[7].

وكان راغباً بأن يعهد للجاحظ بتأديب ابنه لكونه من ذوي الشهرة والخبرة والمكانة العلمية، إلا أنه صرفه بعد أن رأى ملامح وجهه، وبالرغم من ذلك فقد وصله بالأموال[8]. وأهدى إلى محمد بن

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص289.

(2) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص85.

(3) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص19.

(4) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 173.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص25.

(6) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 174-175.

(7) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج2، ص76. الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 178.

(8) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص100.

عمر بن يزيد المبرد مؤدب "المعتز" جواهر قيمتها خمسة عشر ألف دينار[1]، وكانت جراية مؤدب المعتضد والمكتفي ابن بكر عبدالله بن أبي الدنيا الذي تولى تأديب أكثر من واحد من أبناء الخلفاء، خمسة عشر ديناراً يومياً[2].

رابعاً: نفقات الحج وصلات أهل الحرمين والفقهاء والعلماء والأطباء والشعراء:

يتولى الخليفة مهمة النفقة على الحج وأهل الحرمين وترميم العمارة فيها وتوفير المياه لها، وقد اهتم الخلفاء بذلك كثيراً[3]. ففي سنة (246هـ) خصص المتوكل مبلغ مائة ألف دينار لإجراء المال إلى مكة المكرمة[4]، ووزع الأموال على أهل الحرمين، وكان يرسل مع أمير الحج مبلغاً من المال ليوزعه على أهل الحرمين[5]، أما المقتدر فقد أوقف الضياع الواسعة على الحرمين، وصرف ثلاثمائة ألف دينار للحج في سنة (320هـ)، وخصص لهم الجرايات الثابتة[6]، والتي قدرت سنوياً بثلاثمائة وخمسة عشر ألف وأربعمائة وستة وعشرين ديناراً[7]، وكانت والدته السيدة شغب ترسل إليهم الأدوية والأشربة، وتُوقف عليهم الوقوف والصدقات[8]. وأوقف الوزير علي بن عيسى بعض الضياع على الحرمين[9]، كما اقترح على المقتدر وقف بعض الضياع والتي يبلغ إيرادها ثلاثة عشر ألف دينار، وبعض أراضي السواد التي يبلغ إيرادها ثمانين ألف دينار على الحرمين[10].

ومنها النفقة على بني هاشم وهم أهل الخليفة العباسي من بني هاشم، ويأتون في المنزلة بعد

---

(1) ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص119-120.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص341، الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 179.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص234.

(4) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ح2، ص386، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص349.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص341.

(6) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص264-265.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص63-64.

(8) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص245.

(9) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص276، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج5، ص78-79.

(10) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص221، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص310.

الخليفة، ويسمون الأشراف وأبناء الملوك، ولهم المناصب الهامة في الدولة، بخاصة الإمامة[1]، ولهم نقابة خاصة[2]، وكان هؤلاء مقدمين عند الخليفة، وخصص لهم الرواتب والجرايات والهدايا، فخصص لهم المعتمد جارياً يومياً ثابتاً. لكل رجل منهم دينار واحد أي ثلاثون ديناراً في الشهر، وخصص المعتضد لمشايخهم جارياً مع جاري الخطباء عشرين ديناراً يومياً أي ستمائة دينار شهرياً، أما باقي بني هاشم فقد خصص لهم ثلاثين ديناراً وثلث الدينار يومياً[3]. وأبدى المقتدر اهتماماً بزيادات بني هاشم وتفقدها، ففي سنة (295هـ) وزع عليهم خمسة عشر ألف دينار[4].

وبسبب الظروف الاقتصادية السائدة كانت جراياتهم أحياناً تتعرض للانقطاع أو التأخير، ففي سنة (251هـ) قطع المستعين أرزاقهم، في أعقاب الفتنة بينه وبين المعتز[5]، وإسراف الأموال الكثيرة فيها، وتأخرت أرزاقهم سنة (306هـ) فوثبوا على الوزير ابن عيسى[6]، وتكرر مثل ذلك سنة (313هـ)[7].

ومنها النفقة على الفقهاء والعلماء حيث كان لهؤلاء حضور دائم في مجالس الخلفاء ورتَّب لهم الخلفاء الأموال والجرايات، فأبدى المتوكل اهتماماً بهم[8]، وكذلك المهتدي الذي رفع من شأنهم[9]، وعندما بنى المعتضد قصره زاد في المساحة ليخصص فيه مكاناً للعلماء وأجرى عليهم، وأصبحت سامراء مقراً للعلماء، وأجرى للزجاج النحوي ثلاثمائة دينار سنوياً إضافة إلى أرزاق أخرى له مع الفقهاء والعلماء[10].

وخصص المقتدر للفقهاء شهرياً ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً، وأنفق

---

(1) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص24، الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص31.
(2) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص44.
(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص25.
(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص62.
(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص327.
(6) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص216.
(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص247.
(8) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج11، ص207.
(9) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص189.
(10) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، **الفهرست**، تحقيق رضا تجدد، طهران، عام 1971م، ص66.

الوزير ابن الفرات على الأدباء والفقهاء والعلماء في سنة (312هـ) عشرين ألف درهم[1].

كما أنفق الخلفاء على الأطباء ووصلوهم بالأموال والصلات، وخاصة أطباء الخلفاء، وكان جاري الأطباء زمن المعتضد في البيمارستان أربعمائة وخمسين ديناراً شهرياً، كما خصص سبعمائة دينار لأطباء دار الخلافة[2].

وعُني الخلفاء كذلك بالشعراء ووصف المتوكل بالكرم معهم، حيث أغدق عليهم الأموال[3]، وأنفق المعتز على شعرائه كثيراً[4]، ووصل المعتضد شاعراً له بستمائة دينار[5]. ووصل آخر بخمسين ألف درهم سوى الهدايا والثياب[6]، ووصل الشاعر ابن بسطام بثلاثمائة دينار، ووصل المكتفي أحد الشعراء بخمسين ألف درهم، كما رتب المقتدر لبعض الشعراء جارياً ثابتاً مائة دينار شهرياً[7]، ووصل ابن الفرات وزيره الشعراء بعشرين ألف درهم[8].

المطلب الثاني: نفقات أجهزة الدولة:

أولاً: نفقات جهاز الوزارة:

1- نفقات الوزير: حظي الوزير في هذه الفترة بدرجة من الثراء لم يسبق لها مثيل، حتى أصبح يتشبه بالخليفة[9]، فكان يتسلم الرواتب الثابتة من الدولة علاوة على الصلات والهدايا، وأوصل المستعين وزيره أحمد بن الخصيب في سنة (248هـ) بقيمة مليون درهم[10]، وصرف المعتضد للوزير عُبيد الله سليمان اثنتي عشرة ألف دينار سنوياً في سنة (279هـ)، ثم استبدل راتبه بإقطاع

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص223، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص154.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص24-27.

(3) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج7، ص177.

(4) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص58.

(5) الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور، **أخبار الدولة المنقطعة**، تحقيق عصام هزايمة وآخرون، مؤسسة حمادة، ودار الكندي، الأردن، إربد، ط1، 1999م، ج2، ص389.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص401.

(7) الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص294.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص223، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص154.

(9) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص215-216.

(10) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص7.

يقدر وارده بمئتي ألف دينار سنوياً وذلك في سنة (281هـ)[1].

وقدر راتب الوزير زمن المقتدر بخمسة آلاف دينار شهرياً[2]، كما أجرى المقتدر لابن الوزير علي بن محمد بن الفرات ألفي دينار شهرياً[3]، فأصبح الراتب المقرر فيما بعد سبعة آلاف دينار في الشهر، خمسة رزق الوزراء وأخرى باسم ابن الوزير، وكان راتب الوزير محمد بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني سنة (299هـ) خمسة آلاف دينار شهرياً[4]، وراتب الوزير علي بن عيسى في سنة (301هـ) خمسة آلاف دينار شهرياً[5]، وفي سنة (304هـ/916م) وصل المقتدر وزيره ابن الفرات بثلاثمائة ألف درهم[6]، كما صرف في سنة (312هـ) لوزيره علي بن عيسى سبعة آلاف دينار في الشهر[7]. أما في سنة (315هـ) فكان راتب الوزير خمسة آلاف دينار شهرياً، ثم ارتفع إلى سبعة آلاف دينار شهرياً، كما أضاف الخلفاء إلى الرواتب والصلات الثابتة للوزراء لأبنائهم رواتب وصلات[8]، فكان رزق ابن الوزير ابن الفرات ألفي دينار شهرياً[9].

وترتب على ذلك أن أثرى الوزراء ثراءً فاحشاً، فبلغ الوزير ابن الفرات من الثروة والنفوذ بحيث أصبح يتشبه بالخليفة في الطعام والشراب والنفقات[10]، وقدرت الأموال التي جمعها ابن الفرات عشرة آلاف ألف دينار[11]، وعندما قابل رسول الروم في قصره شك الرسول بعد أن رأى

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص25-26.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص29.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص93.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص285.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص306.

(6) مجهول، **العيون والحدائق في أخبار الحقائق**، تحقيق عمر السعيدي، طباعة دمشق، طبعة عام 1972، دون ذكر رقم الطبعة، ج4، ص183.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص378.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص159، الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص381.

(9) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 93.

(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص120، الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص117.

(11) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص241.

القصر والنفقات أنه الخليفة لكثرة ما في قصره الذي يشبه قصر الخليفة[1]، وقدر دخل الوزير علي بن عيسى ثمانين ألف دينار سنوياً[2]. وأسرف الوزير حامد بن العباس كثيراً في النفقات والطعام واللباس، فيذكر أنه يقدر أكثر من أربعين مائدة في اليوم، وتشبه بالخلفاء في كثرة الخدم[3]، وأهدى للمقتدر سنة (309هـ) ضيعة معروفة بالناعورة والتي كلفته مائة ألف دينار[4].

ولم يكن الوزير الخصيبي[5] أقل ثروة ومالاً مما سبقه من الوزراء، فذكر مسكويه له عدداً من النفقات، وكان يقول: إن هذه النفقات لم تشمل نفقاته كافة، حيث أخفي الكثير منها[6]، وكانت نفقاته في كل شهر ألفين وخمسمائة دينار ونفقات الكسوة عشرين ألف دينار، وثمن العقارات أربعين ألف، وثمن الهدايا خمسة وثلاثين ألف دينار، وثمن الدواب عشرة آلاف دينار، وللفرسان والرجالة وبعض الموظفين عشرون ألف دينار[7]. وكان الوزير ابن مقلة كثير الإسراف والنفقة كغيره من الوزراء فكان ينفق أسبوعياً خمسمائة دينار فقط للفاكهة[8].

2- **نفقات موظفي الدولة:** اشتملت الدولة العباسية على عدد من الأقاليم، ولكل إقليم منها عدد من العمال والولاة والكتّاب والموظفين، إضافة إلى العديد من الموظفين في مؤسساتها، وكانت رواتب هؤلاء تدفع من بيت المال، وكانت الرواتب تختلف من موظف لآخر ومن فترة لأخرى، فيذكر أن راتب كاتب الكتّاب عبيد الله بن يحيى بن خاقان[9] عشرة آلاف درهم شهرياً[10]،

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص53-54.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص349.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص228-229.

(4) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص225، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص88.

(5) أحمد بن عبيد الله الخصيبي أبو العباس، يعرف بالكاتب الخصيبي، كان وزيراً للمقتدر، كما عمل وزيراً للقاهر وعزل مع عزله، ثم سجن وتوفي في سنة 328هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 7 ص 168-169.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص156.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص155-156.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص203، الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص407.

(9) عبيد الله بن يحيى بن خاقان: كان كاتب الكتاب، ثم أصبح وزيراً للخليفة المتوكل، وكذلك وزر للخليفة المعتمد على الله، وتوفي سنة 263هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 19 ص 417-418.

(10) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص15.

وأصحاب الدواوين أربعة آلاف دينار وسبعمائة في الشهر[1].

وكان راتب والي فارس في زمنه ألفين وخمسمائة دينار، ثم ارتفع إلى ثلاثة آلاف دينار[2]، وكان راتب والي مصر أحمد بن طولون سنة (254هـ) ألفي دينار شهرياً[3]، وراتب كاتب ديوان الرسائل عشرة دنانير شهرياً، وموظف البريد مئة وخمسين دينار شهرياً[4]، وراتب كاتب ديوان السواد زمن المكتفي عشرة دنانير شهرياً[5]، ثم ارتفع إلى ثلاثين ديناراً[6]، وكاتب ديوان الخراج خمسة وعشرين ديناراً شهرياً[7]. وفي سنة (314هـ) كان راتب كاتب ديوان السواد خمسمائة دينار شهرياً[8] وراتب رئيس الديوان السواد مع الكتاب سبعة آلاف دينار شهرياً[9]، وراتب رئيس ديوان السواد خمسمائة دينار شهرياً[10]، وراتب عامل مصر ثلاثة آلاف دينار شهريا[11]، وراتب كاتب ديوان الخراج مئة دينار شهرياً، وكاتب بيت مال الخاصة أربعين دينار شهرياً، ومشرف أعمال مصر والشام ألفي دينار شهرياً[12]، وكاتب ديوان الضياع ثلاثين ديناراً شهرياً[13] ورئيس ديوان الخاتم أربعمائة دينار شهرياً، ورئيس ديوان السواد في سنة (302هـ) خمسمائة دينار شهرياً، ورئيس ديوان المشرق في السنة نفسها مئة دينار شهرياً[14].

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص26، متز، **الحضارة الإسلامية**، ج1، ص155.
(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص114.
(3) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص21.
(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص23، وص 239.
(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج5، ص73، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص135.
(6) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص78.
(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص158.
(8) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج5، ص73.
(9) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص37.
(10) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج5، ص73.
(11) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 347.
(12) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 158، وص335.
(13) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص54-55.
(14) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 198، وص340.

وراتب رئيس ديوان الجيش في سنة (306هـ) مئة وثمانين ديناراً شهرياً[(1)]، وراتب رئيس ديوان الأزمّة[(2)] سنة (311هـ) اثني عشر ألف دينار شهرياً[(3)]، وكان راتب رئيس ديوان الأزمّة سنة (318هـ) ألف وسبعمائة دينار[(4)]، وراتب المحتسب في بغداد سنة (319هـ) مئة دينار شهرياً، وراتب والي الحسبة مع موظفي ديوان المظالم أربعة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ديناراً سنوياً، وراتب موظف البريد تسعة وسبعين ألف وأربعمائة دينار[(5)]، وراتب رئيس جميع الدواوين في سنة (319هـ) ألفين وسبعمائة دينار شهرياً[(6)]، وراتب كاتب ديوان الإنشا عشرة دنانير شهرياً[(7)]، وراتب رئيس دواوين الأزمّة ألف دينار شهرياً[(8)]، وراتب مشرف أعمال الخراج والضياع لسنة (324هـ) ألفي دينار شهرياً[(9)]، وكان راتب مشرف أعمال واسط زمن المتقي ألف دينار شهرياً[(10)].

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الرواتب والأرزاق كانت تختلف من فترة لأخرى، تارة ترتفع وتارة تنخفض، كما هي الحال زمن المقتدر، حيث شهدت الرواتب انخفاضاً ملموساً، وذلك بعد إجراءات تخفيض الرواتب والزيادات لكي تتناسب مع الوضع المالي للدولة التي عانت من الأزمات المالية المتكررة، كما أن الرواتب لم تشمل على الخلع والهدايا وأحياناً كانت تتم دفع أرزاق عينية للموظفين كالقادة والعمال وموظفي الدواوين، كما هو الحال في سنة (320هـ)، حيث وزع

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص68.

(2) ديوان الأزمة: يقصد به زمام يتخذ على كل ديوان لضبطه، حيث يتولى كل ديوان رجل يقوم بهذه المهمة، انظر: التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 2 ص 259.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص88.

(4) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص66.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص63-64.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص226.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص239.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ص317.

(9) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص195.

(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص15.

المقتدر على الموظفين ثلاثين ألف رأس من البقر والغنم ومائة من الإبل[1].

ثانياً: نفقات الجهاز العسكري:

لقد كان الجيش العباسي على درجة كبيرة من التنظيم والتنسيق، وكان يتألف من عدة فرق تشكلت على مر العصور وتعاقب الخلفاء، ما ترتب على ذلك نفقات كبيرة ترتبت على بيت المال[2].

أما الشرطة فهي مرفق هام من مرافق أمن الدولة، وكانت الدولة العباسية تنفق عليهم إنفاقاً كبيراً، حيث كانت تمنحهم الرواتب الكبيرة، حتى إن منصب صاحب الشرطة في بغداد لا يقل عن منصب الوالي أو العامل في الأقاليم[3].

1- نفقات الجند: خصص العباسيون جزءاً كبيراً من مالية الدولة للنفقة على الشؤون العسكرية وأرزاق الجند، فالجيش من أهم مؤسسات الدولة، وخاصة بعد أن تعرضت الدولة إلى عدد من الأخطار الداخلية والخارجية[4]، كما ارتفعت رواتب الجيش وخاصة بعد أن أصبح يتكون من العديد من الفرق والعناصر مثل: المصافية، الرجالة، الفرسان، المرتزقة وغيرها[5].

وكانت آلية الدفع تتم بالنوبة، حيث إن الأشهر تختلف من فرقة لأخرى، فالشهر بالنسبة لبعض الفرق خمسون يوماً[6]، والآخر ستون يوماً، حتى أن بعض الفرق مائة وعشرون يوماً، ولتنظيم عملية دفع الرواتب تم توثيق أسماء الجند والفرق ومقدار مرتباتهم وموعد صرفها، وكان ديوان الجيش يتولى كل ذلك يساعده بعض المجالس الفرعية التي تساهم في إدارته[7].

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص62.

(2) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 291.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 279. وانظر أيضاً: سرور، محمد جمال الدين، **تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، عام 1396هـ 1976م، ص 106.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص103.

(5) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص130، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 16-20.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص17-20.

(7) قدامة، **الخراج**، ص21.

وقد شكّلت نفقات الجند عبئاً ثقيلاً على المالية، فبلغت نفقات الجند في سنة (252هـ) مائتي ألف ألف دينار، أي مقدار خراج المملكة لسنتين[1]، وكانت رواتب فرقة الرجالة في السنة نفسها ديناراً وفرقة الفرسان دينارين، وزاد المعتز في السنة نفسها فرقة جند بغداد القدماء حتى بلغت أرزاقهم ألفي دينار، وزاد فرقة الأتراك في السنة نفسها درهمين[2]، وفي سنة (256هـ) كانت رواتب فرقة الرجالة درهمين، وزاد المهتدي في السنة نفسها العديد من الفرق، وزاد المعتضد فرقة الأتراك الحجرية خمسة دنانير، وارتفعت رواتب الرجالة في زمنه سبعة دنانير[3]، وكانت الرواتب اليومية لفرقتي الزنج والعجم ثلاثمائة دينار، ولفرقة لمختارين ستمائة دينار يوميا[4]، ولفرقة الفرسان المميزين خمسمائة دينار يومياً[5]. وفي سنة (290هـ) بلغت رواتب الجند السنوية مئة ألف دينار[6].

وزاد المقتدر فرقة الفرسان ثلاثة دنانير شهرياً، ورفع رواتب فرقة الرجالة المصافية في سنة (303هـ) نصف دينار شهرياً، وفي السنة نفسها أطلق للفرسان من بيت مال العامة مئتي ألف دينار، ومن بيت مال الخاصة مائتي ألف دينار[7]، وفي سنة (312هـ) أنفق ثلاثمائة ألف دينار من بيت مال الخاصة، وأنفق على فرقة المؤنسية ستمائة ألف دينار في سنة (315هـ)[8]، وفي سنة (315هـ)، وفي سنة (317هـ) بلغت رواتب الجند الشهرية مئة وعشرين ألف دينار[9].

أما فرقة الفرسان فكانت رواتبها في السنة نفسها اثنين وأربعين ديناراً، وبلغت رواتبهم الشهرية

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص371.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص357، وص 468-469.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص21.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 16-19.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص19.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص103، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص15.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 38، وص 56.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 142، وص157.

(9) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص123.

خمسمائة ألف دينار[1]، وزاد في السنة نفسها الفرسان ثلاثة دنانير[2]، وزاد الراضي سنة (326هـ) فرقة الفرسان خمسة دنانير[3]، وكان مجموع ما أنفق على الجند سنة (329هـ) بما في ذلك الرواتب أربعمائة وخمسين ألف دينار[4]، وعندما عجز المستكفي في سنة (334هـ) عن دفع رواتب الجند دفعها أمير الأمراء وقدرت بحوالي خمسمائة ألف درهم[5].

نلاحظ مما سبق تباين رواتب الجند واختلافها من فترة لأخرى ومن فرقة لأخرى ويرجع ذلك إلى الفرقة وأهميتها في الحرب، كما نلاحظ أن هناك بعض الزيادات طرأت على رواتب بعض الفرق. وتكرر هذا عدة مرات كما هي الحال في سنة (303هـ) وفي سنة (307هـ) وسنة (316هـ) وسنة (317هـ)، كما نلاحظ أن الزيادات بلغت ذروتها لدى فرقة الفرسان والرجالة والأتراك، الأمر الذي يدل على أهمية هذه الفرق، كما نلاحظ في الفترة الأخيرة تحديداً عجز الخليفة عن دفع رواتب الجند، وتولى أمير الأمراء ذلك وهذا يشير إلى مدى العجز بالمالية.

وبالنسبة إلى رواتب القادة، فمن المتعارف عليه أنها أعلى من رواتب الجند، وذلك لدورهم في قيادة الجيش، حيث كان الخلفاء يقدمون لهم الرواتب والصلات والهدايا، فقد وصل المستعين في سنة (248هـ) قائده بمليون درهم[6]، وزاد في سنة (251هـ) راتب قائده الذي بلغ ستة عشر ألف درهم شهرياً[7]، وكان رزق القائد في سنة (331هـ) ألف دينار وكانت صلته ألفي دينار[8].

وتحسن الإشارة إلى أن موعد صرف الأرزاق سار على نظام جديد في هذه الفترة لم يسبق له مثيل، ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، فكان سابقاً يتم كل شهر، إلى أن أصبح

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص280.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص199، الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص62.

(3) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص118.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص372-373.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص83.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص8.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص290.

(8) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص241.

هناك خلل في دفعها، ويعود ذلك لتأخر وانقطاع الموارد، وبقي الأمر كذلك إلى أن استحدث المعتضد بالله نظاماً جديداً يقوم على تقسيم الجند إلى فرق وفئات كل حسب اختصاصه[1]، واتُبع النظام نفسه فيما بعد[2].

2- نفقات الحملات العسكرية: تعرضت الدولة العباسية إلى الكثير من الأخطار الداخلية والخارجية، والتي كلفت الخزينة وشكلت عليها عبئاً مالياً جديداً، واستنزفت جزءاً كبيراً من ماليتها لدرجة أن خراج المنطقة في بعض الأحيان كاملاً لا يغطي نفقات الحملة فيها[3].

ففي سنة (251هـ) أنفق المستعين ستة وثلاثين ألف دينار[4]، في حملة على مدينة الأنبار، وكبدت حروب الزنج والقرامطة الدولة كثيراً من الخسائر المالية، فأنفق المعتضد في سنة (281هـ) في حرب القرامطة أربعة عشر ألف دينار، وفي سنة (288هـ) أنفق على حروب بعض الثغور عشرة آلاف ألف درهم[5]. وأنفق المكتفي على غزو بلاد الروم سنة (289هـ) مبلغ اثنين وثلاثين ألف دينار للجند فقط[6]، وفي سنة (290هـ) أنفق على حرب القرامطة مئة ألف دينار[7]، وفي سنة (294هـ) أنفق كثيراً من الأموال على حربهم، وكان من أكثر خلفاء بني العباس ينفق على حربهم[8]، وخاصة بعد ان استفحل خطرهم وتعرضوا لقوافل الحجاج وسبوا الأمتعة والنساء والأموال[9].

وفي سنة (303هـ) بلغت نفقات فتح فارس وكرمان عشرة آلاف ألف دينار[10]، وكبدت

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص16-17.
(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص261، وص199.
(3) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص106-107.
(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص320.
(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص84.
(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص96.
(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص15.
(8) الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص379.
(9) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص49.
(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص241.

الحملة التي خرجت لمحاربة ابن أبي الساج[1] الأموال الطائلة إلى أن عجزت الدولة بعدها عن دفع رواتب الجند[2]، وترتب على ذلك عزل الوزير ابن فرات بعد عجزه عن توفير الرواتب[3]. وظهرت ضخامة التكاليف في حرب القرامطة مرة أخرى زمن المقتدر، فأنفق الخليفة على حربهم في سنة (312هـ) في الكوفة وواسط مليون دينار[4]. وفي سنة (315هـ) أنفق في حربهم خمسمائة ألف دينار[5]، وأنفق على قتالهم في السنة نفسها ثمانمائة الف دينار[6]، وأخذ من والدته خمسمائة ألف دينار لتغطية نفقات الحملة[7]، ولم يبق في بيت المال سوى خمسمائة ألف دينار[8].

وكبدت محاربة البريديين زمن المتقي الخزينة كثيراً من الأموال، فأنفق على قتالهم سنة (331هـ) خمسمائة ألف دينار، وقيل ألفا ألف دينار[9]، وعلى قتال أمير الأمراء توزون في السنة نفسها أربعمائة ألف درهم[10].

ويتبين مما سبق ضخامة النفقات التي خصصتها الدولة للحملات وخاصة لحروب القرامطة الأمر الذي كان له أثر سلبي على المالية.

3- نفقات بناء الحصون العسكرية وترميمها: اهتمت الدولة ببناء الحصون العسكرية والمدن وشحنها بالجند والمقاتلة[11]، فقد رصدت جزءاً من ماليتها للنفقة على ذلك، ومن ذلك ما أنفقه المستعين سنة (251هـ) على بناء التحصينات والأسوار لبغداد، حيث قدر ما أنفقه ثلاثمائة

---

(1) هو محمد بن أبي الساج، عرف بالأفشين، وهو أحد الذين خرجوا على الدولة العباسية، وتوفي سنة 288هـ 900م، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج 2 ص 250.

(2) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص18.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص179-180.

(4) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص161.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص181.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص265.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص180-181.

(8) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص265.

(9) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص238، ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص249.

(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص43.

(11) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص8.

وثلاثين ألف دينار[1]، وفي سنة (267هـ) أنفق الموفق على بناء الموفقية التي بناها لمواجهة الزنج واتخذها مقراً ضد تحركاتهم كثيراً من الأموال[2].

وأنفقت الأموال كذلك في تحصين الأسوار إن دعت الضرورة ذلك، فأرسل المعتضد إلى والي البصرة أربعة عشر ألف دينار لعمل سور حولها ضد تحركات القرامطة[3]، وهذا أضاف عبئاً مالياً جديداً على الدولة، لدرجة أن الوضع تطلب إنشاء مجلس خاص للإشراف على المباني وترميمها، تولى مهمة النظر في أمور المباني العامة والخاصة بالدولة والإشراف على المهندسين والعمال وكلفة البناء[4].

4- نفقات الفداء: نتيجة للحروب المستمرة بين المسلمين والدولة البيزنطية وقع عدد من الأسرى من الطرفين، وكان يعقب ذلك عادة إجراءات الفداء وتبادل الأسرى وفق قواعد معينة، وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من عمليات الفداء التي كلفت المالية كثيراً من النفقات، فقد افتدى المتوكل في سنة (241هـ) عدداً من الأسرى[5]، وتكرر مثل ذلك سنة (246هـ) حيث افتدى ما يقارب ألفين وثلاثمائة وسبعة وستين أسيراً[6]. وفي سنة (283هـ) تم فداء ألف وخمسمائة وأربعة أسرى من المسلمين[7]، وفي سنة (292هـ) افتدى المكتفي ألفاً ومئتي أسير[8]، وفي سنة (295هـ) افتدى ثلاثة آلاف أسير[9]، وفي سنة (305هـ) دفع المقتدر مائة وسبعين ألف دينار لفداء الأسرى،

---

(1) ابن الأثير، **<u>الكامل في التاريخ</u>**، ج7، ص143.

(2) الطبري، **<u>تاريخ الأمم والملوك</u>**، ج9، ص585-586.

(3) الطبري، **<u>تاريخ الأمم والملوك</u>**، ج10، ص71، ابن الجوزي، **<u>المنتظم في تاريخ الملوك والأمم</u>**، ج12، ص402، ابن الأثير، **<u>الكامل في التاريخ</u>**، ج7، ص493.

(4) قدامة، **<u>الخراج</u>**، ص34.

(5) ابن الأثير، **<u>الكامل في التاريخ</u>**، ج7، ص77.

(6) الطبري، **<u>تاريخ الأمم والملوك</u>**، ج9، ص219.

(7) ابن الجوزي، **<u>المنتظم في تاريخ الملوك والأمم</u>**، ج12، ص360.

(8) ابن الأثير، **<u>الكامل في التاريخ</u>**، ج7، ص537.

(9) الطبري، **<u>تاريخ الأمم والملوك</u>**، ج10، ص138.

وافتدى الراضي في سنة (326هـ) ستة آلاف وثلاثمائة أسير[1].

ثالثاً: نفقات المرافق العامة:

1- نفقات القضاء:

يعتبر القضاء مؤسسة حكومية رسمية، كان اختيار من يليها من اختصاصات الخليفة بصرف النظر عن المؤثرات التي يخضع لها أو الاستشارات التي يأخذها والآراء التي قد يسمعها عند اختيار أي قاضٍ[2]، وفي العصر العباسي الثاني تأثر القضاء بالسياسة وأصبح الخلفاء يتدخلون في القضاء، حتى حملوا القضاة في كثر من الأحيان على العمل وفق رغباتهم[3]، أما في عصر إمرة الأمراء فقد بقيت سلطة تعيين القضاة وعزلهم في يد الخليفة، رغم محاولات التدخل من قبل أمير الأمراء، حيث حدثت في بعض الفترات تدخلات فعلية من قبل أمير الأمراء في تعيين القضاة أو عزلهم[4].

وقد قدر خلفاء بني العباس القضاة وأجزلوا عليهم العطاء، وكانت أعطياتهم معتدلة ولم تشهد زيادات كما هي الحال في الفئات الأخرى، كما أنهم لم يحصلوا على الإقطاعات والهدايا والخلع كما هي الحال في الفئات الأخرى، ودفعت رواتبهم ورواتب مساعديهم من بيت المال[5]، فيذكر الصابئ أن جاري القاضيين إسحاق بن إبراهيم[6] ويوسف بن يعقوب[7] وأبناءهما وعشر من نفر

---

(1) المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص 193.

(2) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 346.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج 3 ص 306.

(4) الدوري، تقي الدين عارف، **عصر إمرة الأمراء في العراق**، مطبعة أسعد، والدار الوطنية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1395هـ 1975م، ص 243.

(5) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **أدب القاضي**، تحقيق محي الدين هلال السرحان، مطبعة العاني، بغداد، العراق، طبعة عام 1972م، ج2، ص297.

(6) إسحاق بن إبراهيم أبو القاسم البغدادي، كان مفتياً وقاضياً زمن المعتضد، توفي سنة 281هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج8 ص257.

(7) القاضي يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد، البصري ثم البغدادي، ولد سنة 208هـ، كان ثقة صالحاً، ولي قضاء البصرة وواسط سنة 276هـ، وضم إليه قضاء الجانب الشرقي من بغداد، ومات مصروفاً عن القضاء، وتوفي سنة 297هـ، انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج 8 ص 258.

الفقهاء والشهود زمن المعتضد خمسمائة دينار في الشهر[1]، ويذكر أن المقتدر خصص للقضاة في الممالك خمسمائة وخمسة وسبعين ألفاً وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً سنوياً[2]، كما قدم لهم الأرزاق العينية في بعض المناسبات[3].

وفي الفترة الأخيرة أصبح دفع رواتبهم أشبه بنظام الالتزام، حيث يلتزم أحد القضاة بجباية الرسوم مقابل دفع مبلغ معين للدولة، ولم تقتصر النفقة على القضاة فقط، بل أنفقت الدولة كذلك على مساعديهم مثل: الأعوان والكتّاب والشهود، بحيث خصص لكل هؤلاء أرزاق ثابتة[4].

لقد زادت رواتب القضاة خلال العصر العباسي الثاني، حيث أصبح راتب القاضي اليومي 16 ديناراً، وهو يساوي (490) ديناراً في الشهر، كما أن الصلات والهدايا التي كانت تمنح للقضاة كانت قليلة في العصر العباسي الثاني أيضاً، وربما يعود ذلك إلى نزاهة القاضي وعفته في قبول غير الراتب الأصلي الذي خصص له[5].

2- التعليم: اهتم الخلفاء بالعلم كثيراً وخصصوا له جزءاً من النفقات، فقد حث الإسلام على العلم والتعليم، فأجرى الخليفة المعتضد على العلماء، وخصص لهم الرواتب الثابتة، وبلغت في زمنه مائة دينار، حتى أن الزجاج النحوي[6] كان يتقاضى ثلاثة رواتب، راتب مع الفقهاء وراتب مع العلماء وراتب مع الندماء، فيكون مجموع ذلك كله ثلاثمائة دينار[7]، كما خصص المقتدر الجرايات الثابتة، فأجرى ما بين المائة دينار والخمسة دراهم في الشهر على خمسة آلاف من أهل العلم[8]. ووزع

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص26.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص64، الأزدي، **أخبار الدول المنقطعة**، ج2، ص387.

(3) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص269.

(4) الماوردي، **أدب القاضي**، ج2، ص297.

(5) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 353.

(6) الزجّاج النحوي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري، كان من أهل الدين والفضل حسن الاعتقاد، كان يعلم أبناء المعتضد، وتوفي سنة 311هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 5 ص 228.

(7) ابن النديم، **الفهرست**، ص66.

(8) الأزدي، **أخبار الدول المنقطعة**، ج2، ص392.

الوزير ابن الفرات سنة (312هـ) على طلبة الأحاديث عشرين ألف درهم[1]، وسبب ذلك أنه سمع أحدهم في أحد المجالس يقول: إن الواحد منا يبخل على نفسه بدانق[2] فضة أو دونها، ويصرف ثمن ذلك في الورق والحبر ففرق فيهم عشرين ألف درهم[3].

3- السجون: خصص الخلفاء جرايات ثابتة من المال للسجناء[4]، اضافة إلى نفقتهم من المأكل والمشرب والملبس، حيث يتم تسجيلهم في سجل خاص وتجري عليهم الصدقة في كل شهر وتقدم لهم كذلك الكسوة في الصيف والشتاء[5]، واهتم بهم المتوكل ونظر في أمورهم، كما خصص المعتضد لهم في سنة (290هـ) جزءاً من المالية للنفقة عليهم، حيث بلغت نفقاتهم وثمن مؤنهم ألفاً وخمسمائة دينار في الشهر[6]، كما خصص لهم الأطباء الذين يدخلون لمعالجتهم وتقديم الأدوية والأشربة يومياً، وخصص لهم الملابس والكسوة في الصيف والشتاء وغير ذلك مما يحتاجونه[7].

وخصص المعتضد جزءاً من المالية للنفقة على موظفي السجن، فيذكر الصابئ أن رواتبهم برسم الشرطة في بغداد بلغ خمسين ديناراً في اليوم، أي ألف وخمسمائة دينار في الشهر يأخذونها كل مائة وعشرين يوماً، أي كل أربعة أشهر[8]، وعندما أطلق المكتفي بعض السجناء وصلهم بالأموال[9]، وأنفق المقتدر كذلك عليهم بسخاء، واهتم بالناحية الصحية لهم، ففي سنة (301هـ) كتب وزيره علي بن عيسى إلى الطبيب سنان بن ثابت، لافتاً انتباهه إلى ضرورة توفير الأطباء

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص119، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص223.

(2) الدانق: يعني السدس، وهو وحدة وزن تساوي 6/1 الدرهم، هنتس، فالتر، **الموازين والمكاييل الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، طبعة عام 1970م، ص29.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص154.

(4) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج10، ص97.

(5) أبو يوسف، **الخراج**، ص162.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص26.

(7) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص94-95.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص20.

(9) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص10.

الذين يدخلون إلى السجناء يومياً ويوفرون لهم الأدوية والأشربة[1]، وكان راتب رئيس السجن في سنة (315هـ) مائة وعشرين ديناراً في الشهر[2].

ومن خلال ما سبق يظهر الوصول إلى حالة من التطور الإيجابي في أوضاع المسجونين في العصر العباسي الثاني، كما تعكس زيادة الإنفاق عليهم من بيت المال، وهو يدل على حالة الاهتمام والرعاية التي كان يحظى بها السجناء.

4- الزراعة: نظراً للارتباط الوثيق بين الزراعة والموارد، فقد عُني العباسيون بالزراعة والأراضي والري وشقوا الأنهار وأنفقوا في ذلك الكثير من الأموال[3]، فقد أنفق المعتمد عشرة آلاف دينار لتشكيل حواجز ضد انزلاقات الثلوج[4]، ولم يكن المعتضد أقل اهتماماً بالشؤون الزراعية من سابقيه، حيث سلّف المزارعين النقود لشراء البذور والحيوانات[5]، وسهَّل عقبة حلوان في سنة (280هـ) بكلفة عشرين ألف درهم[6]، وأنفق في سنة (282هـ) ألفاً وثلاثمائة دينار لسد بعض البثوق[7]، وأمر في سنة (283هـ) بكري أحد روافد نهر دجلة وأزال من فوهته حجراً كانت تحول دون تدفق المياه وذلك في إطار تحسين نظام الري[8]، ونظر كذلك في شكاوى الفلاحين فيما يتعلق بشؤون الري وتوزيع المياه بين المزارعين[9]، وأصلح بعض البثوق بكلفة عشرين ألف دينار، وقدم مساعدة لأهل واسط بمبلغ تسعين ألف دينار لإصلاح الأنهار وشراء البذور، وأنفق على إصلاح

---

(1) عيسى بك، أحمد، **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص12.

(2) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص114.

(3) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **أدب الغرباء**، بيروت، دار الكتّاب الجديد، الطبعة الأولى، 1972م، ص50.

(4) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص117.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص154.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص334.

(7) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص184.

(8) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص46.

(9) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص278-279.

مزارع ناحية كحلة مئة درهم، وسبعمائة ألف درهم لإصلاح بثق في نهر آخر في بغداد[1]، وأنفق الراضي مئتي دينار لإصلاح بثق بنهر عيسى، في بغداد[2].

لقد كانت نفقات حفر الأنهار أو القنوات التي لم يسبق حفرها من قبل تقع على عاتق بيت المال، كما أن نفقات إصلاح البثوق والشقوق التي تنجم عن مياه الأنهار والفيضانات تقع على عاتق الدولة أيضاً، أما نفقات كري أنهار دجلة والفرات فهي تقع على المناصفة بين بيت المال والمزارعين الذين يستفيدون منه، لأن المنفعة هنا على فئة دون أخرى، وربما تحدد النفقة بنسبة حصة بيت المال من تلك الضياع أو الأراضي التي تعتمد في إروائها على ذلك النهر أو المجرى المائي، أما النفقة اللازمة لعمارة أو كري القنوات الفرعية التي تسقي أرضاً تقع ضمن الملكية الخاصة فهي تقع على عاتق صاحب الأرض نفسه فقط[3].

كما يلاحظ مما تقدم أن أغلب الإصلاحات في هذا المجال جاءت في الفترة المتأخرة، حيث تطلب الوضع عدداً من إجراءات الإصلاح، ويرجح أن سبب ذلك يعود بشكل أساسي إلى استمرار الحروب والفتن التي أضرت إضراراً بالغاً بالزراعة والأنهار والسدود.

5- البناء والعمارة الدينية والمدنية:

يقصد بالعمارة الدينية: "بناء المساجد والاهتمام بترميمها وصيانتها سواء في حاضرة الخلافة أو في الأقاليم الأخرى"، أما العمارة المدنية فيقصد بها: "بناء المدن والقصور والمتنزهات والمستشفيات، حيث عدت العمارة العباسية من العمارات المتقدمة، من حيث أساليب البناء وطرازه، ومن حيث ما تضمنته العمارة من تطوير"[4].

لقد تنوعت العمارة في العصر العباسي ما بين العمارة الدينية والمدنية، وقد خصصت الدولة

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص40، وص 280-281.

(2) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص137.

(3) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 384-385.

(4) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 398، وص 402.

جزءاً من المالية للبناء والترميم[1]، وقد أسرف الخلفاء كثيراً على البناء. فاهتم المعتضد بالمساجد وصيانتها، فأنفق عشرين ألف دينار في سنة (280هـ) على توسعة جامع المنصور في بغداد[2]، كما وسع في سنة (325هـ) المسجد الجامع في البصرة بكلفة ألفي دينار[3].

وفيما يتعلق بالعمارة المدنية التي تشمل بناء المدن والقصور وغيرها، وأنفق الخلفاء في ذلك الأموال الطائلة، وبخاصة الخليفة المتوكل الذي كان مولعاً بالعمارة والزخرفة[4]، وأخذ الناس بعد ذلك يشيدون البناء والقصور، حيث أنفق المعتضد أموالاً كثيرة على القصر المعروف بالحسيني في بغداد[5]، كما أنفق أربعمائة ألف دينار على بناء قصر الثريا[6]. وكانت النفقة على بناء قصر البحيرة ستين ألف دينار، وقدرت نفقات المكتفي على العديد من المباني بسبعمائة ألف دينار[7]، كما أنفق على تزيين قصر الخلافة في بغداد ثلاثين ألف دينار[8].

6- الصحة: شهد العصر العباسي الثاني سلسة من الأمراض[9]، ما دفع الخلفاء إلى الاهتمام بالخدمات الصحية، وعملوا على تطويرها بصورة ملحوظة، كما حصل نوع من التشدد في مراقبة الأطباء، وخاصة بعد أن علم المقتدر أن طبيباً ارتكب خطأً في عمله في سنة (319هـ) سبب وفاة رجل كان يُعالج عند هذا الطبيب، فأمر المحتسب جميع الأطباء بعدم مزاولة مهنة الطب دون الحصول على إجازة أو ترخيص طبي بعد الخضوع لامتحان[10].

وأمام هذا الواقع الصحي اهتم الخلفاء بالجانب الصحي، والنفقة عليه، وبخاصة الخليفة

---

(1) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص26، ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص219.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص334.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص365.

(4) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج12، ص491، الأزدي، **أخبار الدولة المتقطعة**، ج2، ص360.

(5) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص123.

(6) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص233.

(7) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص372-377.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص53-54.

(9) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص146-147، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص 357.

(10) القفطي، جمال الدين أبو الحسن، **أخبار العلماء بأخبار الحكماء**، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، طبعة عام 1326هـ، ص130.

المعتضد بالله الذي أنفق على البيمارستان الصاعدي حوالي أربعمائة وخمسين ديناراً في الشهر، مع أثمان الطعام والشراب والأدوية[1]، كما أنفق على بيمارستان بدر، وكان المتولي للنفقة عليه يقدم نفقات بني هاشم على نفقات البيمارستان فأمره الخليفة بتقديم البيمارستان أولاً من أجل توفير الأدوية والأغذية والتدفئة للمرضى[2].

وهكذا بلغت مستشفيات العاصمة ستة مستشفيات، ولكن الراجح أنها لم تكن تكفي بسبب الحاجة المتزايدة بسبب زيادة الكثافة السكانية في العاصمة، بدليل أن الطبيب المشرف على رعاية الشؤون الطبية اقترح على الخليفة "المقتدر" أن ينشئ بيمارستاناً آخر ينسب إليه، وقد حظي هذا الاقتراح بالموافقة، حيث أسس المقتدر في عام (306هـ) البيمارستان المقتدري في محلة باب الشام[3] في بغداد، وخصص المقتدر أموالاً طائلة لذلك، فأنفق على البيمارستان المقتدري مئتي دينار في الشهر[4]، أي (2400) دينار سنوياً، وأنفق على بيمارستان السيدة سنة (306هـ) ستمائة دينار في الشهر وسبعة آلاف دينار سنوياً[5]. وفي (311هـ) اتخذ الوزير ابن الفرات بيمارستاناً بمحلة درب الفضل في مدينة بغداد، وكانت النفقة السنوية عليه (2400) دينار سنوياً، ما يعكس مدى سمعته وكبير خدماته[6].

وفي عام (313هـ) اهتم الوزير الخاقاني ببيمارستان ابن الفرات، وعين الطبيب سنان بن ثابت للإشراف عليه وواصل الإنفاق عليه بمعدل (2400) دينار في السنة[7].

رابعاً: النفقات الطارئة:

ويقصد بها النفقات التي تحدث دون سابق إنذار، على هيئة حوادث زمنية سواء للأشخاص أو

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص27، زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج1، ص230.

(2) عيسى بك، **تاريخ البيمارستانات**، ص180.

(3) باب الشام: محلة كبيرة في بغداد، تقع في الجانب الغربي من بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 308.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص178. القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص 133.

(5) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص216. القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ص 133.

(6) ضيف، شوقي، **العصر العباسي الثاني**، سلسلة تاريه الأدب العربي، رقم (3)، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، 1973م، ص 137.

(7) بيك، أحمد عيسى، **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1401هـ 1981م، ص 184.

البلدان، وسواء للأشخاص أو الزراعة، وتتمثل في نفقات الرسل، ومال الفقراء، والفيضانات، والزلازل، والأوبئة، والمجاعات، حيث تقوم الدولة بتعويض الشخص الذي حلت به المشكلة، أو أهل تلك المنطقة التي تعرضت للأزمة، حيث تشكل هذه النفقات جزءاً من مصروفات الدولة، بعد أن اهتمت الدولة بمثل هذا النوع من النفقات، وقد شملت الكثير من المتضررين بالمساعدة، والتعويض بالأموال[1].

ومن هذه النفقات الطارئة ما يلي:

1- مال الفقراء: قدمت الدولة المساعدات المالية لبعض الفئات من كل الناس كالفقراء والمساكين واستحدثت لذلك ديواناً لمساعدة هذه الفئات[2]، وخصص المعتضد خمسة عشر ديناراً يومياً من مالية الدولة لتوزع على الفقراء[3]، كما رفع المعتضد في بعض الأحيان الضرائب عن بعض الولاة مقابل تقديم هؤلاء المساعدة للفقراء، كما هي الحال في والي واسط الذي رفع عنه الضرائب مقابل أن يقوم الأخير بتوزيع الحنطة على الفقراء والمساكين فيها[4].

وسار المقتدر على النهج نفسه، حيث قدم المساعدة للفقراء[5]، وخصص ستة عشر ألف وخمسمائة وثلاثين دينار شهرياً للحوادث الطارئة[6]، وسار الوزراء كذلك على النهج نفسه، فيذكر أن الوزير علي بن عيسى كان يخرج على الفقراء ستمائة ألف دينار وستين ألف دينار[7]. كما خصص والي مصر أحمد بن طولون مالاً للفقراء في كل من بغداد وسامراء والبصرة ودمشق[8].

وفي سنة (329هـ) أنشأ أمير الأمراء "بجكم" دار واسط لإطعام المساكين والفقراء فيها[9]،

---

(1) الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 433.

(2) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص221.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص24-25.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص96.

(5) الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص397.

(6) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص26.

(7) الأزدي، **أخبار الدولة المنقطعة**، ج2، ص 394.

(8) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص50، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص18.

(9) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص419-420.

وأحياناً يتولى بيت المال مهمة دفع دية القتلى، فعندما حاول القاضي تأديب أحد الأشخاص زمن المعتضد ضربه وأدى ذلك إلى قتله، فأمر الخليفة بدفه ديته إلى ورثته والتي بلغت عشرة آلاف درهم من بيت المال[1].

2- **الفيضانات والزلازل:** تعرضت المنطقة في هذه الفترة إلى سلسة من الهزات الأرضية والزلازل[2]، فطبيعي أن يقوم الخلفاء بدفع تعويضات من بيت المال في هذه الحالات، كما دفعت الدولة التعويضات للناس في حالات الحرائق[3]، حيث إن بضائع الأسواق في هذه الفترة تعرضت لسلسلة من الحرائق، ففي سنة (323هـ) احترقت سوق الكرخ حريقاً عظيماً، فأطلق "الراضي" للتجار ما يقارب ثلاثة آلاف دينار، وأعطى أصحاب العقارات المتضررة ما يقارب عشرة آلاف دينار[4].

3- **الأوبئة والمجاعات:** حيث قدّمت الدولة المساعدات للناس كذلك في حالات التعرض للأوبئة والمجاعات، ففي زمن المقتدر كتب الوزير علي بن عيسى في سنة (301هـ) إلى الطبيب سنان بن ثابت بضرورة توفير الأطباء والأدوية في المناطق التي تتعرض إلى الأوبئة قائلاً: "فكرت في من في السواد وأهله فإنه لا يخلو أن يكون فيه مرضى لا يشرف عليهم متطبب... فاعمل أكرمك الله على ذلك، واكتب إلى أصحابك به ووصهم بالتنقل بين القرى والمواضع التي فيها الوباء والأمراض الفاشية[5].

وفي سنة (329هـ) انتشر الجراد وأصيب سكان بعض المناطق النائية بالمجاعات، فعملت الدولة على جلب الأغذية والمؤن للناس في هذه المناطق[6]، وفي سنة (329هـ) أصابت الناس

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج4، ص138-139، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص41.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص81-87.

(3) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص16، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص131، وص 164.

(4) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص68، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص349.

(5) القفطي، **أخبار العلماء**، ص132.

(6) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص225.

مجاعة فأنشأ أمير الأمراء "بجكم" داراً لإطعام الفقراء فيها(1).

وحفظت لنا المصادر التاريخية بعض قوائم النفقات في هذه الفترة، وخاصة في زمن كل من المعتضد، والمقتدر، وهي كما يلي:

1- قائمة النفقات زمن الخليفة المعتضد:

جدول رقم (2)

نفقات دار الخلافة اليومية زمن الخليفة المعتضد

الرقم	نوع النفقة	المبلغ اليومي بالدينار
1.	أرزاق أصحاب النوبة ومن برسمهم	1000 دينار
2.	أرزاق السودان والزنج والعجم المستأمنة	300 دينار
3.	أرزاق الغلمان الخاصة	1000 دينار
4.	أرزاق الفرسان من الأحرار والمميزين	1500 دينار
5.	أرزاق المختارين	600 دينار
6.	أرزاق الفرسان المميزين (عسكر الخدمة)	500 دينار
7.	أرزاق سبعة عشر صنفاً من يقومون بخدمة البلاط	110 دينار
8.	المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام	50 ديناراً
9.	أثمان انزال الغلمان والمماليك	300 دينار
10.	نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وانزال الحرم	$333.\frac{1}{3}$ ديناراً
11.	أثمان وظائف الشراب	100 دينار
12.	أرزاق السقائين بالقرب من القصر	4 دنانير
13.	أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم	167 ديناراً
14.	أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة والخزائن	100 دينار
15.	أرزاق الحرم	100 دينار
16.	ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة	400 دينار
17.	ما يصرف من ثمن الكراع والإبل والخيل	$66.\frac{2}{3}$ديناراً
18.	أرزاق الطباخين	30 ديناراً
19.	أرزاق الفراشين والمجلسين	30 ديناراً
20.	ثمن الشمع والزيت	$6.\frac{2}{3}$ديناراً
21.	أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم دواب البريد	5 دنانير
22.	أرزاق الجلساء وأكابر الملهين	$44.\frac{1}{3}$ ديناراً

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص196.

.23	أرزاق رؤساء المتطببين وتلامذتهم وثمن الأدوية	$23.\frac{1}{3}$ ديناراً
.24	أرزاق أصحاب الصيد	70 ديناراً
.25	أرزاق الملاحين	$16.\frac{2}{3}$ ديناراً
.26	ثمن النفط	4 دنانير
.27	الصدقة اليومية	15 ديناراً
.28	جاري اولاد المتوكل وأولادهم	$33.\frac{1}{3}$ ديناراً
.29	جاري أبناء الناصر	$16.\frac{2}{3}$ ديناراً
.30	جاري أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وسائر أبناء الخلفاء	$16.\frac{2}{3}$ ديناراً
.31	أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المراتب والخطباء	20 ديناراً
.32	جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطالبيين جاري الوزير عبيدالله بن سلمان	$33.\frac{1}{3}$ ديناراً
.33	أرزاق أكابر الكتّاب وأصحاب الدواوين والخزائن	$156.\frac{2}{3}$ ديناراً
.34	جاري القاضي إسحاق إبراهيم وخليفته	$16.\frac{2}{3}$ ديناراً
.35	جاري المؤذنين في المسجدين الجامعين	$3.\frac{1}{3}$ ديناراً
.36	نفقات السجون وثمن أقوات المساجين	50 ديناراً
.37	نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين	10دينار
.38	نفقات البيمارستان الصاعدي وأرزاق المتطببين	15 ديناراً

المصدر: حسن، **تاريخ الإسلام**، مرجع سابق، ج 3 ص 299–302، والزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 469–471.

نلاحظ من خلال قراءة هذه القائمة أن النفقات فيها بالمياومة، وذكر الصابئ أن مجموع النفقات اليومية حسب ما ورد في هذه القائمة يساوي سبعة آلاف دينار، كما نلاحظ أيضاً أن هذه النفقات لا تمثل سوى نفقات الإدارة المركزية فقط ورواتب بعض الفرق الهامة، ولا تمثل كافة النفقات، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه النفقات جاءت في وقت أزمة مالية حادة، حيث عهد الخليفة المعتضد إلى أحد الأشخاص بضمان بعض المناطق مقابل دفع سبع آلاف دينار يومياً، أي أن تلك النفقات بعد الاقتصاد، ولولا الأزمة المالية كان من المحتمل أن تتضاعف هذه النفقات[1].

كما يلاحظ من خلال هذه القائمة كثرة موارد الدولة العباسية في ذلك العصر على الرغم مما

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص27.

أصابها من ضعف ووهن، يدل على ذلك هذا البيان الطويل الذي أورده هلال بن الصابئ عن النفقات اليومية للدولة العباسية في أوائل عهد الخليفة المعتضد (279–289هـ)، ومنه نرى أنها بلغت نحو سبعة آلاف دينار يومياً، أي ما يزيد على مليونين ونصف مليون دينار في السنة، وإذا علمنا أن صافي ما يصل إلى حاضرة الدولة بلغ (4.920.000) دينار في السنة، أمكن توفير ما يقرب من (2.500.000) دينار في السنة، حتى إننا نجد في أواخر عهد هذا الخليفة أن "بالحضرة تسعة آلاف ألف دينار فاضلة عن جميع النفقات، وكان المعتضد – رحمه الله – قد اعتقد أنه يتممها عشرة آلاف ألف دينار، يسبكها ويجعلها نقرة واحدة، ويطرحها على باب العامة ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار، وهو مستغن عنها، فاخترمته المنية قبل بلوغ الأمنية[1].

2- قائمة الوزير علي بن عيسى زمن المقتدر لسنة (306هـ): حيث ذكر علي بن عيسى قائمة لسنة (306هـ) تتضمن الموارد والنفقات، وفيما يلي القسم الثاني والمتعلق بالنفقات[2].

جدول رقم (3)

قائمة الوزير علي بن عيسى لنفقات الدولة العباسية عام 306هـ

الرقم	نوع النفقة	المبلغ الشهري بالدينار	المبلغ السنوي
1.	نفقات الأتراك وعطوفة الكراع والطير والوحش	4407 دينار	528840
2.	نفقات السيدة أم المقتدر والأمراء والحرم	61930 ديناراً	743196
3.	أجرة ساسة الكراع وأرزاق المرتزقة في الاصطبلات وثمن العلاج وجاري خزان السروج	200130 ديناراً	79776
4.	جاري الرجال من شذاة الخاصة وأربع شذات مرتبطة بالحضرة	102 دينار	1280
5.	أرزاق الجلساء ومن يجري مجراهم	503811 ديناراً	232315
6.	ثمن الجوارح وكسوة الكراع وهناء الإبل وكسوة المحتسبين في الدار والطالبين وعلوفة الغنم السودانية وصلات الأئمة وثمن النعاج والبقر الحبشية وصلة الفراشين والقلندس والنفقة على سماطي العيدين وثمن الأضاحي والثلج وما يطلق	420007 ديناراً	

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 298–299، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص189.

(2) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص21–27.

	لصاحب الشرطة لحمل الأعلام في العيدين وثمن الرطاب وسروج الوهاقين وثمن القلوس للمآصر		
.7	ما يطلق كل شهر أيامه خمسون يوماً لجاري الغلمان الحجرية وأولاد المتشهدين والضياع في خزائن الكسوة وخزائن السلاح وخزائن الفراش	14560 ديناراً	271520
.8	ما قدر إنفاق أمير المؤمنين في الجوائز والهبات بقسط شهر من ثلاثة أشهر	21000 دينار	252000
.9	ما يقام لأمير المؤمنين من الكسوة والفرش في الطرز	814000 دينار	
.10	ما قدر لحوادث النفقات	16530 ديناراً	178940
.11	ما ينفق على البناء والمرمات		51100 دينار
.12	ثمن الشعير المحمول من النواحي للكراع مع أجرة الحمولة		50755 ديناراً

المصدر: الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 471-472.

ويذكر الصابئ أن المجموع حسب ما ورد في هذه القائمة هو مليونان وخمسمائة وستون ألفاً وتسعمائة وستون ديناراً[1].

وتختلف هذه القائمة عن القوائم السابقة بأن الوزير ينعي بها الدنيا بتقاصر مواردها وبتناقص أموالها، أي أن الوضع المالي للدولة آنذاك كان أسوأ في زمنه مقارنة بالفترات السابقة، علماً بأن النفقات اقتصرت في هذه القائمة على مقر الخلافة، ولم تشمل النفقات العسكرية والإدارية الأخرى، وهذا يرسم لنا صورة عن مظاهر البذخ والترف والإسراف، وكان ذلك من أهم أسباب التدهور المالي للدولة. ويصعب عقد مقارنة دقيقة بين هذه القوائم، وذلك لأن كل قائمة تشمل أوجه نفقات معينة، ولكن يبدو من خلال قراءة الأرقام أن النفقات كانت أقل ما تكون زمن المعتضد بالله، فالمعروف عنه أنه كان مقتصداً كثيراً في نفقاته، وعندما تولى الخلافة كانت الخزينة خاوية فاتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها إصلاح الوضع المالي للدولة، حتى أصبح هناك توازن ما بين الموارد والنفقات نوعاً ما، وكانت النفقات أكثر ما تكون زمن الخليفة المقتدر، علماً بأنها لا تشكل سوى نفقات جزء بسيط من مرافق الدولة، والخليفة المقتدر من المعروف عنه كثرة

(1) الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص21، والزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 472.

الإنفاق والإسراف والتبذير.

وإذا تأملنا الموارد والنفقات أيضاً في هذه الفترة نلاحظ أنه في أغلب الأحيان كانت الموارد لا تسد حاجات الدولة، وليس لأنها قليلة فقط، بل لأن أبواب وأوجه الإنفاق في هذه الفترة ازدادت كثيراً، وفي حالات قليلة شهدت المالية توازناً ما بين الموارد والنفقات كما هو الحال زمن المعتضد، وغير ذلك من الفترات عانت من عجز مالي دائم وحاد ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها: إسراف الخلفاء على دار الخلافة والنساء والجواري والطعام والشراب وغيره، ومنها تغلب الجند على أموال الدولة وكذلك القادة الأتراك، بحيث تحولت الثروة من بيت المال إلى هؤلاء يتصرفون بها كما يشاؤون، ومنها: استقلال بعض الأقاليم عن الدولة العباسية وقطع الأموال والخراج عنها، ومنها إسراف الوزراء وإقطاعاتهم ورواتبهم المرتفعة، يضاف إلى ذلك كله الحروب وما كلفت الخزينة من الأموال، علاوة على إضرارها بالزراعة والسدود والأنهار كما لعب الضمان و الالتزام وغيره من وسائل الجباية أو استئثار العمال والولاة بذلك دوراً سلبياً على المالية. وقد وصف مسكويه الأوضاع المالية في سنة (334هـ) بقوله: "فهذه جملة الحال من ضياع الدخل فأما الخراج فإن النفقات تضاعفت وسوق الدواوين أُزيلت والأزمة بطلت"[1].

---

(1) مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج2، ص99.

المبحث الثالث: الإدارة العامة والدواوين

لقد ظهرت الرقابة المالية في الدولة الإسلامية في العصر العباسي منذ تأسيسها، إذ شهدت نشوء العديد من الدواوين ولا سيما الدواوين الخاصة ببيت المال، كديوان الخراج، وديوان بيت المال، ثم ازداد عدد الدواوين طرداً مع توسع الدولة الإسلامية ومؤسساتها مع ظهور الحاجة إلى الزيادة في الرقابة المالية وتنظيم أمور الواردات والنفقات، فظهرت دواوين النفقات، ودواوين الضياع السلطانية، ودواوين المصادرات وغيرها من الدواوين[1].

ولقد كانت الدولة العباسية أشبه باتحاد يتألف من ولايات كثيرة، لكل ولاية ديوان ببغداد يشرف على شؤونها، وينقسم كل ديوان إلى قسمين: الأول، ويسمى الأصل، ويختص بسن الضرائب وحملها إلى بيت المال، والثاني: الزمام أو ديوان المال، واستمر هذا النظام إلى أن ولي الخليفة "المعتضد" الخلافة (سنة279هـ)، فضم كل دواوين الدولة بعضها إلى بعض، وكون منها ديواناً واحداً أطلق عليه "ديوان الدار"، ويسمى أحياناً "ديوان الدار الكبير"[2]. وقد أثنى هلال بن الصابئ على نظام الدولة العباسية في عهد "المعتضد" (279–289هـ) في هذه العبارة فقال: "وسمعت مشايخ الكتاب يقولون إنه لم يجتمع في زمن من الأزمنة خليفة ووزير وصاحب ديوان وأمير جيش مثل المعتضد بالله، وأبي القاسم عبد الله بن سليمان بن وهب، وأبي العباس بن الفرات وبدر"[3].

وقد قسم "المعتضد" الديوان أقساماً ثلاثة: ديوان المشرق، وديوان المغرب، وديوان السواد (العراق)، وأسند "الأصل" لشخص واحد و"الزمام" لشخص آخر، وفي القرن الرابع الهجري كانت إدارة الدولة "تنقسم إلى ما يشبه وزارتين، إحداهما للداخلية، وهي ديوان الأصول، والأخرى للمالية، وهي ديوان الأزمة، وكان كل ديوان كبير ينقسم أقساماً تسمى دواوين أيضاً، لأنه كان لكل ناحية

---

(1) السامرائي، حسام قوام، **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية**، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1971م، ص 194.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الأندلس، بيروت، لبنان، طبعة عام 1964م، ج3، ص 270–271.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص189.

ديوانها، ولكن لما كان الوزير، وهو رئيس السلطة المركزية، هو الذي يتولى إدارة ديوان السواد بنفسه، فإن كثيراً من دواوين الولايات ببغداد كانت تقوم مقام دواوين الدولة[1].

المطلب الأول: ديوان بيت المال والدواوين الأخرى ودورها في إدارة الموارد المالية:

يطلق لفظ بيت المال على الخزانة العامة للدولة، وهي التسمية التي وجدت في معظم المصادر التي تحدثت عن المالية العامة، كما سمي بيت مال المسلمين لإيضاح الجانب الديني لحركة الأموال، ثم أطلق عليه فيما بعد بيت مال العامة للتفرقة بينه وبين بيت مال الخاصة الذي يتبع للخليفة في ظل الدولة الإسلامية، فقد أطلق اصطلاح بيت المال على المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من الأموال إلى بيت المال وما يخرج منه من أوجه الإنفاق المختلفة، وحين تطورت النظم الإدارية والمالية في العصر العباسي أصبح بيت المال يشرف ويراقب ويدقق الحسابات بين المركز والأقاليم، ولذلك فإن ديوان بيت المال من أهم الدواوين في الدولة، ويتولى مهمة الإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج من النفقات حتى سمي بالديوان السامي، لأنه أصل الدواوين ومرجعها إليه، وهو بهذه الحالة يشبه وزارة المالية الموجودة في هذا العصر، ومدير بيت المال يشبه وزير المالية في عصرنا الحاضر[2]، ويتضمن سجلات لموارد الدولة المالية كافة، ووصفه قدامة بأنه جامع للنظر في الأمرين ومحاسب على الأصول والنفقات[3]. وبدأت نواة تأسيس بيت المال زمن الخليفة أبي بكر الصديق، وخاصة بعد أن ازدادت الموارد، وتدفقت الأموال من الأقاليم، فأخذ الخليفة يفكر باستحداث مؤسسة مالية تتولى مهمة حفظ الأموال[4]، ويذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يتولى بيت المال زمن أبي بكر الصدّيق[5].

---

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج3، ص 271.

(2) الدجيلي، خولة شاكر، **بيت المال نشأته وتطوره**، مطبوعات كلية الآداب، جامعة الموصل، بغداد، العراق، طبعة عام 1976م، ص 13-14.

(3) قدامة، **الخراج**، ص36.

(4) ابن الطقطقا، محمد بن علي **الفخري في الآداب السلطانية**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1966م، ص83.

(5) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المؤسسة المصرية العامة للنشر، القاهرة، طبعة عام 1963م، ج1، ص413.

وبعد أن ازدادت الفتوحات الإسلامية زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتدفقت الأموال من الأقاليم، وأصبح يصعب التعامل معها دون مؤسسة تتولى ذلك أشار عليه بعض الصحابة بإنشاء ديوان يتولى ضبط الموارد والنفقات، فعمل بذلك، واستحدث الديوان سنة (20هـ)، وبعد أن اتسعت رقعة الدولة العباسية وأصبحت تضم عدداً من الولايات والأقاليم التابعة لها، اتبعت أسلوب اللامركزية في الإدارة، حيث إن لكل ولاية بيت مال يتولى مهمة جمع الموارد وخصم النفقات، ورفع الباقي إلى بيت المال المركزي في العاصمة[1]، الذي يستقبل الإيرادات من مختلف الأقاليم، علماً بأنها تكون نقدية وقد تكون عينية، حيث أفرد لكل صنف من هذه الموارد دواوين فرعية تتولى إدارتها وحفظها، ويبدو أن هذه الدواوين عرفت منذ العصر العباسي كما ذكر قدامة، واستمرت إلى ما بعدها[2].

وترجع الأسباب التي أدت إلى إقامة بيت المال إلى ما يلي[3]:

1- تنظيم أمور الجباية والإنفاق وضبط حركة الأموال، ومراقبتها بشكل دقيق ودفع الآخرين من الاعتداء عليها أو صرفها في أوجه مغايرة.

2- الفتوحات وتدفق الثروات من الولايات والأقاليم حيث تطلبت هذه الثروات القادئمة إقامة بيت المال من أجل تسجيلها وضبط حركتها.

3- الإشراف على الأموال العينية التي استولى عليها المسلمون وإدخالها في قيود بيت المال لكي يصار إلى توزيعها وإنفاقها في الاتجاهات الصحيحة.

4- تأثر المسلمين بالتنظيمات المالية الموجودة في المناطق الأخرى إلى درجة أن العرب فيما بعد اعتمدوا عليها في أشكال الضرائب التي كانت مفروضة في تلك المناطق.

5- ضخامة الجهاز الحكومي من الموظفين والقضاة والولاة إضافة إلى الجيش من الجند والقادة.

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص46، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص315.

(2) قدامة، **الخراج**، ص34.

(3) الزهراني، ضيف الله، **موارد بيت المال في الدولة العباسية**، مكتبة الفيصلية، السعودية، الطبعة الأولى، 1985م، ص 6-7.

ويتألف ديوان بيت المال من خمسة مجالس، وهي كما يلي:

1) **مجلس الإنشاء والتحرير**: يتولى إنشاء ونسخ الكتب[1].

2) **مجلس النسخ:** يتولى مهمة نسخ الكتب الواردة من مجلس الإنشاء والتحرير لتوزع على الجهات المختصة، مع الاحتفاظ بنسخة لمقارنتها بالنسخ الأخرى إن دعت الضرورة[2].

3) **ديوان الأهراء:** يشرف على الموارد العينية التي ترد إلى بيت المال وخاصة الغلال كالقمح والشعير والحبوب، ويشترط في مُباشرِه أن يكون من ذوي العدل والدين[3].

4) **ديوان خزانة السلاح:** يتولى مهمة الإشراف على نوع معين من الموارد وهي الأسلحة وخاصة بعد انتهاء الحروب[4].

5) **ديوان الجهبذة:** يتولى مهمة تدقيق الحسابات والنفقات في أنواع معينة من الأموال غير الرئيسية مثل الرواج[5].

يتبين مما سبق أن بيت المال يشرف على الموارد النقدية والعينية، كما نظمت أموره بدقة، بحيث أن جميع الكتب الصادرة إلى الدواوين المتعلقة بالنواحي المالية يجب أن تمر إلى هذا الديوان قبل أن تصل إلى هذه الدواوين الفرعية، وبذلك يكون جامعاً للنظر في الأمرين محاسباً على الأصول والنفقات. كما اشتمل بيت المال في العصر العباسي على جهاز إداري متكامل يقوم عليه العديد من الموظفين، ويتولى الوزير بدوره مهمة الإشراف على ديوان بيت المال مع موظفيه[6]، كما يراقب عمل الحسابات الشهرية[7].

---

(1) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص84.

(2) قدامة، **الخراج**، ص21.

(3) الحسن، الحسن بن عبد الله بن محمد، **آثار الأول في ترتيب الدول**، مطبعة بولاق، مصر، القاهرة، طبعة عام 1295هـ، ص74.

(4) الحسن، **آثار الأول في ترتيب الدول**، ص74.

(5) الرواج: ما نقل ما على إنسان من مال الخراج، ويدفع على أقساط حتى يستوفي ما عليه، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص69.

(6) قدامة، **الخراج**، ص36.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص151–153، متز، **الحضارة الإسلامية**، ج1، ص150.

وجرت العادة أن تُرسَل الحسابات إلى بيت المال بعد إعداد الختمة[1] الشهرية، وأحياناً يطلب الوزير من صاحب بيت المال تقديم الروزنامجات[2] قبل ذلك، كما هو الحال في سنة (314هـ)، عندما طلب الوزير منه تقديم الروزنامجات في كل أسبوع ليستطيع معرفة ما ورد وما أنفق[3]. وفي سنة (315هـ)، طلب الوزير علي بن عيسى من صاحب بيت المال تقديم تقرير يومي لما يرد ويخرج، وليس كما كان سابقاً، حيث ترفع في منتصف الشهر، كما اتخذ الوزير إجراءً جديداً بوضع مراقب لبيت المال وموظفيه، ليكون على اطلاع مستمر على أوضاع بيت المال[4].

ولضمان السيطرة بشكل أفضل، أُسندت إدارة عدة دواوين في الدولة لمسؤول واحد، فكان الحسن بن مخلد يتولى دواوين الأزمة والتوقيع في بيت المال زمن المعتضد، فأرسل الخليفة إليه يطلب ثلاثين ألف دينار، فأرسل إليه صاحب ديوان الخراج قائلاً: "إن صاحب بيت المال يحاسبني في سائر الأموال، فإذا تمت ثلاثون يوماً وجهت صاحبي إلى بيت المال فحمله مع صاحب بيت المال لينظم دستور الختمة بحضرتي، ونحن منذ عشرة أيام في هذا حتى انتظمت الحسبة ولم يبق إلا ثلاثون ألف دينار، ولا أدري في أية جهة صرفت، ولا في أي باب أثبتها"، فأجابه: "اسأل الخليفة عن أي شي شيء صرف"، فأمر أن يحمل إلى حضرته، ويجب أن يكتب في الختمة ما حمل إلى حضرة أمير المؤمنين يوم كذا ثلاثون الف دينار [5].

من هذه الرواية نلاحظ مدى التنظيم الإداري لديوان بيت المال، فكان صاحبه يحاسب صاحب ديوان الخراج، وكل ذلك يتم عن طريق إعداد ختمة شهرية لمعرفة أوجه النفقات.

---

(1) الختمة الشهرية: كتاب يرفعه الجهبذ في كل شهر بالاستخراج والنفقات والحاصل كأنه يختم به الشهر، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص69.

(2) الروزنامجات: كلمة فارسية معربة عن روزنامة، وعرفها الخوارزمي بقوله: كتاب اليوم تثبت فيه كل ما يجري من أمور الخراج والنفقة، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص69.

(3) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص151-152.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص151-152.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص36-37، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص89-90.

وإضافة إلى ذلك اشتمل بيت المال على عدد من الموظفين لكي يؤدي الغرض الذي أنشأ من أجله، وهم كما يلي[1]:

1- **الناظر:** وهو بمثابة رئيس الديوان يرأس أحد الموظفين أما متولي الديوان أو المستوفي، وينظر في الأموال، وبعد أن ينظر في الحسابات يوافق عليها أو لا يوافق، ووصفه ابن مماتي بقوله: "شخص يستظهر به على متولي الديوان أو مشارف عمل، وليس لأحد مستخدميه أن ينفرد عنه بشيء، وله ضبط أصول الأموال[2].

2- **متولي أو صاحب ديوان بيت المال:** يتولى هذا الديوان بإحدى ثلاث طرق: أن يتولى بالأمانة ما لم يظهر عليه خيانة، فمتى ظهرت عليه كان مأخوذاً بترك ما تولاه، أو أن يكون وليّ ببذل مثل أن يقول: إذا استخدمت في الديوان الفلاني وارتفاعه مائة ألف دينار استظهرت فيه وعقدت ارتفاعه على مائة ألف وعشرة آلاف دينار، أو أن يكون وليّ بضمان فكلما تأخر من مال ضمانه لزمه القيام به، فإن كسر عليه مال كان السلطان في الخيارين أن يقبل الحوالة أو لا يقبل، ويطالبه بما هو في ذمته وملزم بالسداد[3].

ويشرف على ما يدخل في بيت المال من الوارد ويوثقها في سجلات خاصة، وكذلك ما ينفق في أوجه النفقات، وكانت تمر به الكتب بحمل الأموال قبل أن تثبت في الدواوين[4]، ويشترط فيه الكفاءة كون وظيفته تدقيق الحسابات، ويجب أن يكون عالماً بالحساب وأحكام الدواوين وأصول الأموال[5].

وكان لصاحب بيت المال ختم مميز يختم به على الكتب، ويعتبر وجوده على الكتب شرطاً لقبولها، وعلى المسؤول التأكد من ذلك قبل تنفيذ الأوامر، وقال قدامة في ذلك: يكون لصاحب هذا

---

(1) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص268.

(2) ابن مماتي، أسعد بن الخطير الأيوبي، **قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز عطية، مطبعة مصر، القاهرة، طبعة عام 1943م، ص298، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص465.

(3) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص299-300.

(4) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص135، ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص301.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص140، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج4، ص31.

الديوان علامة على الكتب والصكاك والإطلاقات يتفقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها إذا لم يجدوها، لئلا يتخطى أصحابها والمدبرون هذا الديوان فيختل أمره، ولا يتكامل العمل فيه[1]. ولا يتم الصرف كذلك إلا بمقتضى مستندات معتمدة لذلك[2].

3- **المستوفي:** يطالب الموظفين برفع الحسابات في الأوقات المحددة لذلك، وهو صاحب مجلس وكاتب في الديوان، كما يقارن السجلات مع بعضها بعضاً لاستيفاء الحساب وكتابة التقارير النهائية بذلك[3].

4- **المعين:** وهو كاتب ومساعد للمستوفي في أعماله[4].

5- **الناسخ:** ينسخ التوقيعات والكتب الصادرة والواردة، ويشترط فيه الأمانة في توثيق الكتب[5].

6- **المشارف:** لا يلزم عمل الحسابات أو رفع التقارير، بل يكتب تعليقه على الحسابات فقط[6].

7- **العامل:** يرفع الحسابات إلى الجهات المختصة[7].

8- **الكاتب:** يتولى مهمة الكتابة، وأحياناً ينوب عن الكاتب، وعليه معرفة ما تأخر من الموارد والغلال[8].

9- **الجهبذ:** يستخرج الأموال وكتب الوصولات وعمل الروزنامجات والختمات وضبط الحسابات[9].

10- **الشاهد:** يتولى مهمة ضبط كل ما هو شاهد فيه إن كان نفياً أو إثباتاً[10].

11- **النائب والأمين:** وهما من الموظفين المساعدين، فإن غاب أحد الموظفين ودعت الضرورة

---

(1) قدامة، **الخراج**، ص36.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص198، ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص301.

(3) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص301، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص466.

(4) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص466.

(5) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص302.

(6) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص302.

(7) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص303، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص466.

(8) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص322، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص158.

(9) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص304.

(10) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص 466.

يتم مطالبتهما برفع الحساب[1].

12- **الماسح:** يتولى مهمة مساحة الأراضي وتصنيفها، وإن ظهر أنه أخطأ في ذلك عُوقب.[2]

13- **الدليل:** يتولى عمل السجلات وفصل الأراضي حسب أنواع المزروعات وأسماء المزارعين وغير ذلك[3].

14- **الحائز:** يتولى مهمة ما يحمل من المحاصيل، ويمنع المزارعين من التصرف بأي شيء قبل أن يستوفي حق الديوان[4].

15- **الخازن:** يقبض الغلال ويخزنها ويقدم الحسابات عنها[5].

16- **الحاشر:** يتولى رفع الأعمال الطارئة[6].

وفي حال الخلاف بين أصحاب الدواوين وموظفي بيت المال حول الموارد أو النفقات، وبين ما يقدمه متولي أو صاحب بيت المال من الختمة، يلعب الوزير دوره في حسم الخلاف حسب ما تقدمه الكتب الواردة والصادرة والأختام من بيت المال إلى الدواوين الأخرى، مع اعتماد الوثائق والسجلات والأختام[7]. ومما يثبت أهمية متولي الديوان أنه كثيراً ما كان يتم عزله عن الدواوين في حال عزل الوزير مباشرة[8].

ولم تصل الإدارة في الدولة الإسلامية إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الدواوين بدقة، فقد وجدت دواوين كثيرة إلى جانب ديوان بيت المال، ومن هذه الدواوين: ديوان الجيش، وديوان النفقات في بغداد وينظر في كل ما ينفق من أموال الدولة، ويظهر أنه كان يتصل ببيت المال، وقد أنشئ

---

(1) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص304-305.

(2) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، ص 466.

(3) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 305.

(4) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 305-306.

(5) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 306.

(6) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 306.

(7) قدامة، **الخراج**، ص36، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص178، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص39.

(8) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص117، ص 130، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص140.

في عهد هشام بن عبد الملك. وديوان المال، وهو في بغداد ويشرف على ما يرد على بيت المال من الأموال وما يخرج من وجوه النفقات والإطلاقات، وديوان زمام النفقات ويشبه ديوان المحاسبة اليوم، وديوان الأحداث والشرطة وديوان العطاء وديوان الأكرة ويشرف صاحبه على الترع والجسور وكل ما يتعلق بشؤون الري وديوان الزمام أو الأزمة ويقوم صاحبه بجمع ضرائب العراق والأقاليم الأخرى والضرائب النوعية المسماة بالمعاون[1]. وديوان المصادرين، وديوان الرسائل (وكان يسمى في مصر في عهد الفاطميين ديوان الإنشاء والمراسلات)، وديوان البريد، وديوان التوقيع وتقدم إليه رقاع أصحاب الحاجات وديوان الخاتم، وديوان الفض حيث تفض الكتب الواردة من الأمراء والعمال إلى الخليفة وديوان الجهبذة، ويجري فيه من الأموال مال الكسور والكفاية والوقاية وما يجري مجرى ذلك من توابع أصول الأموال، وديوان الصدقة، وينظر في موارد الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها على ما ورد في القرآن الكريم[2]. وديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة، ولعل صاحبه كان ينظر في أموال الدولة غير المنقولة من أبنية وحوانيت وحمامات[3].

أما أهم الدواوين الأخرى ذات العلاقة بديوان بيت المال فهو ديوان الخراج، حيث يعتبر ديوان الخراج من الدواوين الأساسية ذات العلاقة بديوان بيت المال، وتأتي أهميته من كونه مورداً رئيساً للأموال في الدولة، ويوصف بأنه أحد قوائم الملك وأركانه ويسمى ديوان الأتاوة[4]، وتسجل فيه الأراضي التابعة للدولة العباسية، والحدود وحال البلاد هل فُتحت عنوة أم صلحاً، ومقادير الخراج المترتبة عليها[5]، وقال ابن خلدون: "اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك،

(1) حسن، **تاريخ الإسلامي السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج2، ص269.

(2) متز، **الحضارة الإسلامية**، ج2، ص125-131.

(3) حسن، **تاريخ الإسلامي السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج3، ص 272.

(4) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2002م، ص27.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص23.

وهي القيام على أعمال الجباية وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج[1]، ولعظم مسؤولياته كان من يصلح لتقلده يصلح للوزارة[2].

كما كانت هناك العديد من دواوين الخراج الفرعية في الولايات التابعة لديوان الخراج المركزي في العاصمة[3]، ويقوم عليه عدد من الكتّاب والموظفين الذين يتولون مهمة الجباية وتقدير المحاصيل والمساحة وتدوين كل ذلك في سجلات خاصة. ولأهميته يشترط في عامله الحرية والأمانة والمعرفة بقوانين الخراج والمساحة[4]. وكانت تحفظ السجلات في دواوين الخراج والتي تستخدم في تقدير الخراج والجباية وتسمى "قانون الخراج"، وفيه أيضاً دفتر الأرواج يثبت فبه مقدار ما يدفعه كل شخص وما يتبقى عليه، وهناك دفتر "الروزنامج" أيضاً يوثق فيه مقادير الجباية والنفقات، وفي نهاية كل شهر وكل سنة تتم مقابلة الإيرادات بالنفقات لعمل حساب نهائي لديوان الخراج، وفي بعض الأحيان ينقص الوارد بسبب عجز الفلاحين عن دفع الخراج أو تلف المحصول، حيث كان المتبع إثبات جبايات الخراج في قائمة تسمى (العريضة) يثبت فيها المقدار الأصلي للجباية ومقدار ما جمع وتوثيق النقص أو الفرق بين المقدارين[5]. واهتم العباسيون كثيراً بديوان الخراج، وكذلك الوزراء، فكان الوزير علي بن عيسى لم يعين لإدارته إلا أكفأ الكتّاب[6]، وبقي الأمر إلى أن تسلط أمير الأمراء على موارد الدولة، ولم يعد للخليفة ولا للوزير أي سلطة مالية وبطلت بيوت الأموال[7].

ولتنظيم العمل في ديوان الخراج وجدت هناك مجموعة مجالس فرعية مترابطة ومتداخلة في المهام والصلاحيات لتنظيم سير العمل فيه وهي: مجلس الإنشاء والتحرير، مجلس النسخ، مجلس

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، تحقيق درويش الحويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2003م، ص222.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص23، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص87.

(3) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص278.

(4) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج1، ص143.

(5) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص69.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص151.

(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص366، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص323.

الحساب، مجلس الجهبذة، مجلس الجيش، مجلس التفصيل، مجلس الأصل[1].

وامتازت الإدارة الإسلامية بالمرونة واستحداث المؤسسات الإدارية إذا اقتضت الضرورة، فكان في الدولة العباسية ديوانان فرعيان للخراج تحت إشراف ديوان الخراج المركزي في العاصمة وهما: ديوان المشرق وديوان المغرب[2]، وبقي الأمر كذلك إلى أن تولى المعتضد الخلافة، وكان يوصف بأنه من أكثر خلفاء بني العباس إدارة حتى قيل: "لم يجمع في زمن من الأزمان ولا وقت من الأوقات خليفة ووزير مثل المعتضد وأبي العباس ابن الفرات"[3]، حيث دمج المعتضد جميع الدواوين في ديوان واحد أسماه ديوان الدار، وتولى هذا مهمة النظر في أمور الخراج كافة، وعين له موظفين من ذوي الكفاءة والخبرة[4].

وكان ديوان السواد يتولى مهمة الإشراف على المورد الرئيس للعراق وهو السواد فعندما تولى الوزير علي بن عيسى سنة (315هـ) قلده رجلاً وقال له محذراً من التقصير في عمله، مؤكداً على أهميته: "إنّ هذا الديوان من أجلِّ الدواوين ومتى تشاغلت بخلافتي اختل، ليس يقوم به أحد كقيامك به"[5]، وفي القرن الرابع الهجري انقسمت إدارة الدولة إلى وزارتين إحداهما: ديوان الأصول والأخرى ديوان الأزمّة[6].

أما عن **(دوره في إدارة الموارد)** فهو المسؤول عن ضبط الإيرادات والنفقات، فهو من ناحية يتولى مهمة **(مراقبة وضبط الإيرادات)** ووصف النويري سير العمل فيه بقوله: ويقيم لكل عمل من الأعمال وجهة من الجهات أوراقاً مترجمة باسم العمل أو الجهة ووجوه أموالها، فإذا وصل إليه المال وضع الرسالة الواصلة قريبة من ذلك العمل، ثم شطبها بما يصح عنده من الواصل إليه،

---

(1) قدامة، <u>الخراج</u>، ص 21 وما بعدها، وقد سبق بيان مهام هذه المجالس عند الحديث عن ديوان بيت المال.

(2) الصولي، <u>أخبار المقتدر بالله</u>، ص214، التنوخي، <u>نشوار المحاضرة</u>، ج8، ص25.

(3) الصابئ، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص209.

(4) التنوخي، <u>نشوار المحاضرة</u>، ج4، ص72، الصابئ، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص148.

(5) مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج1، ص151.

(6) التنوخي، <u>الفرج بعد الشدة</u>، ج1، ص220.

وذلك بعد وضعه في تعليق المياومة، فإذا صح الواصل صحة الرسالة كتب لمباشر ذلك العمل رجعةً بصحته، وإن نقص ضمن رجعته: من جملة كذا واستثنى بالعجز والرد وبرز ما صح عنده، وأعاد الرد على مباشر ذلك العمل، وأثبت في بيت المال ما صح منه، فإن كان العجز عن اختلاف الصنج عيّنهُ في رجعته ولا شيء على مباشر العمل، وإن كان مع اتفاقهما فلا يعتد لمباشر العمل أو الجهة إلا بما صح في بيت المال[1].

ويتولى كاتبه عمل ختمة جامعة يضم فيها كل مال وصل إليه إلى ما هو مثله من الخراج والجوالي[2] والأخماس وغير ذلك بحسب ما يصل إليه، وبفصل جملة كل مال بنواحيه التي وصل منها، ويستشهد فيه برسائل الحمول، ويضيف إلى جملة ما أنفق عليه صدر الجامعة من الأموال ما انساق عنده من الحاصل إلى آخر السنة إلى قبلها ويعرف بعد ذلك، ثم يشرع من الخصم فيبدأ منه مما حمله إلى المقام على يد من حمل على يده وتسلمه إلى أن يتكامل الوارد والمصروف[3].

ويتولى في المقابل **(مراقبة وضبط المصروفات)** ووصف النويري طريقة سير العمل فيه بقوله: "وطريق مباشر بيت المال في ضبط المصروفات أن يبسط جريدة على ما يصل إليه من الاستدعاءات والوصولات من الجهات وأسماء أرباب الاستحقاقات الرواتب والصلات، وما هو مقرر لكل منهم في كل شهر بمقتضى تواقيعهم أو ما شهدت به الاستئمارات القديمة المخلدة في بيت المال، ويشطب قبالة اسم من صرف له إما نقداً من بيت المال، أو حوالة من جهة تكون مقررة له في توقيعه ويوصل إلى تلك الجهة ما عرفه عليها، وكذلك إذا أحال رب استحقاق غير بثمن مبيع أو غيره على جهة عادتها تحل إلى بيت المال سوّغ ذلك المال في بيت المال، وأوصله إلى تلك الجهة والتسويغ في بيت المال هو نظير المجرى، وإذا وصل إليه استدعاء من جهة من الجهات أو وصول

---

(1) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الكتب المصرية، طبعة عام 1980م، ج8، ص217-218.

(2) الجوالي جمع جالية، وهم من جلوا عن أوطانهم، انظر: الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص 72.

(3) النويري، **نهاية الأرب**، ج8، ص218.

وضعه في جريدته، ويشهد عليه بما يقضيه ويورد جميع ذلك في تعليق المياومة"[1].

أي إن متولي بيت المال لديه سجلات تفصيلية بأسماء واصحاب الاستحقاقات والمرتبات، وفي مقابل كل اسم المقرر والمستحق له، حيث يتم توثيق ما يدفع لكل مستحق قبالة الاسم وتوقيعه، كما يحتفظ بالإيصالات الخاصة بالمصروفات التي تصله من مختلف الجهات، ثم يقيد كل ذلك يومياً.

كما يتولى **(مراقبة وضبط مخازن الغلال)** حيث يقوم أمين المخازن بضبط الغلال الواردة وما يصرف منها، وذلك باستخدام سجلات خاصة يوثق فيها أسماء النواحي التي وصلت منها، فكلما وصلته رسالة من جهة معينة وضعها تحت اسم الجهة ومقدار ما وصل منها، فإن كانت الكميات الواصلة مطابقة للرسالة كتب لتلك الجهة رجعة بصحتها، وإن نقص طالب بالنقص، ويصرف الغلال المبلولة أولاً قبل غيرها فإنها لا تحتمل طول البقاء، أي إن حسابات المخازن في بيت المال تقوم على ضبط الكميات الواردة والكميات المصروفة لكل صنف من الأصناف، وذلك وفق سجلات خاصة يوثق فيها أسماء النواحي التي وصلت منها الغلال مع تقييد الكميات الواردة تحت اسم الجهة المرسلة، مع اتباع قاعدة صرف الواردة أولاً بأول حتى لا تتلف الغلال[2].

المطلب الثاني: ديوان بيت المال والدواوين الأخرى ودورها في إدارة النفقات:

يتولى ديوان النفقات إدارة النفقات، ويختص بالإشراف على نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين وغير ذلك[3]، أما في الأقاليم فتقوم دواوين الخراج مقام ديوان النفقات، حيث تجبى الضرائب من خراج وغيره وتخصم نفقات الولاية أو الإقليم مع رواتب الجند والموظفين وترفع الباقي إلى العاصمة[4]. ونظراً لتوسع مرافق الدول وزيادة نفقاتها تَطلب ذلك استحداث مؤسسة مستقلة

---

(1) النويري، **نهاية الأرب**، ج8، ص218-219.

(2) النويري، **نهاية الأرب**، ج8، ص219-220.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج3، ص192، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص21.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص46، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص315.

تتولى مهمة ضبط النفقات العامة في الدولة، فاستحدثت لذلك ديوان النفقات[1]، ونظراً لتعدد الأعمال التي تقع على عاتق متوليه اشترط أن يكون عرافاً بالحساب والمكاييل والأوزان والأسعار وأنواع الملابس والحيوانات وأسعارها، كما يجب عليه أن يكون على اتصال دائم ببيت المال العام والخاص ليشرف على النفقات وتصديق التوقيعات وغير ذلك[2].

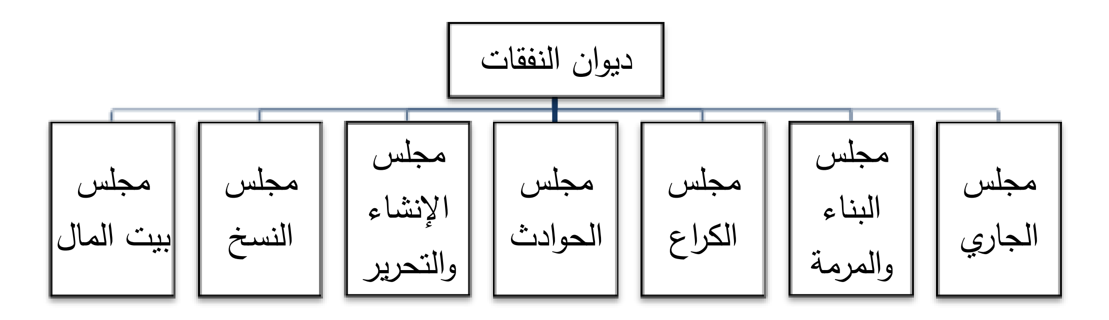
ومما يثبت أهمية متوليه إنه كثيراً ما يعزل عند وفاة الخليفة أو تبديل الوزارة كما هي الحال في سنة (315هـ)، حيث عزل الوزير علي بن عيسى عند توليه الوزارة متولي ديوان النفقات[3]، وفعل مثل ذلك الوزير ابن مقلة سنة (316هـ)[4].

التنظيم الإداري لديوان النفقات:

تتعدد المهام التي يقوم بها ديوان النفقات، وقسمت هذه المهام والأعمال بين عدد من المجالس الفرعية[5] على النحو التالي:

شكل رقم (6)

المجالس الفرعية في ديوان النفقات



المصدر: الزهراني، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية**، ص 113.

1. **مجلس الجاري:** يتولى مهمة صرف أرزاق ومرتبات الجند وغيرهم من الموظفين وذلك حسب

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص21.

(2) الحسن، **آثار الأول**، ص72.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص152.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص140.

(5) قدامة، **الخراج**، ص22.

منازلهم والأعمال الموكلة غليهم، ووقت استحقاقاتهم للأرزاق، ويعتمد في ذلك على القوائم والسجلات الخاصة بهذه المهمة[1]، وكان يجري صرف الأرزاق والمرتبات على فترات حسب الفئات، حيث كان هناك عدد من الفئات التي تستلم المرتبات حسب النوبة، فهناك فئة تستلم كل ثلاثين يوماً، وهناك فئة تستلم كل خمسة وثلاثين يوماً، وفئة تستلم كل خمسة وأربعين يوماً، وأخرى تستلم كل خمسين يوماً، وأخرى تستلم كل ستين يوماً، وأخرى تستلم كل تسعين يوماً، وفئة تستلم كل مئة وعشرين يوماً وهم أقل الفئات كفاءة، وهناك فئة لم تستلم رواتبها من الخزينة، وإنما من جهات أخرى، وهم من خرجوا إلى أعمال الخراج لتحصيله، فيأخذون رواتبهم من الجهات التي يتوجهون لها[2].

2. **مجلس الإنزال:** يتولى مهمة محاسبة التجار الذين يؤمنون دار الخلافة بالأرزاق العينية مثل: الخبز واللحم والشراب والطيب وغيره، ويتولى تدقيق نفقات الكسوة والسلاح والخلع ويتولى صرف رواتب القائمين على الخزائن والمخابز في القصر وبعض موظفي دار العامة[3].

3. **مجلس الكراع:** ويتولى مهمة الإشراف على شراء الحيوانات مثل الإبل والخيل وكل ما يحتاج إلى تبديل منها، ويتولى أمر علوفتها وكسوتها وعلاجها، ويشترط في موظفه أن يكون عارفاً بأنواع الدواب وأمراضها[4].

4. **مجلس البناء والمرمة:** يتولى مهمة بناء وترميم المباني الحكومية ومحاسبة ذوي الاختصاص من المهندسين ونقلة المواد، ويتولى دراسة تكاليف ذلك، ويشترط في متوليه أن يكون عارفاً بالحساب والهندسة وتقدير التكاليف[5].

---

(1) قدامة، **الخراج**، ص22.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص15-24.

(3) قدامة، **الخراج**، ص33، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص20-21.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص23. قدامة، **الخراج**، ص34.

(5) قدامة، **الخراج**، ص34-35.

5. **مجلس الحوادث:** يتولى مهمة النفقة على الهبات والصلات والهدايا[1]، ويتولى النظر في النفقات الطارئة أيضاً[2].

6. **مجلس الإنشاء والتحرير:** يتولى مهمة إنشاء وتحرير الكتب الصادرة عن ديوان النفقات فيما يتعلق بالحسابات التي يحيلها المجلس إلى هذا، ويشترط في موظفه التمكن من اللغة ليستطيع تأدية المعنى بدقة[3].

7. **مجلس النسخ:** يتولى مهمة نسخ عدة صور للكتب الصادرة عن ديوان النفقات لرفعها إلى الجهات المختصة[4].

8. **مجلس بيت المال:** يتولى مهمة دراسة الحسابات في ديوان النفقات، ودراسة الفرق بين الوارد والنفقات إن وجدت هناك فروق[5].

ولتنظيم عملية الرقابة على سير العمل في هذه الدواوين والمجالس تم تخصيص جهاز إداري يتولى مهمة المراقبة والتدقيق الكامل وهو ديوان الزمام أو زمام الأزمة[6]، وذلك لمراقبة جميع الدواوين بما في ذلك الدواوين المالية، واستحدث هذا زمن العباسيين[7]. وهناك زمام النفقات المختص بالإشراف على مراقبة الحسابات[8]، ويتولاه موظفون من ذوي الكفاءة[9]، ولضمان السيطرة الإدارية بشكل أكبر أصبحت أزمّة جميع الدواوين في يد شخص واحد[10]، ففي سنة

---

(1) قدامة، **الخراج**، ص35.

(2) قدامة، **الخراج**، ص35.

(3) قدامة، **الخراج**، ص35.

(4) قدامة، **الخراج**، ص35.

(5) قدامة، **الخراج**، ص35.

(6) اليعقوبي، **البلدان**، ص68، التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص24.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج8، ص142.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص152، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص39.

(9) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص61، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص380.

(10) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص226، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص89.

(325هـ) تقلد الخصيبي أزمّة جميع الدواوين[1]، كما اهتم الوزير علي بن عيسى بزمام النفقات كثيراً، وأشرف عليه مباشرة، وأصدر توجيهاته إلى موظفيه، وكان يعزل من رأى منه تقصيراً[2].

ويمكن القول من خلال ما سبق أن الهدف من إنشاء الدواوين المالية هو دراسة وضبط الإيرادات والنفقات ومراقبة الموظفين والقائمين عليها وعلى الجباية، وذلك من واقع السجلات ومقارنة الإيرادات بالنفقات، وتوثيق كل ذلك في قوائم خاصة مع اعتماد الأختام عليها، كما نلاحظ أن الدواوين الرئيسية تساعدها في أعمالها مجالس فرعية تتولى مهمة رفع تقارير: يومية وأسبوعية وشهرية عن سير العمل.

المطلب الثالث: ديوان البريد ودوره في الإدارة العامة:

يعتبر هذا الديوان وسيلة للإشراف والاطلاع على العمال والولاة وتصرفاتهم في الأقاليم والولايات في الخلافة الإسلامية، ولديوان البريد موظفين لكل واحد منهم اختصاص للقيام بالعمل الموكل إليه، ويعتبر صاحب الديوان هو صاحب الاختصاص الأول الذي يشرف على الديوان ويدبر أموره ويكون على اتصال مباشر مع الخليفة بحيث انتقلت مهمة الإشراف على هذا الجهاز من الولاة إلى الخليفة، حتى يعرف ما يجري في البلاد وما يدور فيها من أمور، وذلك عن طريق ربطها بالمركز مباشرة دون أن يخضعوا لنفوذ ولاة الأقاليم[3].

كان البريد في العصر العباسي الثاني من مصالح الدولة الخاصة، وكان صاحب البريد يراقب العمال ويتجسس على الأعداء، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها رئيس قلم المخابرات في وزارة الدفاع الآن، وكانت مهمته أول الأمر توصيل أخبار الولاة والعمال إلى الخليفة، ثم توسعوا في هذا العمل حتى جعلوا صاحبه عيناً للخليفة ينقل أوامره إلى ولاته وعماله كما ينقل أخبار هؤلاء إليه[4].

---

(1) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص87.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج1، ص152.

(3) الرفاعي، التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية، ص 302.

(4) حسن، تاريخ الإسلام، ج 3 ص 272.

وتكمن أهمية ديوان البريد في الوظائف والمهام الموكلة إليه، والتي تتمثل في نقل الأخبار التي يطلبها الخليفة وإيصالها إليه على وجه السرعة بالطريقة التي يريد، ولذلك كان الخلفاء يولون هذا الديوان عناية فائقة ويطورون نظمه، وجعلوا عماله غير خاضعين لنفوذ الولاة، فأحكموا بذلك الرقابة على أقاليم دولتهم[1].

وقد أشار قدامة بن جعفر في كتابه "الخراج وصنعة الكتابة" إلى الشروط التي يجب أن تتوافر في صاحب البريد فقال: "يحتاج في البريد إلى ديوان يكون مفرداً به، وتكون الكتب المنفذة من جميع النواحي مقصوداً بها صاحبه ليكون هو المنفذ لكل شيء منها إلى الموضوع المرسوم بالنفوذ إليه، ويتولى عرض كتب أصحاب البريد والأخبار في جميع النواحي على الخليفة أو عمل جوامع لها... والذي يحتاج إليه في هذا الديوان هو أن يكون ثقة، إما في نفسه أو عند الخليفة القائم بالأمر في وقته، لأن هذا الديوان ليس فيه من العمل ما يحتاج معه إلى الكافي المتصفح، وإنما يحتاج إلى الثقة المتحفظ... ولا غنى بصاحب هذا الديوان أن يكون معه منه، ما لا يحتاج في الرجوع فيه إلى غيره، وما إن سأله عنه الخليفة وقت الحاجة إلى شخوصه وإنفاذ جيش يهمه أمره، وغير ذلك مما تدعو الضرورة إلى علم الطرق بسببه، وجد حاضراً عنده ومضبوطاً قبله، ولم يحتج إلى تكلف عمله والمساءلة عنه"[2].

وكان الخلفاء العباسيون يكتبون لصاحب البريد عند توليته عهداً يرسمون له فيه الطريقة التي يجب أن يسير عليها، يقول قدامة بن جعفر: "وأمره أن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يجري عليهم أمرهم، ويتبع ذلك تتبعاً شافياً ويستشفه استشفافاً[3] بليغاً، وينهيه – يوصله إلى دار الخلافة – على حقه وصدقه، ويشرح ما يكتب به منه، وأمره أن يتعرف حال عمارة البلاد وما هي

---

(1) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 181، والرفاعي، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية**، ص 304.

(2) قدامة بن جعفر، **الحراج وصنعة الكتابة**، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الأولى، 1981م، ص 77-78.

(3) أي يبذل أقصى الجهد للوقوف على حقيقة أمره.

عليه من الكمال والاختلال، ويجري من أمور الرعية، فيما يعاملون به من الإنصاف والجور والرفق والتعسف، فيكتب به مشروحاً ملخصاً مبيناً، وأمره أن يتعرف ما عليه أحوال الحكام في أحكامهم وسيرتهم وسائر مذاهبهم وطرائقهم، ولا يكتب من ذلك إلا بما يصح عنده ولا يرتاب به، وأمره أن يتعرف حال دار الضرب وما يضرب فيها من العين والورق وما يلزمه الموردون من الكلف (ما يكلفون) والمؤن، ويكتب بذلك على حقه وصدقه..."[1].

ولديوان البريد العديد من الوظائف والمهام التي يسعى صاحب الديوان وموظفوه لتأديتها تحت الإشراف والرقابة المباشرة من الخليفة، ومن هذه المهام والأعمال ما يلي[2]:

1- إرسال الرسائل من الخليفة إلى الولاة، أو نقل الرسائل من الولاة إلى الخليفة.

2- الإشراف الإداري على سير العمل في أقاليم الخلافة.

3- استعمال البريد في الحالات الملحة لنقل المسافرين.

4- كان أصحاب البريد يقومون في الحالات بالكثير من الخدمات الرقابية، فقد كان ولاة البريد في جميع الأنحاء يكتبون إلى الخلفاء يومياً بأسعار الحبوب والمأكولات وما يقضي به القاضي وما يعمله الوالي، وكل ما يحدث في الولاية وما يرد إلى بيت المال.

5- تقصي أخبار الولاة والعمال في الأقاليم وأن يكونوا عيوناً عليهم وأن يكتبوا إلى الخليفة عن أعمالهم وتصرفاتهم ليتمكن من محاسبتهم.

وكانت الحكومة العباسية تنقل البريد في أثناء الحرب بالجمازات[3]، كما اعتمد العباسيون في البريد على الحمام الزاجل في نقل الرسائل[4]، ومن أمثلة ذلك أن القرامطة لما دخلوا البصرة أخبروا الناس بتولية علي ابن الفرات للوزارة، وعزل حامد بن العباس قبل وصول الخبر إلى البصرة بأربعة

(1) قدامة بن جعفر، **الخراج**، ص 50-51.

(2) حتاملة، **البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري**، ص 73-75.

(3) هي أشبه بالعربة التي تجرها الخيل مسرعة، وكان يركبها عمال البريد ورجال الحرب وأمثالهم ممن يتطلب عملهم السرعة.

(4) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 275-276.

أيام، مستعينين في ذلك بالحمام الذي أتاهم بهذا الخبر قبل وقته[1]، وذكر مسكويه عند كلامه على حوادث سنة (328هـ) أن البريديين كانوا يستخدمون الحمام في البريد، وكذلك كان القائد "بجكم" يستخدم الحمام، حيث إن طائراً سقط فصاده جنود القائد "بجكم" وجاؤوا به إلى القائد، فوجد فيه كتاباً صادراً منه فيه كافة أسراره وعزائمه، فغضب القائد "بجكم" ودعا كاتب البريد، فاعترف به، فقام القائد بقتله لإهماله[2].

كما قام أحمد بن طولون والي مصر باستخدام البريد في مناوأة الخلافة العباسية، حيث عين أحد المقربين منه عاملاً للبريد في العاصمة ليكون عيناً له في دار الخلافة، حيث استطاع أحمد بن طولون بواسطة هذا العامل أن يكشف خطط منافسيه الذين ينقلون أخباره إلى الخليفة، واستطاع بواسطة هذا الجاسوس أن يحافظ على مركزه في دار الخلافة، ولما وقع الخلاف بين أحمد بن طولون وأبو أحمد الموفق أخ الخليفة "المعتمد" وقام الخليفة بصرف ابن طولون عن ولاية مصر، أخبر عامل البريد ابن طولون بالأمر، فاستطاع أن يحتاط لنفسه ويحبط المؤامرة التي تم تدبيرها[3].

ومن خلال ما سبق يظهر أن نظام البريد كان متقدماً في الدولة العباسية، وكان متميزاً بالسرعة في إنجاز أعماله وفي إرسال الرسائل من دار الخلافة إلى الولاة والعمال، ومن العمال والولاة والوزراء والأمراء إلى دار الخلافة.

المطلب الرابع: ديوان المظالم:

هو نظام يراد به إصلاح القضاء الذي مهمته النظر في المظالم وإقرار العدل في دوائر الإدارة والسياسة والنظر في شكاوى الشعب ضد رجال الحكم والموظفين[4]، وقد عرفها الماوردي بأنها: "قود

(1) القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ج 12 ص 57.
(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 412-414.
(3) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 277.
(4) متز، **الحضارة الإسلامية**، ج 1 ص 431.

المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة وهي من أعلى الوظائف وأرفعها رتبة"[1].

كان للمظالم ديوان خاص يعرف بـ"ديوان المظالم"، وهو هيئة قضائية عليا تشبه محكمة الاستئناف في الوقت الحاضر، ويسمى رئيس هذا الديوان "صاحب المظالم"، وسلطته أعلى بكثير من سلطة القاضي، وكانت محكمة المظالم تنعقد برئاسة الخليفة أو الوالي أو من نيوب عن أحدهما، ويعين صاحب المظالم يوماً يقصده فيه المتظلمون إذا كان من الموظفين ليتفرغ لأعماله الأخرى، أما إذا انفرد بالمظالم، نظر فيها طوال أيام الأسبوع، وكانت محكمة المظالم تنعقد في المسجد[2].

ويتولى صاحب المظالم النظر في قضايا الظلم والتعدي والفساد التي يرتكبها رجال الدولة، مما يعجز عنه القضاء، لينظر فيها من هو أقوى يداً من القاضي[3].

وتظهر أهمية ديوان المظالم من خلال المهام الموكلة لصاحب المظالم الذي يتولى جمع العرائض والقصص التي يقدمها المتظلمون، ويرفعها إلى الخليفة، أو إلى من يعهد إليه النظر في المظالم لينظر فيها، وكان صاحب الديوان يقوم بعمل خلاصات لكل الشكاوي والظلامات المقدمة له، ويعرض تلك الخلاصات على الخليفة، وبعد النظر في هذه المظالم يتولى صاحب الديوان جمع العرائض التي صدر فيها الحكم ويثبت اسم كل ظلامة بجانبها مع الحكم الذي صدر بشأنها، منعاً للتزوير، وتسهيلاً للرجوع إلى دفاع المتظلمين في الديوان[4]، وكان الحكم الصادر يكتب أحياناً على ظهر الورقة وإذا أصدر الحكم يتولى صاحب الديوان تحويله إلى كاتب الإنشاء فينسخ نسخة عنه، ويبقيها عنده حتى يعطي الرقعة الأصلية لصاحبها[5].

---

(1) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص 107.

(2) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 314.

(3) ابن خلدون، **المقدمة**، ص 175.

(4) قدامة، **الخراج**، ص 63.

(5) القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج 6 ص 206.

ويضم هذا الديوان عدداً من الكتاب لتسيير أعماله، ولكل كاتب مهام يقوم بها، وهم[1]:

1- كاتب التثبيت: وكانت مهتمه إثبات الظلامات في سجل خاص وبيان موضوعها، وذكر المشتكي والمشتكى عليه، ثم إحالتها إلى صاحب الديوان.

2- كاتب النسخ: ويعهد إليه باستنساخ خلاصة الشكاوي أو القصص بأعينها حرفاً حرفاً، كما ينسخ الحكم الصادر على القصة، ويحتفظ بها عنده لحين الرجوع إليها إذا تطلب الأمر.

3- كاتب الإنشاء: ويأخذ جوامع القصص إذا تطلبت الحاجة عرضها، وكان من الممكن أن يحل هذا الكاتب محل صاحب الديوان في عرض الظلامات أو خلاصتها على الخليفة عند الحاجة.

4- كاتب التحرير: ومهمته تحرير الكتب التي كانت تصدر عن الديوان بخصوص أي قضية كان الديوان يحتاج في أمرها إلى توجيه كتب إلى الدواوين أو أصحاب المعونة أو القاضي أو أي مؤسسات أخرى في الدولة.

وقد تعددت المهام والأعمال الموكلة إلى صاحب ديوان المظالم، ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

1- النظر في تعدي الولاة على الرعية، وكذلك جور عمال الخراج فيما يجنونه من الأموال، فيرجع في ذلك إلى قوانين الجباة في ديوان الخراج فيطالب بما فيها ويأخذ العمال بها، وينظر فيما أخذوه زيادة فيرده إلى أصحابه.

2- النظر في تظلم الجند من نقص أو تأخير أرزاقهم.

3- النظر في رد المغصوبات التي استولى عليها أصحاب النفوذ بالقوة.

4- تنفيذ ما أصدره القضاة من الأحكام التي يضعفون عن إنفاذها ويعجزون عن تطبيقها على المحكوم عليه لقوته وعلو شأنه، فإن ناظر المظالم أقوى يداً وأنفذ أمراً، وقد ينسخ الناظر في

---

(1) قدامة، **الخراج**، ص 64، السامرائي، **<u>المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية</u>**، ص 265.

(2) الماوردي، **<u>الأحكام السلطانية</u>**، ص 82-83، الكندي، **<u>الولاة وكتاب القضاة</u>**، ص 300-301.

المظالم حكماً غير عادل أصدره أحد القضاة.

وقد حرص بعض الخلفاء العباسيين على الجلوس للنظر في المظالم، فقد ذكر المسعودي أن الخليفة المهتدي (255–256هـ) بنى قبة لها أربعة أبواب وسماها "قبة المظالم"، وكان يجلس فيها للعام والخاص[1]، ويقول المسعودي في مكان أخر: "وذكر صالح بن علي الهاشمي قال: حضرت يوماً من الأيام جلوس المهتدي للمظالم، فرأيت من سهولة الوصول ونفوذ الكتب عنه إلى النواحي فيما يتظلم به إليه ما استحسنه"[2]. وقد تطور نظام النظر في المظالم، فأصبح الوزراء يجلسون للنظر فيها، ويجلس أكثر الكتاب في مجالسهم، بل تعدى الأمر جلوس بعض النساء للنظر في المظالم[3]، ففي سنة 306هـ أمرت أم المقتدر بالله بثمل القهرمانة أن تجلس للمظالم وتنظر في رقاع الناس كل جمعة فكانت تجلس وتحضر القضاة والأعيان، وتبرز التواقيع وعليها خطها"[4].

---

(1) المسعودي، **مروج الذهب**، ج2، ص431.

(2) المسعودي، **مروج الذهب**، ج2، ص436.

(3) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج 3 ص 315.

(4) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص276.

الفصل الخامس:

النظام النقدي في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: القاعدة النقدية

المبحث الثاني: بعض أنواع النقود الموجودة

المبحث الثالث: دار السكة وضوابط الإصدار

المبحث الرابع: الصيرفة

الفصل الخامس:

النظام النقدي في العصر العباسي الثاني

تمثل النقود مرحلة مهمة من تاريخ الفكر الاقتصادي، لم تصل إليها المجتمعات البشرية إلا بعد أن أدركت مدى أهميتها في بناء تنظيماتها والمحافظة على كيانها، حيث تؤكد الدراسات الأثر البالغ للنقود في تركيز سلطة الدولة وبعث الطمأنينة في نفوس رعاياها والمساهمة في بناء حضارة الشعوب وتقدمها(1)، فمن أراد معرفة أمة من الأمم معرفة شاملة عليه بدراسة نقودها، فهي هويتها التي تكشف عن جميع سماتها التاريخية والجغرافية، ومعتقداتها الدينية، وتؤكد قيمتها الاقتصادية وثقلها الاقتصادي بين أمم العالم(2).

يقصد بالنظام النقدي النقود المتداولة في المجتمع، وكل القناعات التي تحكمها، وتحدد وظائفها، والمؤسسات المعنية بإصدارها، وإدارتها، وإعدامها، وبذلك يتكون النظام النقدي عموماً من العناصر التالية(3):

1- النقود المتداولة بمختلف أنواعها وأشكالها.

2- المؤسسات التي لها سلطة إصدار النقود، أو توليدها، وسلطة إدارتها وإعدامها، مثل دور السكة، والبنوك المركزية، والتجارية، ومؤسسات سلطة النقد، ووزارة المالية.

3- القناعات الشرعية أو المدنية المتعلقة بالنقود، والتي يتم ترجمتها في قوانين وأنظمة وإجراءات معينة، تهتم بإدارة النقود وضبط التعامل بها.

---

(1) رحاحلة، إبراهيم القاسم، **النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين**، مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م، ص 9.

(2) المبيض، سليم، **النقود العربية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، طبعة عام 1989م، ص 3، والحسيني، محمد باقر، **النقود العربية الإسلامية ودورها الحضاري والإعلامي**، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق، 1985م، ص 7-8.

(3) السبهاني، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، ص 91.

وبذلك يظهر أن المقصود بالنظام النقدي هو مجموعة القواعد والتشريعات والقوانين التي تحكم إصدار النقد، وتضبط التعامل به، وتحدد كميته، وكيفية صرف الدراهم بالدنانير.

وتلعب النقود دوراً هاماً في الحياة، وتترك آثاراً بالغة الأهمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكتسب النقود أهمية في النظام الاقتصادي الإسلامي لصلتها الوثيقة بمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال، وبالأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي في تحقيق العدل والإعمار وإعمال القيم الإسلامية الأصيلة[1].

المبحث الأول: القاعدة النقدية

المطلب الأول: نظام النقد المتعدد:

لقد كانت الدولة في العصر العباسي الثاني تتبع نظام المعدنين، إذ كان أساس النظام النقدي يتمثل في الدينار الذهبي والدرهم الفضي[2]، مع وجود الفلوس في بعض الأوقات.

أولاً: الدينار: الدينار اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب، وهو لفظ فارسي معرب، ويجمع على دنانير[3]، وقد عرف العباسيون هذه العملة وتعاملوا بها، والدينار عبارة عن قطعة ذهبية دائرية الشكل تزن مثقالاً واحداً أي ما يعادل 4.25 غرام[4]، ويعتبر الدينار البيزنطي وهو يزن 68 حبة هو أصل الدينار الإسلامي، وكان الدينار يزن 22 قيراطاً إلا حبة واحدة، أو مثقالاً من الذهب، وبعد عام 76-77هـ أصبح وزن الدينار الشرعي هو (4.25) غرام أي 66 حبة

(1) أبو الفتوح، **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، ص 61.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 207-208.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، ج 4 ص 292.

(4) محمد، عبد الرحمن فهمي، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1964م، ص 8-9.

تقريباً[1].

ثانياً: الدرهم: الدرهم بفتح الهاء، وهي لفظة غير عربية كما ذكر ابن منظور، حيث جاء في لسان العرب: "والدرهم لغة فارسي معرب"[2]، وقيل إن كلمة درهم مشتقة من كلمة دراخمة اليونانية[3]، وجاء في المعجم الوسيط: "والدرهم قطعة من الفضة مضروبة للمعاملة"[4]، أما تعريف الدرهم اصطلاحاً فهو وحدة من وحدات الوزن في الدولة الإسلامية، كما يعتبر وحدة من وحدات النقود والعملات التي كان يتم التعامل بها في المجتمع الإسلامي[5]، وبناء على أن وزن الدرهم يمثل (10/7) من وزن الدينار فهذا يعني أن الوزن الشرعي للدرهم هو (2.97) غرام على أساس أن الوزن الشرعي للدينار هو (4.25) غرام كما سبق، حيث إن وزن الدرهم أصلاً هو 46 حبة، ولكن هذا الوزن خضع لتغييرات كثيرة خلال العصور التاريخية، وكان للدرهم مضاعفات، كما كانت له أجزاء لتسهيل العمليات التجارية[6].

ثالثاً: الفلس: الفلس عملة يتعامل بها الناس، مضروبة من غير الذهب والفضة الخالصة، أو المغشوشة، وراج بها التعامل بين الناس[7]، وقيل الفلس كلمة مشتقة من اليونانية، واستعارها العرب من البيزنطيين[8]، وقيل إن تعريف الفلوس ينحصر في كونها ثمناً للسلع والخدمات البسيطة التي

---

(1) الشافعي، حسن، **النقود بين القديم والحديث دراسة تحليلية مقارنة عن العملة بالعالم العربي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1983م، ص 10-11.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج 4 ص 199.

(3) السالوس، علي أحمد، **النقود واستبدال العملات**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، 1985م، ص 52.

(4) أنيس، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الفكر، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 282.

(5) ابن الرفعة، نجم الدين أحمد بن محمد، **الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان**، دار الفكر، دمشق، سوريا، طبعة عام 1980م، ص 52.

(6) محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، ص 10، الشافعي، **النقود بين القديم والحديث**، ص 14-16.

(7) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص 727.

(8) الشافعي، **النقود بين القديم والحديث**، ص 17-18.

تقل قيمتها عن الدرهم أو نصفه[1]، وقد استعمل العباسيون الفوس كعملة أساسية يقوم فرضها وسكها من قبل الدولة، وتحت إشراف دور الضرب، مع اهتمام العاملين في دور الضرب بأوزان الفلوس ونقوشها، وجعل صنجات زجاجية خاصة بها لضبط وتحديد الأوزان والنقوش[2].

وهناك عدد من الأدلة التي تؤشر على ذلك[3]:

1- كانت المعاملات الرسمية تجري بالدراهم والدنانير معاً، فلم يكن هناك حد للكمية التي يمكن استعمالها من كل منهما، بل كانت الظروف وحدها تملي استعمال هذه أو تلك، فعلى الرغم من كون قائمة الوزير "علي بن عيسى" لدخل الدولة لسنة (306هـ) تعطي الوارد بالدنانير، وهذا يشير إلى أن النظام النقدي كان الذهب فقط، إلا أن الاستناد إلى تلك القائمة لا يكفي، خاصة مع وجود قوائم ومعاملات أخرى لنفس الفترة مقدرة بالدراهم، حيث وعد والي فارس أن يدفع ضرائب فارس وكران[4] سنة (297هـ) للخزينة ثلاثة عشر مليوناً من الدراهم[5]. ولما اتفق علي بن عيسى مع جهبذين على قرض شهري دائم، حدد مقدار القرض سنة (301هـ) بالدراهم[6].

2- إن اتخاذ الذهب وحده قاعدة للنقد، يوجب تحديد عدد الدراهم في الدينار وفق نسبة ثابتة، ولكن ذلك لم يحصل واستمرت نسبة الصرف في ارتفاع وهبوط طيلة العصر العباسي الثاني، وهناك بعض الأمثلة الدالة على أن قيمة الدنانير والدراهم كانت تتوقف بالدرجة الأولى على نقائها، ففي

---

(1) الحسني، أحمد، **تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية**، دار المدني للطباعة، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1989م، ص 90.

(2) السالوس، **النقود واستبدال العملات**، ص 34، محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، ص 11، الحسيني، **النقود العربية الإسلامية**، ص 12-13.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 207-208.

(4) كران: بضم الكاف وتخفيف الراء بلدة من مناطق فارس، من نواحي مدينة دارابجرد ثرب سيراف، وهي على بعد عشرة فراسخ من سيراف، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 444.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، مرجع سابق، ج1، ص 18 - 19.

(6) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص26.

سنة (330هـ) ضرب ناصر الدولة[1] دنانير سماها الأبريزية، عيارها خير من غيرها، وكان الدينار بعشرة دراهم، فبيع هذا الدينار بثلاثة عشر درهماً[2]. وكانت قيمة الدينار تعطى أحياناً بعدد ما يساويه من الدراهم، بينما كانت قيمة الدرهم تخصص أحياناً بنسبته إلى الدينار، وهذه الأمثلة تبين بوضوح أن نظام النقد كان مزدوجاً في العصر العباسي الثاني.

ولكن يلاحظ – مع وجود نظام المعدنين – شيوع استعمال إحدى العملتين في المعاملات في فترة ما أكثر من الأخرى، فكان استعمال الدراهم أعم من استعمال الدنانير في العراق حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وهناك بعض القوائم المالية التي كانت تحدد الوارد بالدراهم[3]، يقول الجاحظ: "إن الدرهم هو القطب الذي عليه رحا الدنيا"[4]، بينما توجد قوائم أخرى كانت تحدد الوارد بالدنانير، كما توجد في تاريخ هذه الفترة إشارات كثيرة إلى معاملات بالدنانير[5].

وتذكر المراجع أن ما خلَّفه "المعتضد" (289هـ) في بيت المال كانت ستة عشر مليون دينار وثلاثة ملايين درهم[6]، أما "المكتفي" (295هـ) فقد خلَّف وراءه أربعة عشر مليون دينار فقط[7]، وهكذا يظهر أن الدينار زاد تداوله بصورة تدريجية في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري حتى أصبح استعماله أعم من الدرهم في أوائل القرن الرابع الهجري، فنجد أكثر حسابات الدولة ومعاملاتها في الفترة بين (295– 334هـ) تجري بالدنانير[8]، ثم انعكس الوضع بعد تغلب

---

(1) ناصر الدولة ابن حمدان، أبو محمد الحسن، الملقب ناصر الدولة، أصبح ملك الموصل بعد أن كان نائباً عليها، ولقبه الخليفة المتقي لله بناصر الدولة في سنة 330هـ، ولقب أخاه بسيف الدولة، وشهد فترة انتقال السلطة إلى البويهيين عام 334هـ، وتوفي سنة 358هـ، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 2 ص 116، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 12 ص 57.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص288.

(3) ابن خرداذبة، **المسالك والممالك**، ص14.

(4) الجاحظ، **البخلاء**، ص268.

(5) الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس، **الوزراء والكتّاب**، تحقق مصطفى السقا وآخرون، مكتبة الباني، مصر، القاهرة، ط2، 1980م، ص100، ص106، ص154، ص170، ص181.

(6) ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، طباعة القاهرة، 1913م، ج2، ص58.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص238.

(8) الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص11–12، وص 139، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص238 –241.

البويهيين على العراق (سنة 334هـ)، وصار التعامل بالدراهم أعم[1].

ولعل سبب شيوع التعامل بإحدى العملتين في وقت ما يتعلق بتوفر الذهب أو الفضة آنئذ وبقيمتها في السوق، ولكن النظام التقليدي بقي مزدوجاً دائماً، كما يظهر أن سبب وجود نظام المعدنين يعود إلى الظروف التاريخية، فقد كان الذهب أساس النظام النقدي في سورية ومصر وشمالي إفريقية منذ العصر البيزنطي، بينما كان الفضة الأساس في إيران والعراق منذ العهد الساساني، فلما جاء الإسلام ترك العملتين على حالهما، فبقيت منطقة الذهب إلى جانب منطقة الفضة، ولكن مركز الخلافة كان يتعامل بالاثنين واعتبر الخلفاء كلاً من الذهب والفضة قاعدة للعملة[2].

المطلب الثاني: سعر الصرف:

أما فيما يتعلق بسعر صرف الدراهم بالدنانير فلا بد من تحديد نسبة ثابتة في الوزن والعيار بين وحدة الذهب ووحدة الفضة حتى يمكن قياس أحدهما على الآخر، ومعرفة قيمة استبدالها لها، بحيث تطلق الدولة للناس الحق في بيع وشراء الذهب والفضة، وتوفر لهم إمكانية التحويل بين العملات الأخرى إلى الذهب والفضة، لتسهيل عمليات التجارة الخارجية[3]، فالمعاملات التجارية تعتمد في تقدير قيم الأشياء على الدينار والدرهم المضروبين من معدن الذهب والفضة، وقد أدى هذا الازدواج في التعامل في نقدين متفاوتي القيمة إلى إرساء تقاليد المفاضلة في النقدين، سواء فيما يتعلق بتقدير قيم الأشياء أو الوزن[4].

وإن النسبة الأساسية بين وزن الدرهم والدينار هي أن الدرهم يمثل (10/7) أي يمثل الدرهم سبعة أعشار الدينار، وبمعنى آخر فإن كل عشرة دراهم تساوي سبعة دنانير[5]، يقول ابن خلدون:

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص114.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 209.

(3) زلوم، عبد القديم، **الأموال في دولة الخلافة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م، ص 217.

(4) رحاحلة، **النقود ودور الضرب في الإسلام**، ص 76.

(5) محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، ص 10.

"فاعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب"[1]، وقد أورد هنتس أن نسبة وزن المثقال إلى الدرهم من الوجهة الشرعية هي (10/7) بينما تمثل النسبة من الوجهة العملية (2/3)[2]، كما أن نسبة قيمة الدرهم إلى الدينار هي (10/1)، فالملتزم بإخراج الزكاة مثلاً بأن يخرجها من هذا النقد أو ذاك[3]، أما فيما يتعلق بسعر صرف الفلوس بالدنانير فقد جعلت الدولة نسبة محددة للتعامل بين الفلس والدرهم، كما هو الحال بين الدرهم والدينار، وحددت النسبة بين الفلس والدرهم هي (1/48) أي أن كل 48 فلساً تساوي درهماً واحداً[4].

وهذا النظام أثبت القدرة على المحافظة على استقرار أسعار الصرف لعملة الدولة في التعامل الداخلي والخارجي على السواء في المقارنة مع العملات الأخرى، فأسعار صرف العملة فيها ثابتة من ناحية النسبة الوزنية لارتباط كل عملة بوزن محدد من الذهب أو الفضة، وأثر ذلك بشكل إيجابي على القوة الشرائية والاستقرار النقدي النسبي وأثر ذلك على ازدهار التجارة ورواجها، وانخفضت نسبة الاضطرابات الاقتصادية[5].

أما فيما يتعلق بالنسبة لقيمة الدرهم إلى الدينار فهذه النسبة يمكن أن تتغير تبعاً للبيئات والعصور، وتعتمد على توافر مادتي الذهب والفضة وقلتهما، وعلى العرض والطلب، وهو ما حصل فعلاً، فبعد أن كان الدينار يساوي 10 دراهم في العهد الأول، صار في النصف الثاني من العصر الأموي يساوي 12 درهماً، وفي العصر العباسي صار يساوي 15 درهماً أو أكثر[6].

---

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، ص 263.

(2) هنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص 9.

(3) الريس، محمد ضياء، **الخراج والنظم المالية**، ص 357.

(4) السالوس، **النقود واستبدال العملات**، ص 34.

(5) أبو علي، محمد سلطان، **محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1972م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 95-96.

(6) الريس، **الخراج والنظم المالية**، ص 361.

أما في العصر العباسي الثاني فلم يكن سعر صرف الدراهم بالدنانير ثابتاً، بل كان في هبوط وصعود طيلة فترة العصر العباسي الثاني، ولم يكن لذلك التغيير اتجاه معين، ولكنه يشير إلى زيادة سعر الدينار زيادة واضحة في السنين الأخيرة، وهناك عوامل متعددة أثرت على أسعار الصرف، منها[1]:

1 – كان مقدار المعادن الرخيصة في النقود وأسعار الفضة والذهب في السوق من العوامل الأساسية.

2 – مع أن الأقطار الممتدة من مصر في الغرب إلى ما وراء النهر في الشرق خضعت لسلطة سياسية واحدة، إلا أنها لم تصبح يوماً ما منطقة نقدية موحدة، فبينما كان نظام النقد مزدوجاً في أذربيجان، وطبرستان، والديلم، وغيرها، كان فردي القاعدة في كرمان، وبخارى، وغيرها من المناطق، فقد كانت تقع ضمن منطقة الفضة، تتعامل بالدراهم وتعتبر الذهب نوعاً من البضاعة، أما مصر فكانت ضمن منطقة الذهب وتستعمل الفضة للحلي والأثاث، وكان العراق مركزاً للتبادل بين منطقة الفضة في الشرق، ومنطقة الذهب في الغرب، فأثر ذلك على أسعار الصرف فيه.

3 – لم تكن قيمة الدينار العراقي مساوية دائماً لقيمة الدينار المصري، كما كانت نسبة الدرهم للدينار تختلف أحياناً في العراق عنها في المناطق الشرقية، فمثلاً كان الدينار سنة (321هـ) يساوي أربعة عشر درهماً في العراق، بينما كان يساوي خمسة عشر درهماً في الري[2].

ويلاحظ من خلال ما سبق وجود ظاهرة تعدد النقود التي وجدت في بعض فترات العصر العباسي الثاني، حيث وجد أكثر من دينار، وتتفاوت تلك الدنانير في قيمتها.

كما تفاوت سعر الصرف في بعض السنوات في العصر العباسي الثاني ففي سنة 300هـ كان سعر الصرف هو 15 درهماً لكل دينار، وارتفع إلى 11.75 في عام 310هـ، ثم انخفض إلى 16 في عام 315هـ، وارتفع مرة أخرى إلى 10 في سنة 330هـ، ثم انخفض إلى 15 في سنة

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 211.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص273.

332هـ[1]، ولعل ذلك يرجع إلى الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي حدثت في فترات متعددة في العصر العباسي الثاني، والتي سيتم الإشارة إليها خلال الفصل الأخير من الدراسة.

وعلى الرغم من أن النظام النقدي كان قائماً على الدراهم والدنانير أي على الذهب والفضة إلا أن الناس كانوا يتعاملون بقطع نقدية هي أجزاء ومضاعفات الدرهم والدينار، بالإضافة إلى وحدات النقد، فقد ضرب العباسيون، في القرن الثالث الهجري، دنانير يساوي الواحد منها دينارين اعتياديين، وكان الخلفاء يهبون هذه الدنانير لمن يريدون. كما وجدت في سنة (306هـ) دنانير وزن الواحد منها مائة مثقال[2]، وأرسل "ناصر الدولة" إلى أبي إسحاق الصابي "عشرة دنانير من دنانير الصلة، وزنها خمسمائة مثقال"، وضرب "سيف الدولة"[3] دنانير صلة وزن الواحد منها عشرة مثاقيل وعليها اسمه وصورته، وضرب "المقتدر" دراهم يزن الواحد منها درهمين، وفي سنة (325هـ) ضرب الراضي دراهم تذكارية زنة كل منها خمسة دراهم اعتيادية، أما أنصاف وأرباع الدراهم والدنانير، فكانت كثيرة في الاستعمال، كما توجد إشارات كثيرة تشير إلى انتشار التعامل بأنصاف وأرباع الدراهم والدنانير، واستعمل الناس للمشتريات الرخيصة أجزاء الدرهم، وكانت الفلوس النحاسية تستعمل أيضاً، لوجود المحقرات في المبيعات والتي تقل قيمتها عن أن تباع بدرهم أو جزء منه[4].

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 212.

(2) المثقال: يستخدم للذهب والفضة، ويساوي مثال الذهب 20 قيراطاً، وكل قيراط 3 حبات أي 0.212 غرام، ومثقال الفضة يساوي 0.247 غرام، انظر: هنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ص 10.

(3) سيف الدولة بن حمدان: أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان، ولد سنة 303هـ، وأصبح والي حلب وملكها في سنة 330هـ، وتوفي يوم الجمعة سنة 356هـ، في مدينة حلب، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 3 ص 401 وما بعدها.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 216-217.

المبحث الثاني: بعض أنواع النقود الموجودة

لقد سبق في المبحث السابق أن النظام النقدي في العصر العباسي كان نظاماً نقدياً مزدوجاً، يعتمد على انتشار الدراهم والدنانير، مع انتشار وشيوع الدراهم في بعض الأوقات، أو انتشار وشيوع الدنانير في أوقات أخرى، وفي هذا المبحث يبين الباحث بعض أشكال وهياكل النقود التي كانت موجودة في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: الدنانير:

أولاً: دنانير الخليفة المستعين بالله (248-251هـ):

استمرت النقود في عهده تسك على نفس الطراز العام للنقود العباسية، مع إضافة اسم ولي العهد "العباس بن أمير المؤمنين"، بأسفل كتابات مركز الوجه منذ سنة 249هـ، وهو التقليد الذي كان موجوداً منذ عهد الخليفة المتوكل، ومن أمثلة دنانير الخليفة المستعين دينار ضرب في مدينة سمرقند في عام 250هـ، وجاءت كتاباته كما يلي: حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / العباس بن أمير المؤمنين"، فيما كتب على الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بسمرقند سنة خمسين ومائتين"، وكتب على الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، أما على الظهر فقد كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / المستعين بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله / ولو كره المشركون"[1].

ثانياً: دنانير الخليفة المعتز بالله (251-255هـ):

على الرغم من قيام الخليفة المعتز بإصدار الدراهم والدنانير على نفس الطراز العام للنقود العباسية في المرحلة الثانية إلا أن النقود شهدت تطوراً تمثل في نقش لقب أمير المؤمنين بالسطر

---

(1) رمضان، عاطف منصور محمد، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، دار القاهرة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2004م، ص 250، رباح، إسحاق محمد، **تطور النقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، عمان، طبعة عام 2008م، ص 244، وص 320-321.

الأخير من كتابابات مركز الظهر بعد اسم الخليفة، ويرجع السبب في ذلك إلى الأحداث السياسية التي صاحبت فترة خلافة المعتز، وذلك إعلاناً عن مبايعة المعتز بالخلافة، وأن الخليفة الشرعي وأمير المؤمنين الذي تصدر السكة باسمه، ومن أمثلة هذه الدنانير دينار ضرب في مدينة سر من رأى عام 251هـ، جاءت كتاباته على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بسر من رأي سنة إحدى وخمسين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، أما على الظهر فقد كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتز بالله أمير المؤمنين"، أما على الهامش: "محمد رسول الله... ولو كره المشركون"، وبعد عام 253هـ سجل على النقود اسم ولي العهد: "عبد الله بن أمير المؤمنين"، ومن أمثلتها دينار ضرب في مصر سنة 253هـ، ودرهم ضرب في مدينة سر من رأى عام 253هـ[1].

ثالثاً: دنانير الخليفة المهتدي بالله (255-256هـ):

لم تختلف النقود في عهه عن النمط الذي كان موجوداً في هذه المرحلة، ومن أمثلتها دينار ضرب في مدينة السلام عام 255هـ، وجاءت كتاباته كما يلي حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة خمس وخمسين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد..."، أما على الظهر فكتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / المهتدي بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ولو كره المشركون"، وكذلك جاءت الدراهم على نفس نمط الدنانير ومن أمثلها درهم ضرب في مدينة سر من رأى سنة 255هـ[2].

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 251-252، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 244، وص 321-322.

(2) قازان، **المسكوكات الإسلامية**، رقم 161، ورمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 253، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 244، وص 323، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة (21) ملون.

رابعاً: دنانير الخليفة المعتمد على الله (256-279):

لقد عبرت النقود التي ضربت في هذه الفترة بما نقش عليها من نصوص كتابية وأسماء وألقاب عن الكثير من الأحداث السياسية في تلك الفترة، فمثلاً من خلال النظر إلى الصراع الذي حصل بين الخليفة المعتمد وأخيه الموفق طلحة يظهر أنه انعكس على النقود، حيث سجل اسم المعتمد على النقود بوصفه الخليفة الشرعي وسجل اسم الموفق بالله بأسفل كتابات مركز الوجه، ومن أمثلتها دينار ضرب في مدينة السلام سنة 264هـ، وجاءت كتاباته كما يلي: حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الموفق بالله"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة أربع وستين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، أما على الظهر فقد كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله ... ولو كره المشركون"[1].

كما ضرب الخليفة المعتمد على الله النقود باسم ابنه جعفر والذي جعله ولياً للعهد ولقبه المفوض إلى الله، ثم جعل ولاية العهد من بعده لأخيه الموفق بالله ولقبه الناصر لدين الله، وقسم الدولة بينهما، وقد ظهر اسم جعفر بأسفل كتابات مركز ظهر الدنانير والدراهم منذ سنة 256هـ وحتى سنة 262هـ، ومن أمثلتها دينار ضرب في مدينة السلام عام 256هـ، ودرهم ضرب في مدينة سر من رأى سنة 256هـ، ولكن في سنة 262هـ نقش لقب المفوض إلى الله بأسفل كتابات مركز وجه الدنانير والدراهم بدلاً من اسم جعفر، ومن أمثله هذه النقود دينار ضرب في مدينة سر من رأى سنة 262هـ، ودرهم ضرب في مدينة سر من رأى سنة 262هـ أيضاً، وقد استمر اسم المفوض إلى الله يذكر على النقود حتى سنة 278هـ، حين خلع من ولاية العهد وبويع لابن عمه

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 254-255، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 244، وص 324-335، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة (22) ملون.

أبي العباس أحمد المعتضد بالله، وسجل اسمه على النقود بدلاً منه[1].

ويلاحظ أن النقود العباسية التي ضربت في فترة الخليفة المعتمد على الله قد شهدت اختلافاً عن طرز النقود في المرحلة السابقة، إذا اتسمت بتنوع طرزها، ونقش العديد من الأسماء والألقاب عليها، إضافة إلى ضرب بعض الطرز الاستثنائية انفعالاً بالأحداث السياسية المعاصرة، كما شهدت النقود العباسية في عهد الخليفة المعتمد على الله تطوراً جديداً على نقود هذه المرحلة، حيث سجلت أسماء وألقاب بعض الولاة والوزراء، وذلك لأول مرة منذ عهد الخليفة المأمون، حيث ظهر لقد الوزير "صاعد بن مخلد ذو الوزارتين" على الدنانير والدراهم بين سنتي (269–271هـ)[2].

خامساً: دنانير الخليفة المعتضد بالله (279–289هـ):

أعاد الخليفة المعتضد بالله النقود العباسية إلى النمط التقليدي للنقود العباسية في المرحلة الثانية، حيث ضربت الدنانير والدراهم باسمه، وسجل عليها لقبه "المعتضد بالله"، ومن أمثلة نقوده دينار ضرب في مدينة السلام سنة 281هـ، جاءت نصوص كتاباته كما يلي: حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة إحدى وثمانين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الظهر كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتضد بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"[3]، كما شهد عصر الخليفة المعتضد سك أجزاء من الدينار كالنصف والثلث والربع[4].

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 255–256، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 244، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة (24–25–26).

(2) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 260–261، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 244، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة (27).

(3) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 263.

(4) رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 245.

سادساً: دنانير الخليفة المكتفي بالله (289-295هـ):

استمرت الدنانير التي تسك في عهد الخليفة المكتفي على نفس الطراز الذي كان موجوداً في عهد الخليفة المعتضد، غير أنها تميزت بإضافة لقب ولي الدولة على الدنانير والدراهم بين عامي 291-295هـ، وهو اللقب الخاص بالوزير أبي الحسين القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب بن سعيد، والذي ولي الوزارة في سنة 291هـ، غير أن لقبه بقي ينقش على النقود حتى بعد وفاته، ومن أمثلة هذه الدنانير دينار ضرب في مدينة "قم" سنة 292هـ، وكتب عليه على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بقم سنة اثنتين وتسعين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، أما على الظهر فقد كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله / المكتفي بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"[(1)].

سابعاً: دنانير الخليفة المقتدر بالله (295-320هـ):

لم تختلف النقود في عهد المقتدر بالله عن النقود التي كانت موجودة في عهد المعتضد بالله والمكتفي بالله، حيث نقش اسم المقتدر بالله أسفل كتابات مركز الظهر على الدنانير والدراهم، ومن أمثلة النقود في عهد المقتدر بالله دينار ضرب في مصر سنة 297هـ، حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة سبع وتسعين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الظهر كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله / المقتدر بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"[(2)].

وبعد سنة 297هـ أضيفت كلمة ولي العهد "أبو العباس بن أمير المؤمنين" في سطرين

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 264، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 245.

(2) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 265.

متتاليين بأسفل كتابات مركز وجه الدنانير والدراهم، ومن أمثلتها دينار ضرب في مصر سنة 298هـ، حيث كتب عليه على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / أبو العباس بن أمير المؤمنين"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وتسعين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الظهر كتب في المركز: "الله / محمد رسول الله / المقتدر بالله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله"، كما ظهر لقب عميد الدولة على بعض الدنانير والدراهم، وهو لقبت الوزير الحسين بن قاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير الخليفة المقتدر بالله"(1).

ثامناً: دنانير الخليفة القاهر بالله (320-322هـ):

لقد استمرت الدنانير والدراهم التي ضربت في عهد القاهر بالله على نفس الطرز السابق في زمن المقتدر مع إضافة اسم الخليفة القاهر بالله بأسفل كتابات مركز الظهر، ومنها دينار ضرب في مدينة السلام سنة 320هـ، ومنذ سنة 321هـ سجلت كنية ولي العهد أبو القاسم بن أمير المؤمنين في سطرين متتاليين بأسفل كتابات مركز وجه الدنانير والدراهم، ولكن الخليفة القاهر ضرب طرازاً جديداً من الدنانير في سنة 322هـ، حيث كتب عليه على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له أبو لقاسم بن أمير المؤمنين، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب عذا الدينار بتستر من الأهواز سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الظهر كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / القاهر بالله / المنتقم من أعداء الدين لدين الله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله أرسله بالهدى..."، ويلاحظ أن هذا الطرز يتميز بإضافة ألقاب الخليفة القاهر بالله، حيث لاحظ نية بعض أعوانة على خلعه ونجح في إحباط المؤامرة وقتل من كان يحاول الإطاحة به، واستقام الأمر للقاهر وزيد في ألقابه المنتقم من أعداء

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 266، وانظر أيضاً: قازان، **المسكوكات الإسلامية**، رقم 174، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 245-246، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة رقم (28) ملون.

الدين لدين الله، ونقش ذلك على السكة[1].

تاسعاً: دنانير الخليفة الراضي بالله (322-329هـ):

لم تشهد النقود في عهده تغييراً عن النمط السابق، باستثناء إضافة اسم الخليفة الراضي بالله بأسفل كتابات مركز الظهر، كما ظهرت كنية ولي العهد أبو الفضل بن أمير المؤمنين بالسطرين الأخيرين من كتابات مركز وجه الدنانير والدراهم[2].

وقد شهد عهد الخليفة الراضي إضافة نظام إمرة الأمراء كما سبق بيانه في صفحات الأطروحة، وترتب على ذلك إضافة لقب أمير الأمراء على النقود، وحدث ذلك بعد أن تولى "بجكم" إمرة الأمراء في سنة 327هـ، حيث ظهر اسمه على الدنانير والدراهم، ومن أمثلتها دينار ضرب سنة 329هـ في مدينة واسط، وكتب عليه على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / أبو الفضل بن أمير المؤمنين"، وعلى الهامش الداخلي: "بسم الله ضرب هذا الدينار بواسط سنة تسع وعشرين وثلاثمائة"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر...."، أما على الظهر فقد كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / الراضي بالله / أبو الحسين بجكم مولاه"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله...."[3].

عاشراً: دنانير الخليفة المتقي لله (329-333هـ):

استمرت النقود على نفس الطراز، وسجلت كنية ولي العهد أبو منصور بن أمير المؤمنين في سطرين متتالين بأسفل كتابات مركز الوجه، وكان يسجل في نفس المكان على النقود أحياناً اسم أمير الأمراء بجكم مولى أمير المؤمنين، ومنها دينار ضرب في مدينة السلام عام 329هـ[4].

وبعد أن تولى ناصر الدولة الحمداني وأخوه سيف الدولة منصب أمير الأمراء نقش اسمهما

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 268، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 246، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 386، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة رقم (29) ملون.

(2) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 269، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 246، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة رقم (30) ملون.

(3) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 270.

(4) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 271، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 246.

على الدينار مكان اسم أمير الأمراء بجكم، ومنها دنانير ضربت في مدينة السلام بين عامي 330-331هـ، حيث كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / أبو منصور بن أمير المؤمنين / سيف الدولة أبو الحسن"، وعلى الهامش كتب: "بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة ثلاثين وثلاثمائة"، وعلى الهامش الخارجي كتب: "لله الأمر من قبل..."، أما على الظهر فقد كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله صلى الله عليه / المتقي لله / ناصر الدولة أبو محمد"، وعلى الهامش كتب: "محمد رسول الله...."[1].

كما قام ناصر الدولة الحمداني بضرب العديد من أصناف النقود الأخرى، وبعد خروج الحمدانيين من بغداد في عام 333هـ، قام الخليفة المتقي بضرب دينار جديد في مدينة دار السلام، اقتصر فيه على ذلك اسم ولي العهد أبو منصور بن أمير المؤمنين، على الوجه، واسم المتقي لله على الظهر في المركز[2].

حادي عشر: دنانير الخليفة المستكفي بالله (333-334هـ):

استمرت النقود على نفس الطراز السابق في زمن المتقي لله، ومنها دينار ضرب في مدينة السلام في عام 333هـ، مع إضافة اسم أمير الأمراء توزون بالصيغة التالية: "المظفر أبو الوفا" بدلاً من اسم ولي العهد، كما كتب عليه على الظهر اسم الخليفة المستكفي بالله[3].

ومن خلال ما سبق بيانه من صفات الدنانير التي كانت موجودة في العصر العباسي الثاني يظهر للباحث ما يلي:

1- لقد انتشر في عهد بعض خلفاء العصر العباسي الثاني عدة نماذج للدنانير، مع وجود نموذج واحد لدى بعض الخلفاء.

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 269، وانظر أيضاً: الملحق رقم (7)، لوحة رقم (31) ملون.

(2) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 272-273، وص 276.

(3) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 272-273، وص 277، رباح، **تطور النقود الإسلامية**، ص 246.

2- تتشابه جميع تلك الدنانير المضروبة في العصر العباسي الثاني مع بعضها من حيث الكتابات المنقوشة على وجه الدرهم وظهره، ونطاقه.

3- تعددت مدن الضرب التي تم فيها ضرب الدنانير مثل مدينة السلام، ومدينة سر من رأى، ومدينة واسط، ومدينة قم، ومصر، وغيرها من مدن الضرب حيث يذكر على كل دينار مدينة ضربه.

4- تختلف تلك الدنانير بإضافة اسم الخليفة الذي قام بضرب الدينار، كما تختلف بإضافة اسم ولي العهد الذي ذكر على معظم الدنانير.

5- تميزت بعض الدنانير بإضافة اسم الوزير تحت ألقاب وصفات متعددة.

6- تميزت صفات الدنانير التي ضربت بعد عهد الخليفة الراضي بإضافة اسم أمير الأمراء على النقود، مثل أمير الأمراء بجكم، وأمير الأمراء توزون، وأمير الأمراء ناصر الدولة الحمداني.

المطلب الثاني: الدراهم والفلوس:

أولاً: دراهم الخليفة المستعين بالله (248-252هـ):

لقد انتشرت الدراهم في عصر الخليفة المستعين بالله، حيث كان مكتوباً على الوجه في المركز عبارة: "العباس بن أمير المؤمنين"، أما على المدار الأول فقد كان مكتوباً: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمرو سنة تسع وأربعين ومائتين"، وعلى المدار الثاني: كرقم 24، أما على المركز في الظهر فقد كان مكتوباً: "لله/ المستعين بالله"، وأما وزنها فقد كان (2,380) غم، وقطرها (26) ملم، وسماكتها (1) ملم. ويلاحظ أن نقود المستعين كانت على طراز واحد، وقد دون على مركز الوجه منه خمسة أسطر متوازية، وظهر على هذا الطراز في السطرين الرابع والخامس لقب الخليفة المذكور ثم المداران، مع اختلاف مدينة الضرب (مرو)، وسنة الضرب (249هـ) أما كتابات مركز الظهر فقد جاءت في خمسة أسطر متوازية كالتي في الطراز السابق ماعدا السطر الخامس الذي

ذكر فيه اسم الخليفة العباسي (المستعين بالله)[1].

ثانياً: دراهم الخليفة المعتز بالله (251–255هـ):

تتصف الدراهم التي كانت منتشرة في عهد الخليفة المعتز بأنه كان مكتوباً على الوجه في منطقة المدار: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بسمرقند سنة ثلث وخمسين ومايتين"، وعلى ظهر المركز: "له/المعتز بالله/أمير المؤمنين"، وكان وزنها (3,670) غم، وقطرها (24) ملم، وسمكها (1,5) ملم، ويلاحظ أن دراهم "المعتز" كانت على طراز واحد، يتميز بوجود ثلاث أسطر كتابية على مركز الوجه ثم كتابات بمدارين تحيط بهما تتشابه مع الطراز السابق مع اختلاف مدينة الضرب (سمرقند)، وكذلك سنة الضرب (253هـ)، أما كتابات مركز الظهر فقوامها ستة أسطر متوازية، تشبه الأسطر الأربعة الأولى من الطراز السابق مع اختلاف في السطرين الأخيرين الخامس والسادس، ثم كتابات مدارية كالتي في الطراز السابق[2].

ثالثاً: دراهم الخليفة المعتمد على الله (256–279هـ):

لقد طرأ على الدراهم المضروبة في فترة الخليفة "المعتمد على الله" تغيرات في النصوص، مما يعكس الأوضاع السائدة في الخلافة، كما تشير إلى الصراع بين الخليفة وأخيه "الموفق بالله" ولي العهد، وصاحب السلطة الحقيقية في الدولة الذي يسيطر على أمور الخلافة، إذ ظهر اسمه منقوشاً على وجه الدراهم، بينما نقش اسم الخليفة على ظهرها كما ورد لقب "الموفق بالله ولي العهد" على دراهم أخرى بالاضافة لنقش اسم ابنه أحمد على ظهر الدرهم بعد اسم الخليفة، إضافة لظهور عبارات جديدة على الدراهم كعبارة "القوة لله جميعاً" منقوشة حول مركز الوجه ومركز الظهر، والتي لم تظهر على أية قطعة نقدية خلال العصر العباسي كله، كما يوجد درهم نادر نقشت فيه العبارة آنفة الذكر

---

(1) الطراونة، خلف، الرشدان، وائل، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132–330هـ**، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 4، عام 1999م، ص 13، وص 18. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (27)، والملحق رقم (7)، شكل رقم 53.

(2) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132–330هـ**، ص 14، وص 18. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (28).

على الوجه والظهر وهو من ضرب مدينة سر من رأى سنة (277هـ)[1].

وبعد أن نجح الموفق في القضاء على ثورة الزنج عام 270هـ اتخذ لقب الناصر لدين الله، وسجله على النقود منذ سنة 270هـ، ومن أمثلة هذه الدراهم درهم ضرب في مدينة السلام سنة 271هـ، كتب عليه في الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الناصر لدين الله الموفق بالله"، وعلى الهامش الداخلي: بسم الله ضرب هذا الدينار بمدينة السلام سنة إحدى وسبعين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر..."، أما على الظهر فقد كتب على المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله / ذو الوزارتين"، وعلى الهامش كتب: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"[2].

وعند دراسة الدراهم التي تعود إلى الخليفة "المعتمد على الله" والتي تحمل عبارة "القوة لله جميعا" على وجه الدرهم وجد أن هناك خمسة دراهم ضربت في مدينة سر من رأى سنة (276هـ)، وهذه الدراهم تختلف قليلاً بالوزن والقطر كما مبين في الجدول التالي[3]:

جدول رقم (4)

دراهم الخليفة المعتمد على الله

رقم الدرهم	الوزن	القطر
1	3.100 غرام	23.5 ملم
2	2.920 غرام	24 ملم
3	3.300 غرام	25 ملم
4	3.190 غرام	25 ملم
5	2.770 غرام	25 ملم
6	3.260 غرام	26 ملم

المصدر: نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 36.

---

(1) نغوي، عائدة، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، حولية دائرة الآثار العامة الأردنية، العدد 37، عام 1993م، ص 35-36، وانظر الملحق رقم (4)، لوحة رقم (3+4).

(2) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 258-259.

(3) نغوي، عائدة، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، حولية دائرة الآثار العامة الأردنية، العدد 37، عام 1993م، ص 35-36، وانظر الملحق رقم (4)، لوحة رقم (3+4).

أما بقية الدراهم التي تحمل عبارة "القوة لله جميعا" والتي ضربت سنة (276هـ) في كل من البصرة ومدينة السلام والكوفة والبالغ عددها تسعة دراهم فقد نقش اسم أخو الخليفة على وجه الدرهم الناصر لدين الله الموفق بالله، ونقش اسم ابنه أحمد على ظهر الدرهم بعد اسم الخليفة، أما بقية الدراهم المشابهة تماماً فتختلف قليلاً بالوزن والقطر كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (5)

دراهم أخرى للخليفة المعتمد على الله

رقم الدرهم	مدينة الضرب	الوزن	القطر
1	مدينة السلام	3.260 غرام	26 ملم
2	مدينة السلام	2.900 غرام	25 ملم
3	البصرة	3.090 غرام	25 ملم
4	مدينة السلام	2.820 غرام	26 ملم
5	الكوفة	3.000 غرام	25 ملم
6	مدينة السلام	2.900 غرام	26 ملم
7	مدينة السلام	2.940 غرام	27 ملم
8	مدينة السلام	2.900 غرام	25 ملم
9	مدينة السلام	2.830 غرام	26 ملم

المصدر: نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 37.

ويلاحظ من هذين الجدولين السابقين أن الدراهم قد تغيرت في عهد الخليفة العباسي "المعتمد بالله" حيث تعددت وأخذت أكثر من طراز، وعلى الرغم من اتفاقها في الكتابات المكتوبة على وجه الدرهم، وظهره، ونطاقه، إلا أنها مختلفة من حيث الوزن، والقطر الخاص بكل درهم وقد سبق بيان ذلك في الجدولين السابقين.

وفي عهد الخليفة المعتمد على الله قامت دار السك في مدينة السلام بإصدار الفلوس

(1) نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 36-37، وانظر الملحق رقم (4)، لوحة رقم (6+5).

النحاسية، ومن أمثلتها الفلس المضروب في سنة 270هـ، وجاءت كتاباته كما يلي: فقد كتب على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الموفق بالله"، وعلى الظهر في المركز: "محمد رسول الله / المعتمد على الله / ذو الوزارتين"، كما صدر فلس آخر في مدينة السلام سنة 278هـ، وعليه اسم ولي العهد المعتضد بالله بعد مبايعته ولياً للعهد في سنة 278هـ، وجاءت كتاباته كما يلي: حيث كتب عليه على الوجه في المركز: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / المعتضد بالله"، وعلى الهامش: "بسم الله ضرب هذا الفلس في مدينة السلام سنة ثمان وسبعين ومائتين"، وعلى الهامش الخارجي: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الظهر في المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله"، وعلى الهامش: "محمد رسول الله..."[(1)].

رابعاً: دراهم الخليفة المعتضد بالله (279-289هـ):

تتصف الدراهم التي كانت منتشرة في عهد الخليفة "المعتضد بالله" بأنه كان مكتوباً على وجهها في منطقة المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام سنة ستة وثمانين ومايتين"، وعلى مركز الظهر: "لله/ المعتضد بالله"، ووزنها (2,910) غم، وقطرها (24) ملم، وسمكها (1) ملم، ويلاحظ أن تلك الدراهم كانت على طراز واحد، يتشابه مع طراز دراهم الخليفة "الواثق بالله"، مع اختلاف بالنسبة لمدينة الضرب وسنته، ومن ثم يختلف بوجود اسم "الله" فوق كتابات المركز، وكذلك اسم "المعتضد بالله" في السطر الرابع الموازي على مركز الظهر[(2)].

خامساً: دراهم الخليفة المكتفي بالله (289-295هـ):

تتصف الدراهم التي كانت موجودة في عهد الخليفة المكتفي بأنه كان مكتوباً على الوجه في المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بالبصرة سمة اثنين وتسعين ومايتين"، وعلى الظهر في

---

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 261-262، شما، سمير، **ثبت الفلوس العباسية**، مطبعة لندن، عام 1998م، ص 43 رقم 27-28.

(2) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132-330هـ**، ص 14، وص 18. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (29)، وانظر أيضاً: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 263.

المركز: "لله/ المكتفي بالله، ووزنها (4,080)غم، وقطرها (26) ملم، وسماكتها (1) ملم، ويلاحظ أنها كانت على طراز واحد: يشبه طراز "المعتضد بالله" مع اختلاف بسيط في مدينة الضرب (البصرة) ثم سنة الضرب، وكذلك بالنسبة لذكر اسم الخليفة المكتفي بالله المذكور في السطر الخامس الموازي على مركز الظهر، ومن هنا نلاحظ أن الطرز الفضية من سنة (289–296هـ)، متشابهة تقريباً بالنسبة للإطار الأم مع اختلاف يطرأ على مكان الضرب وسنته واسم الخليفة لكل منها(1).

سادساً: دراهم الخليفة "المقتدر بالله" (295–320هـ):

تتسم الدراهم في عهد الخليفة "المقتدر بالله" بأنه كان مكتوباً على وجهها في المركز: "أبو العباس أمير المؤمنين"، وعلى المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بالكوفة سنة أربعة و ثلاثماية"، وعلى مركز الظهر: "لله/ المقتدر بالله"، ووزنها (2,840) غم، وقطرها (26) ملم، وسمكها (1) ملم، ويلاحظ أنها كانت على طراز واحد، حيث دون على مركز الوجه خمسة أسطر متوازية ومداران كاللذين في الطراز السابق، مع اختلاف في مدينة الضرب، وسنته، أما كتابات مركز الظهر فقد جاءت في خمسة أسطر متوازية، دون في الأسطر الأربعة الأولى، كما في الطراز السابق وأما السطر الخامس فقد ذكر فيه اسم الخليفة العباسي "المقتدر بالله"(2).

كما وصلت بعض الفلوس التي ضربت باسم الخليفة المقتدر بالله، وتحمل كنية ولي عهده، ومنها فلس ضرب في مدينة السلام عام 318هـ، وجاءت نصوص كتاباته مماثلة للدنانير والدراهم في تلك المرحلة، حيث ضرب الفلس بقالب مخصص للدراهم لأنه يحمل كلمة الدرهم بدلاً من كلمة الفلس، وربما كان درهماً مزيفاً(3).

---

(1) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132–330هـ**، ص 14، وص 18. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (30)، وانظر أيضاً: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 264.

(2) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132–330هـ**، ص 14، وص 19. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (30)، وانظر أيضاً: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 265.

(3) شما، **ثبت الفلوس العباسية**، ص 44 رقم 32.

سابعاً: دراهم الخليفة "القاهر بالله" (320-322هـ):

تتصف دراهم الخليفة "القاهر بالله" بأنه كان مكتوباً على وجهها في المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام[1] سنة عشرين وثلثماية"، وعلى مركز الظهر: "لله/ القاهر بالله"، ووزنها (3,25) غم، وقطرها (23,5) ملم، وسُمكها (1,5) ملم، كما وجدت في عصره دراهم أخرى مكتوباً على مركز الوجه: "أبو العباس بن/ أمير المؤمنين"، وعلى المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بسر من رأى سنة إحدى وعشرين وثلثماية"، وعلى مركز الظهر: "لله/محمد رسول الله/لله القاهر بالله/المنتقم بالله من أعداء/الله لدين الله، ووزنها (4,020) غم، وقطرها (24,5) ملم، وسمكها (1,5) ملم، ويلاحظ أن دراهم الخليفة "القاهر بالله كانت على طرازين، الطراز الأول وهو عبارة عن ثلاث أسطر كتابية على مركز الوجه ومداراين كتابيين تشابهت الأسطر الكتابية الثلاثة الأولى والهوامش مع الطراز السابق، مع اختلاف مدينة الضرب وسنته، أما كتابات مركز الظهر فقوامها أربعة أسطر كتابية مثل الطراز السابق ما عدا السطر الخامس فقد جاء فييه اسم الخليفة العباسي (القاهر بالله) وكتابات مدارية، يلاحظ على هذا الطراز ارتفاع وزنه بالمقارنة مع الدراهم الأخرى وقياساً على الوزن الشرعي للدرهم الإسلامي فقد بلغ وزن هذا الدرهم (3,25) غم، أما الطراز الثاني فيختلف كلياً عن الطراز السابق وكذلك عن بقية الطرز التي درست في عملية تدوين الكتابات على مركزي الوجه والظهر، فقد جاءت كتابات مركز الوجه بخمسة أسطر متوازية ذكر في السطرين الرابع والخامس منهما عبارة (أبو العباس بن/أمير المؤمنين). وأما كتابات مركز الظهر فقد جاءت في خمسة أسطر متوازية، يلاحظ على هذا الطراز تدوين اسم الخليفة العباسي القاهر بالله في السطر الثالث الموازي وفي حين استكملت

---

(1) هي مدينة بغداد أم الدنيا وسيدة البلاد في تلك الفترة، سماها الخليفة المنصور بمدينة السلام، وقيل إن الذي سماها بذلك هو عمر بن عبد العزيز حيث سأل رجلاً من أين أنت فقال له من بغداد، فقال: لا تقل بغداد فإن "بغ" صنم، و"داد" أعطى، ولكن قل مدينة السلام فإن الله هو السلام والمدن كلها له، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 456.

العبارة (المنتقم من أعداء الله لدين الله) وذلك في السطرين الرابع والخامس[1].

ثامناً: دراهم الخليفة "الراضي بالله" (322-329هـ):

تتصف الدراهم التي كانت موجودة في عصر "الراضي بالله" بأنه كان مكتوباً على وجهها في المدار الأول: "بسم الله ضرب هذا الدرهم بواسط سنة ستة وعشرين وثلثماية"، وعلى مركز الظهر "لله /الراضي بالله"، ووزنها (3,270) غم، وقطرها (26) ملم، وسمكها (1) ملم، ويلاحظ أن هذه الدراهم كانت على طراز واحد، ويتشابه هذا الطراز مع طراز القاهر بالله، مع اختلاف بالنسبة لمدينة الضرب وسنته، كما في المدارين الأول والثاني، اللذين يحيطان بمركز الوجه، ومن ثم يختلف بوجود اسم الخليفة "الراضي بالله" في السطر الخامس الموازي على مركز الظهر، هذا علاوة على ارتفاع وزنه فقد بلغ (3,27) غم، إلا أنه أقل من وزن درهم "القاهر بالله"[2].

تاسعاً: دراهم الخليفة "المتقي بالله" (329-333هـ):

تتميز دراهم الخليفة "المتقي بالله" بأنه كان مكتوباً على الوجه في المركز: "أبو المنصور ابن أمير المؤمنين"، وعلى المدار الأول "بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام ثلثين وثلثماية"، وعلى مركز الظهر: "لله/ المتقي بالله"، ووزنها (3,380) غم، وقطرها (23) ملم، السمك (1,5) ملم. ويلاحظ أن دراهم "المتقي بالله"، كانت على طراز واحد، يتميز بوجود خمسة أسطر على مركز الوجه ثم كتابات بمدارين تحيطان بالمركز، وأما كتابات مركز الظهر فقد دونت بخمسة أسطر متوازية في السطر الخامس منها اسم الخليفة العباسي (المتقي لله) إلا أن كتابات مدار الظهر جاءت متشابهة مع الطراز السابق، إضافة إلى درهم ضرب في مدينة سر من رأى عام 329هـ[3].

---

(1) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132-330هـ**، ص 14، وص 19. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (32-33)، رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 267-268.

(2) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132-330هـ**، ص 14، وص 19. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (34).

(3) الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132-330هـ**، ص 14-15، وص 19. وانظر الملحق رقم (4)، نموذج رقم (35)، وانظر أيضاً: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 271.

عاشراً: دراهم الخليفة المستكفي بالله (333-334هـ):

استمرت الدراهم على نفس الطراز السابق في زمن المتقي لله، ومنها درهم ضرب في مدينة السلام في عام 333هـ، مع إضافة اسم أمير الأمراء توزون بالصيغة التالية: "المظفر أبو الوفا" بدلاً من اسم ولي العهد، كما كتب عليه على الظهر اسم الخليفة المستكفي بالله، كما ضرب درهم آخر في مدينة السلام سنة 334هـ باسم أمير الأمراء توزون قبل وفاته، بصيغة "المظفر أبو الوفا"، كما ضرب درهم آخر في مدينة السلام سنة 334هـ، مع إضافة اسم ولي العهد أبو الحسن محمد بن أمير المؤمنين على وجه الدرهم، وإضافة أمير الأمراء والخليفة المستكفي بالله على ظهر الدرهم، وهناك طراز آخر ضرب في سنة 334هـ أيضاً، حيث نقش عليه في الوجه اسم ولي العهد، وحذف اسم أمير الأمراء توزون من ظهر الدرهم، وتم إضافة لقب الخليفة المستكفي بالله وهو "إمام الحق" على ظهر الدرهم[1].

ومن خلال ما سبق بيانه من صفات الدراهم التي كانت موجودة في العصر العباسي الثاني يظهر للباحث ما يلي:

7- لقد انتشر في عهد كل خليفة من خلفاء العصر العباسي الثاني نموذج واحد للدراهم، إلا الخليفة العباسي "المعتمد" حيث انتشر في زمانه عدد من الدراهم، والخليفة العباسي "الراضي بالله"، حيث انتشر في زمانه نموذجان من الدراهم.

8- تتشابه جميع تلك الدراهم المضروبة في العصر العباسي الثاني مع بعضها من حيث الكتابات المنقوشة على وجه الدرهم وظهره، ونطاقه.

9- تختلف تلك الدراهم بإضافة اسم الخليفة الذي قام بضرب الدرهم، كما تختلف من حيث الوزن، والقطر، والجدول التالي يوضح الدراهم المضروبة خلال العصر العباسي الثاني:

(1) رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 278-279.

جدول رقم (6)

جدول يبين وزن وقطر وسماكة بعض الدراهم التي ضربها خلفاء العصر العباسي الثاني

رقم الدرهم	اسم الخليفة	الوزن	القطر	السمك
1	المستعين بالله	2.830 غرام	26 ملم	1 ملم
2	المعتز بالله	3.670 غرام	24 ملم	1.5 ملم
3	المعتمد بالله	3.100 غرام	23.5 ملم	--
4	المعتمد بالله	2.920 غرام	24 ملم	--
5	المعتمد بالله	3.300 غرام	25 ملم	--
6	المعتمد بالله	3.190 غرام	25 ملم	--
7	المعتمد بالله	2.770 غرام	25 ملم	--
8	المعتمد بالله	3.260 غرام	26 ملم	--
9	المعتضد بالله	2.910 غرام	24 ملم	1 ملم
10	المكتفي بالله	4.080 غرام	26 ملم	1 ملم
11	المقتدر بالله	2.840 غرام	26 ملم	1 ملم
12	القاهر بالله	3.250 غرام	23.5 ملم	1.5 ملم
13	القاهر بالله	4.020 غرام	24.5 ملم	1.5 ملم
14	الراضي بالله	3.270 غرام	26 ملم	1 ملم
15	المتقي بالله	3.380 غرام	23 ملم	1.5 ملم

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معلومات المطلب السابق.

المطلب الثالث: بعض نقود الدويلات المستقلة:

أولاً: النقود الطولونية:

بعد أن تولى أحمد بن طولون ولاية مصر سنة 254هـ كما سبق بيانه بقيت النقود التي تتداولها مصر عند قيام الدولة الطولونية هي النقود العباسية التي ضربت باسم الخليفة المتوكل وابنه المعتز، والخليفة المعتمد، وابنه جعفر، وظلت هذه الدنانير متداولة في مختلف الأقاليم الطولونية حتى سنة 266هـ حين أنشأ أحمد بن طولون مدينة القطائع، وضرب فيها دنانيره الأحمدية، بعد أن نجح في توحيد مصر والشام، وهي تحمل اسم أحمد بن طولون، ولم يحذف منها

اسم الخليفة المعتمد على الله لأنه لم ينكر عليه شرعية خلافته بقدر ما أكد على حق إصدار وسك النقود باسمه، وتنحصر الدنانير الأحمدية بين سنتي 266-270هـ وهي دنانير تشير إلى دور سك مختلفة بعضها ضرب بمصر، وبعضها ضرب في مدينة دمشق، وقد ظل الدينار الأحمدي نموذجاً يهتدي به خلفاء أحمد بن طولون، فلم تحدث تغييرات جوهرية في عيار الدينار الأحمدي أو نصوصه غير كتابة اسم الحاكم الطولوني المعاصر، مصحوباً باسم الخليفة العباسي[1].

ثانياً: دراهم عمرو بن الليث الصفار، في فترة الخليفة المعتمد على الله:

من الأمور المهمة التي حدثت في عهد الخليفة "المعتمد على الله" ثورة الصفاريين في فارس الذين خرجوا على الخلافة وشقوا عصا الطاعة متمثله بـ "يعقوب بن الليث" وأخيه "عمرو بن الليث" من بعده، وعمرو بن الليث الصفاري هو والي الأقاليم الشرقية من العالم الاسلامي بأمر من الموفق بالله على ولاية خراسان وفارس وأصبهان وسجستان وكرمان والسند وذلك سنة (265هـ)، بعد وفاة أخيه يعقوب. وقد نقش عمرو اسمه على وجه الدراهم بعد اسم الموفق بالله باعتباره أمير الولايات الشرقية حتى سنة (268هـ) وحين أعلن الانفصال عن الخلافة جنّد له الخليفة قوات تحاربه بقيادة أحمد بن عبد العزيز بن أبي الدلف وتمت هزيمته وعزل من منصبه سنة (271هـ)، ومن أمثلة الدراهم التي ضربها عمرو بن الليث ما يلي[2]:

1- الدرهم الأول: درهم ضرب بفارس سنة (266هـ)، وقد كان مكتوباً على الوجه في مركزه: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الموفق بالله / عمرو بن الليث"، وعلى النطاق: "بسم الله / ضرب هذا الدرهم بفارس سنة ست وستين ومائتين"، وعلى الطوق: "لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ

---

(1) محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، ص 56، وانظر أيضاً: الكرملي، انستاس، **رسائل في النقود العربية الإسلامية وعلم النميات**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1987م، ص 61، والعش، محمد أبو الفرج، **مصر، القاهرة على النقود العربية الإسلامية**، المتحف الوطني، دمشق، سوريا، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 6، وص 32-33.

(2) انظر: نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 37-38، وانظر أيضاً: الصايغ، خالد، **النقود الإسلامية**، طباعة المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، طبعة عام 2002م، ص 21.

يفرح المؤمنون"، أما على الظهر فقد كان مكتوباً في المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله"، وعلى النطاق: "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون"، وكان وزنه 2.65 غرام، وقطره 23 ملم.

2- الدرهم الثاني: درهم ضرب بشيراز، سنة (272هـ)، وقد كان مكتوباً على الوجه في مركزه: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الناصر لدين الله الموفق بالله"، وعلى الطوق الأول: "لله الأمر من قبل ومن بعد"، وعلى الطوق الثاني أربعة نجوم كل منها داخل هلالين، واسم عمرو بن الليث مكرر بين النجوم، أما على الظهر فقد كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله / عمرو بن الليث"، وعلى الطوق أربعة نجوم داخل هلالين، وكان وزن الدرهم (2.900) غرام، وقطره (26) ملم.

3- الدرهم الثالث: درهم ضرب بشيراز، سنة (275هـ)، وقد كان مكتوباً على الوجه في مركزه: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له / الناصر لدين الله الموفق بالله / عمرو بن الليث"، وعلى النطاق: "بسم الله ضرب بشيراز سنة خمس وسبعون ومائتين"، أما على الظهر فقد كتب في المركز: "لله / محمد رسول الله / المعتمد على الله / أحمد بن الموفق بالله"، وعلى النطاق: "محمد رسول الله"، وكان وزن الدرهم (3.100) غرام، وقطره (26) ملم.

ويلاحظ من دراسة الدراهم المضروبة من سنة (266هـ) ولغاية (270هـ) أن اسم عمرو بن الليث وأحياناً عمرو فقط، قد نقش على وجه الدراهم بعد اسم الموفق بالله باعتباره أمير الولايات الشرقية، بينما نقش اسم الخليفة على ظهر الدراهم وذلك لحقيقة أن السلطة الحقيقة في الخلافة هي للموفق بالله، ومكان الضرب هو فارس، ولقد كان عمرو بن الليث أول أمير من الدول المنشقة عن الخلافة العباسية الذي ينقش اسمه على الدنانير والدراهم مع استمرار ذكر اسم الخليفة في الخطبة وعلى السكة حتى بعد قطع علاقة الصفاريين ببغداد[1].

---

(1) الدوري، عبد العزيز، <u>دراسات في العصور العباسية المتأخرة</u>، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1961م، ص 91.

أما على الدراهم المضروبة ما بين (272-274هـ) فقد ورد فيها اسم عمرو منقوشاً على ظهر الدراهم بعد اسم الخليفة المعتمد على الله، ونقش لقبا أخو الخليفة "الناصر لدين الله، الموفق بالله" على وجه الدراهم باستثناء الدرهم المضروب بفارس سنة (274هـ) فقد نقش اسم ابن المعتمد "المفوض على الله" واسم ابن عمرو "محمد ابن عمرو" على وجه الدرهم، أما مدينة الضرب فهي شيراز، حيث كانت قصبة فارس الولاية الواسعة من الأقاليم الشرقية(1).

ولقد ورد في مصادر التاريخ العربي أنه في عام (271هـ) تم عزل عمرو عن منصبه في ولاية الأقاليم الشرقية، وفي سنة (274هـ) أرسل الموفق بالله عسكره لمحاربة عمرو إلا أنه لم يستطع أخذ كرمان وسجستان منه فتركه(2)، إلا أن عمرو لم يجاهر بعدائه للموفق خاصة على النقود، مع أن الحروب كانت مستمرة بينه و بين عسكر الموفق، فنلاحظ أن كل الدراهم المضروبة سواء بفارس أو شيراز فقد نقش على وجهها اسم الموفق بالله، بينما نقش اسم الخليفة المعتمد على الله على الظهر باستمرار، والاختلاف الوحيد هو اسم عمرو بن الليث، ففي سنوات ما قبل العزل ظهر اسمه بعد اسم الموفق أي على وجه الدراهم، أما بعد العزل فقد نقش اسمه بعد اسم الخليفة أي على الظهر ليؤكد ولاءه للخليفة المعتمد وبأنه ما زال موجوداً على إمارة الولايات الشرقية بأمر خليفة المسلمين(3).

ويبدو أن قرار العزل لم يكن ساري المفعول وإنما قرئ على الحجيج فقط، حيث كانت السلطة الفعلية في الأقاليم الشرقية ما زالت بيد واليها عمرو بن الليث الذي نقش اسمه على الدراهم المضروبة بكل من فارس وشيراز فهو من أمراء الاستيلاء بحكم الواقع وليس من أمراء الاختيار(4).

وبالنسبة للدراهم المضروبة سنة (275هـ) فيلاحظ أن اسم عمرو قد عاد ونقش على وجه الدرهم بعد لقبي الموفق بالله، ونقش اسم ابنه أحمد بن الموفق على ظهر الدرهم بعد اسم الخليفة المعتمد على

---

(1) نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 39.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 10 ص 15، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 426.

(3) نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 39.

(4) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، ص 33-34.

الله، وبهذا فإن عمرو حاول تحسين العلاقات مع الموفق بالله الذي عرف عنه حزمه ومقدرته العسكرية، إذ أن الموفق بالله قبض في هذه السنة على ابنه أحمد (المعتضد بالله) وحبسه في داره لامتناعه عن الذهاب إلى بغداد وطلبه أن يخرج إلى الشام؛ لأنها الولاية التي ولاه إياها أمير المؤمنين، وقد نجح عمرو في محاولته إذ عينه الموفق بالله في العام التالي (276هـ) على شرطة بغداد وسامراء[1].

وقد اختلفت الدراهم التي قام بضربها عمرو بن الليث من حيث الوزن، والقطر، وأورد في الجدول التالي قائمة بدراهم عمرو بن الليث الصفار، تشتمل على مدينة الضرب، وسنته، وقطر الدرهم، ووزنه[2]:

جدول رقم (7) جدول يبين مدينة وسنة ضرب دراهم عمرو بن الليث الصفار وقطرها ووزنها

رقم الدرهم	مدينة الضرب	سنة الضرب	القطر	الوزن
1	فارس	266 هـ	23 ملم	2,650 غم
2	فارس	267 هـ	23 ملم	3,400 غم
3	فارس	267 هـ	24 ملم	3,300 غم
4	فارس	268 هـ	24 ملم	3,000 غم
5	فارس	268 هـ	24 ملم	3,000 غم
6	فارس	270 هـ	24 ملم	2,790 غم
7	شيراز	272 هـ	26 ملم	3,010 غم
8	شيراز	272 هـ	26 ملم	2.900 غم
9	شيراز	272 هـ	26 ملم	2,900 غم
10	فارس	274 هـ	24 ملم	3,20 غم
11	شيراز	275 هـ	24 ملم	3,000 غم
12	شيراز	275 هـ	26 ملم	3,110 غم
13	غير واضح	غير واضح	23 ملم	2,990 غم
14	غير واضح	غير واضح	26 ملم	2,940 غم
15	غير واضح	غير واضح	24 ملم	3,080 غم

المصدر: نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 40.

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 428.

(2) انظر: نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، ص 40، وانظر أيضاً: الصايغ، **النقود الإسلامية**، ص 21.

المبحث الثالث: دار السكة وضوابط الإصدار

المطلب الأول: نشأة دار السكة وأعمالها واختصاصاتها:

لقد وجد للمسكوكات مع اختلاف أنواع معادنها من ذهب أو فضة أو نحاس أماكن متخصصة وجهات معينة تتولى صناعتها وتشرف على إصدارها وضربها عملة تطرح للتداولات التجارية، وهذه الأماكن والجهات إصطلح على تسميتها عند المختصين في دراسة المسكوكات باسم دار الضرب أو دار (السكة)، ونظراً لكون ارتباط إصدار المسكوكات المعدنية وثيق بدار الضرب فقد حرص الخلفاء المسلمون على العناية بها، والعمل على إنشائها في كل قطر من أقطار الدولة، حتى أصبح القيام بمثل هذا العمل من مميزات العالم المتمدن كما أشار لذلك الكاملي بقوله: "تكاد لا تخلو دولة من دول العالم المتمدن من دار تضرب فيها السكة وكان هذا شأن الدول الإسلامية في مختلف عصورها فاهتمت بإقامة دور للضرب في المدن الكبيرة والأمصار"[1].

ولقد اهتمت الدولة العباسية بإقامة دور الضرب في المدن الكبرى والأمصار، وأصبحت دور الضرب تؤدي خدمات جليلة فهي تضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل، واللازمة لتنشيط الحياة الاقتصادية وتزيد في إنتاجها أو تنقص حسب حاجة السوق[2].

وكان نتيجة لهذا الاهتمام بإنشاء دور الضرب من قبل حكام الدولة الإسلامية أن كثرت هذه الدور في العالم الإسلامي، وقُدّر عدد مدن الضرب في دراسة واحدة على ما ظهر في المسكوكات المعدنية ألف وأربعمائة دار للضرب[3].

أما عن الظروف التي تساعد في إقامة هذه الدور فهي الظروف التجارية المزدهرة وتنوع

---

(1) الذهبي، منصور بن بعرة الكاملي، **كشف الأسرار العلمية لدار الضرب المصرية**، تحقيق عبد الرحمن فهمي، مطبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1375هـ 1966م، دون ذكر رقم الطبعة، ص29.

(2) حسين، حمدي عبد المنعم، **مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري**، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1993م، ص 65.

(3) الحسيني، محمد باقر، **مدن الضرب على النقود الإسلامية**، مجلة المسكوكات، العراق، بغداد، العدد الخامس، 1394هـ 1974م، ص 104.

المحاصيل والتفاوت في الموارد المعدنية في المشرق الإسلامي سمحت جميعها بقيام دور عديدة للضرب، وتكرس ذلك في لا مركزية الضرب فأضيف على المسكوكات المعدنية اسم معدن الضرب مما يعني قيام دور الضرب في أماكن المناجم التي تنتمي إلى المدن، فظهرت عبارات مثل "معدن أمير المؤمنين بكذا وكذا" على المسكوكات المعدنية[1]، كما أن إصدار المسكوكات الإسلامية غالباً ما كان يتركز في عواصم الخلافة الإسلامية في بادئ الأمر ثم ينتشر منها بعد ذلك في الأقاليم الأخرى، فبعد أن كانت الدنانير تضرب في أيام الأمويين في الشام أخذ العباسيون يضربونها في العراق والمشرق خاصة[2].

ففي مطلع الخلافة العباسية أمر أول الخلفاء أبو العباس عبد الله السفاح (132-136هـ) بإنشاء دار جديدة لضرب المسكوكات في مدينة الأنبار، كما أن الخليفة أبا جعفر المنصور (136-158هـ) أنشأ داراً أخرى لضرب المسكوكات في مدينة الهاشمية، وأوردت المصادر أن الخليفة محمد المهدي (158-169هـ) ضرب مسكوكات في قصر السلام بعيساباذ عندما انتقل إليها، وأيضا أصدر مسكوكات في دار السلام (بغداد)، وعندما ولي العهد الخليفة هارون الرشيد (170-193هـ) أمر بإنشاء دارين جديدتين لضرب المسكوكات في مدينتي السلام (بغداد) والمحمدية (الري)، كما أنشئت في عهد الخليفة المأمون (198-218هـ) دار لسك العملة في مدينة مرو من أعمال خراسان، وعندما أسند الخليفة هارون الرشيد مباشرة العيار إلى الوزراء والعمال، أنشأ داراً تسك فيها العملة في صنعاء، كما ظهر اسم مصر والعراق على السكة العباسية منذ سنة (199هـ) في عهد الخليفة المأمون، مع استمرار دار الضرب في الفسطاط في أداء مهمتها، وهكذا انتشرت دور الضرب في المشرق الإسلامي في المدن والأقاليم في العصر العباسي فظهرت أسماء مدن جديدة مثل، بلح، نيسابور، وسمرقند، وبخارى، والشاش، وأرمينية، وآران، والجزيرة وغيرها من

(1) فهمي، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، ص 203.

(2) فهمي، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، ص 203.

مدن الضرب العباسية[1].

وقد أخذت دار السكة تزاول مهامها منذ نشأتها في عصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65–86هـ) وما تبعه من عصور، وخلال سنوات الخلافة العباسية وما تلاها من دويلات إسلامية، وقد أسند إلى دار الضرب أعمال ومهام خاصة تقود بها، ومن الأعمال ما هو مختص بدار الضرب في عاصمة الخلافة، ومنها ما هو مختص بجميع دور الضرب المنتشرة في الدولة، ولعل من أبرز المهام والأعمال التي اختصت بها دار الضرب بعاصمة الخلافة الإسلامية ما يلي:

1- إنتاج السكة التي: "هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديدي ينقش فيه"[2]، وإنتاج الطابع: "الذي هو الحديدة المتخذة للنقش على المسكوكات وطبعها"[3]، ومن المعاني التي تحملها كلمة سكة أيضاً النقوش التي تزين بها المسكوكات، وهي كذلك قوالب السك التي يختم بها على النقود المتداولة، كما أنها تطلق على الوظيفة المعنية بسك العملة تحت إشراف الدولة، فالجهة المسؤولة عن إصدار هذه السكة هي دار الضرب في العاصمة، ومن خلالها تعمم الدور في الدولة الإسلامية للتمشي بموجبها، واستخدامها في إنتاج النقود[4].

2- إنتاج الصنج وهي: "أقراص مستديرة محددة الوزن تحمل كتابات بارزة تشير إلى الخليفة أو الأمير الذي أمر بصنعها، واسم النقد الذي يعير عليها لضبط وزنه، ويحمل بعضها آيات قرآنية تشير إلى الوفاء وعبارات دعائية للخليفة"[5]، ويبدو أن أول صناعة للصنج في الدولة الإسلامية تمَّت في عصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (56–86هـ) وكانت من الزجاج وذلك حين

---

(1) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 81–82، وانظر أيضاً في دور الضرب في الدولة العباسية: رحاحلة، **النقود ودور الضرب في الإسلام**، ص 85 وما بعدها، وانظر أيضاً: الملحق رقم (6) في نهاية الأطروحة.

(2) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، دار الباز، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الرابعة، 1398هـ 1978م، ص 261.

(3) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص 1217.

(4) فهمي، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، ص 7–8.

(5) المقريزي، أحمد بن علي، **الأوزان والأكيال الشرعية**، تحقيق سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2007م، ص 9.

أشير عليه بضرب المسكوكات الإسلامية وقيل له: "تأمر بصناعة صنج بلور لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان"[1].

3- أنها تساهم في توفير مورد مالي لبيت المال[2]، وذلك لأنها كانت تأخذ أجرة على التجار في ضرب العملات داخلها وبإذن من الحاكم أو الخليفة، حيث إنها تأخذ درهماً في كل مائة درهم تسكها، وكان يشار إلى هذه القيمة على أنها: "ثمن الحطب وأجرة الضراب"[3]، وهذه الأجرة مع قِلَّتها وزهدها إلا أنها تعتبر مصدراً من مصادر بيت المال حيث أوردها الوزير العباسي علي ابن عيسى في قائمة الموارد المالية للدولة الإسلامية.

وقد اتبعت دور الضرب في صناعة النقود طرقا منها ما جاء عند ابن مماتي في قوله: "يتم تصفية الذهب أو الفضة من كل خبث ثم يسك المعدن ويصهر حتى يذوب فيوضع في قوالب على شكل قضبان ثم تقطع منها قطع ذات أوزان معينة تحت إشراف ناظر الضرب وتطرق حتى تأخذ شكلاً دائرياً ثم تطبع هذه القطع بالسكة"[4].

وهذه المهام والأعمال التي تقوم بها دار السكة، كانت لها صبغة رسمية وشرعية في الدولة الإسلامية، حيث إنها تزاول هذه الأعمال بتوجهات من الخلفاء أو الوزراء، كما أن للفقهاء والعلماء فتاوى في عدم شرعية ضرب الدراهم والدنانير خارج دار الضرب، ومن هذه الفتاوى ما أفتى به الإمام أحمد بن حنبل، حيث قال: لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم"[5].

---

(1) الدميري، كمال الدين، **حياة الحيوان الكبرى**، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 87.

(2) الزهراني، ضيف الله يحيى، **دار السكة (نشأتها وأعمالها وإدارتها)**، مجلة الدار، مجلة فصلية تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، العدد الثاني، السنة 20، 1415هـ، ص 24.

(3) ابن مماتي، الأسعد شرف الدين أبو المكارم، **قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز عطية، مطبعة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 1963م، ص 232.

(4) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 331-332.

(5) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مطبعة القاهرة، مصر، ط1، 1404هـ 1983م، ص 299.

وفي إشارة إلى ملخص لبعض أعمال ديوان الضرب ذكر قدامة بن جعفر بقوله: "أما ديوان دور الضرب فأمر العمل فيه جار على نحو مما شرحناه من أمر الدواوين المتقدم ذكرها، في نصب الدفاتر، ووضع الحسابات، ولكل ناحية من النواحي في أجرة الدار والنقد، رسم يجري العمل عليه، ومسلك للأمر في استيفائه بحقه"[1].

ونظراً لكون دار الضرب تعتمد أساساً في صناعة وضرب المسكوكات المعدنية على خامة السكة، من معادن الذهب والفضة والنحاس وما يربط بذلك من رصاص وفحم، فإن الدولة الإسلامية حرصت على توفير خامات هذه المعادن لدار الضرب واتبعت في ذلك ما يلي[2]:

1- جلبها عن طريق مناجم التعدين الخاصة بالدولة، أو عن طريق شرائها من مصادر أخرى.

2- ما يجتمع للحكام من التبر، وخلاصة الزيوف والبهرجة وهي النقود الرديئة، والأواني المراد التخلص منها أو إصلاحها أو التحقيق من عياراتها وأوزانها.

3- ما يرد إلى دار الضرب من المعدن الخام عن طريق التجار.

وبهذه الطرق يتوفر لدار الضرب المعادن الخام المستخدمة في السك، فتضرب المسكوكات من الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية، والفلوس النحاسية، ثم تطرح للتداول في الأسواق.

وبخلاف السكة التي هي من الحديد والصنج التي هي من الزجاج قد تكون من الحديد أو الرصاص أو النحاس، وبخلاف قوالب السك والصب، **فإن هنالك عدداً من الآلات والعدد المستخدمة في دور الضرب ومنها**[3]:

1) **البوطق:** بضم الباء، وهي معربة، وقد يطلق عليها البوتقة، والبودقة، والبوظة، وهو إناء يستعمل في إذابة المعادن وتصفيتها.

---

(1) قدامة بن جعفر، **الخراج وصنعة الكتابة**، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد، العراق، طبعة عام 1401هـ 1981م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 61.

(2) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 88.

(3) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 89.

2) **الروباش:** ويقال له أيضاً الروباس، أو الرباص، أو الرباش، وهو المنفاخ، ووصفه أنه مكبوب الرأس، يستخدم لإشعال النار تحت قدور التصفية، وقيل: هو الإناء الذي تصهر فيه المعادن لتصبح خالية من الشوائب، كما ورد على أنه: آلة تلقط بها الأشياء الدقيقة.

3) **الميشق:** أو المشق، الأمشاق، وهو قطعة من النسيج، أو شيء من الغزل غالباً يكون من الصوف، ويستعمل لتناول القدور من الأفران أو من على النار.

4) **الدست:** أو الدرسل، ويقصد به إناء معين لوضع المعدن أو السائل به.

5) **المهراس:** هو أداة تدق بها الأشياء وتطحن، والماعون الذي يتم فيه الهرس.

6) **الدسترندج:** وهي آلة تحفر بها الدنانير، لوضع مكان الحفر الكحل بغرض التجلية والصقل.

7) **الكوجل:** أو الكوج، أو الكوجهن وهو إناء يصنع خاصة ليصهر فيه الذهب والفضة.

8) **اللقاط:** وهو أداة تشبه المقص الكبير، يستخدمها العاملون على صهر المعادن، لوضع الأشياء في الأفران الحامة وإخراجها منها.

9) **البتك:** وهي مطرقة من الحديد، وحديدها أجود للطبع وأثبت، ويقال لها المطرقة والسندان، وبهذه الآلة يطرق الصانع ما أراد إصلاحه أو صنعه من المعادن.

10) **المراط:** المراط إناء يصب فيه المعدن الذائب من البوتقة لتبريده، وقد يكون المراط قالباً ذا هيئة معينة يراد إعطاؤها للمعادن.

إضافة إلى ذلك هنالك الآلات والعدد التي جاء ذكرها في سياق الحديث عن صناعة السبائك المعدنية الذهبية، أو الفضية، أو النحاسية، وإعدادها، مثل: قدور تصعيد الذهب، والموقد أو الفرن الخاص بتعليق الذهب، يضاف إلى هذه الأدوات والعدد المستعملة في تخليص الفضة وتنقيتها، والأفران المستخدمة لصهر النحاس[1].

---

(1) البركاتي، المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري، ص 89-90.

المطلب الثاني: الجهاز الإداري والفني لدار الضرب:

لقد حرصت الدولة العباسية على انتقاء واختيار الأشخاص الذين ترغب في تعيينهم مشرفين أو موظفين أو عمال في دور الضرب، وحرصت على أن تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فكان موظفوا الدار متخصصون كل حسب مجال عمله في الدار، حيث يتولى هذا الجهاز الإشراف على المهام والأعمال الإدارية من مراقبة للدار وموظفيها الآخرين، وتحديد أوزان المسكوكات وعياراتها، وتمييزها لكشف الزيوف والمغشوش من الجيدة، ومحاسبة موظفي الدار، ودفع أجورهم، وتحديد الكتابات والنقوش التي يراج ضربها على المسكوكات، وتأمين المواد الأولية الخام لصناعة النقود وسكها، وغير ذلك من الأعمال، وهذه الأعمال تناط بجهاز إداري متكامل، مؤلف من مشرفين وموجهين، يمثلهم الخلفاء والولاة والوزراء وأمراء الأمراء والقضاة ونوابهم والمحتسبين، ومؤلف أيضاً من موظفين مباشرين بالدار يمثلهم ناظر دار الضرب (متولي دار الضرب) والمشارف والشاهد والمحرر والناسخ وشاد الضرب وغيرها من الوظائف مما عرف من بداية التعريب واستمرت خلال فترة الخلافة العباسية وما بعدها[1].

أولاً: الخلفاء: حيث قام الخلفاء بالإشراف على المسكوكات ودور الضرب، حيث كانوا يصدرون التعليمات والمراسيم والإرشادات التي يوجهونها لمن يولونه الأمر بإحدى الوظائف في الدولة، أو فيما يتعلق بوظائف تنظيم العملة ودور السكة، حيث يعهدون إليهم باختيار الثقاة الأمناء الفطناء للإشراف على دور الضرب[2].

ثانياً: الولاة: حيث تمتع الولاة بحق الإشراف على دور الضرب وفي الخلافة العباسية أعطى

(1) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 297-304، الكاملي، **كشف الأسرار العلمية لدار الضرب المصرية**، ص 33 وما بعدها، الحسيني، **النقود العربية الإسلامية**، ص 56.

(2) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 95.

الخلفاء الولاة حق الإشراف على ضرب المسكوكات في دور الضرب(1).

ثالثاً: الوزراء: حيث كان الخلفاء يعهدون إليهم بمهمة مراقبة دور الضرب، ومن الوزراء الذين حصلوا على هذا الحق الوزير علي بن عيسى الذي وزر لأكثر من خليفة(2).

رابعاً: أمراء الأمراء: من هؤلاء الأمير بجكم التركي الذي ضرب مسكوكاته سنة (327هـ)، والأمير ناصر الدولة الحمداني الذي ضرب مسكوكاته سنة (330هـ)(3).

خامساً: القضاة: حيث كان لهم النظر في الأحكام الشرعية، والفصل بين الناس في المنازعات، والإشراف على دور الضرب، ويذكر ابن خلدون: "أن وظيفة الإشراف على السكة ودور الضرب تندرج تحت عموم ولاة القاضي"(4).

سادساً: المحتسبون: وكان لهم مهمة الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله، وقد تنوعت سلطاتهم وتعددت اختصاصاتهم، ومنها الإشراف على دور الضرب، ومراقبة العيار، وصنج السكة وقد أشار إلى ذلك الصولي بقوله: "قد أوكلت مراقبة الغش في سك النقود إلى المحتسب"(5)، وأكد هذا القول مصنفوا كتب الحسبة أنفسهم حيث قال ابن الأخوة: "إن وظيفة المحتسب كانت في الغالب لمراقبة صناع الصنج الزجاجية"(6).

سابعاً: ناظر دار الضرب: ويقال له أيضاً: متولي دار الضرب وهو من أوكلت إليه أعمال الإدارة داخل الدار، وهو الرئيس الأعلى داخل الدار وله السلطة المباشرة على العمال والموظفين بالدار، وهو دائم الوجود بها إذ يحضر فتح الدار والختم عليها عقب الانتهاء من الأعمال، وهذه الوظيفة وجدت

---

(1) غنيمة، يوسف، **النقود الإسلامية**، مجلة سومر، المجلد التاسع، الجزء الأول، عام 1373هـ 1953م، ص 109م.

(2) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 96.

(3) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف، **الولاة وكتاب القضاة**، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 131.

(4) ابن خلدون، **المقدمة**، ص 226.

(5) الصولي، **أخبار الراضي والمتقي**، ص 148.

(6) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق محمد محمود شعبان، وصديق أحمد المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، طبعة عام 1396هـ 1976م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 143.

مبكراً ومنذ مراحل التعريب الأولى، وقد أنيط بمتولي دار الضرب أعمال ومهام كثيرة منها[1]:

1- تعلم أمور الصناعة في السكة لتمييز المسكوكات ومعادنها، وما يصلحها وما يفسدها، وأسباب غشها، وتفقد الدنانير والدراهم بعد سكها، وحصرها.

2- معرفة أنواع نقش السكة.

3- الطبع على المعادن التي يقبضها السكاك من التجار، ويتفقدهم، ومن عثر عليه غاشاً يعاقبه ولا يصفح عنه، وتفقد المعادن التي تضاف إلى الذهب والفضة الصافية قبل سكها.

إضافة إلى ذلك فإن متولي دار الضرب كان يقوم بالإشراف مباشرة على عدد من الموظفين في دار الضرب، وهؤلاء الموظفون هم:

1- **المشارف:** ومن أعماله حفظ جميع الحواصل، من فضة، وذهب، وعدد آلات، وصنج، وأختام، وسكة، وغيرها، كما يقوم بتحرير وزن عياري الذهب والفضة والمقابلة بالحساب، وخطه بذلك، وقد أورد ابن مماتي المشارف من بين المستخدمين من حملة الأقلام بالدار وقال: "إن المشارف اختصاصه اختصاص الناظر، ويزيد عليه بأن يكون الحاصل من المستخرج في مودعه، وتحت حوطته بعد أن يكون مختوماً عليه"، كما اعتبرت وظيفة المشارف وظيفة مالية بحتة، ضمن نطاق دواوين الأموال، وقد أنيطت به مهام صعبة حيث إنه هو المؤتمن على جميع ممتلكات دار السكة[2].

2- **المشاهد:** ومن وظائفه أن يشهد على جميع ما حوت الدار بما عاينه من أعمال ومباشرته إياهم، ومقابلته على الحساب توقيعه بذلك وضبط كل شيء مما هو شاهد فيه، وقد عدد الحكيم أعمال الشاهد بدار الضرب في الآتي[3]:

---

(1) فهمي، عبد الرحمن، **موسوعة النقود العربية وعلم النميات**، دار الكتب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1385هـ 1965م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 236، الزهراني، **دار السكة**، ص 36.

(2) ابن مماتي، **قوانين الدواوين**، ص 302.

(3) الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف، **الدوحة المشتبكة في في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1406هـ 1986م، ص 96-113.

أ- إثبات الأموال التي دفعها التاجر إلى دار الضرب.

ب- حمل مفتاح جولق وهو صندوق ضرب المسكوكات، والأزواج وهي الأصول التي كانوا يطبعون السكة بها لاختبارها وحصر عددها.

ج- وقوفه على معاينة سك العملة.

د- عمل خلاصة يومية بما يتم قبضه وما يطبع.

ويضاف إلى ذلك مشاهدة عمال دار الضرب، ومعاينة أعمالهم، ومراجعة حسابات الدار، وختم ما رأى وشاهد، فهذا الكم من الأعمال والمهام كان سبباً للمشرفين على التوظيف في دار الضرب بتعيين شاهدين في كل دار، خصصت لهما مخصصات يومية أو شهرية ويتناوبان على العمل في الدار[1].

3- **المحرر:** ووظيفته كتابية، يختص عمل صاحبها يعمل نسخة الكتب وعرضها على متولي دار الضرب ليزيد منها أو ينقص منها أو يقرها على حالها.

4- **الناسخ:** اعتبرت وظيفته كتابية ومن اختصاصاته نسخ الكتب عدة نسخ ومطابقتها للأصل، والاحتفاظ بنسخة لديه، وتوزيع النسخ الأخرى كل حسب وجهتها وقد عدَّه الكتاب في مجال المسكوكات من ضمن المستخدمين من حملة الأقلام[2].

أما فيما يتعلق بالجهاز الفني لدار الضرب فقد تنوعت اهتمامات موظفي هذا الجانب من أعمال ومهام دار السكة، كما تعددت مسمياتهم وهم: المقدم، السبَّاك، النقاش، الضراب، الناقد أو المعدل، الصانع، وقد تخصص كل واحد منهم بعمل معين أوكل إليه، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: المقدم: يعد أهم شخصية فنية بدار الضرب، وهو كبير الصناع الذين يعملون بضرب

---

(1) الحكيم، الدوحة المشتبكة في في ضوابط دار السكة، ص 96-113.

(2) قدامة بن جعفر، الخراج، ص 136 وما بعدها، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 297.

المسكوكات، موكل إليه كثير من المهام منها[1]:

أ- حفظ عياري الذهب والفضة، وهذه المهمة تكون من خلال وزن السبيكة التي ترد إلى دار الضرب، ومبلغ نقصها كل يوم عند السبك ثم مبلغ ما استقرت عليه عند استقرار عيارها أو جوازها.

ب - معرفة ما في صندوق السبائك من أنواع السبائك، والختم على الصندوق لمنع أبواب الفساد والغش.

ج- معرفة أسرار المزيفين للكشف عن سبائكهم وضبط عياراتها، أو لضربها سكة نظير دفع أجر معين.

د- ومن مهامه أن يكون موجوداً بدار الضرب بصفة مستمرة ليقف على حفظ عيارات المعادن ابتداءً من تصفيتها وانتهاءً بجوازها للسك.

ثانياً: السبَّاك: يقوم بسبك المعدن يعني إذابته وإفراغه في القالب، وتتلخص مهمة السباك في حضور وزن النحاس قبل طرحه في البوتقة، والفضة في حال السبك، فإن درك ما يكون من ذلك عليه، متى اختل العيار كان هو المأخوذ به[2].

ثالثاً: النقاش: وقد يطلق عليه الطباع كما ذكر ذلك قدامة بن جعفر والهمداني[3]، وأطلق عليه الحكيم لفظ الفتاح[4]، وخلاصة مهمته نقش السكة، أو حفر النصوص من كتابات المركز والهوامش، المراد إبرازها على السبيكة، مقلوبة على القالب وعميقه، وهنالك شروط حددها المختصون يلزم على النقاش اتباعها عند أداء مهمته، وهذه الشروط هي[5]:

1- ينبغي أن يكون بارع الخط، وعليه أن لا يشتغل بشيء سوى نقش السكة، ليمهر في الصنعة.

2- مطلوب منه أن يقاطع كل من له علاقه بالمزيفين والمقلدين.

---

(1) الذهبي الكاملي، **كشف الأسرار العلمية لدار الضرب المصرية**، ص 90-92، الزهراني، **دار السكة**، ص 40، فهمي، **موسوعة النقود**، ص 236.

(2) رحاحلة، **النقود ودور الضرب في الإسلام**، ص 84.

(3) قدامة بن جعفر، **الخراج**، ص 227، الهمداني، الحسن بن أحمد، **الجوهرتين العتيقيتين المائعتين الصفراء والبيضاء**، تحقيق حمد الجاسر، المطابع الأهلية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1408هـ 1987م، ص 198.

(4) الحكيم، **الدوحة المشتبكة**، ص 72.

(5) المراجع السابقة.

3- عليه أن يستتر عن أعين الناس حال عمله حتى لا يقلده الزغليون (المزيفون).

4- ينبغي ألا يغير ما عهد إليه من الكتابة في الدينار والدرهم، ولا يزيد في سطوره ولا ينقص منها برأيه، ولا يكون ذلك إلا برأي الحاكم.

5- ويشترط أن تكون آلاته وأقلامه محفوظة بصندوق داخل الدار، إلى أن يحتاج إليها، فتخرج له، وترد إلى الصندوق بعد الانتهاء منها.

6- إحكام نقش القطعة المراد سكها مع مراعاة أن يكون النقش رقياً، فكل ما رق نقش السكة، كان أقوى لجسم الدينار لأن النقش لا يأخذ منه ولا يجتني إلا يسيراً.

رابعاً: الضراب: يظهر من اسم هذه الوظيفة أن متوليها هو الذي يقوم بضرب العملة أو سكها[1]، ولا يقتصر عمله على ذلك فقط بل يختم على السكة أيضاً، وذلك لوجود طريقة أخرى لإنتاج السكة غير الضرب، وهي طريقة الصب في القالب، ويرى الكاملي أنه: "يلزم الضرائب أن يحمي الفضة حميتين، أولهما أخف من الثانية، وتتطرق الثانية أكثر من الأولى، لتسلم الفضة وقت الخلاص من السواد والغبرة، وألا يطفئ إلا بالملح والخل، ودعكها بالسماق ليظهر كل بياضها، ومن اختصاصات الضراب ما يلي: "إعداد القضبان المعدنية من السبائك المصهورة لإنتاج الدنانير، أو الدراهم، أو الفلوس، ثم الضرب عليها أو الختم على الأجزاء المستديرة من كل معدن منها، ثم جاء سكة الذهب والفضة قبل السماح بتداولها"[2]، ويضاف إلى ذلك أن الضراب ضامن لما ينقص من وزن المعدن، وقد نص على ذلك الذهبي بقوله: "ومهما نقص من وزن الفضة وقت العمل، لزمه أن يقوم به من أجرته"[3].

خامساً: الناقد: المعدل، وهو الذي يميز المسكوكات، ويكشف الزيوف منها، لمعرفته بالمعادن

---

(1) الباشا، حسن، **الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1386هـ 1966م، دون ذكر رقم الطبعة، ج 2 ص 728.

(2) فهمي، **موسوعة النقود**، ص 240.

(3) الذهبي، **كشف الأسرار العملية لدار الضرب المصرية**، ص 93.

والمسكوكات، حيث يسمى الفاحص الذي يختبر العملة، ولحقت بهذه المهمة تقويم عيار المسكوكات، ومعرفة جيدها من رديئها فنسبت إليها لفظ المعدل[1].

سادساً: الصانع: هو الذي يقوم بصنع الصنج الخاصة بالمسكوكات داخل دار الضرب وكان يتبع دار الضرب إلى أن أنشئت دور العيار فانتقلت إليها.

المطلب الثالث: ضوابط جودة الإصدار النقدي:

لقد حرصت الدولة الإسلامية خلال العصر العباسي على إصدار مسكوكات جديدة ومتميزة في الشكل والوزن والعيار، ومن المعروف أن الدولة الإسلامية اتبعت خلال العصر العباسي عدة أمور فنية سارت على نهجها في دور الضرب لسك عملات جيدة ومتميزة وهذه الأمور هي ضوابط كانت دار السكة لا تخرج عن اتباعها في الصناعة، ومن أهم الضوابط الفنية المتبعة في إصدار النقود العباسية ما يلي[2]:

أولاً: التقيد في الضرب بالأشكال المعروفة والمعهودة في المسكوكات المعدنية وهي غالباً ما تكون الأشكال الدائرية وتحديد النصوص القرآنية والعبارات الدينية والكتابات الأخرى المراد سكها على القطع والالتزام بنقشها وسكها في أماكنها المقررة في القطع سواء كان ذلك على الوجه أم الظهر أو الهوامش.

ثانياً: التطور في نوعية الخط العربي المرغوب سكه على المسكوكات المعدنية، حيث استمر الخط الكوفي بأنواعه على مسكوكات الدولة العباسية في بداية الدولة، وهو يجود تارة إلى درجة الإبداع وينخفض مستواه تارة أخرى، ثم حصل تطور آخر واضح في مسكوكات الدولة العباسية مع تتابع عصور خلفائها[3].

ثالثاً: اعتبار السكة علامة جودة المسكوكات فوجودها كان ضرورة لحفظ النقود كما أشار إلى ذلك

---

(1) الزهراني، **دار السكة**، ص 43.

(2) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 110-111.

(3) العش، محمد، **النقود من الناحية الفنية والتقنية**، مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت، العدد الخامس عشر، عام 1399هـ 1979م، ص 168.

ابن خلدون حيث قال: "ثم وضع علامات على تلك المسكوكات بالاستجادة والخلوص، برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتخذ لذلك ونقش في نقوش خاصة به، فيوضع على الدينار بعد أن يقدر، ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش، وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر ومذاهب الدولة"، وفي موضع آخر يذكر ابن خلدون: "والسكة وظيفة ضرورية إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في المسكوكات وهي أيضاً قوالب من الحديد تحفر عليها النصوص أهحدها رلى الوجه والآخر ألى القفا بشكل معكوس، وشبهها البعض بنقوش الخواتم"[1].

رابعاً: صناعة السنجات أو صنجات تكون على شكل الدينار أو الدرهم وعليها نقوشهما ويكتب عليها ما يكتب على المسكوكات، وتكون في دار السكة نسختين من الصنج متفق على تعديلهما واحدة تسمى (إماماً) أو (عياراً) لا يخرج من جولق الأزواج إلا للضرورة والآخر يستعمل في الأوزان دائماً، ولا بد من اختيار هذه النسخة الأخرى بالعيار الذي حفظ بالجولق (صندوق حفظ العدد في الدار) في أول شهر أو كل جمعة، واتخذت هذه الصنجات من الزجاج، وقد تكون من النحاس أو الحديد، غير أن الصنج الزجاجية كانت أكثر انتشاراً، حيث بدأ انتشارها في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ) حيث قال له: "وتصب سنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان"[2]، حيث أخذ الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بالمشورة وأرسل أنموذجاً من الصنج إلى الولاة في الأقاليم لاستخدامها في أوزان العملات من الزجاج وجرى ذلك أيضاً فيما تبعه من عصور[3].

كما اتبعت الدولة الإسلامية خلال العصر العباسي عدة إجراءات إدارية، هدفت من خلالها

---

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، ص 226-227.

(2) البيهقي، إبراهيم بن محمد، **المحاسن والمساوئ**، دار بيروت، لبنان، طبعة عام 1404هـ 1984م، ص 496.

(3) الزهراني، **زيف النقود**، ص 62، محمود، محمود عرفة، **مسكوكات العهد البويهي بالعراق**، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1408هـ 1988م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 43-44.

إلى ضبط جودة الإصدار النقدي للدولة التي تنتجه دور الضرب، وهذه الضوابط هي:

1- ضبط وتحديد عيارات وأوزان المسكوكات: والخلافة العباسية ليست مبتدعة في ذلك وإنما هي متبعة لما كان قد أقر في صدر الإسلام من أوزان، فالمسكوكات الإسلامية معروفة الوزن والمقدار في المجتمع المكي قبل الإسلام وأقرَّها الإسلام على ما كانت عليه، وعلى ذلك فإن الدينار والدرهم الشرعيين معلومان مقدران في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة من بعده، ثم في عهد عبد الملك بن مروان كان إصدار المسكوكات الإسلامية وهي مغايرة في سكها وشاراتها للنقد الأجنبي لكنها موافقة في أوزانها للأوزان الشرعية، التي هي أوزان مكة العرفية والتي أقرها الإسلام في عهد التشريع، حيث إن وزن الدينار الإسلامي في عهد التعريب تراوح بين (4.50غ) و (4.48غ) بين سنتي (74-77هـ)، ثم استقر بعد ذلك على (4.25غ) في الغالب، ووزن الدرهم الإسلامي (2.975غ)، ولتحقيق هذه الأوزان كان لا بد من فرض الإشراف الإداري على دور الضرب وصانعي الصنج، وذلك هو النهج الذي سلكه الخلفاء العباسيون في الإشراف على العملة، لذا تميزت نقودهم بتحقيق أوزانها الشرعية[1].

2- العمل على توفير معادن المسكوكات: فقلة المعادن تقف حجر عثرة في سبيل جودة النظام النقدي، ومن هنا كان لا بد من توفير وتأمين المعادن المستخدمة في صناعة المسكوكات من قبل الحاكم، أو الخليفة، أو والي دار الضرب، حتى لو اضطر إلى ضرب الأواني المنزلية مسكوكات، وقد نهج مثل هذا النهج كل الخلفاء المستعين بالله (248-252هـ) والخليفة المهتدي بالله (255-256هـ) وهذا الإجراء حقق القضاء على الأزمة الناشئة من الجنود، بتوفير المعادن المطلوبة، وضربها مسكوكات خالصة ساهمت في التخفيف من الزيف والغش في المسكوكات[2].

(1) فهمي، **موسوعة النقود**، ج1، ص 98، الزهراني، **زيف النقود**، ص 59-60.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1399هـ 1979م، ج8، ص 560-570، الزهراني، **زيف النقود**، ص 78-79.

3- الختم على أيدي الطباعين: وهو إجراء إداري اتبع منذ العهد الأموي حين جلب الحجاج بن يوسف الثقفي الطباعين من عدة أقاليم لضرب المسكوكات وختم على أيديهم، فكان إجراء قصد منه ضمان صحة العيار وصفاء المعدن المستخدم، وقد شمل الختم على نوعين من موظفي دار الضرب، النوع الأول: الطباعون، والنوع الثاني: الضرابون، وقد يطلق على هذا الإجراء الترقيم بدلاً من الختم كما أشار إلى ذلك الهمداني[1]. ولعل مثل هذا العمل استخدم على أيدي الطباعين والضرابين الرسميين في دار الضرب لمنعهم من ممارسة أعمال مشابهة لأعمال دار الضرب خارج الدار[2].

4- الحرص على اختيار العاملين بدار الضرب: فدار الضرب اشتملت على عدد كثير من العاملين بها تنوعت اختصاصاتهم بين الفنيين والإداريين، وقد كان الخلفاء العباسيون يعهدون إلى السلاطين والملوك والموالين لهم بشؤون البلاد التي تحت سيطرتهم، ويخولونهم أن يعهدوا إلى غيرهم بالإشراف على دور الضرب، على أن تتوافر فيمن يعهدون إليهم شروط يحددها الخلفاء في عهودهم، كأن يشترط فيمن اختير للعمل في دار الضرب عدة شروط منها: **شروط أخلاقية**، حيث حيث ينبغي أن يكون عفيفا، ثقة، ورعاً متديناً صحيح اليقين، **وشروط علمية**، حيث ينبغي أن يكون فقيهاً عارفاً بما يحل ويحرم، لا يلتبس على علمه شيء، **وشروط فنية**، حيث ينبغي أن يكون ذا تجربة ودراية بالعمل، كفأ له[3].

5- حراسة دور الضرب: وقد اهتمت الدولة الإسلامية بوضع الحراسة المشددة على دور الضرب وذلك لحفظ المسكوكات وأدوات السبك من أن تنالها أيدي العابثين واللصوص، يقول الحكيم: "ومن الحزم والنظر أن يكون بدار السكة سامر بأعلاها، يحرسها بالليل من سائر جهاتها، من غير أن يكون له سبب في جولان أسفلها، وكذلك يتخذ لها حارساً عند بابها بالنهار، لئلا يدخل إليها أهل

---

(1) الهمداني، <u>الجوهرتين العتيقين</u>، ص 192-193.

(2) حميد، عبد العزيز، <u>المسكوكات المزيفة في العصر العباسي</u>، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثاني والعشرون، عام 1398هـ 1978م، ص 319، الزهراني، <u>زيف النقود</u>، ص 80.

(3) الزهراني، <u>زيف النقود</u>، ص 70.

الفراغ والأطماع"[1]، كما حرصت الدولة على حفظ المسكوكات من أن تنالها الأيدي غير الأمينة، وحراسة العيار من التعرض له[2].

6- وضع الرموز والمختصرات على المسكوكات، وهذا الإجراء كان معروفاً منذ فجر السكة الإسلامية، حيث ظهر على المسكوكات ألفاظ متعددة مثل: طيب، جائز، واف، وغيرها وكلها تشير إلى وفاء عيار القطعة ووزنها في دار الضرب، وفي أوضاع أخرى تكون هذه الرموز أو العبارات على القطعة لتحديد الصانع أو الضارب حتى يكون مسؤولاً عن العيار إذا ظهر أي نقص فيه[3]، وهنالك مختصرات ورموز أخرى ظهرت على كثير من القطع من صنع دور الضرب بأمر من الحكام لتدل على جودة المسكوكات[4].

المطلب الرابع: المسكوكات المزيفة ومعالجتها:

مع كل هذه الضوابط الفنية والإدارية السابقة إلا أنه وجدت بعض أنواع المسكوكات المزيفة، وقد أطلق المسلمون على مغشوش الدراهم والدنانير لفظة زيف وزائف ومزيف وزيوف وهي الألفاظ المنتشرة في التداول وترمز إلى المسكوكات الرديئة وجاء مثل هذه الألفاظ وألفاظ أخرى في نص عند البلاذري قال فيه: "أن الحجاج سأل عما كانت الفرس تعمل به في ضرب الدراهم، فاتخذ دار الضرب، وجمع فيها الطباعين، فكان يضرب المال للسلطان مما يجتمع له التبر، وخلاصة الزيوف، الستوقة، والبهرجة"[5]، فالزيوف هي ما سبق، وأما الستوقة فهي: الزيف البهرج الذي لا خير فيه وهو معرب، وذكر الفيروز آبادي: "درهم ستوق زيف، ونقل عن بكر في أن: الستوق عندهم ما كان

---

(1) الحكيم، **الدوحة المشتبكة**، ص 126.

(2) محفوظ، ناجي علي، **من قوانين دور الضرب في العصرين العباسيين الأوسط والأخير**، مجلة المسكوكات، العراق، بغداد، العددان العاشر والحادي عشر، عام 1979-1980م، ص 187-188.

(3) فهمي، عبد الرحمن، **صنج السكة في فجر الإسلام**، مجموعة المتحف الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1377هـ 1957م، ص 48-62، فهمي، **موسوعة النقود**، ج1، ص 140.

(4) الزهراني، **زيف النقود**، ص 81-82.

(5) البلاذري، محمد بن يحيى بن جابر، **فتوح البلدان**، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، طبعة عام 1407هـ 1987م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 656.

الصفر أو النحاس هو الغالب والأكثر"[1]، وأما البهرجة أو البهرج فرديء الدرهم، الذي فضته رديئة، والبهرج الدرهم المبطل السكة، أو هي مسكوكات يكثر فيها المعدن الرخيص، ودرهم زيف بهرج ملبس بالفضة"[2]، وعرفه أحد الباحثين: "بالنقود التي لم تضرب في دار الضرب"[3].

وهناك مصطلحات أخرى أطلقت على المسكوكات المغشوشة غير ما ذكر آنفاً، ومنها:

1- القراضة، المثلومة، وهي الدنانير أو الدراهم المقطوعة أو المكسورة الحرف، ويطلق عليها اسم الدراهم القطع، وهذا القرض أو الثلم قد ينتج في المسكوكات بقصد الغش والتزييف، وقد يكون عفوياً بسبب كثرة التداول، أو قد يكون بقصد تسهيل أمور البيع والشراء في حال عدم وجود أجزاء الدنانير والدراهم[4].

2- المموهة، المكفتة، موه الشيء طلاه بذهب أو فضة وما تحت ذلك نحاس أو حديد، ومنه التمويه والتلبيس، ويقال للمخادع مموه، فالمسكوكات المموهة هي التي ظاهرها إما ذهب أو فضة وفي الأصل هي حديد أو نحاس ملبس، وتظهر حقيقتها وتنكشف إذا مر عليها زمن، والتكفيت قريب ذلك، وهو وضع قرص من النحاس بين طبقتين من الفضة ثم تضرب بالسكة فتنطبع عليها النصوص ويختفي النحاس، وهناك دنانير مكفتة بالكحل وتسمى بالدنانير المكحلة[5]، ويفرق أحد الباحثين بين المسكوكات المموهة والكفتة: بأن التمويه هو الطلاء بالذهب أو الفضة ويكون بعد سك القطعة بالسكة أما التكفيت فيكون قبل سك القطعة[6].

3- المغموزة، تطلق على رذال المال، ومن ذلك فإن المسكوكات المغموزة هي المعيوبة، وهي

---

(1) الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص 1152.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج12، ص 216.

(3) الزهراني، **زيف النقود**، ص 18.

(4) حميد، **المسكوكات**، ص 312-313، الزهراني، **زيف النقود**، ص 18.

(5) الزهراني، **زيف النقود**، ص 20.

(6) النقشبندي، ناصر، والبكري، مهاب درويش، **الدرهم الأموي المعرب**، سلسلة كتب التراث، بغداد، العراق، 1393هـ 1974م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 16.

اللينة التي تسبك على الأصول المتبعة في صناعة المسكوكات[1].

4- المفرغة، ضرب من المسكوكات المغشوشة أو المزيفة، ودرهم مفرغ أي مصبوب في قالب ليس بمضروب، وفرغة سعة خرقه، وعملية التفريغ هي: يفرغ جزء من القطعة النقدية ويستخرج منها الذهب أو الفضة ثم تحشى بمادة أخرى وتطلى بالذهب، وهذه العملية تتم بواسطة آلة حادة مدببة الرأس تمسى مخراطاً، أو حفر حفرة في النقد ثم حشوها بالمادة المزيفة[2].

5- القسي، وهو الردئ من الدراهم وقيل: "درهم قسي ضرب من الزيوف، أي فضة صلبة رديئة، ليست بلينة، ودراهم قسية وقسيات إذا زافت"، فالدراهم القسية هي الزائفة ويعلل بعض الباحثين سبب زيفها بأنه: يعود إلى رداءة خليط معدن الفضة عند السبك، فأحيانا يضع السباك عن قصد أو غير قصد خليط معدني يعمل على صلابة النقد وقوته، ويعد هذا من باب زيف المسكوكات لقلة معدن الفضة الخالصة فيه[3].

وهنالك أيضاً مصطلحات أخرى أطلقت على العملة المزيفة والرديئة، ولكل مصطلح منها دلالته المعنية به، ومن هذه المصطلحات: الزغلية والمزبقة، وهما مصطلحان مرادفان للزيزف، فالمسكوكات الزغلية هي النقود المزيفة وكذلك المسكوكات المزبقة، والمتزايدة، وهي المسكوكات التي تزيد في حجمها دون وزنها وكانت تلك المسكوكات عادة تقل في قيمتها عن العملة الرسمية، والفسول، وهو ضرب من المسكوكات المزيفة، وأفسل عليه دراهمه إذا زيفها، والممسوحة، وهي المسكوكات الملس في ظاهرها التي زالت أغلب ملامحها الرئيسية نتيجة للتداول، وبذا تقل قيمتها[4].

وهناك طرق اتبعها المزيفون في غش المسكوكات وهذه الطرق تتلخص فيما يلي[5]:

---

(1) الزهراني، **زيف النقود**، ص 21.

(2) الزهراني، **زيف النقود**، ص 21.

(3) الزهراني، **زيف النقود**، ص 21.

(4) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 125.

(5) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 125، والزهراني، **دار السكة**، ص 125-126.

1- الضرب على نمط السكة الحكومية أو السلطانية وتقليدها، وهذا يعني أن المزيف ضرب هذه المسكوكات خارج دار الضرب.

2- ضرب المسكوكات صغيرة الحجم والوزن في سكة كبيرة وغير مخصصة أصلاً لضرب تلك القطع الصغيرة.

3- خلط نقد الفلوس عند الوزن برؤوس المسامير وقطع الرصاص والنحاس حيث وصلت نسبة النحاس في الفلوس إلى أقل من 20% من وزن القطعة، أما باقي الوزن فكان عبارة عن خليط من المعادن الرخيصة كالحديد والرصاص.

4- عمل تركيبة كيميائية تؤدي في النهاية إلى إيجاد معدن يشبه الذهب أو الفضة في خواصهما، بالطرق الكيميائية المعقدة لدرجة تصل إلى عيار مرتفع ما بين 16 و 20 قيراط.

فعلى الرغم من قوة الرقابة والتشديد من قبل الخلفاء العباسيين في إصدار المسكوكات والإشراف عليها، ظهرت زيوف في المسكوكات[1]، كما حدثت بعد مقتل الخليفة المتوكل بدع كثيرة، من جملتها غش الدراهم[2]، وفي سنة (267هـ) عمد الخليفة المعتمد على نفي ضرابي المسكوكات في سامراء، وهو إجراء يدل على أن الضرابين ارتكبوا جريمة غش المسكوكات وتلاعبوا في عيار العملة[3]، ولأهمية المسكوكات فقد حرصت الدولة على التقليل من انتشار الزيوف في المعاملة وقد كره العلماء التعامل بالمزيفة أو بمسكوكات تكون الفضة أو الذهب فيها مجهولة أو مستهلكة، كما كرهوا التعامل بما لا يعرف قيمته[4]، ولذا فقد لجأت الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء العباسيين إلى اتخاذ اجراءات معينة للحد من هذه الظاهرة، وهذه الإجراءات تمثلت في معاقبة المزيفين

---

(1) الزهراني، **زيف النقود**، ص 25.

(2) المقريزي، **شذور العقود في ذكر النقود**، ص 48-52.

(3) الزهراني، **زيف النقود**، ص 28.

(4) ابن تيمية، أحمد بن الحليم، **الحسبة في الإسلام**، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 10 وص 36، الشوكاني، محمد بن علي، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1402هـ 1982م، ج 4 ص 189.

والتنكيل بهم في مراحل متدرجة منها[1]:

أولاً: الإنذار الشديد، بالوعظ والتخويف، وإيضاح تعليمات، وبيان ما ينكره الإسلام من الغش والزيف في المسكوكات وغيرها من المعاملات.

ثانياً: مصادرة أدوات وعدد السكة وإتلافها.

ثالثاً: الضرب والتشهير، وهي من العقوبات البدينة التي أوقعها ولاة الأمر عند قبض المزيف الذي لم تردعه الإجراءات السابقة، ونقل الصولي أخباراً عن رجل عوقب بالضرب سنة (328هـ) لارتكاب جريمة زيف العملة[2]، وقد يصاحب الضرب حلق الرأس والتشهير بالمزيف وقد ذكر ذلك الحكيم بأنه يحمل المزيف على دابة وينادى بصوت عالي: هذا جزاء من يقطع الدراهم[3].

رابعاً: النفي، وهو الطرد والإبعاد للمزيف عن البلد الذي يقطن فيه إلى مكان آخر بعيد ويذكر أن الخليفة المعتمد بالله (256-259هـ) نفى ضرابي المسكوكات من سامراء إلى مكان غير معروف، جزاء ما اقترفوه من تلاعب في عيار النقد[4].

خامساً: قطع اليد، وهو من جملة العقوبات التي استخدمتها الحكومات الإسلامية للحد من ظاهرة التزييف والغش في المسكوكات، وقد قطعت أيدي جماعة من المزيفين كما ضرب بعضهم، وقرر على بعضهم مال أدوه كغرامة مالية[5].

سادساً: القتل، وهو آخر الإجراءات المستخدمة لردع المزيفين، ومقاومة الغش في المسكوكات الإسلامية ويذكر: أن الدولة الإسلامية لم تستخدمه إلا بعد فشل جميع الإجراءات السابقة، ونقل التنوخي: "أن معز الدولة البويهي أمر بقتل رجل من الأهواز لضربه مسكوكات رديئة"[6].

---

(1) البركاتي، **المسكوكات العباسية حتى منتصف القرن الخامس الهجري**، ص 128-129.

(2) الصولي، **أخبار الراضي والمتقي**، ص 148.

(3) الحكيم، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، ص 183.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص 37.

(5) الزهراني، **زيف النقود**، ص 92.

(6) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، تحقيق عبود الشالجي المحامي، شركة الفجر العربي، بيروت، 1391هـ 1971م، ج1، ص 72.

المبحث الرابع: الصيرفة

لقد اتخذت المصارف في العصر العباسي الثاني شكل بيوت مالية، نشأت عن ضرورات التجارة من جهة، وحاجة الدولة إلى النقود من جهة ثانية، وكانت لا تزال في طور النمو[1]، وفي هذا المبحث يتناول الباحث نبذة عن الصيرفة في العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة:

تعود نشأة الصيرفة إلى العصر العباسي الأول، حيث ازدهرت التجارة على المستويين الداخلي والخارجي، ونشأ أسلوب جديد في المعاملات المالية ليواجه هذه الحركة الكبيرة والأموال المتدفقة بين الشرق والغرب، ووجدت وسائل للدفع من الصياع وخفيفة الحمل بعيدة عن اللصوص، فنشأ النظام المصرفي في ذلك العصر، ولجأ كثير من الناس لأصحاب المصارف لحفظ أموالهم وتيسير معاملاتهم التجارية بسبب ذلك النشاط التجاري الكبير الذي أسفر عن ظهور طبقة جديدة من التجار الأثرياء، والذين امتد نشاطهم إلى جميع الأمصار الإسلامية بل وصل إلى بعض الدول المجاورة، كما لجأت طائفة من كبار الموظفين من الوزراء والكتاب إلى التماس مكان أمين يحفظون فيه ودائعهم، ولذلك أنشأوا المصارف، حيث كان يديرها رجال ذوو خبرة ودراية يسمون الجهابذة[2]، وكانوا إما من كبار التجار أو من الصيارفة[3].

وبعد أن اتسعت الدولة الإسلامية وكثرت أمصارها ونشطت المعاملات المصرفية في المدن الإسلامية تبعاً للاستقرار الاقتصادي الناجم عن الرخاء والازدهار السياسي والاقتصادي للدولة، فنشطت الصيرفة في أسواق المدن الكبرى للدولة، وكان للكوفة دور بارز في المعاملات المصرفية

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 157.

(2) يعرف الجهبذ بأنه: "النقاد الخبير بغوامض الأمور، العارف بطرق النقد"، كما يعرف الجهبذ بـ"صاحب المصرف"، وهو لفظ معرب، والجمع الجهابذة، انظر: الزبيدي، محمد بن محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ج 9 ص 392، مادة (جهبذ).

(3) الرفاعي، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية**، ص 233.

وازدهارها، إذ أن صرافي المدائن انتقلوا بعد الفتح الإسلامي للعراق ومن ثم إلى الكوفة، وعاودوا نشاطهم المصرفي، وكان لذلك أثر طيب على الكوفة، إذ نظمت أعمال الصيارفة وأتقنت المهنة، وكان لصيارفها فضل كبير في تقدم الصيرفة في العراق وفي بغداد بشكل خاص، ووصل النشاط المصرفي أقصاه في بغداد، حتى أصبحت مركزاً لدولة مترامية الأطراف، فكثر سكانها وتعددت معاملاتها المالية بالإضافة إلى تعدد دور الضرب وتسرب الأموال الأجنبية إليها، وكل ذلك ساعد على إنعاش المصارف في بغداد[1].

وفي العصر العباسي الثاني كانت مرحلة انتقال الجهابذة من كتاب خراج إلى أصحاب بيوت مالية عند تعيين بعض التجار جباة لبعض المناطق، مثل تعيين "يوسف بن فنحاس"[2] جهبذاً للأهواز في وزارة "ابن الفرات" الأولى (296–299هـ) ولما احتاج ابن الفرات إلى النقود لدفع رواتب بعض الكتاب "أحضر يوسف بن فنحاس اليهودي فقال له: إن هذه الحال وافت ولم يتأهب أصحابنا لها، وقد سببت أرزاقهم على مال الأهواز، ولا بد أن تقدم لهم مال شهرين، فذكر كثرة الأموال التي ألزم تعجيلها من معاملة الأهواز وأنه لا يتمكن من غير ذلك. فلم يزل معه في مناظرة حتى استجاب إلى إطلاق جاري شهر معجل في ذلك اليوم"[3]، حيث إن الغاية من تعيين هذا التاجر جهبذاً، هي حاجة الدولة إلى المال قبل موعد الجباية، فيقوم الجهبذ بالتسليف ثم يستوفي أمواله بعدئذ من ضرائب الأهواز[4].

وحتى زمن الخليفة المقتدر (295–320هـ) لم تكن الدولة تقترض حين الحاجة من الجهابذة بل كانت تلجأ إلى وسائل أخرى للحصول على المال، فمثلاً عندما بويع المعتضد (279هـ) شكى إلى

---

(1) الحمداني، خالد إسماعيل نايف، **النظام المصرفي في الدولة الإسلامية دراسة تاريخية**، مجلة إسلامية المعرفة، بحوث ودراسات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 23، ص 10.

(2) لم يعثر الباحث على ترجمة له، ولكن ورد اسمه في كتاب الوزراء للصابئ على أنه أحد الجهابذة الذين تعامل معهم الوزير ابن الفرات في العصر العباسي الثاني، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 93، وص 177، وص 198.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص198.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 159.

وزيره إفلاس الخزينة وأنه يحتاج إلى 7000 دينار يومياً على الأقل، فقام الوزير بإعطاء ضرائب بعض المقاطعات بالضمان إلى شخص يدعى الطائي على أن يدفع هذا 7000 دينار يومياً(1).

ولم يبدأ نظام تعيين جهابذة رسميين، لتسليف الدولة ما تحتاجه من النقود، حتى سنة (301هـ)، مع أنه كانت لابن الفرات – أثناء وزارته الأولى – معاملات مع الجهبذين اليهوديين هارون بن عمران(2) ويوسف بن فنحاس، ولكنها كانت شخصية، فيذكر التنوخي والصابي أن ابن الفرات "نصب (سنة 296هـ) "يوسف بن فنحاس" وهارون بن عمران" الجهبذين" وأسند إليهما حفظ كل الأموال المصادرة من أنصار ابن المعتز "دون يد صاحبي بيت المال العامة والخاصة"(3)، هذا يبين أن "الجهبذين اليهوديين" لم يكونا جهبذين رسميين، بل مختصين بابن الفرات(4).

ويرجع الفضل في إنشاء مصرف رسمي إلى الوزير "علي بن عيسى"، في عهد الخليفة المقتدر بالله الذي عانى عصره من أزمات مالية متكررة، وقد استنفد الوزراء جهدهم في الاقتراض من الصيارفة وكبار التجار، غير أن هذه الحلول الجزئية لم تكن لتدعم اقتصاد الدولة الذي كان يعاني من الترهل، ولذلك طلب من الجهبذين اليهوديين تأسيس مصرف للدولة(5)، إذ استدعاهما إلى حضرته وقال لهما: "إني أحتاج في كل هلال إلى مال أدفعه في ستة أيام من ذلك الشهر إلى الرجالة، ومبلغه ثلاثون ألف دينار، وربما لم يتجه في أول يوم من الشهر ولا الثاني، وأريد أن تسلفاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف درهم، وترتجعانها من مال الأهواز في مدة الشهر، فإن جهبذة الأهواز إليكما فيكون هذا المال سلفاً لكما واقفاً أبداً"، ثم يستطرد التنوخي ويقول: "فلم يزل هذا الرسم يجري على يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ومن قام مقامهما مدة ست عشرة

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص10–11.

(2) لم يعثر الباحث على ترجمة له، ولكن ورد اسمه في كتاب الوزراء للصابئ على أنه أحد الجهابذة الذين تعامل معهم الوزير ابن الفرات في العصر العباسي الثاني، انظر: الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 38، وص 140–141.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص23–24.

(4) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 160–161.

(5) دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، ص 533.

سنة وبعد وفاتهما، لأنهما ما صرفا إلى أن ماتا، وكان السلطان لا يرى صرفهما؛ ليبقي ثقة التجار قوية بالجهابذة، فإذا احتاج إلى المال استطاع أن يقترض من التجار بواسطة الجهابذة[1].

ويلاحظ من هذا النص أنه يدل على تطور جديد، حيث يلاحظ منه ما يلي[2]:

1- أن الجهبذين اشتركا لإنشاء مصرف، بدل اشتغال كل على انفراد كالمعتاد، فالطلبات الزائدة عليهما جعلتهما يشتركان من أجل توفير الأموال الطائلة اللازمة للدولة، كما أن هذا المصرف بقي المصرف الرسمي حتى سنة (316هـ) وأن الخليفة كان حريصاً على حفظ الثقة به.

2- أن مهمة المصرف الرئيسية كانت تسليف الدولة ما تحتاج من النقود مع الاعتماد على واردات الأهواز كضمان لهذا القرض.

3- أراد الخليفة أن يستفيد من "اعتماد" أصحاب هذا المصرف للاقتراض من التجار، كما يظهر الدور الفعال الذي لعبته الدولة في تطور الجهبذة.

4- إن الوزير علي بن عيسى قد حمل إلى قبول هذا الاتفاق نتيجة الضائقة والأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة في تلك الفترة، فكانت تحل رواتب الموظفين وليس لديه مال، حيث رأى الوزير في هذا الاتفاق مخرجاً من الأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة.

5- وهذا الاتفاق هو أفضل بالنسبة للدولة من الاستلاف والاقتراض من التجار المرابين، وهو أفضل من الالتجاء إلى إعادة سك النقود ونقصان عيارها للخروج من المشكلة المالية.

6- إن الوزير علي بن عيسى كان يحتاج إلى رواتب شهرية لموظفي الدولة قدرها ثلاثون ألف دينار في كل شهر لسد النقص في ميزانية الدولة، وإن ميزانية الدولة في ذلك الوقت لا تستطيع توفير مثل هذا المبلغ بسبب الوضع الاقتصادي الذي كانت تعاني منه الدولة، كما أن نصف هذا

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص25، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص80.

(2) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 161، ودعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، ص 534.

المبلغ يكون ديناً على الدولة يستخلصه التاجران من خراج منطقة الأهواز في بلاد فارس، وبذلك أصبحت هذه المنطقة رهناً لهما مقابل دفعهما كامل المبلغ، لأنها منطقة لها أهمية تجارية لكونها على الطريق التجاري الذي يربط بين الشرق والغرب.

وفي نفس الوقت استمر الجهبذان اليهوديان في معاملاتهما الخاصة مع ابن الفرات على الأقل، فبعد عزل "علي بن عيسى" من الوزارة سنة (304) كتب ابن الفرات رقعة إلى "هارون بن عمران" بإعطاء "علي بن عيسى" 2000 دينار ليستعين بها[1]، ومما يؤيد وجود هذه المعاملات الخاصة، ما اتهم به ابن الفرات في وزارته الثانية (304–306هـ) من أنه كتب إلى العمال بدفع الرشوات إلى "هارون بن عمران" وإفراده بذلك، وبقبض أموال المصالحين والمصادرين، وعدله بها عن بيت المال، وأن المقتدر بالله طلب من ابن الفرات مالاً لبعض مهامه فمنعه منه واعتل فيه عليه"[2].

وفي سنة (311هـ) دعي ابن الفرات للوزارة للمرة الثانية، فكتب رقعة إلى "هارون بن عمران" بدفع 2000 دينار إلى "علي بن عيسى" من وارد ضيعته الخاصة[3]، وبعد صرفه عن الوزارة ثالث مرة، أخبر ابن الفرات خلفه في الوزارة، وهو الخاقاني، "أني قد خلفت في يد هارون الجهبذ وابنه مائة ونيف وستين ألف دينار حاصلة قبلهما من مال المصادرين"[4].

وبقتل ابن الفرات سنة (312هـ) ينطمس ذكر الجهبذيين اليهوديين، ولكن عائلة هارون استمرت على أعمالها الصيرفية، حيث يروي الصولي أن أمير الأمراء "بجكم" قبض على علي بن هارون سنة (329هـ) وعذبه وأخذ منه (110.000) دينار، ثم أمر بقتله[5]، وسبب ذلك أن علي

---

(1) الصابي، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص33.

(2) الصابئ، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص33.

(3) الصابي، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص306، مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج1، ص112.

(4) مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج1، ص128.

(5) الصولي، <u>أخبار الراضي والمتقي</u>، ص127.

ابن الجهبذ هارون كان جهبذ الوزير ابن شيرزاد[1] عام (327هـ)[2].

وقد كانت الودائع المودعة لدى الجهبذين اليهودين تسجل أحياناً باسم أصحابها المودعين، وفي أحيان أخرى يتم دون تسجيلها في سجلاتهم خوفاً من تتبع السلطة لهم، أو كانوا يغيرون من أسمائهم ويكنون أنفسهم بألقاب غير ألقابهم، وذلك اعتماداً على الثقة الموجودة بينهم وبين الجهبذين، كما كان الإيداع يتم أحياناً من قبل الشخص نفسه باسم شخص آخر[3]، حيث يذكر الصابئ أن المحسن بن الفرات أودع أموالاً له باسم ابنة عمه وزوجته خديجة[4].

المطلب الثاني: مصرف الوزير علي بن عيسى ورأس ماله:

لقد ظهر من خلال ما سبق أن الوزير علي بن عيسى أسس أول مصرف رسمي للدولة في عام 301هـ بالتعاون مع الجهبذين اليهوديين.

ولقد أسس هذا المصرف على رؤية واضحة وأهداف ثابتة تتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض وتنظيم المعاملات والوثائق المالية، وكان معظم عملائه من التجار وكبار رجال الدولة، وذلك للقاسم المشترك الذي يجمع بينهم[5].

وقد أوكل إلى هذا المصرف القيام بالعديد من المهام والأعمال منها: خدمة المصالح الاقتصادية العامة للدولة، والقيام بأعمال صيرفة للدولة والأفراد، والقيام بخدمات تجارية للأفراد[6]،

---

(1) هو محمد بن يحيى بن شيرزاد، كان وزيراً لأمير الأمراء بجكم، خلال فترة خلافة الخليفة الراضي، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج 4 ص 46.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص8.

(3) دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله**، ص 539.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 236.

(5) الكبيسي، عامر، **النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية**، شركة السوق للطباعة، العراق، بغداد، طبعة عام 2000م، ص 64.

(6) أبو طالب، سليم، **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية**، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، 1999م، ص 161.

أما بالنسبة لرأس مال هذا المصرف فقد تعددت مصادر أمواله، ومنها[1]:

أولاً: التجارة: فالجهبذين اليهودين كانوا تجاراً قبل كل شيء، وكانوا يربحون أرباحاً طائلة من تجارتهم، وكان لهم رأس مال كبير يستخدمونه في التجارة.

ثانياً: الإيداع: حيث كانت ودائع الوزراء والموظفين الكبار في الدولة خير داعم لرأس مال المصرف، فمثلاً اعترف ابن الفرات بعد وزارته الأولى أنه بقي لدى هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس (1.470.546) درهماً، وبلغ ما أودعه من أموال المصادرات في وزارته الثالثة، لدى "هارون بن عمران"، ثمانية ملايين وأربعين ألف دينار، وكان ابن الفرات يودع عند الجهبذيين اليهوديين كل أموال المصادرات، والرشوات[2].

ثالثاً: أموال ضرائب بعض المقاطعات التي تولوا جبايتها، فقد تولى يوسف بن فنحاس جهبذة الأهواز سنة 296هـ، وتولى هارون بن عمران جمع خراج البصرة[3]، وكثيراً ما قام هؤلاء الجهبذين بضمان جباية الضرائب في المقاطعات البعيدة.

رابعاً: أموال المصادرات وهي الأموال التي ساهمت كثيراً في تدعيم رأس مال المصرف.

خامساً: أموال المرافق العامة وأموال المصالحين والغارمين، حيث كتب الوزير ابن الفرات عندما تولى الوزارة سنة 304هـ إلى العمال بحمل أموال المرافق إلى أموال الجهبذ اليهودي هارون بن عمران، وبقبض أموال المصالحين والغارمين ونقله إلى بيت المال[4].

أما العوامل المشجعة على إيداع الأموال لدى الجهابذة، فمنها[5]:

1- أنه في الزمن الذي انعدمت فيه الثقة، للعادة الشائعة بمصادرة الوزراء وكتابهم، فقد كانت

---

(1) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص164، دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله**، ص 536-537.

(2) الصابي، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 33، وص227.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 3 ص 192.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 38.

(5) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 164.

الأموال المودعة لدى الجهابذة مصونة نسبياً، ولكن تفتيش الجهابذة بعد صرف معامليهم من الوظائف دفع بعض الموظفين إلى إيداع نقودهم دون تسجيلها في سجلات الجهبذ[1].

2- إن الجهابذة كانوا يشرفون على واردات الموظفين وضياعهم، فكان هارون بن عمران يشرف على ضياع ابن الفرات الخاصة، ولا بد أن ذلك كان من واجبات جهابذة العمال[2].

لقد قدم الصيارفة خدمات جلية للتجارة، فقد كانوا يسلفون الأموال للتجار ويتسلمون منهم الودائع، ويسهلون تجارة الائتمان، وكان هذا بصورة خاصة في ميناء البصرة العظيم، فكل من كانت له نفائس يودعها عند صراف، ويأخذ منه وصلاً بها، وعندما يشتري التاجر شيئاً يعطي حوالة على الصراف وهذا يصرفها، فكان التجار طيلة إقامتهم بالبصرة يتعاملون بالحوالات على الصيارفة، كما أن تجار الأقمشة والصيارفة وتجار الجملة كانوا يجتمعون في سوق خاصة من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى المساء للمفاوضة في القضايا التجارية ولتصفية الحسابات بينهم، وهكذا كان الصيارفة يسيطرون على السوق المالية ويسهلون الأعمال التجارية بقيامهم بعمل "غرف المقاصة" في زماننا، ويخففون من مشكلة شح العملة المتداولة بحوالاتهم[3].

وكان الصيارفة يتعاملون مع الحكومة أيضاً ولكن بدرجة أقل من معاملاتهم مع الشعب، حيث لا توجد للموظفين صيارفة خاصون بهم، بل كانوا يتعاملون مع الصرافين كباقي الناس، يروي مسكويه أن "سيف الدولة" كان يتجول في بغداد سنة (330هـ) فأضافه بعض الشبان من بني خاقان دون أن يعرفوه، فكتب لهم عند خروجه رقعة بـ100 دينار على صراف، فدفعت النقود عند تقديم الرقعة[4]. وأطرب أحد المغنين "ناصر الدولة" في بغداد سنة (331هـ)، فكتب له رقعة بـ

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص103.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص306، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص39

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 164.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص239.

500 دينار على أحد الصرافين[1]، وهكذا كان الصراف يسد الفراغ الذي يتركه الجهبذ[2].

أما بخصوص الخطوات المتبعة من قبل المصرف في مسألة قبول الودائع وحفظها واستفادته منها فهي تتم كما يلي[3]:

1- كان المصرف يستقبل أموال الودائع إما بالحضور الشخصي للمودع أو ترسل إليه بواسطة رسائل أو سفاتج تنظم لهذا الغرض.

2- يقوم الصيرفي بفتح حساب للمال المودع في المصرف يدون فيه المقادير المرسلة التي وصلت مبالغها إلى المصرف.

3- على الصيرفي تصنيف وكتابة أسماء أصحاب الودائع ليسهل عليه إعادتها في الوقت المناسب، وعليه أن ينظم ختمات بشأن تسلم هذه المبالغ حيث إن بعض المبالغ يسدد دفعة واحدة وبعضها يسدد على دفعات متعددة.

4- يستفيد المصرف من هذه الأموال المودعة لديه والتي عهد إليه أمر حفظها واستثمارها حسب عائدها، فبالنسبة لأموال المصادرات والمرافق فعلى الرغم من ضخامتها إلا أن مدى استفادة الصيرفي من استثمارها كان محدوداً، حيث يترتب عليهم حمل مبالغ مقررة معلومة يومياً إلى بيت مال الخاصة، بموجب ضمان تعهد فيه الوزير ابن الفرات للخليفة المقتدر سنة 304هـ[4]، وأما بالنسبة للأموال الخاصة العائدة إلى كبار الموظفين والتجار فقد كانت هذه الأموال من الأمور التي استطاع المصرف بواسطتها مجابهة طلبات الخلافة المتزايدة بشأن تمويلها بمبالغ عاجلة لتسديد ما عليها من استحقاقات لفترة متواصلة، ومن خلالها استطاعوا تقديم معظم ما تحتاجه الدولة من الأموال.

وإن الظروف المالية التي مرت بها الدولة في خلافة المقتدر بالله 295-320هـ كان لها

---

(1) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج1، ص203.

(2) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص 166.

(3) دعوب، أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله، ص 540-541.

(4) مسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج 1 ص 157-158.

دور مهم في تعزيز الدور الذي قام به الصيرفي وتطويره في مجال تقديم القروض، حيث إن هذه القروض التي قدمها المصرف للدولة هي في الحقيقة أموال للدولة، تقدم بطريقة معجلة، باتفاق مسبق بين الجهبذين والوزير علي بن عيسى، على أن تخصم من جبايات بعض المناطق التي يتسلمها الجهابذة باعتبارهما ضامنين لها، حيث كانت الدولة في أمس الحاجة لتلك القروض لتسيير أمورها الضرورية وتسديد النفقات الطارئة، حيث إن بيت المال الرئيسي لم يكن به أموال كافية لتغطية تلك النفقات(1).

وهناك وظائف وأعمال متنوعة يقوم بها الصيرفي، منها تقويم النقود وتحديد أسعار صرفها، إضافة إلى تحويل العملات النقدية، وصرف الصكوك والسفاتج، وهذا أساس جوهري بالنسبة للتعامل المالي والمصرفي، حيث يعتبر الصرافون بمثابة العمود الفقري للأسواق، بما يقدمونه من خدمات كبيرة للتجار، فهم الذين يتحملون مسؤولية تبديل العملات النقدية، وتحويلها من فئة إلى أخرى، ويقومون أيضاً بصرف الصكوك والسفاتج، إضافة إلى تحويل العملات النقدية المتمثلة بنقلها من بلد إلى آخر، عن طريق الحوالات(2).

ومن الوظائف التي كان يقوم بها الصيارفة في العصر العباسي اختبار النقود وتقويم قيمتها النقدية، ويتم ذلك من خلال الأمور التالية(3):

1- الاعتماد على ثقل الدينار وصوته فإن للذهب من الثقل وملازمة أجزائه لبعضها صفة لا يدانيه فيها ما هو مغشوش، وكذلك صوته إذا نقر فإنه رخيم معتدل، فإذا غش بالنحاس أو الفضة ظهر في صوته دقة واحدة تدل على صلابته.

2- وضع الدينار بين الأسنان، فإن كان ليناً دل ذلك على جودته، وإذا كان صلباً يكون رديئاً.

---

(1) دعوب، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة الإسلامية في عهد الخليفة المقتدر بالله**، ص 543.

(2) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص 167.

(3) الحمداني، **النظام المصرفي في الدولة الإسلامية**، ص 12.

3- الاعتماد على إحماء الدينار بالنار، فإذا اسودَّ أو اخضرَّ كان مغشوشاً.

4- التعليق: وهي من أكثر الطرق سلامة، وهي أن يدق الذهب بعد إضافة الملح إليه، فإن تغير لونه أدى إلى الشك في نقاوته.

5- أن يقرب الدينار من الشعر، ويلاحظ مدى التصاق الدينار وصعوبة استمراره، فإذا كان جيداً صعب استمرار التصاقه بالشعر.

6- استعمال محاك المنتقد، وهي أدوات يخبر بها الناقد جودة القطع النقدية.

7- يقوم الصيرفي بكسر الدينار وملاحظة الغش الموجود فيه.

8- وبالنسبة لفحص الدرهم يتم من خلال مذاقه، حيث إن مذاق الفضة الصافية عذب، ومذاق المغشوشة مر، وكذلك بواسطة الكسر للدرهم المشكوك في صحته، وهناك طريقة الحمي فإذا اسودَّ الدرهم كان مغشوشاً، وطريقة قياس الوزن للقطع النقدية في الهواء والماء، ثم تقارن نسبة الدرهم مع نسبة الدرهم الأساسية.

وقد تعددت الأدوات المالية التي كان يقدمها الجهابذة والصيارفة للمتعاملين معهم، ومنها(1):

1- السفتجة: وهي أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان، ويقصد بها "أن يُعطي (رجل) مالاً لآخر وللآخذ مال في بلد المُعطي، فيوفيه إياه هناك، فيستفيد أمن الطريق"، وقد أوجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات، وكانت تجري باتفاق فردي(2).

وقد لاحظ الناس أهمية السفتجة في تحويل الأموال، فشاع استعمالها في العصر العباسي الثاني، حتى صارت عاملاً مهماً في الحياة الاقتصادية، فأخذ الولاة يرسلون ما زاد من دخل ولاياتهم إلى بغداد بسفاتج(3). ففي سنة (313هـ) أرسل والي مصر والشام سفاتج ب (147,000)

---

(1) الدوري، <u>مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي</u>، ص 168.

(2) ابن منظور، <u>لسان العرب</u>، ج3، ص123.

(3) مسكويه، <u>تجارب الأمم</u>، ج1، ص 43، الصابئ، <u>تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء</u>، ص81.

دينار، وأرسل آخر سفاتج بـ (80,000) دينار، وثالث بـ (400,000) دينار بنفس الطريقة[1]. ولم تكن السفتجة أقل شيوعاً بين أفراد الشعب، يروي التنوخي أن امرأة استلمت من زوجها – بعد غياب طويل – سفتجة بـ (200) دينار[2]، كما يروي التنوخي عن شخص قال: "وخرجت أنا تحت الليل بمرقعة راكباً حماراً ومعي غلامان من غلماني ودليل، وليس معي شيء من الدنيا إلا سفاتج بخمسة آلاف دينار"[3].

2- الصك: هو وسيلة من وسائل الائتمان، وهو أمر خطي بدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه، وهو عبارة عن ورقة مالية تثبت فيها قكة دين أو قرض أو استحقاق مالي له أجل معين[4]، فإصدار الصكوك هو من الأعمال التي يقوم بها الصيارفة، وساعد ذلك على إحداث السيولة النقدية، وسمح بانتقال الأموال وحافظ عليها من الضياع والسرقة[5].

وتكثر الإشارة إلى استعماله في العصر العباسي الثاني، فكان يستعمل في الدوائر الحكومية، لدفع رواتب الجيش بصورة خاصة، وكانت الصكوك تستعمل أيضاً لدفع الرواتب الأخرى[6]، ولذا يعرف الخوارزمي (الصك) بأنه "عمل يجمع فيه أسامي المستحقين وعدتهم ومبلغ ما لهم ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم"[7].

ثم اتسع استعمال الصك وتعدى دوائر الحكومة إلى الشعب، فقد أراد ابن الفرات مساعدة شخص فكتب له صكاً ب (3000) درهم على شخص معين، وكتب سليمان بن الحسن بن

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 146، وص 150.

(2) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص 33.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص4، وج 8 ص 131.

(4) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص 170.

(5) شاشي، **أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21 العدد 2، عام 2008م، ص 46.

(6) الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص 170.

(7) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص 83.

مخلد[1] كاتب بيت المال على "متولي نفقته" صكوكاً ب (1600) دينار في يوم واحد[2].

لقد خدم نظام الصيرفة طبقتين بصورة خاصة، وهما: طبقة الموظفين، وطبقة التجار، فالصرافون كانوا خير مساعد للتجار من حيث التصريف النقدي والتسليف والقروض، إضافة إلى تسهيل تجارة الائتمان، كما أن الحوالات كانت ضرورية لحفظ أموال التجار، وحماية لمعاملاتهم النقدية، كما أن السفاتج كانت وسيلة لتسوية المعاملات بين مختلف المدن والأقطار، فسهلوا بذلك التبادل التجاري بين أقاليم الدولة الإسلامية، كما كان ازدياد فعالية الجهابذة عاملاً مهماً في تسديد طلبات الموظفين الكبار من تسليف وإيداع، كما كان للمصارف الخاصة تعامل مع الدولة، فصاهم الصيارفة أحياناً في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها الدولة، كما كان لإنشاء المصرف الرسمي دور في إنقاذ الدولة مؤقتاً من الخراب المالي، كما انتفع الفلاحون بصورة غير مباشرة من الجهابذة؛ لأن الحكومة كانت تسلف الزراع المحتاجين، وبصورة عامة سد نظام الصيرفة حاجات كثيرة، وكان في الحقيقة نتيجة للظروف المالية التي نشأ فيها[3].

---

(1) سليمان بن الحسن بن مخلد بن الجراح، ولي عدة ولايات في أيام المقتدر، ثم ولاه الوزارة بإشارة من الوزير علي بن عيسى في عان 318هـ، ثم خلع وأصبح علي بن عيسى وزيراً وأصبح سليمان مساعداً له، ثم ولي الوزارة للراضي سنة 324هـ، ثم ولي للراضي مرة أخرى ثم عزل، وكان كاتباً خبيراً بأحوال الدواوين وقوانين السياسة، توفي سنة 332هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 15 ص 224.

(2) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 73، وص 77.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 171، والدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ص 161-162، وانظر أيضاً: متولي، أبو بكر، وشحادة، شوقي إسماعيل، **اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي**، دار التوفيق للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، طبعة عام 1983م، دون ذكر رقم الطبعة، ص 113.

الفصل السادس:

الأحداث والأزمات الاقتصادية في العصر العباسي الثاني

ويشتمل الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة الأحداث والأزمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على الأزمات الاقتصادية.

المبحث الأول: طبيعة الأحداث والأزمات الاقتصادية

لقد حدث في العصر العباسي الثاني عدد من الأحداث والأزمات التي كان لها طابع اقتصادي، أو ترتب عليها نتائج اقتصادية، وفي هذا الفصل سوف يحاول الباحث تناول بعض هذه الأحداث، على أن يتم تناول النتائج الاقتصادية المترتبة على تلك الأحداث في المبحث الثاني.

المطلب الأول: الثورات واضطراب الأوضاع السياسية:

أولاً: ثورة الزنج:

يمكن تعريف ثورة الزنج بأنها: "ثورة العبيد في وجه أسيادهم، مستهدفين من وراء ذلك رفع منزلتهم وتحسين وضعهم، بعد أن نظمهم رجل ادعى النسب العلوي، وبث فيهم دعاية لم يألفوها من قبل، إلا أنها تتفق مع روح العصر الذي عاشوا فيه"[1].

بدأت هذه الثورة في عهد الخليفة العباسي "المهتدي"، ثم تطورت في عهد الخليفة "المعتمد على الله" عام 256هـ، حيث كانت الخلافة العباسية تهددها أخطار جسيمة في ذلك الوقت، وكانت أهم هذه الأخطار ثورة الزنج، والزنج من العناصر السوداء التي كثرت في العراق في ذلك الوقت، وكانوا يجلبون في الأكثر من سواحل أفريقيا الشرقية، يستخدمهم الناس في أعمال الخدمة، وقد اعتمد عليهم ملاك الأراضي وأصحاب الاقطاعات في الزراعة وفي إصلاح الأراضي التي تحتاج إلى إصلاح، وكانوا يقومون بعمل شاق ولكنهم لا يجدون رعاية أو شفقة من سادتهم، وقد كثر عددهم إلى حد كبير، ولا أدل على كثرتهم وخطرهم من ثورتهم التي قاموا بها، وهددوا بها الدولة العباسية ودوخوها أكثر من أربعة عشر عاماً (255-270هـ)[2].

وثورة الزنج أو حركة الزنج، قامت على أكتاف فئات من العرب المغامرين وهم فئات مختلفة،

---

(1) الدوري، عبد العزيز، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص 63.

(2) محمود، والشريف، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ص 348.

منهم الزنج، وأهل القرى، والعرب الضعفاء، وعشائر عربية ثائرة على السلطة، وقد قاد هذه الحركة، علي بن محمد الفارسي، الذي اتصف بأنه رجل طموح وموهوب جداً وبعيداً عن الزهد؛ لأنه شارك في السلب والنهب، بدأ حياته شاعراً في بلاط الخليفة في سامراء، ثم حاول القيام بحركة ضد النظام في البحرين للوصول إلى الحكم، ولكنه أخفق في ذلك، فسلك منهجاً جديداً مغايراً وظهر كقائد ديني ومتنبئ، فادعى نسباً علوياً، ليكسب تعاطف الناس، وقد رفضه الناس في البحرين، فغادر إلى البادية، وكسب تعاطف الأعراب، واستغلهم لإعادة السيطرة على البحرين، إلا أنه هزم في موقعة الروم، وفرَّ إلى البصرة، وكان قاسياً على أعدائه حتى وصف بأنه خارجي متطرف، وعامل أسراه في الحرب معاملة الرقيق، ووعد أتباعه بالمنازل والخدم والعبيد، وهو الثائر على حياة الرق والعبيد[1].

وقد انتشرت جيوش صاحب الزنج في العراق وخوزستان والبحرين، وقد استخدموا العنف مع خصومهم، فكانوا يقتلون كل من وقع في أيديهم سواء من المقاتلة أو من غيرهم، ولم ينج من فظائعهم حتى النساء والأطفال، وحتى من استأمنهم غدروا به وقتلوه، وقد كان استيلاؤهم على البصرة مثالاً لما ارتكبوه من الفظائع، فقد ذبحوا كل من وصلوا إليه من أهلها، وخربوا مسجدها العظيم، وأشعلوا النار في المدينة حتى لقد قتلوا من أهلها ثلاثمائة ألف[2].

ويرى بعض المؤرخين أن حركة الزنج هي حركة مسلحة ضد النظام، ولم تكن حركة دينية فهذا الرجل مغامر يريد السلطة فقط، ولم يكن لهذه الحركة أسباب إلا تحدي الحكومة والخلافة للخروج من حالة الفقر والبؤس والشقاء والحصول على المغانم بطريقة السلب والنهب المباح في فكرهم، والتخلص من العمل الشاق وضنك العيش، وظل الزنج يلتفون حول محمد بن علي بحثاً عن التخلص من البؤس وطمعاً في المال، والتخلص من ظلم السلطة، وهذا الظلم من الناحية

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص414، 415، اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص474. وانظر أيضاً: الهاشمي، **الخلافة العباسية**، ص 384. وانظر أيضاً: أبو ليل، أمين، **العصر العباسي الثاني**، سلسلة تاريخ الأدب العربي، رقم 2، دار الوراق، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007م، ص 25 وما بعدها.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص86- 88.

السياسية جعلهم عبيداً، ومن الناحية الاقتصادية جعلهم ذوي حاجة، ومن الناحية الاجتماعية لاسترقاقهم واستعبادهم، ولعب علي بن محمد على كل هذه الأوتار، فخطب فيهم، وصلى بهم، وأعاد إلى ذاكرتهم ما كانو يلقونه من ظلم وعنت، ومنَّاهم الأماني الطيبة ووعدهم الوعود الساحرة، واتخذ من مدينة المختارة[1] التي بناها على مدى عشر سنوات وجعلها قاعدة انطلاق لعملياته[2].

وإن هذه الحركة انطلقت من خلال عوامل كثيرة ومنها الألم والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي في منطقة البصرة، وفي الجانب العسكري تميزت حركة علي بن محمد بكفاءة في الاستطلاع فكان على دراية دائمة بتحركات جيوش الخلافة، وكانت فلسفته العسكرية تبنى على نظام الكمائن، مما جعله يتفوق على جيش الخليفة فاستطاع دخول البصرة وقتل سكانها وإحراق منازلها[3].

لقد حدثت انتفاضة الزنج سنة (255هـ) نتيجة قيام بعض الرقيق المستخدمين في استصلاح الأراضي وجعلها صالحة للزراعة، وانضم إليها العبيد من القرى والمدن المجاورة، وقد اتبعت الحركة أسلوباً معيناً في التمرد على الدولة العباسية، ويقوم هذا الأسلوب على النقاط التالية[4]:

1- الاتصال بالعبيد العاملين في أراضي الإقطاع وفي جيش الخلافة، وبث التمرد فيهم.

2- الإيعاز للعبيد المتمردين بالتنكيل بملاكهم، في إطار التعبئة النفسية للحركة.

3- تجميع الزنوج عن طريق أتباع الحركة المنتشرين، في شبه معسكرات متنقلة.

4- توزيعهم على شكل فرق في الطرقات والأماكن المأهولة وغير المأهولة، توزيعاً يمكنهم من ضرب جيش الدولة على شكل كمائن (فصائل عسكرية).

5- التمركز في أهم الطرقات وحول دور البريد لقطع التموين والاتصال عن المواقع التي يتمركز

---

(1) هي محلة كبيرة في مدينة بغداد، تقع بالجانب الشرقي من بغداد، وتقع على قناة نهر أبي الخصيب، جنوبي شرق البصرة، ياقوت، **معجم البلدان**، ج 5 ص 71.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص414، 415. اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص474.

(3) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج 2 ص 474.

(4) أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 209. وانظر أيضاً: الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص 68 وما بعدها.

بها الجيش العباسي ومؤيدوه، وهي فصائل ذات مهام اقتصادية.

6- تحصين المراكز والمدن التي يستقر بها الزنوج لجعلها بين المستنقعات والترع وبناء الأسوار حول مدينتهم ومركز حكمهم "مدينة المختارة".

7- غزو المدن الكبيرة والاستيلاء على الأموال والمتاع، وأسر الأولاد والنساء، وأسر الرجال الذين يحاربونهم، من خلال عدم الالتحام مع الجيش، فتكون هجماتهم قوية ومباغتة تتبع أسلوب الكر والفر.

8- الاستفادة من موقعهم الاستراتيجي في البحرين وسواد العراق، واقترابهم من معابر الخليج، حيث تمر سفن الحجيج والتجار الكبار، فكانت تلك السفن تمثل مصدراً هاماً من مصادر قوة أسطولهم الحربي وخزينة دولتهم.

إلا أنه ومع كل تلك العوامل فقد استطاعت الدولة العباسية في نهاية المطاف القضاء عليهم، وقد لعبت عدة عوامل في فشل الحركة ونجاح الخلافة العباسية في القضاء عليها؛ منها(1):

1) تدابير الموفق وطريقة معالجته للحركة باستعمال القوة والدبلوماسية والإغراء؛ مما جعل بعض أصحاب علي بن محمد ينضمون إليه، وقد ساعده هؤلاء كثيراً في التعرف إلى مسالك الزنج وتحصيناتهم وأماكن مؤنهم.

2) ندم قائد الزنج بعد قيام أتباعه بتدمير البصرة، حيث قام بعد تلك الحادثة الأليمة بعزل قائده المسؤول عن أعمال التدمير، حيث أدى ذلك الإجراء إلى امتصاص النقمة الشعبية ضده، كما أدى إلى حدوث بعض الانشقاقات في صفوف أتباعه.

3) إعلان الجهاد وتطوع الكثير من الأقاليم المختلفة لمساعدة جيش الخلافة؛ حيث ساعده مثلاً: جيش عامل الأهواز وجيش لؤلؤ قائد الشام الذي انفصل عن أحمد بن طولون.

4) فشل المحاولة للاتفاق بين صاحب الزنج والقرامطة، حيث إن مذهب القرامطة مذهب

---

(1) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 153-154. وانظر أيضاً: الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص 74 وما بعدها.

إسماعيلي شيعي متطرف؛ بينما لم يظهر علي بن محمد أية مبادئ شيعية، بل تظاهر بالدعوة إلى المذهب الخارجي[1].

5) رفض يعقوب بن الليث الصفار العرض الذي تقدم به صاحب الزنج للتفاهم والاتفاق على حرب جيش الخلافة، بل إن الصفاريين كانوا يعتبرون الزنج مارقين[2].

ثانياً: القرامطة:

لقد نشأت عن المذهب الإسماعيلي قوتان كبيرتان هددتا دولة الخلافة العباسية:

إحداهما: الحركة القرمطية التي أزعجت العباسيين حقاً وهددتهم في عقر دارهم.

والأخرى: هي الدولة العبيدية التي انطلقت من سلمية وقامت في بلاد المغرب.

وقد ظهرت الحركة القرمطية من في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وهي استمرار للدعوى الإسماعيلية، رغم أن الاسماعيليين ينظرون للقرامطة على أنهم فئة متمردة عليهم وانشقت عنهم[3]، وبدأت نحلة القرامطة تشيع في سواد الكوفة ويدخل فيها الناس حتى كثر أتباع القرامطة[4]، وقد نشأت الحركة في سواد العراق في أيام الخليفة المعتمد، ثم انتقلت إلى بلاد الشام والبحرين واليمن، ويعتبر حمدان بن الأشعث المعروف بقرمط وهو من أهل الكوفة أحد دعاة القرامطة الأوائل، وقامت دعوته في أعقاب القضاء على حركة الزنج، وسمي أتباعه بالقرامطة نسبة إليه، وهم من الأعراب الذين يبحثون عن المال والغنائم والفلاحين والفقراء[5].

ومرت فترة هدأت الحركة في العراق وذلك بسبب الاختلاف الذي حدث بين قيادتها والقيادة الإسماعيلية، وآلت قيادتها إلى زكرويه بن مهدويه الفارسي وهو أحد تلاميذ حمدان، الذي نقل

---

(1) حسن، **تاريخ الإسلام**، ج3، ص210.

(2) علبي، أحمد، **ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد**، مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، 1961م، ص118- 122.

(3) زكار، سهيل، **الجامع في أخبار القرامطة**، دار التكوين، دمشق، سوريا، طبعة عام 2007، دون ذكر رقم الطبعة، ج1، ص109.

(4) الخضري، محمد، **تاريخ الأمم الإسلامية: الدولة العباسية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، طبعة عام 1994م، ص292.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص25.

نشاطه إلى بلاد الشام، وامتدت إلى بادية السماوة، وأخذ ابناه – وهما يحيى بن زكرويه الملقب بصاحب الناقة، وحسين بن زكرويه الملقب بذي الشامة أو صاحب الخال على التوالي – مهمة نشرها وتلقب كل منهما بأمير المؤمنين، وقد هاجما المدن والقرى، مما أثار الذعر والخوف في بلاد الشام قبل أن تقضي الخلافة العباسية عليهما في عام (290–291هـ) وقام زكرويه لينتقم لمقتل ابنيه، لكنه قتل في عام (294هـ/907م) وانتهى بمقتله أمر القرامطة في بلاد الشام[1].

ويرى الدكتور فاروق عمر أن الحركة القرمطية كانت انتفاضة اجتماعية، ثم أنها توسلت ظاهرياً بالدين من أجل ضرب النظام العباسي الذي يستند على الإسلام، وإنشاء نظام اجتماعي اقتصادي يحقق على حد زعمهم المساواة الاجتماعية والرفاه المادي، وهذا ما سماه قرامطة السواد "نظام الألفة" حيث تجمع أموال المجتمع بيد الداعي ليشترك كل أفراد المجتمع في التمتع بها؛ حيث تسد حاجات الأفراد بحيث لا تبقى معوز بينهم، ولم يكن الشخص يمتلك أكثر من سلاحه فهو في غنى عن المال؛ لأن المفروض نظرياًعلى الأقل أن تكون الأرض له وحاجاته يوفرها له المجتمع كذلك[2].

ويرى الدكتور محمود إسماعيل أن الحركة القرمطية تجربة رائدة في الاشتراكية ويستطرد قائلاً: "لا نجد حركة في التاريخ الإسلامي أكثر غموضاً وإبهاماً من الحركة القرمطية في العراق والبحرين، ولا يرجع ذلك إلى ندرة المادة التاريخية فالمعلومات ضافية في المراجع السنية والشيعية؛ كما أن المشكلة لا تعزى إلى تضارب الروايات واختلافها فتكاد جميعاً تضرب في اتجاه واحد وهو اتجاه معاد للحركة متحامل عليها إلى أبعد الحدود"[3]، أما السبب في ذلك فيعزوه الدكتور محمود إسماعيل إلى العداء السياسي والمذهبي للحركة من جانب مؤرخي السنة والإسماعيلية؛ ذلك أن القرامطة أقاموا دولتهم على حساب نفوذ بني العباس في العراق والبحرين؛ كما أنهم انشقوا على الدعوة الاسماعيلية

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص100 وما بعدها.

(2) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 166–167، وانظر أيضاً: الدوري، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، ص133 وما بعدها.

(3) إسماعيل، محمود، **الحركات السرية في الإسلام**، طبعة بيروت، 1973م، ص109.

ورفضوا الإعتراف بالتبعية لأئمتها رغم انبثاق حركتهم من الدعوة الإسماعيلية أصلاً[1].

وإن العبارة الشهيرة التي أطلقها زعيم القرامطة في البحرين وهي: "وأمرت أن أشفي أهل هذه القرية، وأغني أهلها، وأستنقذهم، وأملكهم أملاك أصحابها" تنطوي على بعد اقتصادي، وينطوي هذا البعد على التوزيع العادل للثروة، من خلال إباحة المال للجميع، حيث استطاعوا أن يحولوا الملكيات الخاصة إلى ملكيات عامة، وقد اتبع القرامطة في تحولهم الخطوات التالية[2]:

1- الفطرة: بأن يؤدي كل مواطن درهماً عن نفسه.

2- الهجرة: وهي دينار على كل شخص بالغ.

3- البلغة: وهي سبعة دنانير على كل شخص.

4- الخمس: مما يملكون ومما يكسبون، فهو ضريبة تجبى على العين وعلى أجرة العمل في نفس الوقت، فكانت المرأة تخرج خمس ما تغزل، والرجل يخرج خمس ما يكسب.

5- الألفة: وتقتضي جمع أموال الشعب في موضع واحد، ويكونوا فيه أسوة واحدة، فيصبح ملكية عامة.

ومن خلال اتباع التسلسل في الخطوات السابقة استطاع القرامطة التحول من الملكية الخاصة إلى العامة، حيث اعتقد القرامطة أنها الطريق الوحيد لتحقيق العدل والمساواة بين الناس، حيث يتم القضاء على أسباب الصراع الحقيقي الذي يدور بين الفقراء والأغنياء.

المطلب الثاني: الفساد الإداري والمالي والأزمات المالية:

ترتبط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بالوضع المالي، حيث إن الفساد الإداري الذي تعرضت له الدولة في هذه الفترة كان سبباً في تردي الوضع المالي، فالإدارة الفعلية كانت في يد الوزراء والقادة الكتّاب، وكان أغلب هؤلاء لا يفكرون بالإصلاح الإداري والمالي بقدر ما يفكرون بطرق جمع

(1) إسماعيل، <u>الحركات السرية في الإسلام</u>، ص109.

(2) أبو طالب، <u>الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية</u>، ص 186.

الأموال سواء عن طريق السرقة أو الرشوة[1]، وتقديم الأموال للخليفة والنساء[2]. كما أطمعوا الجيش بالتدخل في شؤون الدولة لدرجة تحالفهم في كثير من الأحيان مع الجيش ضد الخليفة[3].

وكان للوزير آنذاك الدور الأكبر في الإدارة وتثبيت أركان الدولة، فقد يكون أداة لدعم وتثبيت اركانها إن كان من ذوي الكفاءة والأمانة والأهلية[4]، وقد يكون أداة تقويض أركانها إن كان ممن لا خبرة له بالإدارة المالية[5]. وعملت الدولة في هذه الفترة على تعيين عدد من الوزراء ممن ليس لهم اهتمام بالأمور المالية والإدارية، وكانت أسس تعيينهم لا تعتمد والكفاءة والمقدرة الإدارية، وإنما اعتمدت على تعيين من يقدم لها الرشاوي ويدفع الأموال مقابل الحصول على المناصب[6].

وبدأ الفساد الإداري والاختلال منذ زمن المنتصر، حيث عيّن العديد من الوزراء الضعفاء ممن لا خبرة لهم في الأمور الإدارية كالوزير أحمد بن الخصيب الذي عرف عنه التقصير في عمله وفي شؤون الإدارة، وكان مطعوناً في عقله لدرجة أن أحد المتظلمين رفع إليه شكوى وظلامة وهو راكب فرسه فضربه برجله[7]. وكان الأمر كذلك زمن المستعين، حيث استبد الوزير "أوتامش التركي"[8] ووالدة المستعين بالأموال، فكانت الأموال الواردة تصل إلى هؤلاء، وتغلب على أكثر ما في بيت المال[9]، كما عمد إلى بيوت الأموال وتصرف بها كما يشاء[10].

وإن حصل وتولى الوزارة رجل من ذوي الكفاءة الإدارية يعزل مباشرة بسبب معارضة القادة

---

(1) مسكويه، **تجارب الأم**، ج1، ص21.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص123.

(3) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص78.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص339.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص23.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص12.

(7) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص239.

(8) أوتامش التركي: كان وزيراً للمستعين، حيث أطلق يده في بيوت الأموال، وأصبحت الأموال تحمل إليه وإلى غيره من الأتراك، حاصره الجند ونهبوا داره وقتلوه في سنة 249هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 9 ص 249.

(9) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12 ص21.

(10) ابن ألأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص123.

والأتراك له، كما هي الحال في الوزير "الحسن بن مخلد" الذي عُزل زمن المعتمد، وكان من ذوي الكفاية والضبط، حيث كان يوثق كل ليلة قبل أن ينام في دفتر صغير أصول الأموال ومصادرها[1].

أما الخليفة المعتضد فقد اختار الوزراء من ذوي الكفاءة والمقدرة الإدارية، ولكن في زمن المقتدر بلغت الإدارة أسوأ أوضاعها، وخاصة بعد أن تحكم النساء والقادة بأموال الدولة وأمورها[2]، وتحكم القادة كذلك وخاصة قادة الجيش، فكان لمؤنس الخادم قائد الجيش الدور الأكبر في اختيار الوزير وعزله[3]، وبلغ من تحكمه في ذلك أن أقنع الخليفة بقتل الوزير ابن الفرات، وخاصة بعد أن توترت العلاقة ما بين الجيش والوزارة[4].

وعلاوة على ذلك عيّن المقتدر عدداً من الوزراء ممن ليست لهم دراية بالأمور المالية كما هي الحال في الوزير "أبي علي بن محمد بن عبيد الله الخاقاني"، الذي تولى الوزارة سنة (299هـ) ولم يهتم هذا بأمور الدولة بقدر ما اهتم بجمع الأموال للخليفة ورجال الدولة، وبيع المناصب بالأموال، مشتغلاً بأمور الشراب ومهملاً إلى أن فسدت الأمور الإدارية، فكان هذا لا يقرأ الكتب الواردة والصادرة بل ترك ذلك لعماله، ولا يطلع عليها، وفي وزراته تحكم ابنه بأمور الدولة[5]، وكان كل من سأله حاجة دق صدره وقال: نعم وكرامة، فسمي "دق صدره" وقصّر في الإدارة لدرجة العجز عن دفع المرتبات للجند[6].

وفي المقابل كان هناك من الوزراء من عمل على إصلاح الأوضاع المالية والإدارية وساهم في تثبيت أركان الدولة كما هي الحال في الوزير "علي بن عيسى"، الذي وصف بأنه رجل عالم

---

(1) اليوزبكي، توفيق سلطان، **مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ط1، 1988م، ص138.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص13.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص36، 69، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص68.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص137-138.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص42، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص23، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8 ص64.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص24.

متدين عارف بالأعمال حافظ للأموال كثير الوقار والجد بعيداً عن التبذل والهزل[1].

وقد وزر "علي بن عيسى" أكثر من مرة، واتخذ عدداً من الإجراءات الاقتصادية لإصلاح الوضع المالي للدولة[2]، إلا أن المعارضة من قبل الحاشية والقادة والنساء في كثير من الأحيان حال دون استمرار إصلاحاته الاقتصادية[3]، فبعد أن درس الموازنة ووجد عدم التوازن بين الموارد والنفقات، أخذ يعمل على إصلاح الوضع المالي للدولة، فأخذ يعمل ليلاً ونهاراً[4]، لتدارك العجز في الميزانية عن طريق الاقتصاد في النفقات لإعادة التوازن بين الموارد والنفقات، فكانت أهم إجراءاته تخفيض أرزاق العمال والجند[5]، وخفض نفقات الفئات التي لا تعمل في المجال العسكري أو التي لا تحمل السلاح[6]، وقال: إن ما وفرته من أرزاق من يُستغنى عنه تممت به عجزاً دخل في الخراج حتى اعتدلت الحال، كما خفف من الإسراف والتبذير كثيراً لمصلحة الدولة[7]، ولم يعين في الإدارة إلا من هو كفؤ لذلك، وهو شديد المراقبة والمحاسبة لعمال الخراج[8]، فكتب في أحد الأيام عامل له أن قوماً لا يؤدون الخراج قائلاً: إن أمرت عاقبناهم، فكتب له: إن الخراج دين ولا يجب فيمن امتنع عن أداء الدين غير الملامة فلا يتعد ذاك إلى غيره والسلام[9]، وكتب أحد عمال الجباية قائلاً: يجب عليك أن تبعثك العناية على الجد في الجباية حتى ترد حمولك ويتوصل ما نتوقع وروده من جهتك، ونشدتك بالله لما تجنبت مذاهب الإهمال والإغفال وقرأت جوابي هذا بمال

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص306.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص68.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص306.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص29، ص152.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص139.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص340.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص108، الصابئ، **رسوم دار الخلافة**، ص27.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1 ص27.

(9) الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص13.

تميزه من سائر جهاته وتبادر به وتحمله، فإن العين إليه ممدودة والعذر في تأخره ضيق[1].

كما طالب موظفي الدواوين الهامة باستمرار بالحسابات، فعندما عين "الفضل بن جعفر"[2]، على ديوان السواد قال له: متى تشاغلت بخلافتي اختل أمره وليس يقوم أحد كقيامك به، ثم طالب بالروزنامجات في كل أسبوع، وليس كما هو سابقاً حيث كانت لا ترفع إلا بعد مرور أكثر من شهر[3]. وساس الوزير علي بن عيسى الدنيا أحسن سياسة ورسم للعمال رسوماً جميلة وأنصف الرعية وأزال السنن الجائرة ودبر أمر الوزارة والدواوين وسائر أمور المملكة بكفاية تامة، فبانت بركة الدنيا وعمرت البلاد وتوفر الارتفاع واستقام أمر السلطان وعادت هيبة الملك وصلح أمر الرعية، حتى قيل: لم يبق من يصلح لتدبير المملكة غيره لأمانته ودينه[4]، ولم يتول لبني العباس وزير يشبه علي بن عيسى في زهده وعفته وحسابه، ونهض بأمور الوزارة وضبط الدواوين والأعمال وكانت أيامه أحسن أيام وزير[5]، إلا أن وقوف الحَرَم والحاشية والقادة في وجه إصلاحاته وإجراءاته المالية حال دون تنفيذ ذلك وحاول هؤلاء خلعه من الوزارة فأقنعوا الخليفة بذلك، لكنه عدل عن رأيه بعد أن رأى سياسته وتدبيره، فما كان منهم إلا أن ضايقوه إلى أن ترك الوزارة[6].

وبعد أن تسلم "ابن الفرات" بعده اتبع سياسة عكس "الوزير علي بن عيسى"، حيث أسرف في الأموال والرواتب والزيادات واستحوذ على كثير من الأموال[7]، فأخذ سبعمائة ألف دينار من مال البيعة لنفسه في سنة (296هـ)[8] فعزله المقتدر وعين من هو أسوأ من هو في الوزارة "حامد بن

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج8، ص10-11.

(2) الفضل بن جعفر: تولى الدواوين زمن الخليفة القاهر، وكان وزيراً لدى الخليفة المقتدر، كما وزر للخليفة الراضي بالله، وتوفي سنة 327هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 24 ص 34-35.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص151-152.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص26-29.

(5) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج12، ص14-15.

(6) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص307، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص98.

(7) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص32، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص99.

(8) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص133.

العباس" سنة (306هـ/918م)، فأظهر الجهل والضعف الإداري[1].

وأصبح الوزير في هذه الفترة بحاجة إلى نائب ومشرف لأعماله، فعندما فشل الوزير "حامد ابن العباس" في تسيير أمور الوزارة، عين الخليفة الوزير السابق "علي بن عيسى" كنائب ومعاون له في الوزارة، وأصبح على بن عيسى الوزير الفعلي، وأصبح لحامد الاسم فقط، ولم يتدخل الأخير في أمور الوزارة، فكان تعامل الخليفة مع "علي بن عيسى" دون "حامد بن العباس"، فكان الوزير الفعلي في حين أن حامد الوزير الاسمي[2].

ووصف الثعالبي الأوضاع آنذاك قائلاً: مرضت الدولة وضعفت السياسة أيام المقتدر لصرف على بن عيسى عن الوزارة على فضله وعدله وسداده وحزمه بحامد بن العباس على تخلفه ونقصه، ثم لم يستغن عن علي لتقدمه في الكفاية واستقلاله بما يعجز عنه غيره من أعمال الوزارة فضم إلى حامد وجعلت إليه الدواوين[3].

وأصبح تعيين نائب للوزير سياسة عامة في الدولة هذه الفترة، وكثيراً ما كان يتولى علي بن عيسى هذا المنصب، حيث إن الخليفة إن استوزر شخصاً ضعيفاً ممن ليست له خبرة بأمور الوزارة عين إلى جانبه "علي بن عيسى" للإشراف على عمله وضبط الإدارة وسلب صلاحياته، كما حدث في وزارة سليمان بن الحسن[4]، ففي سنة (318هـ) أمر "علي بن عيسى" بالإشراف على الأعمال والدواوين، فأصبح يتصرف بالأمور ويولي ويعزل كما يشاء دون الوزير[5]، وتكرر مثل ذلك سنة

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص58.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص112، مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص59-70.

(3) الثعالبي، **تحفة الوزراء**، ص 54-55.

(4) سليمان بن الحسن بن مخلد: تولى الوزارة في عهد الخليفة المقتدر، ثم وزر للخليفة الراضي مرتين، وتوفي سنة 332هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 15 ص 362-363.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص218.

(319هـ) زمن وزارة "عبيد الله بن محمد الكلوذاني"[1]، حيث أمر الخليفة بتعيين "علي بن عيسى" للحد من صلاحيات الكلوذاني وللإشراف على الأمور بالحضور معه عند الخليفة[2].

وكان الوزير "أبو العباس أحمد بن عبيد الله الخصيبي" زمن المقتدر سبباً في هدر كثير من الأموال بسبب سوء إدارته، فكان كالخاقاني مشتغلاً بالشرب والسكر، ولا يقرأ الكتب الواردة، واعتمد في ذلك على النواب والعمال، الذين قدموا مصالحهم الشخصية على مصالح الدولة[3]، فكان همُّه جمع الأموال بأي طريقة كانت، وأتلف خلال وزارته العديد من الأموال، وفي سنة (315هـ) ناظره الوزير "علي بن عيسى" بالأموال اتي أتلفها فقال: إن هذه ليست هي النفقات التي أنفقتها، بل كانت هناك الكثير من النفقات التي لم يعلم بها كاتبي[4].

ومن ذلك نلاحظ أن الخاقاني والخصيبي يمثلان مظهراً من مظاهر الفساد الإداري ولعبا دوراً في إفلاس الخزينة وإتلاف الأموال، فنلاحظ أنهما كانا يقدمان مصالحهما المالية والشخصية على مصالح الدولة المالية.

كما لعبت معارضة القادة الأتراك للوزراء من ذوي الكفاءة أكبر الأثر في الفساد الإداري كما هو الحال سنة (248هـ)، حيث اعترض الأتراك على الوزير "عبدالله بن محمد بن يزداد"[5]، الذي خفض الرواتب والنفقات، فهددوه إلى أن ترك الوزارة وهرب[6]. وكان الوزير "جعفر الإسكافي"[7]

---

(1) عبيد الله بن محمد الكلوذاني: أو القاسم الكلوذاني الكاتب، تولى ديوان السواد في خلافة المقتدر، ثم أصبح وزيراً في خلافة المقتدر أيضاً سنة 319هـ، كما كان وزيراً في عهد خلافة الخليفة الراضي بالله، وتولى الأعمال والدواوين في زمانه، توفي سنة 340هـ، انظر: الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص 108، والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 19 ص 238.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص212.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص143، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص163-164.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص155-156، اليوزبكي، **مؤسسة الوزارة**، ص169.

(5) عبد الله بن محمد ين يزداد: تولى الوزارة في عهد الخليفة المستعين بالله، وهدده الأتراك بالقتل، حيث هرب إلى بغداد، وتوفي سنة 291هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 17 ص 494-495.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص264، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص123-124.

(7) جعفر بن محمود الإسكافي: تولى الوزراة في عهد الخليفة المعتز، كما أصبح وزيراً للخليفة المهتدي، وتوفي سنة 268هـ، انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج 6 ص 243-244.

زمن الخليفة "المعتز" ذا علم ودراية بأمور الوزارة إلى أن اعترض عليه الأتراك[1] وعزلوه، كما ضربوا وحبسوا الوزير "أحمد بن إسرائيل" وكان من ذوي الكفاءة إلى أن مات[2].

وقد حاول الخليفة "الراضي" إصلاح الأمور المالية والإدارية، ففي سنة (324هـ) قلد "محمد بن رائق" منصب أمير الأمراء وقيادة الجيش، وتولى الوزارة أيضاً، ومنذ ذلك الوقت بطلت الدواوين والأعمال، ولم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا العمال سوى اسم الوزارة فقط، وتولى أمر النفقات وصرف الرواتب[3].

ويبدو أن الراضي اتخذ هذا الإجراء بعد دراسة كافية، حيث إن الدولة العباسية كانت تمر بأزمات مالية حادة، وكان هذا من المقدرة السياسية والمالية، حيث كان متسلطاً على واسط والبصرة، وجمع منهما الأموال الكثيرة، إلا أن هذا النظام عبارة عن تجربة فاشلة أدخلها الراضي وزادت الأمور سوءاً، ولم تستطع إصلاح الوضع المالي أو إنقاذ الدولة من الأزمات المالية المتكررة. وأصبحت الرشوة للوصول إلى المناصب الهامة في الدولة ظاهرة عامة بين كبار موظفي الدولة[4]، فكانت المناصب العليا في الدولة آنذاك تعطى لمن يدفع مالاً أكثر[5]، وأثر المال في هذه الفترة تأثيراً سلبياً على الإدارة، حيث إن الأموال تدفع مقابل الحصول على المناصب، كما شاعت ظاهرة الالتزام للوظائف، حيث يعين من يدفع أكثر وليس من هو أكفأ، وأحياناً يعين في الوظيفة أكثر من شخص[6].

وقد ضمن الخاقاني في سنة (299هـ) لأم ولد "المعتضد" مقابل وصوله إلى منصب الوزارة

---

(1) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص244.

(2) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص20.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص351-352، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص323.

(4) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص293.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص12، 23، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص286.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص64.

مائة ألف دينار[1]، واستغل هو وابنه منصبه لبيع الوظائف الهامة في الدولة حيث عهد خلال عشرين يوماً إلى سبعة أشخاص بوظيفة واحدة لمنطقة الكوفة، وعندما اجتمعوا في الطريق قالوا: كيف نصنع فقال أحدهم، إن أردتم النصفة ينبغي أن ينحدر إلى الكوفة آخر عهد بالوزير فهو ولايته الأصح فرجع الباقون[2]. وبعد أن تسلم "علي بن عيسى" الوزارة بعده، رأى أن كثيراً من الخطوط مزورة فأراد أن يلغيها، ولكنه خاف أن يظلم أحداً فعرضها على الخاقاني ليميز الصحيح من المزور، فقال الخاقاني: إن هذه الكتب مزورة بناءً على طلبه[3].

وشاعت الرشوة كذلك زمن الوزير "ابن الفرات"، ففي سنة (304هـ) تعهد أن يدفع للسيدة "شغب" أم الخليفة، وللخليفة في كل يوم ألف دينار للمقتدر وخمسمائة دينار للسيدة والأمراء[4]، وفي سنة (306هـ) لم يوافق المقتدر على تولية "حامد بن العباس" الوزارة إلا بعد أن ضمن الأخير للمقتدر والسيدة والدته استخراج الأموال الطائلة مقابل ذلك[5]، واستوزر الخليفة سنة (312هـ) "أبا القاسم عبيد الله محمد الخاقاني"، بعد أن تعهد الأخير بدفع الأموال الطائلة مقابل ذلك[6]، ودفع الوزير "ابن مقلة" للراضي خمسمائة دينار مقابل أن يصل إلى الوزارة، وثار عليه الجند وعزله عن الوزارة[7]، وبلغ الفساد الإداري ذروته عندما عمد الموظفون إلى تسجيل جماعة لا يحضرون الدواوين وتصرف لهم الأرزاق، حيث يتم أحياناً تسجيل أسماء وهمية تصرف لهم الأرزاق وكان ما يخصص لشراء الورق والقراطيس لا يشترى إلا بجزء ضئيل منه[8].

وتم في هذه الفترة استحداث طرق جديدة في الجباية، وكانت سبباً في تدهور الأوضاع

---

(1) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص278-288، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص123.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص23، الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص286.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص69.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص42-44.

(5) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص85، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص99.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص136.

(7) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص272..

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص213.

المالية، فكانت هناك عدة طرق للجباية منها **(الضمان)** وهو أن يتضمن شخص ما جباية منطقة معينة مقابل أن يدفع للخزينة مبلغاً من المال[(1)]، أو هي: "أن يعين الوزير شخصاً ما في منصب أو اقليم؛ على أن يضمن للخزينة المركزية مبلغاً متفقاً عليه من المال"[(2)]، والدافع من وراء هذا الأسلوب حاجة الخلفاء إلى الأموال لسد النفقات المترتبة عليهم، كما هو الحال في زمن الخليفة "المعتضد" عندما تولى الخلافة وكانت الخزائن فارغة، والنفقات المترتبة عليه يومياً تعادل سبعة آلاف دينار فعهد إلى أحد عماله بضمان الكوفة وغيرها مقابل دفع مبلغ سبعة آلاف دينار، يومياً لتغطية النفقات المترتبة عليه[(3)].

وتوسع التعامل بهذا الأسلوب فيما بعد بشكل لافت، فقد تولى "خماوريه" ضمان مصر على أن يحمل للمعتضد مئتي ألف دينار عما مضى، وثلاثمائة الف دينار عن المستقبل سنوياً، وضمن "هارون بن خماوريه"[(4)] سنة (286هـ) أعمال بعض المناطق مقابل أن يحمل إلى بيت المال سنوياً أربعمائة وخمسين ألف دينار[(5)]، وفي سنة (296هـ) ضمن "يوسف بن أبي الساج"[(6)] منطقة أرمينية وغيرها بمائة وعشرين ألف دينار[(7)]، وفي سنة (303هـ) ضمن أحد العمال أصبهان وفارس مقابل دفع مائة ألف دينار زيادة في السنة عن الجباية السابقة، إلا أن الوزير "علي بن عيسى" أمر بتخفيض المبلغ بعد أن رأى الظلم الذي وقع على المزارعين من جراء ذلك[(8)].

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص45.

(2) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، 120.

(3) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص13-15.

(4) هارون بن خمارويه: من ملوك الدولة الطولونية، وهو ابن خمارويه ابن أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية، تولى مصر، إلى أن قضى عليه الخليفة المكتفي سنة 291هـ، انظر: الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1984م، ج 8 ص 60.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص398، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص491.

(6) يوسف بن أبي الساج: أحد القادة العباسيين، كان والياً على مكة، ثم تولى إمارة أذربيجان، انظر: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 8 ص 138.

(7) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص54.

(8) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص60.

وكان من اتساع نطاق أسلوب الضمان أن أصبح الوزير يتولى ضمان بعض المناطق، كما هي الحال في سنة (308هـ)، حيث تولى الوزير "حامد بن العباس" ضمان منطقة "واسط"، وجمع الغلال واحتكرها فارتفعت الأسعار وثارت العامة[1]. وفي سنة (310هـ) تعهد "يوسف بن أبي الساج" بدفع خمسمائة ألف دينار سنوياً مقابل ضمان بعض المناطق[2]، وفي سنة (322هـ) ضمن "ابن بويه" إقليم فارس مقابل ألف ألف درهم[3]، وقيل أن خراجها يساوي ثمانية عشر ألف ألف درهم، وفي سنة (325هـ) ضمن "البريدي" الأهواز على مبلغ ثلاثمائة وستين ألف دينار[4]، وفي سنة (328هـ) ضمن "البريدي" منطقة واسط على مبلغ ستمائة ألف دينار[5]، وضمن أمير الأمراء "ناصر الدولة" سنة (332هـ) الموصل وأعمالها على مبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف درهم سنوياً[6].

ويتضح من ذلك أن التضمينات أصبحت رائجة في هذه الفترة، وإن دل ذلك على شيء فيدل على مدى العجز في المالية، وحاجة الخلفاء إلى الأموال لسداد النفقات المترتبة عليهم، كما يتضح من دراسة الحالات السابقة أن الضامن هو المستفيد الأكبر من هذه التضمينات، وخاصة أن المبلغ المقدم للخزينة أقل بكثير من مقدار الجباية[7].

وكان العمال والجباة يوقعون بالمزارعين مختلف أنواع العذاب، وكان من يعجز عن دفع الضرائب المترتبة عليه يحرق منزله أحياناً، وكان بعضهم يأخذ من مال الخراج جزءاً لنفسه[8].

وظهرت أيضاً طرق أخرى للجباية مثل **(الإيغار)** وهو أن يتولى رجل من الأثرياء جمع

---

(1) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص140، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص381-382.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص208.

(3) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص280.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص258-259.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص383.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص407.

(7) الصولي، **أخبار المقتدر بالله**، ص221، الهمداني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص35-36.

(8) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص24-30.

الخراج عن أهل منطقته ويصرف راتبه من بيت المال[1]، ومنها **(القبالة)** وهي أن يتكفل شخص بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل مقدار يدفعه وهو كالالتزام، وعرفه أبو عبيد بقوله: أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك[2] ولم يرض عنه الكثير من الفقهاء واعتبروه باطلاً كالإمام أحمد حيث قال: "القبالات ربا"[3]، وقال أبو يوسف: "إنما أكره القبالة لأني لا آمن أن يتحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك ذلك بهم، فيخرجوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج"[4].

ونتيجة لهذه الممارسات من قبل الجباة مع المزارعين ظهر ما يسمى **(الإلجاء)** ويراد بها بيع لا يرد به نقل العين من ملك إلى ملك، لكن إذا خاف الإنسان على شيء من ماله من إنسان يقصد أخذه بشراء أو غيره يواضع إنساناً على بيع يباشرانه دفعاً لقصد ذلك الإنسان لا التزاماً لحكم البيع الحقيقي[5]، فيلجأ المزارع إلى إلجاء أراضيه وضياعه إلى قوي يدافع عنها فلا يأخذ الجباة عليها الأموال، ويقوم هو بدفع الخراج عنها إلى أن تصبح ملكاً له فيما بعد[6].

وكان لكل ذلك أثره وانعكاسه على الوضع المالي للدولة من حيث قلة الموارد وارتفاع الأسعار، وأدى ذلك بدوره إلى الاستياء من قبل العامة، حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من أعمال الشغب والثورات نتيجة لقلة المؤن وارتفاع الأسعار كما هي الحال في سنة (251هـ) حيث قلت المؤن وارتفعت الأسعار وثارت العامة مع أهل السجون نتيجة لذلك[7]، وتكرر مثل ذلك سنة

---

(1) الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص73.

(2) أبو عبيد، **الأموال**، ص37.

(3) أبو يعلى الفراء، **الأحكام السلطانية**، ص186.

(4) أبو يوسف، **الخراج**، ص114.

(5) النسفي، نجم الدين أبو الحفص عمر بن محمد، **طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، طبعة عام 1995م، ص255.

(6) الاصطرخي، **المسالك والممالك**، ص96، الخوارزمي، **مفاتيح العلوم**، ص73.

(7) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص336

(252هـ) حيث غلت الأسعار وقلت الأموال[1]، وكذلك سنة (260هـ)[2]، وتكرر مثل ذلك سنة (307-308هـ) حيث ثارت العامة وكسروا المنابر والسجون والحوانيت بسبب ارتفاع الأسعار، وذلك بعد أن احتكر الوزير "حامد بن العباس" المواد إلى أن فتح "المقتدر" الدكاكين وبيوت الأمراء والخلفاء، وبيعت المواد بنقصان خمسة دنانير وهدأت الأوضاع[3].

وفي سنة (327هـ) حصلت أعمال شغب أيضاً بسبب ارتفاع الأسعار[4] وكذلك سنة (329هـ) حيث اشتد الغلاء وبلغ كر الدقيق مائة وثلاثين ديناراً، وأكل الناس النخالة والحشيش وكثر الموت حتى دفن في القبر الواحد جماعة من الناس بلا غسل ولا صلاة[5]، وفي سنة (330هـ) وقع الغلاء في العراق وأكل الناس الميتة وكثر الوباء والموت[6]، وغلت الأسعار كذلك سنة (330هـ) حتى أكل الناس الكلاب والجراد[7].

كما أثرت الأوضاع والظروف السابقة على الوضع السياسي للدولة، وامتد أثرها إلى منصب الخلافة والوزارة، وخاصة بعد أن **(استبد الجند الأتراك)** بأمور وأموال الدولة[8]، حيث استولوا على أمور الدولة واستضعفوا الخلفاء، فكانت نهاية الخليفة على أيديهم إما القتل وإما الخلع[9]، ولعبوا كذلك دوراً في مساعدة الأتراك، فيذكر أن الوزير ابن مقلة قد تعاون معهم كثيراً، وخاصة مع القادة كمؤنس الخادم وغيره ضد الخليفة[10]، لدرجة مراقبة الخليفة مراقبة شديدة وتفتيش كل من يدخل

---

(1) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص499.
(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص272.
(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص73-74.
(4) الصولي، **أخبار الراضي بالله**، ص133.
(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص6.
(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص391.
(7) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص27.
(8) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص73.
(9) ابن الطقطقا، **الفخري في الآداب**، ص243.
(10) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص250.

إليه، كما اتفق معهم على خلعه[1] وكان لذلك دوره في المساس بهيبة الخلافة، وظهرت بوادر ذلك منذ بداية العصر العباسي الثاني منذ مقتل المتوكل على أيديهم[2].

وارتبط اختيارهم للخليفة بمصالحهم المادية، فعندما نصَّبوا "المنتصر" قتلوه في سنة (248هـ)، وذلك بعد أن تعارضت سياسته مع سياستهم، ونصَّبوا كذلك "المستعين" سنة (248هـ)[3]، ثم أجبروه عن التنازل عن الخلافة في سنة (252هـ)[4].

وبلغ من استبدادهم بمنصب الخلافة والوزارة أن أصبح الخليفة يشاورهم فيمن يستوزر، ففي سنة (300هـ) شاور "المقتدر" القائد "مؤنس الخادم" في استيزار "ابن الفرات" إلا أنه عارض ذلك[5]، فأصبح يولي ويعزل باقتراح من مؤنس[6]، وعارض الأتراك وزارة "علي بن عيسى"، وخاصة بعد أن اتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية في النفقات[7]، وسار الأمر كذلك إلى أن بطل أمر الوزارة نهائياً بعد أن استحدث منصب أمير الأمراء، وسلب من الوزير الصلاحيات كافة[8].

ومن العوامل التي لعبت دورها في إضعاف سلطة الخليفة والوزير سيطرة **(أمير الأمراء)** على أمور الدولة، فعندما عجز الراضي عن تدبير الأمور اضطر إلى استحداث منصب أمير الأمراء، فأرسل إلى "ابن رائق" وقلده المنصب، وأصبح له جباية الخراج والضياع وأمور الدولة، ومنذ ذلك الحين بطل أمر الوزير ولم يبقى له سوى الاسم[9].

وبعد أن تسلم "بجكم" منصب أمير الأمراء بعده، أخذ "الراضي" يستشيره في كل الأمور إلى

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص259، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص250-251.

(2) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص116-117، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص350.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص253.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص142.

(5) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص264، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص68.

(6) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص210-211.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ص242.

(8) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص232.

(9) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص351-352.

أن تسلط على أمور الدولة كلها، وأصبحت له ولاية العهد والتحكم بمنصب الخلافة[1]. أما أمير الأمراء "ناصر الدولة" الذي نصبه المتقي فقد ضيّق على الخليفة في نفقاته وانتزع ضياعه وضياع والدته[2]، واستبد أمير الأمراء "توزون" كذلك بأمور الدولة في زمن المتقي، فخلع الخليفة وسمل عينيه ونصَّب المستكفي بدلاً منه[3]، وبذلك أصبح الخليفة يحكم باسم وطريقة أمير الأمراء، إلى أن أصبحت العاصمة بغداد في حالة من الفوضى الإدارية والمالية، واستغل ذلك بنو بويه ودخلوها سنة (334هـ)[4]. ولا يمكن إغفال دور الإمارات والدولة الإسلامية وغير الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدولة العباسية، وبسبب انشغال الدولة العباسية بمشاكلها الداخلية، فلم تكن علاقاتها مع الأقاليم على ما يرام، وخاصة **(البريدين)** حيث تمرد هؤلاء على الدولة العباسية وقطعوا الأموال عن العاصمة، كما هزموا الجيش العباسي أكثر من مرة[5]، واستنجدوا بالبويهيين واستطاعوا السيطرة على الأهواز وغيرها من المدن، وقرروا فيما بعد التوجه إلى بغداد واحتلالها[6].

ويمكن اعتبار الأخطار والحركات التي تعرضت لها الدولة في هذه الفترة من أهم نتائج التردي المالي والإداري، حيث وجد هؤلاء الفرصة السانحة لهم وبخاصة ثورتا **(الزنج والقرامطة)** حيث كان زعيم الزنج على إطلاع تام بالأوضاع السائدة في الدولة العباسية، ومدى العجز المادي والفساد الإداري والضعف الذي تعاني منه الأمر الذي شجعه على جمع الأتباع وتهديد الدولة أكثر من مرة[7]، وأخذ يشن الغارات على العديد من المناطق العراقية منذ عام (255هـ) وبخاصة البصرة التي

---

(1) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص184. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص368-369.

(2) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج14، ص26.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص420.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص86-87.

(5) الصولي، أخبار الراضي بالله، ص98-99.

(6) مسكويه، تجارب الأمم، ج2، ص24-30.

(7) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج9، ص414-415.

أوقع بأهلها العذاب والسلب والنهب[1] إلى أن جلا سكانها عنها، ثم سار إلى الأبلّه، وأحرق وقتل كثيراً من سكانها[2]، ثم هاجم عبدان[3] والأهواز وزحف إلى واسط سنة (264هـ) وأحرقها[4]، وتقدم إلى النعمانية، وأحرقها سنة (265هـ)، ودخل رامهرمز[5] سنة (266هـ)، واستولى على الخراج والأموال فيها[6]، وتأذت الزراعة بسببه كثيراً وخربت السدود والأنهار وارتفعت الأسعار[7]، وبقي أمرهم كذلك في السلب والنهب في قرى العراق إلى أن تصدى لهم الموفق وقضى على شوكتهم نهائياً[8].

واستغل **(القرامطة)** حالة الضعف والفساد الإداري والمالي في الدولة العباسية، مما شجعهم على القيام بمحاولات متكررة بالإغارة على البلاد العراقية والإسلامية، وتهديدهم العاصمة بغداد[9]، وبلغ من تأثيرهم أن تكبدت الخزينة الكثير من النفقات عليهم، وأدى ذلك بدوره أن شهدت الدولة سلسلة من أعمال الشغب من قِبل الجند للمطالبة بالأرزاق، ففي سنة (249هـ) شغب الجند الشاكرية مطالبين بالأرزاق وفتحوا السجون[10]، وفي سنة (252هـ) شغب العديد من فرق الجيش مطالبين بالأرزاق إلى أن دفع الخليفة لهم ألف دينار[11]، وفي سنة (253هـ) شغب الجند لتأخر أرزاقهم أربعة أشهر، وسنة (255هـ) ثار الجند مطالبين بالأرزاق وخُلع "المعتز" نتيجة ذلك وقُتل بعد أن عجز عن توفير أرزاقهم[12].

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص244–245، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص363.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص471–472.

(3) عبدان: موقع في مدينة البصرة، إلى جانب نهر الفرات، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 77.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص312–313.

(5) رامهرمز: مدينة بنواحي منطقة خوزستان، وتعني مقصود الأكاسرة أو مقصود هرمز، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 3 ص 17.

(6) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص554.

(7) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص31.

(8) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص399–401.

(9) المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص371، ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص220، وص 264، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص143 وما بعدها.

(10) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص496.

(11) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص357، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص169.

(12) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج2، ص502. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص18.

وفي سنة (295هـ) شغب الجند بعد تأخر أرزاقهم وطالبوا الوزير الخاقاني بالرواتب، وتكرر مثل ذلك سنة (300هـ)، وفي سنة (303هـ) قصد الجند والغلمان والرجالة دار الوزير "علي بن عيسى" وأحرقوا داره ودوابه مطالبين بالرواتب والزيادة والأرزاق المتأخرة[1]، وتكرر مثل ذلك سنة (305هـ) إلى أن طلب الوزير من "المقتدر" دفع الرواتب من بيت مال الخاصة والتي قدرت بمئتي ألف دينار[2]. وأصبح شغب الجند عادة مألوفة، ففي سنة (315هـ) شغبوا على الوزير "علي بن عيسى" ونهبوا القصر وقتلوا الدواب إلى أن دفعت أرزاقهم، وتكرر شغبهم سنة (316هـ) واضطر الخليفة إلى دفع الرواتب مع الزيادات[3]، وفي سنة (317هـ) شغبوا واضطر الخليفة إلى بيع الأثاث في دار الخلافة لدفع مرتباتهم، واستفحل شغبهم سنة (318هـ) وأدخلوا في الأرزاق أولادهم وأهلهم، وقدرت أرزاقهم بمئة وثلاثين ألف دينار شهرياً[4].

يتبين مما سبق أن التردي والفساد الإداري والمالي في هذا العصر تعددت أسبابه منها: تدخل القادة الأتراك، وتعيين الوزراء ممن لا كفاءة لهم، وعزل الكفاءات الإدارية، وتدخل النساء، وانتشار ظاهرتي الرشوة والفساد الإداري وبيع الوظائف، يضاف إلى ذلك كثرة حوادث الشغب من قِبل الجند والمطالبة بالأرزاق والزيادات، وأخذت الأزمة المالية تتجسد بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن انعكس أثرها على الوضعين السياسي والاقتصادي في الدولة، مما شجع بني بويه على دخول بغداد سنة (334هـ)[5].

من هذا الاستعراض نلاحظ أن منصب الوزارة شأنه شأن الخلافة؛ قد تأثر بالأوضاع السياسية والتقلبات المالية والاقتصادية التي مرت بها الدولة العباسية، فمثلما أصبح الخليفة في محنة، كان الوزير يعيش في محنة، حيث يتوقع في أية لحظة انقلاباً يدبره قائد الجيش، أو قتلاً على يد الجند، أو عزلاً

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص24، وص 38.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص110.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص38، وص184.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص206، وص 216.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص86-87.

من الخليفة أو سجناً، وعلى أقل تقدير مصادرة لأمواله وأموال مساعديه وكتابه وحتى أولاده وأقربائه، وإن أهم ما كان يُنتظر من الوزير أن يوفره للدولة هو المال، فكان يركز على الحصول عليه بشتى الأساليب لسد متطلبات الجيش والإدارة، وكان عليه أن يحسب حساب المصادرة التي أصبحت تقليداً تعرض له أغلب وزراء هذه الفترة[1]، وقد شهدت هذه الفترة شخصيات وزارية تتفاوت في قوتها وضعفها، ولا شك فقد كان هناك عدة عوامل تؤثر على سلطة الوزير؛ منها: مدى إرتباط الوزير بالمحاور والتكتلات في الدولة، وقوة الخليفة أو ضعفه، وموقف قادة الجيش من الوزير، ونوعية العلاقة بينه وبين الحاشية والحريم في البلاط، والمحن المالية والإدارية التي كان عليه أن يواجهها في فترة استيزاره، الاضطرابات والفتن السياسية التي شهدها عهده وطبيعة معالجته لها[2].

وقد بقي منصب الوزير منصباً حساساً خلال هذه الفترة حتى ظهور منصب أمير الأمراء، ولذلك لم يستطع القائد أوتامش التركي أن ينجح حين تولى الوزارة للمستعين؛ حيث ظهر ضعفه وقلة خبرته بالأمور الإدارية والمالية مما أدى إلى قتله، ولم يجرؤ القادة العسكريون على تولي المنصب بعد أوتامش؛ بل كانوا يرشحون لها صنائعهم الذين يتوسمون فيهم الخضوع لمطالبهم، ولذلك كثر التغيير في الوزراء، فقد شهد عهد المقتدر مثلاً أكثر من أربعة عشر تغييراً وزارياً، كان نتيجته تدهور سمعة هذا المنصب وسلطته، وقد وجدت محاولات بعض الخلفاء لإعادة هيبة المؤسسة الإدارية، والتصدي لتدخل القادة العسكريين في أمور السياسة والإدارة والخزانة؛ خاصة حين يسند هؤلاء الخلفاء وزراء أقوياء، إلا أن الظروف السياسية وقوة المؤسسة العسكرية كانت أقوى منهم؛ ففشلت محاولاتهم وكانت نتيجتها وبالاً عليهم حيث قتل خلفاء وعزل آخرون بعد أن سملت عيونهم، كما قتل العديد من الوزراء، على أنه يجب أن نشير إلى أن لهؤلاء الوزراء دور في تصديع المكانة الإدارية، وتدهور منصب الوزارة نتيجة انقساماتهم وحسدهم وتخاصمهم وطمعهم

(1) عمر، <u>الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية</u>، ص 133-134.

(2) اليوزبكي، <u>مؤسسة الوزارة</u>، ص203 وما بعدها.

ودسائسهم ضد بعضهم البعض وضد الخليفة[1].

المطلب الثالث: الكوارث الطبيعية:

لقد حدثت في العصر العباسي الثاني بعض الأزمات والكوارث الطبيعية، والتي كان لها أثر في كبير في الحياة الاقتصادية، وخصوصاً على الجانب الزراعي، الذي تأثر كثيراً نتيجة هذه الكوارث والأزمات الطبيعية، ونتيجة لتأثر القطاع الزراعي فقد تأثرت باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة، التي تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الزراعي.

أولاً: الكوارث المتعلقة بالعامل المناخي:

من الكوارث والأزمات الطبيعية التي حدثت في العصر العباسي الثاني انحباس الأمطار وجدب الأرض، وشدة الحر والقحط والجفاف، أو اشتداد البرد والانجماد وتراكم الثلوج، أو الرياح الشديدة العاتية المحرقة للزرع. ومثال ذلك ما حصل في عام (260هـ) خلال فترة خلافة "المعتمد"، حيث اشتد البرد كثيراً، وأدى إلى إتلاف المزروعات، حتى أهلك البرد الأشجار والثمار والحنطة والشعير، وطالب الناس بالخراج على الغلات التي هلكت فاشتد الأمر عليهم كثيراً، حيث كانت ضريبة الزروع مفروضة عليهم بصرف النظر عن نضج الزرع والاستفادة منه، أو موته وعدم الانتفاع منه، وهذه كانت سمة الجباية في العصر العباسي الثاني[2].

وفي سنة (265هـ) من خلافة المعتمد أيضاً تعرضت بغداد وسوادها لموجة من البرد الشديد الذي استمر أياماً، وتسبب في موت عدد من الأهالي، وتدمير الكثير من المزروعات والأشجار في عدد من المناطق وبساتين السواد، وعلى أثره سقط الثلج في بغداد[3]، وفي سنة (266هـ) جمد

---

(1) عمر، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 134.

وسوف يورد الباحث في نهاية الرسالة ملحقاً بأسماء الوزراء الذين تسلموا منصب الوزارة في العصر العباسي الثاني.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 6 ص 136.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 6 ص 2089.

الماء في بغداد أياماً من شدة البرد، وذلك بعد موجة حر شديدة لا تطاق، الأمر الذي أثر على الزروع والشجر في السواد وأضر بالكثير منها(1).

وكانت سنة (284هـ) من خلافة المعتضد سنة قحط وجفاف؛ فقد انحبس نزول الأمطار، ولم يغث الناس ولا الزرع منها إلا بالقليل، "وغارت المياه في الأنهار والآبار، حتى احتاج الناس إلى الاستسقاء، فاستسقوا ببغداد مراراً، وآل حال الزرع إلى الموت، وبدت حقول السواد من الجفاف قفراء شاحبة، لا ترى فيها إلا جذوع خاوية وتربات تئن من الظمأ(2).

وفي سنة (289هـ) في بداية خلافة المكتفي، شهدت البصرة وسوادها هبوباً لرياح شديدة، أدت إلى قلع أعداد كثيرة من أشجار النخيل، ومات منها نحو ستة آلاف شخص لخسف رافق هذه الرياح(3). وفي سنة (296هـ) وهي السنة الثانية من حكم الخليفة "المقتدر"، عانت بغداد وسوادها برداً شديداً، وتساقطاً كثيفاً للثلج الذي تراكم وعلا من الصباح إلى صلاة العصر(4)، وفي سنة (308هـ) من خلافة المقتدر أيضاً، جاء في الشتاء بردٌ شديد أضر بالنخل والشجر، وسقط ثلج كثيرٌ، فتأذت الزراعة في السواد، وسقط عدد من الجسور فساءت أحوال الري، حتى توقف ري الأراضي وقلت إثر ذلك الغلال، ونشبت في بغداد أزمة عارمة لارتفاع الأسعار(5).

وفي سنة (314هـ) في زمان المقتدر، كان البرد شديداً وقاسياً، أعقبه سقوط الثلج بكثرة، الأمر الذي تسبب في إتلاف أكثر الشجر والنخل في بغداد وسوادها، وتلف شجر الأترج والتين والسدر، وجمد الشراب والماورد والخل، وجمدت الخلجان الكبار من دجلة ببغداد، ودجلة بأسرها بالموصل حتى عبرت الدواب عليها، ثم انكسر البرد بمطر وقع، وساءت أحوال الري من جديد،

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 6 ص 178.
(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2161.
(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص293.
(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2190.
(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص194.

وتعطلت قنوات جديدة[1]. وفي ربيع الأول من سنة (329هـ) وفي مستهل خلافة "المتقي بالله"، عانى الناس في العراق من القحط لانحباس الأمطار التي لم تسقط إلا مرة واحدة خفيفة لم يسل منها ميزاب، وجاع الناس في هذه السنة لارتفاع الأسعار وشدة الغلاء، حتى أكلوا الحشيش، فكثر الموت فيهم، وهلك الكثيرون من الجوع والمرض. وجفت الأراضي ودب الموت في أوصال المزارع والحقول، وهلك الشجر والثمر[2]. وفي سنة (331هـ) من زمن هذا الخليفة تعرضت البلاد لموجة حر شديد لا تطاق، دامت قرابة الشهرين، تزداد في غير نقصان، حتى جفت معظم الأراضي وهلك أكثر ما فيها من الأشجار والمحاصيل[3].

ثانياً: الكوارث الطبيعية:

ومثالها ما حدث في سنة (258هـ) في زمن "المعتمد"، وقعت منطقة قرب البصرة تحت تأثير زلزلة شديدة أهلكت من أهلها قرابة العشرين ألفاً، وهدمت أكثر المنازل والقناطر في المدينة[4]. وفي سنة (270هـ) من خلافة المعتمد أيضاً انشق ببغداد في الجانب الغربي منها من نهر عيسى شق، فغرق الدباغين وأصحاب الساج بالكرخ، حيث ذكر أنه أهلك سبعة آلاف دار ونحوها، وقد أغرقت مياه البثق المنفجرة حقول وبساتين هذه القرية التي كانت عامرة بأشجارها وغلاتها، وربما نالت من قنطرتها الوحيدة فباتت دماراً من خراب زرعها وفساد ثمرها، الذي توقف وصوله إلى سوق بيعه في الكرخ فتأثر جراء ذلك وارد الزراعة[5].

وفي سنة (303هـ) من خلافة المقتدر، اشتعلت النيران في معظم بغداد واحترقت أكثر المدينة، وقد تأذت الأشجار واحترقت أجزاء كبيرة من الأراضي والحقول المزروعة، وفي سنة

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص405.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص6-7.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص26.

(4) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج6، ص2072، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص30.

(5) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص584.

(307هـ) في أيام المقتدر أيضاً، وقع بالكرخ من بغداد حريق عظيم هلك فيه من الناس خلق كثير، واحترقت أكثر دورهم، وكثيراً من الأشجار والأراضي المزروعة في المدينة[1].

وفي سنة (311هـ) من عهده أيضاً، عاشت الزراعة في البلاد وضعاً مؤلماً مريراً، عانى منه الأهلون، وأصيب الاقتصاد بضربة قوية أعيته فأعجزته؛ إذ وافى العراق جراد بأعداد هائلة وكثرة انتشاره في المزارع والحقول حتى أتلف الشجر والزروع والثمر، حتى أن هذه السنة من حكم المقتدر سميت "سنة الدمار"؛ لشدة وطأتها على الناس والأرض[2].

أما في سنة (319هـ) في أواخر عهد الخليفة المقتدر فقد عانت مدينة تكريت والسواد من سيل جارف من الأمطار الشديدة، تسبب في غرق مئات الدور والدكاكين في الأسواق، واشتدت حدة جري السيل، وغرق خلق كثير من الناس، ودفن المسلمون والنصارى مجتمعين، ومع غرق البشر، غرقت أعداد كثيرة من الحقول والمزارع فانتكست أحوال الزراعة وأعمال الري[3].

وقد شهدت سنة (327هـ) في عهد الراضي، تساقطاً لأمطار غزيرة تحولت إلى برد كبير، تسبب في تدمير واجهات وحيطان كثيرة من منازل بغداد، ثم جاء ظهور لجراد كثير انسحب أذاه مع ما كان من أثر التساقط الكثيف على الزروع والمحاصيل في بغداد وسوادها، فأضرها وأتلف كثيراً منها[4]. وفي التاسع من جمادى الآخرة من سنة (329هـ) أي في بداية خلافة المتقي، هطلت أمطار عظيمة برعود قوية وبروق شديدة، تأذت منها أكثر الأشجار والمحاصيل في بغداد وسوادها، حتى أنها لشدتها تسببت في إسقاط رأس القبة الخضراء التي في قصر أبي جعفر المنصور وكانت علماً مشهوراً في بغداد، ومأثرة من مآثر بني العباس العظيمة[5].

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص365.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص 189، وص218. ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص 379، وص393.

(3) عريب القرطبي، **صلة تاريخ الطبري**، ص97.

(4) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص189.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص6.

وفي سنة (331هـ) عمَّ العراق بشكل عظيم نوع من الجراد، أهلك الأشجار والثمار وأفسد الغلال في الأراضي والبساتين، الأمر الذي تسبب في ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، وكان في هذه المصيبة فائدة كبيرة وحظاً للفقراء الذين وجدوا فرصة بشراء الخبز بعد غلائه الشديد وحرمانهم منه[1].

وفي جمادى الأولى من سنة (332هـ) عاشت بغداد أياماً عسيرة؛ بسبب كثرة الأمطار التي أدت إلى هدم أكثر المنازل وتساقط حيطان وأعمدة أعداد كبيرة من الأبنية، ومات خلق كثير تحت الهدم، وغزر الهطول مرة أخرى في شباط من هذه السنة، فجاء مطر عظيم وسيل، وبرد الهواء في آذار ووقع جليد كثير فاحترق أكثر الزرع، كانت الأمطار كثيرة جداً، وكان السيل جائراً جرف معه الأخضر واليابس، وبعد موت البشر وتلف الزروع، انتشرت رائحة الموت في الدروب والطرقات، وفي المزارع والأراضي، واقتلع السيل الأشجار وأتلف الترب والمحاصيل، ودمر السدود وخرب القنوات والترع، فانقطعت إمدادات إرواء الأراضي فنقص الانتاج وارتفعت أسعار الغلال، واضطربت الأسواق، واختلت حركة البيع والشراء، وعانى الناس الفقر والجوع[2].

ثالثاً: الفيضانات:

ومثال ذلك ما حدث في سنة (285هـ) في زمان المعتضد، حيث زادت مياه دجلة زيادةً مفرطةً، لم ير مثلها، فتهدمت أبنية كثيرة حوله، كما جرفت المياه المندفعة بشدة أعداداً كثيرة من الأشجار، ودمرت المحاصيل في الأراضي والمزارع[3]. وفي سنة (289هـ) في صدر خلافة المكتفي، زادت مياه دجلة زيادة كبيرة، بلغت خمسة عشر ذراعاً، حيث ارتفع الماء ودمر القناطر والجسور، وأغرق خلقاً كثيراً وأشجاراً وغلات ومواشٍ[4]. وفي سنة (292هـ) في عهد المكتفي زادت دجلة من جديد زيادة مفرطةً، تسببت في هدم المنازل التي على شاطئيها من الجانبين، وأغرق

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص27.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص97.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج12، ص378.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص292.

الفيضان من الزروع والغلال ما أتلف الأراضي ودمر المزارع[1].

وفي سنة (300هـ) من أيام المقتدر، ارتفع مد مياه دجلة وزاد مداً عظيماً، وكثرت الأمطار، ومات في المد كثير من الناس في بغداد وسوادها، وغرقت أراضٍ عديدة، وهلكت أشجارٌ وبساتين، وكان من ينجو من المد العنيف يباد من الداءات والعلل التي انتشرت في بغداد بين الناس[2].

وفي سنة (315هـ) من سني حكمه أيضاً، كانت زيادة دجلة كبيرة؛ إذ بلغت اثني عشر ذراعاً، ورغم أن هذه الزيادة كانت أقل من سابقتها التي حصلت في سنة (310هـ) إلا أن الضرر الذي نجم عليها كان بالغاً؛ وامتد ليشمل الجسور التي دمرت، والقناطر والقنوات التي خربت، ناهيك عن تلف المحاصيل والزروع في أراضي السواد، وفي المزارع المنتشرة في قرى ومدن البلاد[3].

وفي سنة (316هـ) وبعد مضي عام واحد فقط على زيادة دجلة الأخيرة، أفاقت بغداد على غرق ابتلع من أهلها خلقاً كثيراً، ودمر الزرع واقتلع الشجر؛ ففيها زادت دجلة بغتة زيادةً مفرطةً، قطعت الجسور ببغداد، وغرق من الجسارين جماعةٌ، وبلغت زيادة الفرات اثني عشر ذراعاً، حيث إن تزامن زيادة الفرات مع زيادة دجلة جعل الخطب جللاً والدمار كبيراً، وكان الخراب نتيجة محتومة لهاتين الزيادتين[4].

وفي سنة (328هـ) من أيام الراضي، بلغت زيادة الماء في دجلة تسعة عشر ذراعاً، وبلغت زيادة الفرات إحدى عشر ذراعاً، وانبثق بثق من نواحي الأنبار فاجتاح القرى وغرق الناس والبهائم والسباع، وغرق شارع الأنبار فلم يبق فيه منزل، وتساقطت الدور والأبنية، وانقطعت بعض القنطرة العتيقة والجديدة[5].

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج6، ص301.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص133.

(3) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص265.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص273.

(5) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج13، ص382.

وفي سنة (329هـ) وفي أواخر حكم الراضي، انتكس الري لتدمير أكثر وسائله، حيث أفاقت بغداد على فيضانين لدجلة والفرات جددا الموت؛ حيث هلك معظم البشر وخربت الأراضي والمزارع، وغرق الثمر، ففيها زادت الفرات أحد عشر ذراعاً، وانبثق بثق من نواحي الأنبار، فاجتاح القرى وغرقها وغرق الناس والبهائم والوحش والسباع، وغرق شارع الجانب الغربي وغرق شارع باب الأنبار، فلم يبق منه منزل إلا وسقط، وزادت دجلة ثمانية عشر ذراعاً[1]. وقد وصف مسكويه هذا الحادث فقال: "وفيها (أي في سنة 329هـ)، ابنثق نهر الرفيل[2] ونهر بوق[3]، فلم يقع عناية – قبل حدوث هذه البثوق– بتلافيهما حتى خربت بادوريا[4] بهذين البثقين بضعة عشر سنة"[5].

وفي سنة (330هـ) من زمن المتقي، جاء مطر كأفواه القرب، وامتلأت البلاليع وفاضت، ودخل دور الناس، وبلغت زيادة دجلة عشرين ذراعاً[6]. وكان مرد ذلك وخيماً على حياة الزراعة والري في البلاد، وقد ازداد الأمر فيهما سوءاً في هذه السنة من حكم المتقي؛ حين انبثق النهروان نتيجة سوء تصرف ابن رائق وجنده، ويصف الصولي أثر ذلك بأنه "خرب الدنيا وغلت الأسعار، وبقيت مرتفعة إلى حوالي 334هـ[7]، حيث دام الغلاء، وكثر الموت، وشغل الناس بالمرض والفقر، وتقطعت السبل، وترك التدافن للموتى، واشتغل الناس عن الملاهي واللعب[8].

ومن خلال ما سبق يظهر أن العراق قد عانى في العصر العباسي الثاني من الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، وانتشار الجراد، والزلازل، وغيرها من الكوارث، حيث أدت إلى تدهور

---

(1) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص403.

(2) نهر الرفيل: نهر يصب في نهر دجلة في بغداد، مأخذه من نهر عيسى، عليه قنطرة تسمى قنطرة الشوك، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 414.

(3) نهر بوق: يقع قرب بغداد، من الناحية الجنوبية، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 4 ص 150.

(4) بادوريا: منطقة تقع بالجانب الغربي من بغداد، انظر: ياقوت، **معجم البلدان**، ج 1 ص 253.

(5) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص9.

(6) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص19.

(7) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص25– 26، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص394.

(8) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج14، ص19.

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للناس، كما أدت إلى انتشار الأمراض والأوبئة بين الناس، وفي المطلب الرابع سوف يتناول الباحث بعض الأزمات الاقتصادية المتعلقة بالأمراض والأوبئة.

المطلب الرابع: الأمراض والأوبئة:

ومن الأزمات التي عانت منها الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني مسألة الأمراض والأوبئة والعلل، حيث يذكر ابن الأثير في أخبار سنة (258هـ) عن وقوع الوباء في منطقة "كور دجلة"، ما أدى إلى هلاك خلق كثير ببغداد وواسط وسامراء[1].

وكذلك سنة (300هـ) حيث ذكر الطبري في أحداث هذه السنة كثرة الأمراض والعلل في بغداد، بحيث كلبت الذئاب والكلاب في البادية، فكانت تطلب الناس والدواب والبهائم، وإذا عضت إنساناً أهلكته[2]، كما ويذكر الطبري في أحداث سنة (301هـ) كثرة الوباء في بغداد، حيث انتشر نوعان من الوباء: الأول يسمى "حنيناً" والثاني "الماسرا"، وكانت الحنينا سليمة، أما الماسرا فكانت عبارة عن طاعون قاتل[3]. ويذكر ابن الجوزي في أحداث سنة (324هـ) أنه وقع فيها الطاعون، واقترب بذلك الموت وخاصة بين الضعفاء، وكان يحمل على النعش أكثر من شخص، وربما بقي الموتى على الطريق، وربما ألقي في الحفرة الكبيرة أكثر من شخص[4].

أما في سنة (329هـ) فقد ذكر ابن الأثير وقوع وباء في هذه السنة، وكثر الموت حتى كان يدفن في القبر الواحد جماعة دون غسل ولا صلاة[5]، كما انتشر الوباء في سنة (330هـ)[6].

ويبدو أن هذا الواقع الصحي، وهذه السلسلة من الأمراض في بغداد، كانت من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار البيمارستانات فيها، وذلك لمعالجة المرضى، كما يضاف إلى العوامل السالفة

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص256.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص146.

(3) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج10، ص147.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج13، ص357.

(5) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص377.

(6) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص391.

الذكر اهتمام الخلفاء بالناحية الطبية، وبناء البيمارستانات، وتقديم الأموال والهبات للأطباء.

والبيمارستان كلمة فارسية الأصل مركبة من مقطعين، بيمار وتعني المريض أو العليل، وستان وتعني داراً أو موضعاً أو مكاناً[1]، ثم اختصرت هذه الكلمة لتصبح مارستان، وأصبحت تطلق على مستشفى المجانين فيما بعد[2].

وكانت البيمارستانات الإسلامية من أبرز الإبداعات في الحضارة الإسلامية، وقد وصفتها الألمانية هونكة بقولها: إن كل مستشفى مع كل ما فيه من ترتيبات ومختبر وصيدلية ومستودع وأدوية في أيامنا هذه، إنما هي في حقيقة الأمر نصب تذكار للعبقرية العربية...[3]. كما أدى انتشار تلك الأوبئة والأمراض إلى انتشار مهنة الطب، وانتشار الأطباء، إضافة إلى ترجمة كتب الطب من اللغات الأخرى، ومن أشهر الأطباء الذين قاموا بترجمة الكتب الطبية في العصر العباسي: الطبيب "حنين بن إسحاق"[4]، والطبيب "ثابت بن قرة"[5]، والطبيب "إسحاق بن حنين"[6]، والطبيب "سنان بن ثابت"[7].

---

(1) ابن جلجل، أبو دارد سليمان بن جلجل الأندلسي، **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق فؤاد سيد، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، مصر، القاهرة، عام 1955م، ص78.

(2) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص216، عيسى بك، أحمد، **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981م، ص4.

(3) هونكة، ويغريد، **شمس العرب تسطع على الغرب**، ترجمة فاروق بيضون وكمال الدسوقي، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة القامنة، عام 1993م، ص334- 335.

(4) حنين بن إسحاق: ولد سنة 194هـ، وكان ماهراً في الطب، إضافة إلى مهارته وخبرته في الترجمة، توفي سنة 260هـ، وله العديد من المؤلفات، انظر: القفطي، **أخبار العلماء**، ص 117-118.

(5) ثابت بن قرة: أحد الأطباء المشهورين في العصر العباسي الثاني، ولد سنة 211هـ، وتوفي سنة 288هـ، انظر: القفطي، **أخبار العلماء**، ص 80-84.

(6) إسحاق بن حنين بن إسحاق: أحد الأطباء في العصر العباسي الثاني، والده حنين بن إسحاق، خدم العديد من الخلفاء العباسيين، وتوفي سنة 298م، وله العديد من المؤلفات، انظر: ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء**، ص 274-275.

(7) سبق بيان نبذة عنه فيما مضى من صفحات الأطروحة.

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على الأزمات الاقتصادية

لقد ترتب على تلك الأزمات والأحداث الاقتصادية عدد من النتائج والآثار، وفيما يلي بيان بعض تلك النتائج.

المطلب الأول: النتائج المترتبة على الثورات والحركات السياسية:

لقد ترتب على قيام الثورات والحركات السياسية كثورة الزنج، وحركة القرامطة عدد من النتائج السلبية التي أثرت على الدولة العباسية بشكل عام، وعلى اقتصادها بشكل خاص، وفيما يلي بعض تلك النتائج[1]:

1- سيطرة الزنج والقرامطة وغيرهم على رقعة كبيرة من الأرض، تمتد بين الأهواز وواسط، وصولاً إلى البحرين، حتى وصل الحال إلى تهديد العاصمة "سر من رأى".

2- إلحاق الضرر الاقتصادي بتلك الرقعة الحساسة في الإنتاج، حيث تعطلت الزراعية في تلك الأراضي المروية والخصبة.

3- إرهاق الفلاحين المستقرين في جنوبي العراق، لأنهم اضطروا إلى تمويل الجيش العباسي، إضافة إلى تمويل حركة الزنوج في الوقت ذاته، وإلا اضطروا للنهب والاعتداء، حيث قام قائد الجيش العباسي بالتنكيل بالقبائل البدوية لأنها لم ترتدع عن تمويل حركة الزنوج.

4- غلاء الأسعار المفرط الذي أصيب به العراق والحجاز في عام (260هـ).

5- تضرر التجارة من خلال تعطل حركة المواصلات النهرية طوال تلك الحروب.

6- تضرر الكثير من الأنهار والترع التي حفرها الخلفاء العباسيون الأوائل لري الأراضي وتسهيل عملية استغلالها، حيث كان المقاتلون يقومون بسد الأنهر ليمنعوا سفن الطرف الآخر من المرور فيها.

---

(1) انظر في هذه النتائج: أبو طالب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، ص 211-212. زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج 2 ص 128.

وانظر أيضاً: علبي، أحمد، **ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد**، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1961م، ص 102

7- أدى اختلال الأمن في العراق إلى التأثير على الحركة التجارية، ومصادرة أموال التجار الكبار التي كانت مخبأة، حيث قام قائد الزنوج خلال الهجوم على البصرة بالاستيلاء على الكنوز المدفونة، حتى يسكن الناس ويظهر المستخفي ومن قد عرف بكثرة المال.

8- تدمير مدينة البصرة، والقضاء على معالمها الاقتصادية والعمرانية والثقافية، حيث لاقت أعمال الحرق والتدمير التي قام بها الزنوج استياء عاماً لدى أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على الأزمات المالية والكوارث الطبيعية، وفراغ خزينة الدولة:

لقد ترتب على الأزمات الاقتصادية والمالية التي مرت بها الدولة العباسية في العصر العباسي الثاني شيوع ظاهرة المصادرات للأموال في هذا العصر، وقد سبق في فصل النظام المالي بيان معنى المصادرة ومشروعيتها، وسوف أقوم في هذا المطلب ببيان بعض الأسباب التي أدت إلى شيوع ظاهرة المصادرات، وبيان بعض النتائج والآثار التي ترتبت على شيوع تلك الظاهرة.

أولاً: أسباب المصادرات:

تعود المصادرات في العصر العباسي، إلى عدة أسباب ودوافع، منها:

1- وضع بيت المال: فبعد مبايعة الخليفة "المعتز بالله" بالخلافة عام (252) وتسلمه السلطة، كانت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية، حتى أنه لم يجد ما يدفعه للجند، فكثرت مطالباتهم برواتبهم، فأشار عليه قائده "صالح بن وصيف"، باللجوء للمصادرات للحصول على الأموال، فقال له: "هؤلاء يطلبون أرزاقهم، وليس في بيت المال شيء، وقد ذهب هؤلاء الكتاب بالأموال... فقيدهم وطالبهم بالأموال، ولم يستطع الخليفة المعتز أن يفعل شيئاً، نظراً لضعفه أمام القائد التركي صالح بن

وصيف[1]. وقد استمر الوضع السيء لبيت المال، في خلافة "المعتمد على الله" خلال (256-279هـ)، مما دفع بأخيه وقائد جيشه "الموفق"، إلى الطلب من الوزير "صاعد بن مخلد"، أن يأخذ من التجار أموالاً على سبيل القرض، لكي يستعين بها في قتال "عمرو بن الصفار"، على أن يردها إليهم بعد أن يتحسن وضع بيت المال، فأخذ صاعد بالمماطلة، مما اضطر الخليفة إلى القبض عليه، ومصادرة جميع أملاكه[2].

أما في عهد الخليفة المقتدر فقد راجت المصادرات رواجاً كبيراً، بسبب اشتداد الأزمة المالية في عصره كما سبق، فكثيراً ما كان المقتدر يتجه إلى مصادرة أموال وزرائه والمقربين له، كلما ضاقت به الحال[3]. ونفس الشيء نجده في خلافة "المستكفي بالله" (333-334هـ)، ففي عام 334هـ وبعد وفاة أمير الجند القائد "توزون"، قام المستكفي بتولية ابن شيرزاد إمرة الأمراء فضاقت عليه الأموال ولم يجد ما يدفعه للجند وهنا لجأ ابن شيرزاد للمصادرات كوسيلة فعالة لفك تلك الأزمة، وللحصول على الأموال ثم أخذ في المصادرات، وقسَّط على العمال والكتاب والتجار، وسائر الناس ببغداد مالاً لأرزاق الجند، وأشتدت الضائقة، وأدى الأمر إلى أن كان يغمز على من عنده قوت من حنطة أعده لعياله، فيكسبه ويأخذه منه، وكثرت الضرائب، حتى تهاجر التجار من بغداد، وعاد هذا الفعل بالخراب وفساد الأمر[4].

2- الصراع على تولي الخطط والمناصب الإدارية: فقد كان للوضع المالي السيء دور في قبول بعض الخلفاء للسعايات والدسائس؛ ولهذا يلاحظ على فترة خلافة المقتدر التي تميزت بضائقة مالية حادة، نتيجة للإسراف الكبير، إضافة لتحكم نساء القصر وقادة الجيش بأمور الدولة، كثرة

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص387، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص216.

(2) الصابيء، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 278-279.

(3) الهمذاني، محمد بن عبد الملك، **تكملة تاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1397هـ 1977م، ص270.

(4) الهمذاني، **تكملة تاريخ الطبري**، ص352.

المؤامرات واشتداد الصراع على تولي خطط الدولة ذلك أن المقتدر وجد في هذا الصراع وسيلة للخروج من مأزقه المالي، وموردًا لا بأس به لسد حاجاته المالية، ومن هنا فلم يرفض المقتدر أية سعاية كانت ترفع إليه يكون مردودها ماليًا، سواء أكانت هذه السعاية، في وزير أو عامل أو والي، فيذكر عريب أن عامل فارس طاهر بن محمد بن عمرو بن الليث، كان قد أخر إيراد ما عليه من أموال فارس للخليفة عام (297هـ) مما أغضب المقتدر، فاستغل حاجب عمرو بن الليث ذلك، وكتب للمقتدر أن يوليه مكانه، وتعهد بإرساله الأموال، وقبضه على طاهر وإخوته وأرسلهم للخليفة فسجنوا وصودرت أموالهم(1).

وفي أثناء سجن الوزير "أبي الحسن بن الفرات" بعد وزارته الثانية، خشي الوزير "علي بن عيسى"، ومساعده "حامد بن العباس" من إطلاقه وعودته للوزارة، خاصة بعد ما أدى ما عليه من مصادرة، فعملا مؤامرة لمنع الخليفة من إطلاقه، فاتفقا مع عامل "ابن الفرات" على مصر، على الإدعاء بأنه كان يحضر لابن الفرات في كل شهر عشرة آلاف دينار، فأحضرا ابن الفرات لمناظرته، وأرسل الخليفة مساعده لحضور تلك المناظرة، وفيها أنكر ابن الفرات ذلك وقال: إذا اعترف العامل، فهو ملزم بأن يؤدي للخليفة في مدة حبسي، وهي ستة عشر شهرًا، مائة وستون ألف دينار، فعلم الخليفة بذلك، فأرسل لهم يطالبهم بالمال، مما اضطر "علي بن عيسى" و"حامد بن العباس" أن يدفعا المال عن ذلك العامل(2).

3- إهمال العمال والولاة لأعمالهم: لقد كان لإهمال العمال وموظفي الدولة، وسوء تصرفهم في أعمالهم، دور كبير في توجه الخلفاء إلى معاقبتهم، بعزلهم عن أعمالهم وسجنهم، وكثيرًا ما كان يرافق هذا العزل، مصادرة أموال العامل المعزول، فقد استمرت مصادرات العمال بسبب إهمالهم

---

(1) عريب بن سعد القرطبي، **صلة التاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1397هـ 1977م، ص35.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص 32-35.

وسوء تصرفهم في العصر العباسي الثاني، وإن كانت أقل منها في العصر العباسي الأول، نظراً للرقابة الشديدة التي فرضت على العمال في العصر العباسي الأول، فمما يذكر عن الخليفة "المستعين" – وهو أول خلفاء العصر العباسي الثاني – قيامه بمصادرة أملاك وزيره أحمد بن الخصيب ونفيه، وقد عرف عن هذا الوزير الطيش والتهور في عمله، وكان شديداً في معاملته مع الناس، فحدث أن ركب يوماً فرسه، فجاءه متظلم وشكا له حاله، فأخرج رجله من الركاب وزج المتظلم في صدره فقتله مما أغضب العامة فكثر الحديث عن تهوره وطيشه[1].

كما أن إهمال العمال في هذا العصر، وما كان ينتج عنه من نقص في أموال خزينة الدولة وانعكاسه على الخليفة، دفعت الخلفاء إلى مصادرة أموالهم والقبض عليهم، ولهذا قبض الخليفة "المقتدر" على وزيره "محمد بن عبيد الله الخاقاني" في عام (301هـ) وصادره بعد أن نقصت الأموال في أثناء وزارته، نظراً لسوء سيرته، إذ عرف عنه كثرة التولية والعزل، حتى قيل أنه ولي في يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة، وأخذ من كل واحد منهم رشوة، ولم يف لأحد منهم بعهد، كما ويذكر المؤرخون أن المقتدر عندما قبض على الوزير "الخاقاني" سلمه إلى علي بن عيسى بن الجراح لمناظرته واستخراج الأموال منه فقال ابن عيسى: "أخربت الملك، وضيعت الأموال، ووليت بالعناية، وصانعت على الولايات بالرشوة، وزدت على السلطان أكثر من ألف ألف دينار في السنة[2]. ويلاحظ من خلال هذه المناظرة أن نقص الأموال الواردة إلى الخزينة، هي المحور الذي دارت عليه مصادرة الخاقاني وعزله من منصبه، وربما لو لم يؤثر إهماله على خزينة الدولة لما عزله المقتدر عن وزارته وأبقاه في عمله.

4- الثروات الهائلة: تطورت المصادرات من حيث الأسباب، فلم تعد تقتصر على العوامل السياسية أو الاقتصادية، بل تعدتها إلى الطمع في أموال كل من يعرف عنه الثراء، وعلى هذا

---

(1) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 259.

(2) عريب، **صلة الطبري**، ص43.

يمكن القول أنه كلما ازداد وضع بيت المال سوءاً، كلما ازدادت معه مصادرات الأغنياء، حتى أصبح الشخص يصادر دون أن يعلم السبب الذي من أجله صودرت أمواله، كما فعل القائد "الموفق" بـ"لؤلؤ الطولوني" غلام "أحمد بن طولون" والي مصر، عندما قام بمصادرة أملاكه، على الرغم مما قام به لؤلؤ بمخالفته لمولاه أحمد، عندما أراد نقل الخلافة العباسية إلى مصر، بعدما أقنع الخليفة "المعتمد على الله" بالانتقال إلى مصر حتى يتخلص من سيطرة أخيه الموفق عليه[1].

ومن هنا فقد أدرك الخليفة "المعتضد بالله" ابن الموفق، بعد توليه الخلافة أن الثروة الطائلة التي كانت بين يدي الطولونيين، هي الدافع وراء تمردهم وخروجهم على سلطة الخلافة، مما جعله يفكر في طريقة لإخراج تلك الثروة من بين أيديهم، وقد كان له ذلك عندما قام بالزواج من قطر الندى ابنة خمارويه بن أحمد بن طولون، حيث أراد المعتضد من ذلك الزواج إفقار ابن طولون وإضعاف نفوذه المالي، من خلال جهاز ابنته قطر الندى، الذي فاق كل وصف، وهذا ما حصل بالفعل[2] فقد أفرغ التاجر "ابن الجصاص" خزائن خمارويه وكان قد وكله بتجهيز ابنته ومتابعة أمور الزواج، حتى قال خمارويه: "لعن الله ابن الجصاص أفقرني في السر"[3]، ويظهر في ذلك من خلال النص الذي ذكره أبو المحاسن عن الوضع الذي آلت إليه الدولة الطولونية، بعد وفاة خمارويه وتولية ابنه أبي العساكر فيقول: لما مات أبوه تقاعد عن مبايعته جماعة من كبار القواد، لقلة المال وعجزه عن أن ينعم عليهم، لأن أبا الجيش خمارويه كان أنفق في جهاز ابنته قطر الندى جميع ما كان في خزائنه[4].

وقد استطاع ابن الجصاص الذي عهد إليه بجهاز قطر الندى، أن يكون لنفسه ثروة طائلة من خلال ذلك، فيقال أن أكثر أمواله كانت من قطر الندى بنت خمارويه "فإنه لما حملها من مصر إلى

---

(1) الكندي، **الولاة والقضاة**، ص225.

(2) أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص35.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج2، ص315.

(4) أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص81.

زوجها المعتضد، كان معها أموال وجواهر عظيمة، فقال لها ابن الجصاص: الزمان لا يدوم ولا يؤمن على حال، دعي عندي بعض هذه الجواهر تكن ذخيرة لك، فأودعته ثم ماتت فأخذ الجميع"[1].

ومما يدل على عظم ما حصل عليه ابن الجصاص، ما فعله الخليفة "المقتدر بالله" به عندما صادره عام (299هـ) بحجة أن عبد الله بن المعتز قد اختبأ في منزله[2]، وفي الحقيقة يبدو أن الثروة الطائلة كانت بيد ابن الجصاص هي التي أغرت المقتدر ودفعته لمصادرته، ويظهر من خلال الحوار الذي دار بينه وبين الخليفة المقتدر بعد القبض عليه، دور الثروة في المحنة التي وقع فيها ابن الجصاص، فيذكر القيرواني أن المقتدر بعد أن قبض على ابن الجصاص وأراد قتله، قال له ابن الجصاص: "يا أمير المؤمنين إنه ابن عمك وقد لجأ إلى داري وأنا غائب عنها، فكتمت أمره لعل رأيك يحسن فيه، ولست بمضاد في خلافة، ولا قادح في مملكة، وقتلي لا ينفعك، وفي حياتي لك فائدة، قال: وما فائدة حياتك قال: قال أدفع إليك كل يوم ألف دينار، فترك ووفى في ذلك مدة"[3]، ويقول المسعودي: "وقد كانت لابن جصاص محن بعد ذلك في أيام المقتدر، وما كان من القبض عليه وما أخذ منه من الأموال بهذا السبب وغيره"[4].

ولا يعرف سبب آخر لمصادرة ابن الجصاص سوى كثرة ماله، نظراً لما ذكره الذهبي في السير: حيث قال: "وزادت أموال ابن الجصاص إلى الغاية، ونظرت إليه الأعين، فلما كان في سنة اثنتين وثلاث مائة، قبض عليه المقتدر وكبست داره، وأخذوا له من الذهب والجواهر ما قوم بأربعة آلاف ألف دينار"[5].

---

(1) أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة**، ج3، ص185.

(2) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص234.

(3) القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، **ذيل زهرة الآداب أو جمع الجواهر في الملح والنوادر**، المطبعة الرحمانية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1353هـ 1934م، ص 205-206.

(4) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص234.

(5) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ 1984م، ج14، ص 469- 470.

5- الانتقام الشخصي: تعتبر الأحقاد والتهم والخلافات الشخصية، من الأسباب التي كانت تقود في بعض الأحيان إلى المصادرة، جراء لجوء البعض إليها للانتقام ممن يرومون التخلص منهم، فعندما قبض على الوزير "إسماعيل بن بلبل"(1) وصودر في عام 278هـ قيد وألبس عباءة غمست في دبس، وأجلس في مكان حار، وعذب حتى مات، وفي عام (289هـ) وبعد أن تولى "المكتفي" الخلافة، قام بالقبض على "بدر المعتضدي" مولى أبيه "المعتضد" وقائد الجيش، وعلى جميع أسبابه وصادر أملاكه، نظراً للعداوة القديمة التي كان يضمرها لبدر منذ أيام أبيه المعتضد، إضافة إلى الدسائس التي حاكها الوزير "القاسم بن عبيد الله" ضده، وكن سبب ذلك أن الوزير القاسم كان قد أراد إخراج الخلافة من ولد المعتضد بعد وفاته، فعارضه بدر لولائه الشديد للمعتضد، فحقد القاسم على بدر وأخذ في الدس عليه لدى المكتفي، حتى أقنعه بخطره وبضرورة التخلص منه، فقام المكتفي بالقبض على بدر ومصادرة أملاكه وقتله(2). وفي خلافة المقتدر قام الوزير "ابن الفرات" بالقبض على "إبراهيم بن أحمد الماردانى" ومصادرته انتقاماً لما فعله بمكه من إهانه لأخت ابن الفرات، فيذكر أن ابراهيم الماذرائي حج عام (304هـ) قبل تولي "ابن الفرات" الوزارة، وكانت أخت ابن الفرات تعيش بمكة، فنزل إبراهيم منزلها ووبخها وأسمعها كلاماً غليظاً، فسارت إلى بغداد ووجدت أخاها قد أصبح وزيراً، فأخبرته بقصة إبراهيم، فحقد عليه وعزم على الانتقام منه، فانتظر حتى عاد من مكة فقام بالقبض عليه وبمصادرته(3).

6- عقوبة على العصيان والتمرد: فقد اتبع الخليفة "المستعين" أسلوب المصادرة في معاقبة كل من يخرج على سلطته أو يحاول إثارة الفتن داخل الدولة، ففي عام (249هـ) وثب أهل حمص بعاملهم "الفضل بن قاران الطبري" وقتلوه ونهبوا أمواله، فوجه لهم المستعين "موسى بن بغا الكبير" فقتل منهم

---

(1) إسماعيل بن بليل كان وزيراً للخليفة المعتمد لفترة طويلة من عام 265هـ إلى عام 277هـ ثم صودر وقبض عليه وتوفي في عام 278هـ، انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج 13 ص 199-202.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج6، ص 34-35.

(3) عريب، **صلة تاريخ الطبري**، ص 62-63.

مقتلة عظيمة، ودخل موسى حمص عنوة وأباحها ثلاثة أيام فانتهبت وطرحت النار في منازلها، وأنهبت أموال التجار[1]. وفي عام (280هـ) لم يخرج الخليفة "المعتضد" عن خطى أسلافه في معاقبته لبني شيبان بعدما كثرت حركاتهم وإثارتهم للفتن والقلاقل داخل الدولة؛ فخرج إليهم بنفسه، فنهب أموالهم وقتل منهم مقتلة عظيمة، وغرق منهم في نهر الزاب[2] مثل ذلك، وعجز الناس عن حمل ما غنموه فبيعت الشاة بدرهم والبعير بخمسة دراهم[3].

ثانياً: النتائج المترتبة على شيوع ظاهرة المصادرات:

على الرغم من انتشار ظاهرة المصادرات وشيوعها خلال العصر العباسي الثاني، إلا أن شيوع تلك الظاهرة كان له آثار سلبية كبيرة على الاستقرار السياسي، وعلى الحياة الاجتماعية، وعلى الوضع الاقتصادي داخل الدولة العباسية، وفيما يلي بيان بعض الآثار والنتائج للمصادرات.

1- أثر المصادرات في تثبيت سلطة الخليفة: حيث استخدمت المصادرات في بعض الأحيان كأسلوب للتقرب إلى العامة، حيث كان بعض الخلفاء يصادرون أموال الناس، ثم يحتفظون بالأموال المصادرة ويردونها إلى أصحابها بعد فترة، مما يسهم في تحسين صورة الخليفة عند الرعية في بداية عهده؛ فالمصادرة كانت لذنب والعفو عن الذنب من شيم الكرام. وقد أورد مسكويه قائمة بالمصادرات التي حصلت في زمن الخليفة المقتدر، والتي بلغت قيمتها ستة عشر ألف ألف دينار ونصف[4]، كما أورد الصابئ قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مصادرتهم في أثناء وزارة "المحسن بن الفرات" المرة الثالثة فقط، حيث بلغ المجموع ثمانية آلاف ألف دينار وأربعون ألفاً[5].

2- زعزعة نظام الخليفة: لقد أدت المصادرات في بعض الأحيان إلى أن تحاك المؤامرات ضد

---

(1) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، ج3، ص 234-235.

(2) هو نهر الزاب الأعلى، ويقع بين مدينتي الموصل وإربيل، انظر: الحموي، **معجم البلدان**، ج 3 ص 123.

(3) المسعودي، **مروج الذهب**، ج4، ص244، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج7، ص462.

(4) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 239-240.

(5) الصابئ، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، ص 245-246.

سلطان الخليفة، ومثال ذلك ما حصل أيام الخليفة "المعتمد" عندما طلب من وزير "سليمان بن وهب" مالاً، مقداره خمسمائة ألف دينار، وعندما علم ابنه عبد الله بما حدث لوالده ذهب إلى قائد الجيش "الموفق" وحرضه على حرب الخليفة المعتمد[1].

3- قتل الخليفة: حيث أدت مصادرات بعض القادة إلى خلع الخلفاء من مناصبهم، وقتلهم، كما حدث مع الخليفة المهتدي عام (256هـ)، حيث علم القادة الأتراك بما يدبر لهم الخليفة، فقاموا بخلعه وقتله[2].

أما فيما يتعلق بأثر المصادرات على الوضع الاجتماعي في الدولة العباسية فقد انسحب أثر المصادرات على معظم مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة؛ إذ كانت لها آثار سلبية وأخرى إيجابية؛ وفيما يلي بيان ذلك:

1- تمرد العامة: لقد أدى انتشار المصادرات وما رافقها من ارتفاع الأسعار، وقلة الأقوات وشعور العامة بالظلم إلى محاولة التمرد على الوضع القائم، ولفت نظر السلطة الحاكمة إلى ما يمارس على العامة من ظلم وتعسف، وهناك أمثلة عديدة على التمردات التي تقوم بها العامة، والتي كانت مرتبطة بالمصادرات، ففي سنة (299هـ) قام الخليفة "المقتدر" بعزل ابن الفرات عن الوزارة وقبض عليه، فاجتمعت أسباب المنكوبين، يدعون على ابن الفرات ويضجون، وحاول القائد "مؤنس" دفعهم، ولكنه لم يقدر على ذلك، واستمرت الفوضى حتى لقي الناس من ذلك شدة شديدة ثلاثة أيام بلياليها إلى أن سكنت الفتنة[3]. وقد كان لمثل هذه الثورة التي استمرت ثلاثة أيام، آثارها على الوضع الاقتصادي؛ حيث تعطلت الأعمال، وخربت الأسواق، وبالتالي صاحبها أثر سيء على استقرار المجتمع، حيث أدت الى انتشار الفوضى، وقد أدى هذا في النهاية إلى زعزعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأثر سلباً على استقرار المجتمع.

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج 8 ص 96-97.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج 9 ص 456، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 228.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص 63-64.

وكانت أشد الاحتجاجات التي قامت بها العامة، وأدت إلى سوء الأوضاع قد وقعت في سنة (308هـ) عندما ضمن الوزير "حامد بن العباس" خراج بغداد للخليفة "المقتدر"، حيث أكثر من نهب الأموال، والمصادرات إلى أن ضجت العامة[1]. وكان سبب تهيج العامة هو غلاء الأسعار، وتعذر الوصول إلى الطعام[2].

حيث يلاحظ مما سبق أثر غلاء الأسعار في نفوس العامة، حيث أدت كثرة الضرائب والمصادرات إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي تعذر شراء الحاجات وخاصة للفئة الفقيرة من الناس، مما دفع العامة إلى مهاجمة الدكاكين والاشتباك مع رجال الدولة، فوقع القتل بين الطرفين، فاضطربت الأحوال الاجتماعية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وانسحبت آثارها على الحالة السياسية بسبب فقدان السلطة لهيبتها في نظر الرعية، وقد أدت الثورات أيضاً إلى خراب الكثير من المنشآت العمرانية والاقتصادية في الدولة، حيث سارت العامة إلى الجسور وهدموها وحرقوها، وفتحوا السجون، ونهبوا دار صاحب الشرطة وغيره من رجال الدولة، ولم تسكن العامة في حركتها هذه إلا بعد أن حققت هدفها، فتقدم الخليفة "المقتدر" بنفسه لتسكين العامة، وأمر بفتح الدكاكين والبيوت، وبيعت الحنطة بنقصان خمسة دنانير عن سعرها السابق، وبيع الشعير بحسب ذلك، وطالب التجار والباعة أن يبيعوا بمثل ذلك[3].

ومن ثورات العامة أيضاً ما حدث عام (311هـ) حين اعترض "أبو طاهر بن أبي سعيد الجنابي" قافلة الحج ونهبها وترك من فيها يموت جوعاً وعطشاً، فثارت بغداد لذلك، وانتهزت نساء الذين صودروا الفرصة وسرن يحرضن في الشوارع يلطمن ويصرخن، وانضم إليهن حرم المنكوبين

---

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص 71-73.

(2) الأصفهاني، حمزة بن الحسن، **تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 152-153.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص74.

الذين نكبهم الوزير "ابن الفرات"، لتأجيج نيران الفتنة، وزيادة لهيب الثورة[1].

2- إفقار الأغنياء: لقد أدت مصادرة أموال الأغنياء إلى إفقارهم وسوء أحوالهم، حيث ذهبت أموالهم بالمصادرة، فمنهم من اتجه الى العمل الحقير في بعض الأسواق ومنهم من ساء حاله، ومات في حسرته على أمواله، وقد اضطرت المصادرة بعض الأشخاص إلى الاشتغال بأعمال بسيطة حتى يستطيعوا العيش، بعدما كانوا ذوي أمر ونهي، فقد اضطر "هارون بن غريب"[2] بعد مصادرته إلى خدمة ناصر الدولة في كل شهر بمائة دينار، في حين قبل مصادرته كان ينفق أمثالها[3]، كذلك اضطر العامل "علي بن يزيد" صاحب البريد بعد مصادرته إلى اقتناء دابة ويعمل عليها حى يكسب عيشه وعيش غلامه[4].

3 – عدم تكدس الأموال بأيدي فئة معينة: حيث يتضح عند دراسة الأثر الاقتصادي للمصادرات مدى انتشار المصادرات في العصر العباسي، وكيف كان لهذا أثره في جمع أكبر قدر ممكن من الأموال بطرق غير مشروعة، وقد أدى هذا في النهاية إلى تركز الأموال بأيدي فئة معينة من أفراد المجتمع، وهي فئة رجال الدولة والتجار، ومن البدهي أن يكون لهذه النتيجة في التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع، مما أدى بالتالي إلى الفروق الشاسعة بين أفراد المجتمع.

ورغم مساوئ تكدس الأموال بأيدي فئة معينة إلا أن المصادرات من ناحية أخرى قد جاءت بنتائج إيجابية على الدولة؛ حيث أدت في كثير من الأحيان إلى تعديل أوضاع بيت المال، من خلال زيادة مقتنياته من الأموال، وإلى عدم تركز الأموال بأيدي فئة محددة من الناس.

4- تهريب الأغنياء للأموال: لقد حاول كثير من الأغنياء عند تعرضهم للمصادرة التظاهر بالفقر،

---

(1) الصابئ، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، ص 57-58، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج8، ص 147- 149.

(2) هارون بن غريب: أحد قادة العصر العباسي الثاني، كان أبوه خال الخليفة المقتدر، لذلك عرف بابن الخال، وكانت إقامته ببغداد وينتدبه الخليفة المقتدر للمهمات، إلى أن مات أبوه سنة 305هـ فولاه المقتدر جميع أعمال أبيه، وكان له دور في قمع الثورة في بغداد عام 308هـ كما قاتل القرامطة سنة 316هـ، وتوفي سنة 322هـ في خلافة الراضي بالله، انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج 8 ص 62.

(3) الهمذاني، **التكملة**، ص271.

(4) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج1، ص 299-300.

أو الهروب بالمال عند حدوث الأزمات والاضطرابات، ولم يقتصر الأمر على تهريب الأموال، بل تظاهر أصحاب الأموال بالفقر خوفاً من المصادرة، وأنكر الكثير منهم امتلاكه للمال، ومثاله ما حدث مع "الفضل بن جعفر" الذي اتهم بتحريض الجند "الساجية[1] والحجرية" على الثورة، فقام القاهر بالقبض عليه وأمر الوزير الخصيبي بمصادرته بثلاث مائة ألف دينار فقال الفضل: "لو كنت ذا مال، لكانت لي ضياع ودور وخدم ومروءة بحسبها"[2].

كما كان لانتشار المصادرات بأنواعها المختلفة في العصر العباسي أثره الواضح على الحياة الاقتصادية، حيث أثرت على الوضع المالي للدولة وعلى النشاط الاقتصادي للناس من تجارة وزراعة؛ فانعكس ذلك على نشاط الأسواق من حيث عدم ثبات الأسعار من فترة إلى أخرى، وهذا له أثر فعال على الوضعين الاجتماعي والسياسي للدولة.

ورغم هذه الآثار السلبية للمصادرات على الوضع الاقتصادي إلا أنه لا يمكن تجاهل الأثر الإيجابي لها؛ وهو أنها وفرت في كثير من الأحيان لبيت المال دخلاً مالياً، خاصة في أوقات الأزمات التي كانت تمر بها الدولة، حيث لجأت الدولة إلى المصادرة كأسلوب لسحب الأموال من الرعايا، وتغطية العجز المالي في بيت المال، وسد النفقات المترتبة على الدولة، وأدى هذا في بعض الأحيان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي في الدولة، حيث غطي العجز المالي في بيت المال، وخففت الدولة من حدة اكتناز جباة الأموال للمبالغ الطائلة من الأموال، بالاستفادة منها في دفع رواتب الجند وتغطية نفقات الدولة، إلا أن هذا الأمر دفع الأغنياء إلى دفن أموالهم ومحاولة إخفائها كي تسلم من المصادرة، وفيما يلي بيان الآثار والنتائج الاقتصادية لشيوع ظاهرة المصادرات.

1- دفن الأموال وإخفائها: لقد أدى الشعور بالقلق لدى الكثير من الأغنياء ورجال الدولة بسبب

---

(1) الجند الساجية: هم فرقة عسكرية نسبت إلى يوسف بن أبي الساج أحد عمال الخليفة المقتدر بالله، وقد عظم شأنهم في زمن الخليفة القاهر بالله ابن المعتضد، انظر: ثابت، نعمان، **العسكرية في عهد العباسيين**، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، العراق، طبعة عام 1987م، ص 180.

(2) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج1، ص287.

مصادرة أموالهم، إلى اتخاذهم وسيلة للحفاظ عليها وذلك باللجوء إلى إخفائها ودفنها في أماكن عديدة مثل الأبار والمطامير[1] والقبور والصحراء والبساتين والقصور، وغيرها من الأماكن التي كان أصحاب الأموال يجدون فيها الأمان لأموالهم، وبذا لا يتم التداول بها. ومن الجدير بالذكر أن بعض الأموال التي دفنت قد ضاعت بسبب عدم إبلاغ صاحبها عن مكانها أو لتغير معالم أمكنة الدفن، ولذلك كله عائد لخوف أصحاب الأموال من مصادرة الدولة لهم.

ومن ذلك ما حدث عام (255هـ) عندما خلع الأتراك الخليفة المعتز وقتلوه نتيجة لتأخر أرزاقهم، فخشيت أمه قبيحة على أموالها من المصادرة وقامت بدفن تلك الأموال في مطمورة تحت الأرض، قيل أن فيها ألف ألف دينار، ووجد لها في صندوق عدد كبير من الجواهر[2].

كما وجد للقائد "بجكم" مال مدفون في الصحراء يقدر بألف ألف دينار، وقد بذل للحفارين بأن يأخذوا التراب الذي يخرج ويغسلوه ويأخذون فيه ما يجدون من العين والورق بأجرتهم فامتنعوا، فأطلق لهم ألفي درهم، وتقدم بغسل التراب فغسل، فأخرج منه ستاً وثلاثين ألف درهم[3].

ولم يقف الأمر بأصحاب الأموال إلى إخفاء أموالهم بالطرق التقليدية، بل تحايل الدافنون على الدولة في طرق دفنها، فيورد التنوخي أنه قد وجد لحامد بن العباس في نكبته التي قتل بها في بئر له أربع مائة ألف دينار عيناً، دلَّ عليها لما اشتدت به المطالبة[4].

وأن القلق على الأموال كان عند المصادِر والمصادَر؛ لأن من يصادر ويكنز الأموال كان دافعه لجمع الأموال هو الخوف من المصادَرة، وقد أدى هذا إلى وجود أغرب الأساليب في محاولة إخفاء الأموال، وبلغ التحايل في إخفاء الأموال حتى أن القبور لم تسلم من ذلك، ففي عام (317هـ) خُلِع الخليفة "المقتدر"، ونهبت دار الخلافة وأخذ منها الشيء الكثير، ووجد لأم المقتدر خمس مائة

---

(1) المطامير: جمع مطمورة، وهي حفرة تحت الأرض.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص 394-395.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص372.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج6، ص183، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج14، ص357.

ألف وقيل ست مائة ألف دينار، كانت قد دفنتها في قبر في تربتها، فحملت إلى بيت المال[1].

ولما كانت السلطة تعلم بوسائل هؤلاء بدفن أموالهم، فقد كانت تقوم بتدمير المنشآت العمرانية وبساتين الفلاحة بحجة البحث عن تلك الأموال، فتقطع الأشجار، وتتلف المزروعات، وهذا زاد الوضع الاقتصادي اضطراباً، ومثال ذلك ما حدث عندما صادر الخليفة "المتقي" أمير الجيش القائد "بجكم"، إذ قام بتخريب بستانه بحثاً عن أمواله التي دفنها، فاستخرج من البستان أموالاً طائلة كان قد دفنها في خوابي ودنان كثيرة[2].

ومن ناحية أخرى فإن بعض المصادَرين وبعد اطمئنانهم إلى سلامة أوضاعهم ونسيانهم من المصادرة، كانوا يقومون بالبحث عما دفنوه في بساتينهم، وفي ذلك أيضاً تخريب للزراعة، وأمثاله ما ساقه لنا التنوخي عن مصادرة التاجر ابن الجصاص عام (302هـ) فقد اضطر ابن الجصاص إلى إخفاء ما معه من ذهب وجوهر في بساتينه، وعندما خرج من السجن أخلى داره وقام بنفسه ومعه غلام بنثر البستان بين يدي ابن الجصاص، حتى وجد الجميع الجوهر ولم تضع منه واحدة[3].

وتسبب إخفاء الأموال في تخريب بعض الأبنية التي كانت تدفن فيها الأموال، أو يدعى أنها دفنت بها، فعندما خُلِع الخليفة "القاهر بالله" سنة (322هـ) وسُمِلَت عيناه، طالبه الخليفة "الراضي" بالأموال التي معه، بعدما سمع أنه دفن أموالاً عظيمة في قصره، فلم يستجب له، وبعد إلحاح استجاب للراضي وقال له: "إحفر في المكان الفلاني والمكان الفلاني، وأخذ يتتبع الأماكن التي بناها أحسن بناء حتى خربها كلها، ولم يجدوا شيئاً، فقال لهم: والله مالي مال ولا كنت ممن يدخر الأموال، فقالوا له: لما تركتنا نخرب هذه الأماكن فقال: "لأني كنت عملتها لأتمتع بها فحرمتموني

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص 26-28.

(2) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص167.

(3) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص 26- 28.

نور عيني، فحرمتكم التمتع بها"[1]. وقد تعرضت دار "بجكم" أمير الجيش أثناء مصادرته لنفس المصير من التدمير والتخريب بحثاً عن الأموال التي دفنها، فوجد "المتقي" في داره أموالاً لا تحصى "فيقال أن الآلات والفراش نقل إلى دار الخلافة في السفن والزواريق في مدة أربعين يوماً، والمال كان ألف ألف وست مائة ألف دينار"[2].

2- أثر المصادرات على الأسعار:

لقد لعبت المصادرات في العصر العباسي دوراً بارزاً في التأثير على النشاط الاقتصادي للأسواق؛ فالقوى الاقتصادية الفاعلة في المجتمع آنذاك هم أصحاب التجارات وما اتصل بها، والبضائع والناس باعتبارهم المستهلكين، وعند تعرض أحد هؤلاء للنهب والمصادرة وضياع رأس ماله كانت ترتفع الأسعار، فقد تعرض الكثير من التجار في العصر العباسي للمصادرة، ومن ذلك ما حدث للتجار عند استيلاء "أبي عبد الله البريدي" على بغداد، حيث صادر التجار وأخذ أموالهم[3].

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الأمر دور في ارتفاع الأسعار؛ فعندما يتعرض التاجر لمصادرة أمواله، فإنه يحاول تعويض ما أُخِذ منه برفع الأسعار؛ فعندما يتعرض التاجر لمصادرة أمواله، فإنه يحاول تعويض ما أخذ منه برفع أسعار البضائع المتبقية لديه، ويؤدي هذا إلى ضعف القوة الشرائية عند الرعية، وإلى كساد البضائع وبالتالي ركود الحركة التجارية في الأسواق.

وتجدر الإشارة هنا الى أن مصادرة التجار لا تكون فقط بأخذ رأس المال أو البضائع منهم مباشرة، بل قد تلجأ الدولة إلى أسلوب آخر ذي فعالية هامة على الأسواق والاسعار، وقد أوضح ابن خلدون ذلك بقوله: "ويتم ذلك بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء... وتعود خسارة ما بين الصفقتين على رؤوس

---

(1) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص 26-28، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص167.

(2) التنوخي، **نشوار المحاضرة**، ج1، ص 26-28، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص167.

(3) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص249.

أموالهم، وقد يعم ذلك أصناف التجار المقيمين بالمدينة والواردين من الآفاق لشراء البضائع... فتكسد الأسواق، ويبطل معاش الرعايا[1].

وقد ارتبط ارتفاع الأسعار في الأسواق كما هو معروف بقوانين العرض والطلب، ولكنها زادت في أوقات الأزمات التي تتعرض لها الدولة، من ثورات أو حصار أو زيادة في الضرائب المفروضة على الأسواق، نتيجة لعدم وصول البضائع وتزويد الأسواق بها، فتقل البضائع ويرتفع سعرها وذلك خاضع لقانون العرض والطلب، ومثال ذلك ما حصل في عام (268هـ) عندما حوصرت مكة من قبل أبي المغيرة المخزومي، وتحصن بها واليها هارون بن محمد بن إسحاق الهاشمي، نهب المخزومي الطعام من جدة، وحرق بيوت أهلها، فغلت الأسعار[2].

كذلك الحال في سنة (330هـ) وبعد أن استولى البريدي على بغداد، أخذ أصحابه في النهب والسلب، فأخذوا الدواب ونهبت الدور، وجعل على كل مقدار من الحنطة والشعير وأصناف الحبوب خمسة دنانير، وغلت الأسعار فبيع مقدار الحنطة بثلاث مائة وستة عشر دينار[3].

فالتاجر هنا عندما تزداد عليه الضريبة يلجأ إلى رفع السعر لتعويض الخسارة التي لحقته بازدياد الضرائب، ويلاحظ في معظم الأحيان أن العامة لم تقف موقف المتفرج عندما ترتفع الأسعار، ففي سنة (307هـ) ضَمِنَ "حامد بن العباس" أعمال الخراج والضياع الخاصة والعامة، فغلت الأسعار ببغداد، وكان "حامد بن العباس" وغيره من القادة يخزنون الغلال لرفع أثمانها، فثارت العامة نتيجة لذلك، مما اضطر الخليفة "المقتدر" إلى فتح مخازن الحنطة والشعير وبيع ما فيها، فرخصت الأسعار وسكن الناس، وكان سبب الغلاء احتكار "حامد بن العباس" للغلال ومنعه من بيعها في البيادر[4] وقيامه بتخزينها[5].

---

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، ج2، ص 854-855.

(2) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج9، ص612.

(3) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج2، ص 25-26، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص380.

(4) البيادر جمع بيدر، وهو الموضع الذي تداس أو تدرس فيه الحبوب، انظر: أبو يوسف، **الخراج**، ص 108.

(5) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج11، ص120، السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص609.

ومن خلال ما سبق يظهر أن الخلفاء والوزراء قد لجأوا إلى المصادرة لأسباب كثيرة أهمها الأزمات المالية التي كان يعاني منها بيت المال، إلا أن المصادرات وعلى الرغم من وجود بعض الآثار الإيجابية لها إلا أنه كان لها الكثير من الآثار السلبية، ، وقد انعكست تلك الآثار على جميع نواحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد طالت بنتائجها جميع فئات المجتمع دون استثناء بدءاً بالخليفة ورجال الدولة، وحتى عامة الناس، فقد اضطر الناس إلى إخفاء أموالهم، ومنعها عن التداول وكنزها خوفاً من مصادرتها على الرغم من حرمة الاكتناز، كما حصل ارتفاع في الأسعار اضطرت معه الدولة في الدولة إلى التدخل في تسعير السلع، على الرغم من حرمة التسعير لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"، كما أدت المصادرة إلى الاحتكار على الرغم من حرمته لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلا خاطئ"، وقوله: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى التي سبق بيانها.

المطلب الثالث: ظهور فئات العيَّارين والشطار:

لقد جاءت هذه الحركة نتيجة للتفاوت الاقتصادي، وما أدى إليه من تمايز طبقي داخل الدولة العباسية، فالشطار والعيارون هم الفئة الفقيرة من طبقة العامة المحرومة، حيث بلغت درجة الترف درجة لا توصف في حياة الطبقة الخاصة من الأغنياء، وتزامن ذلك من ازدياد الفقر والحاجة في صفوف العامة، حيث بدأت تنشأ تجمعات بشرية فقيرة، أرهقها غلاء المعيشة، ومزقها الفقر والجهل والتشرد، وزاد فقرها بعد أن تركت أعمالها الزراعية في الريف، واضطرت إلى اللجوء إلى المدن نتيجة الحروف والمعارك التي كانت تدور في الأرياف، حيث تحولت حياة الكثير منهم إلى فراغ قاتل، فسيطرت البطالة، وازداد الفقر، وزاد الشعور بالنقمة على الطبقات الغنية[1].

---

(1) أبو طالب، <u>الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية</u>، ص 213.

والعيارون والشطار هم جماعات من العوام نظمت نفسها على شكل تكتلات يرأسها رؤساؤها ومتقدموها، وقد دفعهم الوضع السياسي المتدهور وسوء الحالة الاقتصادية إلى هذا التكتل، وقد ظهرت بدياتهم في هذه الفترة وقبلها بقليل، حيث نشطوا في حصار بغداد أثناء فتنة الأمين والمأمون؛ ثم بعد ذلك في حصار بغداد سنة (250هـ)، وكذلك استعان بهم ابن شيرزاد لمحاربة البويهيين الغزاة سنة (334هـ)[1]، إلأ أن حركتهم لم تنتظم وتتبلور إلا في الربع الأخير للقرن الرابع الهجري، أي في العصر البويهي حين زادت الفوضى السياسية واتسعت الهوة بين الأثرياء والفقراء لسوء الحالة المعاشية[2].

ويشير الدوري إلى أن العيارين يمثلون تكتل طائفة من الطبقة العامة بنتيجة التباين الاقتصادي الطبقي، وأن حركتهم ثورة ضد الأسياد السياسيين وأسياد المال[3]. ولذلك نرى بأنهم عادوا الأغنياء والتجار الموسرين وأشراف الناس[4]، وفي مناسبة أخرى يشير الأستاذ الدوري بأنه: قد حصل ارتباك سياسي وسوء إدارة نتيجة تسلط الأتراك في القرن الثالث؛ فأربك الحياة الاقتصادية وأضر بأهل الصنايع بصورة مباشرة... وظهرت تيارات اجتماعية تدعو – باسم الدين – للإصلاح، وتؤكد بصورة خاصة على تحسين الوضع المادي والاجتماعي كما فعل صاحب الزنج والقرامطة وإخوان الصفا، هذه العوامل أثرت على وضع "العامة" وبينهم أرباب الصنايع والمهن بصورة خاصة، وأوجدت لديهم روح التذمر والتمرد وجعلتهم يساهمون في الحركات الاجتماعية بصورة فعالة، بل وكونت بينهم وجهة ثورية تتمثل بوضوح في حركات العيارين والشطار منذ القرن الثالث الهجري حتى سقوط بغداد، وكانت العامة في المدن الكبيرة خليطاً من مختلف الشعوب والألوان والعقائد جاءوا للعمل والبحث عن الرزق[5].

---

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج8، ص149، المسعودي، **مروج الذهب**، ج3، ص315.

(2) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص107.

(3) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص 79.

(4) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ج7، ص174.

(5) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي**، ص85-90.

وإن الخط الذي اتخذه العياريون والشطار كان خطأً ثورياً، وكانت حركتهم حركة عملية عنيفة ضد السلطة القائمة وأصحاب الثراء، وهم بهذا يختلفون عن الحركات الأخرى المعادية للسلطة؛ فهم ومع أنهم يسمون بالفتيان ويقولون: الفتى لا يزني ولا يكذب ويحفظ الحرم ولا يهتك ستر امرأة، ومع هذا لا يتحاشون من أخذ أموال الناس ويسمون طريقتهم الفتوة، ويجعلون لباس السراويل للداخل في مذهبهم كلباس الصوفية للمريد المرقعة[1].

أما هم فقد دافعوا عن وجهة نظرهم قائلين: بأن هؤلاء التجار وأصحاب الثروة والسيادة لم يدفعوا زكاة أموالهم، وأن العياريين فقراء يستحقون ذلك؛ لذا فإن أخذ أموال التجار مسموح به "لأن عين المال مستهلكة بالزكاة وهم (العياريون) مستحقون للزكاة شاء أرباب المال أم كرهوا"[2].

ومن خلال ما سبق يظهر أن الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي حدثت في العصر العباسي الثاني قد أدت إلى ظهور العيارين والشطار، ويكتفي الباحث بما ورد في ذكرهم حيث إن حركتهم لم تظهر وتتبلور بشكل واضح وجلي إلا في العصر العباسي الثالث، خلال فترة السيطرة البويهية.

---

(1) الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار بيروت، طبعة عام 1969، ص76 وما بعدها.

(2) التنوخي، **الفرج بعد الشدة**، ج2، ص106.



الخاتمة

أولاً: النتائج:

في ختام الدراسة يوجز الباحث بعض النتائج التي خلص إليها:

1) لقد كانت الدولة العباسية في العصر الثاني دولة لا مركزية، وقد تعاقب على الخلافة خلال تلك الفترة أحد عشر خليفة، بمعدل 8 سنوات لكل خليفة، كما تميزت طبيعة الحياة السياسية في العصر العباسي الثاني بوجود حالة من الفوضى السياسية والعسكرية، والخضوع للسيطرة التركية على مركز الخلافة، وظهور منصب أمير الأمراء على حساب صلاحيات الخليفة العباسي.

2) تمثلت نظم الملكية بوجود عدة أنواع من الملكيات، منها الملكية الخاصة، والملكية العامة من خلال الأراضي السلطانية والأراضي الإقطاعية، وأراضي الوقف، أما طبيعة التركيب الاجتماعي فقد وجدت عدة طبقات اجتماعية منها طبقة الأحرار، وطبقة الرقيق، أما حسب المستوى الاقتصادي فقد وجدت عدة طبقات هي: طبقة العامة، والطبقة المتوسطة، وطبقة الأغنياء.

3) تمثلت الأنشطة الاقتصادية في النشاط الزراعي، والنشاط الصناعي، والنشاط التجاري، حيث تنوعت المحاصيل الزراعية التي كانت منتشرة في العصر العباسي الثاني كالقمح، والشعير، والسكر، والحمص، واللوبيا، والزبيب، والسماق، فيما وجدت بعض الصناعات التي كانت سائدة في العصر العباسي كالحياكة، وصناعة التعدين، والصباغة، وصناعة الفخار، وصناعة الخزف، وصناعة الزجاج، والصياغة، والحدادة، والنجارة، والصابون، والدهون، والعطور، والدباغة، وصناعة الأحذية.

4) تنوعت الإيرادات العامة للدولة، حيث شملت الإيرادات على الخراج، والجزية، وصدقة الزروع والثمار، والركاز، والجزية، والعشور، والمواريث، والمستغلات، والمصادرات، إضافة إلى بعض الموارد الأخرى كالهدايا، ومال الجهابذ، والاقتراض، كما تنوعت النفقات العامة كنفقات دار الخلافة من مال البيعة، ونفقات الخلافة والقصر من المأكل والمشرب والملبس، ونفقات أجهزة الدولة كجهاز الوزارة،

ونفقات موظفي الدولة، ونفقات الجهاز العسكري، إضافة إلى نفقات المرافق العامة كنفقات القضاء، والتعليم، والسجون، والصحة، إضافة إلى النفقات الطارئة.

5) تمثل النظام النقدي في النظام النقدي المتعدد حيث كانت الدولة تتبع نظام المعدنيين المتمثل في الدينار الذهبي والدرهم الفضي، إلا أنه في بعض الفترات كان ينتشر الدينار على حساب الدرهم، وفي بعض الفترات ينتشر الدرهم على حساب الدينار، إضافة إلى وجود نظام الجهبذة والصيرفة الذي كان سائداً ومنتشراً في العصر العباسي الثاني.

6) لقد وجدت خلال العصر العباسي الثاني بعض الأزمات والأحداث منها الثورات واضطراب الأوضاع السياسية، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي والأزمات المالية، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، كالزلازل، والفيضانات، والكوارث الطبيعية، والأمراض والأوبئة، وقد ترتب على هذه الأزمات والأحداث عدد من النتائج الاقتصادية منها شيوع ظاهرة المصادرات التي كانت منتشرة وسائدة في تلك الفترة.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

1- متابعة الدراسات المتعلقة في التاريخ الاقتصادي للدول الإسلامية المتعاقبة، لما لدراسة هذا التاريخ من أثر للاستفادة منه في الواقع المعاصر.

2- اهتمام الدول الإسلامية المعاصرة بالأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية وخصوصاً بما يخدم الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع، لما للاهتمام بهذه الأنشطة من أثر واضح في تحسن الأوضاع الاقتصادية داخل تلك الدول.

3- أن تحاول الدول الإسلامية المعاصرة الاعتماد على الإيرادات العامة الإسلامية، من خلال ضريبة العشور، وضريبة الخراج، وغيرها من الإيرادات التي سبق بيانها في الأطروحة، إضافة إلى الالتزام في الإنفاق بأوجه الإنفاق المشروعة في الشريعة الإسلامية.

4- أن تقوم الدول العربية المعاصرة بإحياء مشروع الدينار العربي الموحد، وعلى أن يكون الذهب هو العملة القانونية التي يكون لها قوة إبراء غير محدودة، وهذا لا يمنع أن تقوم كل دولة عربية بضرب نقود ورقية بجانب الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وأن تكون قيمتها مغطاة بالكامل لتيسير تبديلها أو تناقلها بين الأفراد.

5- أن تقوم الدول الإسلامية المعاصرة بمحاولة معالجة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، لما لتلك الأزمات والمشكلات من أثر في زعزعة الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات الإسلامية، حيث ظهر من خلال الأطروحة أن تلك الأسباب الاقتصادية كان لها أثر واضح في ظهور الأزمات داخل الدولة العباسية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية القديمة:

1) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، (ت630هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1415هـ، ودار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام 1965م.

2) ابن الأخوة القرشي، محمد بن علي بن أحمد، (ت729هـ)، **معالم القربة في أحكام الحسبة**، مطبعة دار الفنون، القاهرة، مصر، طبعة عام 1937م، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تعليق إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، 2001م.

3) الإدريسي، الشريف، (ت560هـ)، **صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس**، مطبعة بريل، ليدن، طبعة عام 1866م.

4) ابن آدم، يحيى بن آدم، (ت203هـ)، **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1984م.

5) الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور، (ت613هـ)، **أخبار الدولة المنقطعة**، تحقيق عصام هزايمة وآخرون، مؤسسة حمادة، ودار الكندي، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 1999م.

6) الأزهري، محمد بن أحمد، (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصرية للطباعة والترجمة، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

7) الإصطخري، أبو اسحاق إبراهيم الفارسي الكرخي، (ت346هـ)، **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال، دار القلم، الجمهورية العربية المتحدة، طبعة عام 1961م.

8) الأصفهاني، حمزة بن الحسن، (توفي قبل 360هـ)، **تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

9) الأصفهاني، علي بن الحسين، (ت356هـ)، **أدب الغرباء**، بيروت، دار الكتّاب الجديد، الطبعة الأولى، 1972م.

10) الأصفهاني، علي بن الحسين، (ت356هـ)، **الأغاني**، دار الفكر للجميع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1970م.

11) ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أحمد، (ت668هـ)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق نزار رضا، دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1965م.

12) البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.

13) البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، (ت521هـ)، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، طبعة عام 1981م، الطبعة الثالثة.

14) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت279هـ)، **فتوح البلدان**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1991م، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1956م، وطبعة مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، وعمر أنيس الطباع، طبعة عام 1407هـ 1987م، دون ذكر رقم الطبعة.

15) البلاطنسي، أبو بكر محمد بن محمد، (ت936هـ)، **تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال**، تحقيق فتح الله الصباغ، دار الوفاء للنشر، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م.

16) البلوي، عبد الله بن محمد المدني، (ت330هـ)، **سيرة أحمد بن طولون**، تحقيق محمد كرد علي، المكتبة الثقافية الدينية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1970م.

17) البوزجاني، أبو الوفاء محمد بن محمد، (ت388هـ)، **حساب اليد**، تحقيق: أحمد سليم سعيدان، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، طبعة عام 1971م.

18) البوزجاني، أبو الوفاء محمد بن محمد، (ت388)، **الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية**، المكتبة الوطنية، باريس، فرنسا، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

19) البيهقي، إبراهيم بن محمد، (ت350هـ)، **المحاسن والمساوئ**، دار بيروت، لبنان، طبعة عام 1404هـ 1984م.

20) البيهقي، أحمد بن الحسين، (ت458هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ 2003م.

21) الترمذي، محمد بن عيسى، (ت279هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة عام 1998م.

22) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري، (ت847هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، وطبعة دار الكتب، مصر، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

23) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، (ت384هـ)، **الفرج بعد الشدة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1978م.

24) التنوخي، أبو علي المحسن بن علي، (ت384هـ)، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1971م.

25) التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، (ت387هـ)، **الإمتاع والمؤانسة**، تصحيح خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.

26) ابن تيمية، أحمد بن الحليم، (ت728هـ)، **الحسبة في الإسلام**، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

27) ابن تيميّة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (ت728هـ)، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1408هـ 1987م.

28) الثعالبي، أبو منصور عبد الله البشاري، (ت429هـ)، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1994م، ودار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1966م.

29) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ)، **البخلاء**، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1940م، ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ.

30) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ)، **التبصير بالتجارة في وصف ما يستطرف في البلدان من الأمتعة الرقيقة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1994م.

31) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ)، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1945م.

32) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت255هـ)، **رسائل الجاحظ**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1965م.

33) ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، (ت614هـ)، **رحلة ابن جبير**، دار مصر للطباعة، الطبعة الأولى، 1955م، وطبعة دار الهلال، بيروت، لبنان، طبعة عام 1981م.

34) ابن جلجل، أبو داود سليمان بن جلجل الأندلسي، (توفي بعد 377هـ)، **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق فؤاد سيد، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، مصر، القاهرة، عام 1955م.

35) الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس، (ت331)، **الوزراء والكتّاب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مكتبة الباني، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1980م.

36) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، (ت597هـ)، **سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد**، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1404هـ 1984م.

37) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، (ت597)، **مناقب بغداد**، مطبعة دار السلام، بغداد، القاهرة، طبعة عام 1342هـ.

38) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، (ت597هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك**

والأمم، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992م.
39) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (393هـ)، **الصحاح**، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،الطبعة الثالثة، 1984م.
40) الحسن، الحسن بن عبد الله بن محمد، (ت708هـ)، **آثار الأول في ترتيب الدول**، مطبعة بولاق، مصر، القاهرة، طبعة عام 1295هـ.
41) ابن حوقل، محمد علي النصيبي، (ت356هـ)، **صورة الأرض**، دار الكتاب الإسلامي، والمكتبة الفاروقية الحديثة للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
42) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، (ت272هـ)، **المسالك والممالك**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1889م، مكتبة المثنى، العراق، بغداد، طبعة عام 1989م.
43) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، (ت463)، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.
44) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808هـ)، **تاريخ ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.
45) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808هـ)، **المقدمة**، تحقيق درويش الحويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2003م، وطبعة المطبعة الأزهرية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1930م.
46) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، (ت808هـ)، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ 2004م.
47) ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، (ت681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، عام 1994م.
48) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف، (ت387هـ)، **مفاتيح العلوم**، دار المناهل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991م.
49) الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت255هـ)، **سنن الدارمي**، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ 2000م.
50) أبو داود، سليمان بن الأشعث، (ت275هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، طباعة المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
51) الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، (من علماء القرن السادس الهجري)، **الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1999م.

52) الدميري، كمال الدين محمد بن موسى، (ت808هـ)، **حياة الحيوان الكبرى**، المكتبة التجارية، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

53) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، عام 1405هـ 1985م، والطبعة الثانية، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ 1984م.

54) الذهبي، منصور بن بعرة الكاملي، (توفي بعد 1135هـ) **كشف الأسرار العملية لدار الضرب المصرية**، تحقيق عبد الرحمن فهمي، مطبعة لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1375هـ 1966م، دون ذكر رقم الطبعة.

55) الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد، (ت502هـ)، **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء**، دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1961م.

56) الرحبي، عبد العزيز، (ت1184هـ)، **فقه الملوك**، تحقيق أحمد الكبيسي، دار إحياء التراث الإسلامي، ورئاسة ديوان الأوقاف، العراق، بغداد، ط8، 1975م.

57) ابن رستة، أحمد بن عمر، (ت310هـ)، **الأعلاق النفيسة**، مطبعة ليدن بريل، طبعة عام 1891م.

58) ابن الرفعة، نجم الدين أحمد بن محمد، (ت1247هـ)، **الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان**، دار الفكر، دمشق، سوريا، طبعة عام 1980م.

59) الزبيدي، محمد بن محمد، (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

60) ابن الزبير، أحمد بن الرشيد، (ت563هـ)، **الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، طبعة عام 1984م.

61) ابن زنجويه، محمد بن زنجويه، (ت251هـ)، **الأموال**، تحقيق شاكر فياض، مركز فيصل للبحوث، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1986م.

62) ابن الساعي، تاج الدين على بن أنجب، (ت674هـ)، **نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**، تحقيق مصطفى جواد، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1993م.

63) السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد، (ت490هـ)، **المبسوط**، تحقيق جماعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1406هـ 1986م.

64) السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد، (ت1897م)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الداء البيضاء، المغرب، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

65) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت911هـ)، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة السعادة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952م، وطبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ 2003م.

66) الشافعي، محمد بن إدريس، (ت204هـ)، **الرسالة**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1969م.

67) الشوكاني، محمد بن علي، (ت1250هـ)، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، تحقيق عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 1413هـ 1993م، وطبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1402هـ 1982م.

68) الشيرزي، عبد الرحمن بن نصر، (ت589هـ)، **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق الباز العريني، وزارة الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981م.

69) الصابئ، أبو الحسن هلال بن المحسن، (ت448هـ)، **تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1985م.

70) الصابئ، أبو الحسن هلال بن المحسن، (ت448هـ)، **رسوم دار الخلافة**، تحقيق ميخائيل عواد، مطبعة الباني، بغداد، القاهرة، طبعة عام 1964م.

71) الصولي، محمد بن يحيى بن عبد الله، (ت335هـ)، **أخبار الراضي بالله والمتقي لله**، تحقيق ج هيورث، مطبعة الصاوي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1935م، وطبعة دار المسيرة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1979م.

72) الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله، (ت335هـ)، **أخبار المقتدر بالله العباسي**، تحقيق خلف نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، طبعة عام 1991م.

73) الطبري، محمد بن جرير، (ت310هـ)، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة، طبعة عام 1967م، وطبعة دار المعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967م.

74) ابن الطقطقا، محمد بن علي، (ت709هـ)، **الفخري في الآداب السلطانية**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1966م، وطبعة دار القلم العربي، بيروت، لبنان، تحقيق عبد القادر محمد مايو، الطبعة الأولى، 1418هـ 1997م.

75) أبو عبيد، القاسم بن سلام، (ت224هـ)، **الأموال**، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981م.

76) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، (ت732هـ)، **المختصر في أخبار البشر**، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، دار المعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

77) ابن فضل الله العمري، أحمد، (ت749هـ)، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق:

أحمد زكي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1924م.
78) ابن الفقيه الهمذاني، أبو بكر أحمد بن محمد، (ت290هـ)، **بغداد مدينة السلام**، تحقيق صالح العلي، طباعة وزارة الإعلام، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، عام 1977م، وطبعة وزارة الإعلام العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، 1979م.
79) ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد، (ت290هـ)، **البلدان**، تحقيق يوسف الهادي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1416هـ 1996م.
80) قدامة بن جعفر، (ت337هـ)، **الخراج وصنعة الكتابة**، تحقيق محمد الزبيدي، دار الرشيد، العراق، بغداد، طبعة عام 1981م.
81) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، (ت620هـ)، **المغني في فقه الإمام أحمد**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، 1417هـ 1997م.
82) القرطبي، عريب بن سعد، (ت366هـ)، **صلة تاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1967م.
83) القزويني، زكريا بن محمد، (ت682هـ)، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م.
84) القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي، (ت646هـ)، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، مكتبة السعادة، مصر، القاهرة، 1326هـ.
85) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، (ت821هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المؤسسة المصرية العامة للنشر، مصر، القاهرة، طبعة عام 1963م.
86) القيرواني، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، **ذيل زهرة الآداب أو جمع الجواهر في الملح والنوادر**، المطبعة الرحمانية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1353هـ 1934م.
87) ابن قيّم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، (ت751هـ)، **أحكام أهل الذمة**، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1983م.
88) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، (ت587هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2000م.
89) ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، (ت774هـ)، **البداية والنهاية في التاريخ**، تحقيق عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، مصر، طبعة عام 1994م.
90) الكرديزي، أبو سعيد عبد الحي، (ت453هـ)، **زين الأخبار**، تعريب محمد بن تاويت، مطبعة محمد الخامس الجامعية والثقافية، فاس، المغرب، طبعة عام 1392هـ 1972م.
91) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، (ت355هـ)، **الولاة**، تحقيق محمد حسن

محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424-2003م، وطبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
92) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، (ت273هـ)، **سنن ابن ماجه مع تعليقات الألباني،** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
93) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت450هـ)، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية،** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م، وطبعة دار الحديث، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
94) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت450هـ)، **أدب القاضي،** تحقيق محي الدين هلال السرحان، مطبعة العاني، بغداد، العراق، طبعة عام 1972م.
95) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت346هـ)، **مروج الذهب ومعادن الجوهر،** دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ط1، 1982م 1402هـ، وطبعة المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة عام 1998م.
96) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، (ت346هـ)، **التنبيه والأشراف،** دار ومكتبة الهلال، لبنان، بيروت، طبعة عام 1981م، دون ذكر رقم الطبعة.
97) مسكويه، أحمد بن محمد، (ت421هـ)، **تجارب الأمم وتعاقب الهمم،** دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1990م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ 2003م.
98) مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت261هـ)، **صحيح مسلم،** تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
99) المقدسي، محمد بن أحمد، (ت387هـ)، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،** دار صادر، بيروت، لبنان، ومكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1991م 1411هـ.
100) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، (ت845هـ)، **الأوزان والأكيال الشرعية،** تحقيق سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2007م.
101) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، (ت845هـ)، **اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا،** مطبعة بيت المقدس، طبعة عام 1908م.
102) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، (ت845هـ)، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط،** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ، وطبعة مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، تحقيق محمد زينهم، ومديحة الشرقاوي، طبعة عام 1988م.
103) ابن مماتي، أسعد بن الخطير الأيوبي، (ت606هـ)، **قوانين الدواوين،** تحقيق عزيز عطية،

مطبعة مصر، القاهرة، طبعة عام 1943م.

104) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، (ت711هـ)، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م، ودار صادر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1970م.

105) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، (ت518هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1992م.

106) ابن النديم، محمد بن أبي يعقوب، (ت380هـ)، **الفهرست**، تحقيق رضا تجدد، طهران، دون ذكر رقم الطبعة ودار النشر، طبعة عام 1971م.

107) النسفي، نجم الدين أبو الحفص عمر بن محمد، (ت537هـ)، **طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، طبعة عام 1995م.

108) النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب، (ت733هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق أحمد كمال زكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1980م.

109) الهمداني، الحسن بن أحمد، (ت336هـ)، **الجوهرتين العتيقيتين المائعتين الصفراء والبيضاء**، تحقيق حمد الجاسر، المطابع الأهلية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1408هـ 1987م.

110) الهمداني، محمد بن عبد الملك، (ت521هـ)، **تكملة تاريخ الطبري**، تحقيق ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1961م، وطبعة دار المعارف، القاهرة، مصر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عام 1397هـ 1977م.

111) الهمذاني، محمد بن عبد الملك، (ت521هـ)، **صفة جزيرة العرب**، دار الرياض، الطبعة الأولى، 1394هـ.

112) ابن وحشية، أحمد بن علي، (ت291هـ)، **الفلاحة النبطية**، تحقيق توفيق فهد، مطبعة الجفان والجابي للطباعة والنشر، طبعة عام 1993م.

113) وكيع، محمد بن خلف، (ت306هـ)، **أخبار القضاة**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

114) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله الرومي، (ت626هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط1، 1995م.

115) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، (ت284هـ)، **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 2002م.

116) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، (ت284هـ)، **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دون ذكر تاريخ الطبعة.

117) اليعقوبي، أحمد بن يعقوب، (ت284هـ)، **مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر**، تحقيق محمد كمال الدين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1990م.

118) أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسن، (ت458هـ)، **الأحكام السلطانية**، تعليق محمد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1983م.

119) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت182هـ)، **الخراج**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد وسعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

ثانياً: المراجع المعاصرة:

120) إسماعيل، محمود، **الحركات السرية في الإسلام**، دار بيروت، لبنان، طبعة عام 1973م.

121) الأطرقجي، رمزية محمد، **الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد**، مطبعة الجامعة، بغداد، العراق، ط1، 1982م.

122) أمين، أحمد، **ظهر الإسلام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ 2004م، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996م.

123) أنيس، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الفكر، القاهرة، مصر، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

124) أيوب، إبراهيم، **التاريخ العباسي**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1989م.

125) الباشا، حسن، **دراسات في الحضارة الإسلامية**، دار الاتحاد العربي للطباعة، ودار النهضة العربية للنشر، مصر، القاهرة، طبعة عام 1975م.

126) الباشا، حسن، **الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1386هـ 1966م، دون ذكر رقم الطبعة.

127) بدري، محمد فهد، **تاريخ العراق في العصر العباسي**، مطبعة الإرشاد، جدة، السعودية، طبعة عام 1972م.

128) البستاني، بطرس، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة عام 1977م.

129) البطيحي، عبد الرزاق محمد، **دراسة في جغرافية العراق الزراعية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، 1972م.

130) البغا، مصطفى، **بحوث في نظام الإسلام**، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، عام 1983م.

131) بيك، أحمد عيسى، **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1401هـ 1981م.

132) بيومي، زكريا، **مبادئ المالية العامة الإسلامية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1978م.

133) ثابت، نعمان، **العسكرية في عهد العباسيين**، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، العراق، طبعة عام 1987م.

134) حاجي، جعفر عباس، **المذهب الاقتصادي في الإسلام دراسة مذهبية فلسفية مقارنة للرأسمالية والاشتراكية والإسلام**، طباعة دار الألفين، الكويت، وبيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ 1987م.

135) الحاني، ناصر، **صور عباسية في الحضارة العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، طبعة عام 1968م.

136) حتاملة، عبدالكريم عبده، **البنية الإدارية في الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري**، جمعية عمال المطابخ التعاونية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1984م.

137) حتاملة، عبد الكريم عبده، **المعتمد في خلافة المعتضد بالله العباسي**، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1984م.

138) حسن، إبراهيم حسن، **النظم الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1980م، ودار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.

139) حسن، حسن إبراهيم، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الأندلس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1964م.

140) حسن، حسن إبراهيم، **تاريخ الإسلام**، دار النهضة، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

141) حسن، علي إبراهيم، **التاريخ الإسلامي العام: الجاهلية – الدولة العربية – الدولة العباسية**، مكتبة النضهة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، دون ذكر تاريخ النشر.

142) الحسني، أحمد، **تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية**، دار المدني للطباعة، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1989م.

143) حسين، حمدي عبد المنعم، **مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري**، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1993م.

144) الحسيني، محمد باقر، **النقود العربية الإسلامية ودورها الحضاري والإعلامي**، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق، 1985م.

145) الحصري، أحمد، **السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي**، مكتبة الكتب الأزهرية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1984م.

146) الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف، **الدوحة المشتبكة في في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1406هـ 1986م.

147) الخازن، وليم، **الحضارة العباسية**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1992م.

148) الخضري، محمد بك، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1970م.

149) الخضري، محمد، **تاريخ الأمم الإسلامية: الدولة العباسية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، طبعة عام 1994م.
150) الخطيب، ياسين، **غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام**، دار منشورات البصري، بغداد، العراق، طبعة عام 1968م.
151) الخلف، جاسم محمد، **جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية**، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، دار المعرفة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، عام 1965م.
152) خليل، فؤاد، **الإقطاع الشرقي بين علاقات الملكية ونظم التوزيع**، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1996م.
153) الخياط، حسن، **جغرافية أهوار ومستنقعات العراق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1975م.
154) الدجيلي، خولة شاكر، **بيت المال نشأته وتطوره**، مطبوعات كلية الآداب، جامعة الموصل، بغداد، العراق، طبعة عام 1976م.
155) الدغيدي، مديحة، **النفقات العامة**، الدار السعودية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1980م.
156) الدوري، تقي الدين عارف، **عصر إمرة الأمراء في العراق**، مطبعة أسعد، والدار الوطنية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1395هـ 1975م.
157) الدوري، عبد العزيز، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1974م.
158) الدوري، عبد العزيز، **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1961م، وطبعة عام 2007م.
159) الدوري، عبد العزيز، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار بيروت، طبعة عام 1969م.
160) الدوري، عبد العزيز، **نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية**، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، العراق، 1970م.
161) الراوي، عبد اللطيف، **المجتمع العراقي في شعر القرن الرابع الهجري**، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
162) رباح، إسحاق محمد، **تطور النقود الإسلامية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، عمان، طبعة عام 2008م.
163) رحاحلة، إبراهيم القاسم، **النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين**، مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.

164) الرفاعي، أنور، **النظم الإسلامية**، دار الفكر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1973م 1393هـ.

165) رمضان، عاطف منصور محمد، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، دار القاهرة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2004م.

166) الروبي، محمد ربيع، **الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة في أصول النظام الاقتصادي الإسلامي**، مطبعة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

167) ريسلر، جاك، **الحضارة العربية**، تعريف خليل أحمد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

168) الزحيلي، وهبة، **آثار الحرب في الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1998م.

169) زكار، سهيل، **الجامع في أخبار القرامطة**، دار التكوين، دمشق، سوريا، طبعة عام 2007، دون ذكر رقم الطبعة.

170) زلوم، عبد القديم، **الأموال في دولة الخلافة**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.

171) الزهراني، ضيف الله، **موارد بيت المال في الدولة العباسية**، مكتبة الفيصلية، السعودية، الطبعة الأولى، 1985م.

172) الزهراني، ضيف الله يحيى، **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية 132-334هـ**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، 1406هـ 1986م.

173) زيدان، جرجي، **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، طبعة عام 1980م.

174) السالوس، علي أحمد، **النقود واستبدال العملات**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، 1985م.

175) السامرائي، حسام قوام، **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية**، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1971م.

176) السبهاني، عبد الجبار، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1426هـ 2005م.

177) السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، مطبعة حلاوة، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 1433هـ 2013م.

178) سرور، محمد جمال الدين، **تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، عام 1396هـ

1976م.
179) سعد، فهمي، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، دار المنتخب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.
180) سعد، فهمي عبد الرزاق، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجري**، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة عام 1983م.
181) الشافعي، حسن، **النقود بين القديم والحديث دراسة تحليلية مقارنة عن العملة بالعالم العربي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، طبعة عام 1983م.
182) شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1987م.
183) الصالح، صبحي، **النظم الإسلامية**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، طبعة عام 1396هـ 1976م، والطبعة السادسة، عام 1982م.
184) الصايغ، خالد، **النقود الإسلامية**، طباعة المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، طبعة عام 2002م.
185) الصحاف، مهدي، **الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث**، دون دار النشر، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1974م.
186) ضيف، شوقي، **العصر العباسي الثاني**، سلسلة تاريه الأدب العربي، رقم (3)، دار المعارف، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1973م.
187) أبو طالب، سليم، **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية**، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، 1999م.
188) أبو طالب، محمد نجيب، **الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية**، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م.
189) طقوش، محمد سهيل، **تاريخ الدولة العباسية**، دار النفائس، بيروت، لبنان، طبعة عام 1996م.
190) عاشور ، سعيد عبد الفتاح، وآخرون، **دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1996م.
191) العبادي، عبد السلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة**، مكتبة الأقصى، الأردن، عمان، ط1، 1977م.
192) العاني، خطاب، **جغرافية العراق**، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1979م.
193) عبد الواحد، عطية، **السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1991م.

194) عزب، خالد، **العمارة الإسلامية**، دار النشر للجامعات، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1977م.
195) العش، محمد أبو الفرج، **مصر، القاهرة على النقود العربية الإسلامية**، المتحف الوطني، دمشق، سوريا، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.
196) علبي، أحمد، **ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد**، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1961م.
197) علم الدين، مصطفى، **الزمن العباسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، طبعة عام 1993م.
198) أبو علي، محمد سلطان، **محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1972م، دون ذكر رقم الطبعة.
199) عمر، فاروق، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية (247-334)**، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 1977م.
200) عناية، غازي، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ 1990م.
201) عواد، ميخائيل، **صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي**، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 1986م.
202) عيسى بك، أحمد، **تاريخ البيمارستانات في الإسلام**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1981م.
203) غنيمة، يوسف رزق، **تجارة العراق قديماً وحديثاً**، مطبعة العراق، بغداد، طبعة عام 1942م.
204) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 2015م.
205) الفنجري، محمد شوقي، **المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، طبعة عام 1972م.
206) فهمي، عبد الرحمن، **صنج السكة في فجر الإسلام**، مجموعة المتحف الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1377هـ 1957م.
207) فهمي، عبد الرحمن، **موسوعة النقود العربية وعلم النميات**، دار الكتب، القاهرة، مصر، طبعة عام 1385هـ 1965م، دون ذكر رقم الطبعة.
208) فييه، جان موريس، **أحوال النصارى في خلافة بني العباس**، دار المشرق، بيروت، لبنان، طبعة عام 1990م.
209) قاسم، يوسف، **التعامل التجاري في ميزان الشريعة**، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة،

طبعة عام 1979م.

210) القرضاوي، يوسف، **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط25، 1427هـ 2006م.

211) الكبيسي، عامر، **النشاط المصرفي في الدولة العربية الإسلامية**، شركة السوق للطباعة، العراق، بغداد، طبعة عام 2000م.

212) كحالة، عمر رضا، **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،الطبعة الخامسة، 1984م.

213) الكرملي، انستاس، **رسائل في النقود العربية الإسلامية وعلم النميات**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1987م.

214) الكروي، إبراهيم سلمان، **طبقات مجتمع بغداد في العصر العباسي الأول**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ط2، 1989م.

215) الكفراوي، عوف محمود، **سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1402هـ 1982م.

216) أبو ليل، أمين، **العصر العباسي الثاني**، سلسلة تاريخ الأدب العربي، رقم 2، دار الوراق، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2007م.

217) المبارك، محمد، **نظام الإسلام الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981م.

218) المبيض، سليم، **النقود العربية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، طبعة عام 1989م.

219) متز، آدم، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1967م.

220) متولي، أبو بكر، وشحادة، شوقي إسماعيل، **اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي**، دار التوفيق للطباعة والنشر، مصر، القاهرة، طبعة عام 1983م، دون ذكر رقم الطبعة.

221) محمد، عبد الرحمن فهمي، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1964م.

222) محمود، حسن أحمد، والشريف، أحمد إبراهيم، **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط5، 1982م.

223) محمود، محمود عرفة، **مسكوكات العهد البويهي بالعراق**، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1408هـ 1988م، دون ذكر رقم الطبعة.

224) المدور، جميل نخلة، **حضارة الإسلام في مدينة السلام**، مطبعة الاعتماد، مصر، القاهرة،

طبعة عام 1932م.

225) المسري، حسين علي، **تجارة العراق في العصر العباسي**، مطبعة الكويت، الكويت، طبعة عام 1983م.

226) مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، المكتبة العلمية، إيران، طهران، طبعة عام 1956م.

227) مصطفى، شاكر، **دولة بني العباس**، وكالة المطبوعات، الكويت، دون ذكر رقم الطبعة، عام 1974م.

228) المياح، علي محمد، **الجغرافية الزراعية**، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 1976م.

229) النقشبندي، ناصر، والبكري، مهاب درويش، **الدرهم الأموي المعرب**، سلسلة كتب التراث، بغداد، العراق، 1393هـ 1974م، دون ذكر رقم الطبعة.

230) الهاشمي، عبد المنعم، **الخلافة العباسية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ 2003م.

231) هنتس، فالتر، **الموازين والمكاييل الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، طبعة عام 1970م.

232) هونكة، ويغريد، **شمس العرب تسطع على الغرب**، ترجمة فاروق بيضون وكمال الدسوقي، دار الجيل، ودار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة القامنة، عام 1993م.

233) اليوزبكي، توفيق سلطان، **مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية**، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، 1988م.

234) يوسف، يوسف إبراهيم، **النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة**، دار الكتاب الجامعي، مصر، القاهرة، طبعة عام 1980م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

235) الألشي، ناريمان صادق عبد القادر، **الدولة العباسية في عصر المعتضد بالله 279-289هـ**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، عام 1988م.

236) البوز، روند خليل، **الحياة الزراعية في العراق في العصر العباسي 132-334هـ**، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2006م.

237) التميمي، أيمن، **السجون في العصر العباسي**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان، 1997م.

238) حجازي، فايزة عبد الرحمن، **أهل الذمة في بلاد الشام في العصر العباسي**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2001م.

239) الرفاعي، عبد الكريم عبد الله سليمان، **التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية في العهد العباسي الأول 132-247هـ**، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2014م.

240) سلوم، انتصار رشيد، **الأهمية الاقتصادية والزراعية لجنوب بلاد الشام في العصر العباسي الأول والثاني 132-447هـ**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2001م 1421هـ.

241) شطناوي، محمد تركي محمد، **المصادرات في العصر العباسي 132-334هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 1994م.

242) عبيدات، حسام علي عبد الله، **نقود الخليفة أبو العباس أحمد المعتمد على الله 256-279هـ**، رسالة ماجستير في الآثار، معهد الآثار والانثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2000م.

243) العرينان، منيرة عبد الله عبد الرحمن، **الخليفة الراضي بالله العباسي 322-329هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، عام 1983م 1402هـ.

244) العليمات، فوزية محمد المسلم، **المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في بغداد في العصر العباسي 145-334هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2004م.

رابعاً: الأبحاث العلمية والدوريات:

245) الجبر، حصة عبد الرحمن، **الأراضي: أنواعها ونظامها في بعض أقاليم المشرق في العصر العباسي الثاني 232-334هـ**، بحث منشور في مجلة العصور، المجلد الرابع عشر، الجزء الثاني، عام 2004م، الصفحات 99-118.

246) جواد، مصطفى، **العملة والمعاملة والقراضة**، مجلة غرفة تجارة بغداد، عام 1941م.

247) الحسيني، محمد باقر، **مدن الضرب على النقود الإسلامية**، مجلة المسكوكات، العراق، بغداد، العدد الخامس، 1394هـ 1974م.

248) الحمداني، خالد إسماعيل نايف، **النظام المصرفي في الدولة الإسلامية دراسة تاريخية**، مجلة إسلامية المعرفة، بحوث ودراسات، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 23.

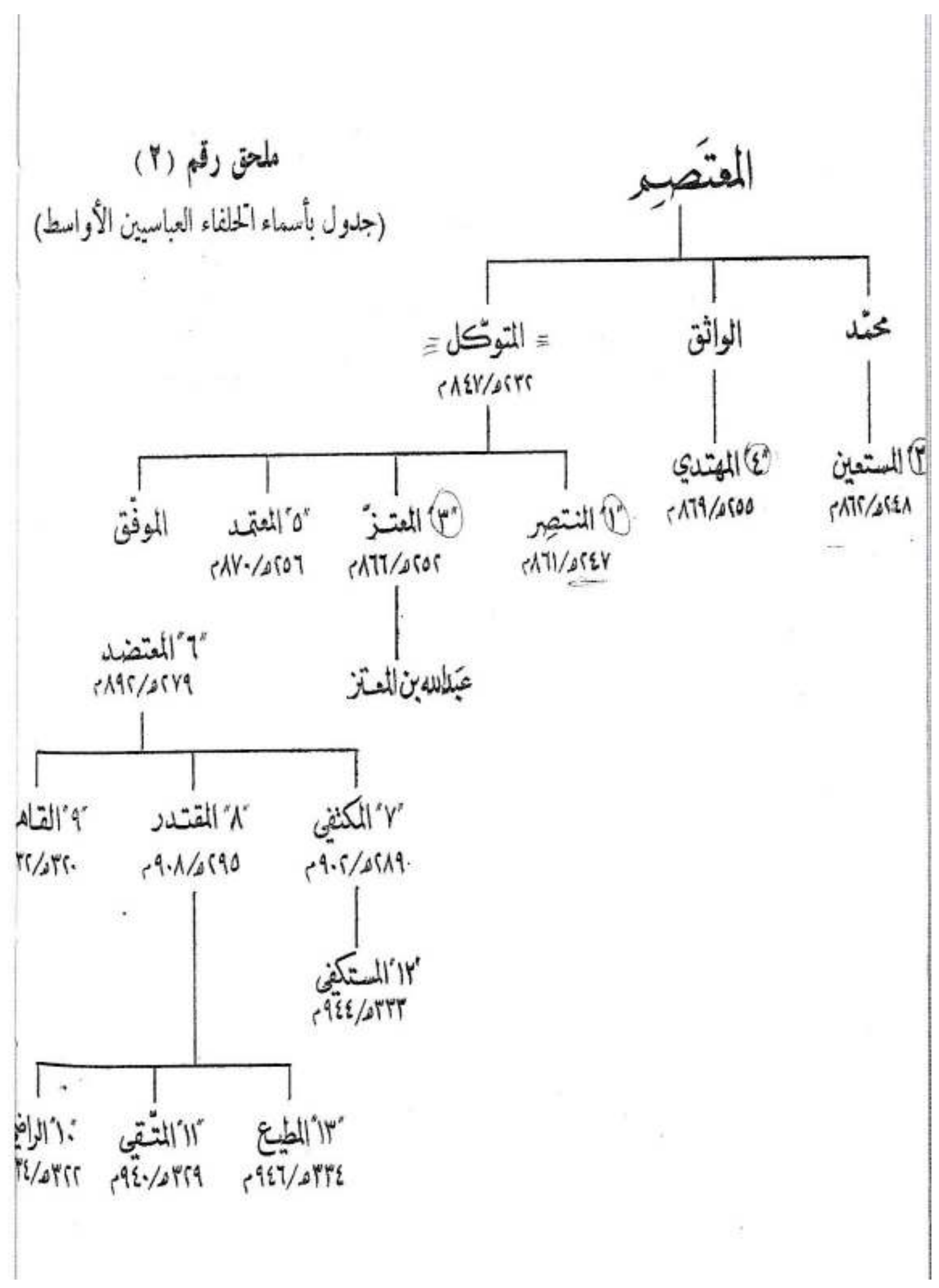
249) حميد، عبد العزيز، **المسكوكات المزيفة في العصر العباسي**، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثاني والعشرون، عام 1398هـ 1978م.

250) دعوب، ماهر، **أهل الذمة في بغداد ودورهم في تنمية اقتصاد الدولة في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله**، مجلة الجامعة الأسمرية، العراق، العدد 10 السنة 5.
251) الزهراني، ضيف الله يحيى، **دار السكة (نشأتها وأعمالها وإدارتها)**، مجلة الدار، مجلة فصلية تصدر عن جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، العدد الثاني، السنة 20، 1415هـ.
252) السيف، عبد الله بن محمد، **النشاط الزراعي في الجزيرة العربية في العصر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، السعودية، الرياض، رقم 197، 1427هـ.
253) السيف، عبد الله بن محمد، **الصناعة في الجزيرة العربية في العصر العباسي**، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 12، العدد 2، عام 1985م.
254) شاشي، **أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية والإسلامية**، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 21 العدد 2، عام 2008م.
255) الطراونة، خلف، الرشدان، وائل، **طرز المسكوكات الفضية العباسية 132-330هـ**، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 4، عام 1999م.
256) عارف، رفاه تقي الدين، **العامة في بغداد في العصر العباسي الأول والثاني 132-334هـ**، بحث منشور في مجلة "سر من رأى"، العراق، المجلد السابع، العدد 25. السنة السابعة، نيسان، عام 2011م.
257) عاشور، سعيد عبد الفتاح، **الحياة الإجتماعية في المدينة الإسلامية**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 11، العدد 1، عام 1980م.
258) العزيزي، روكس بن زائد، **الإدارة المالية في العصر العباسي**، بحث منشور في مجلة أفكار، المجلد 31، عام 1976م.
259) العش، محمد، **النقود من الناحية الفنية والتقنية**، مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت، العدد الخامس عشر، عام 1399هـ 1979م.
260) غنيمة، يوسف، **النقود الإسلامية**، مجلة سومر، المجلد التاسع، الجزء الأول، عام 1373هـ 1953م.
261) محفوظ، ناجي علي، **من قوانين دور الضرب في العصرين العباسيين الأوسط والأخير**، مجلة المسكوكات، العراق، بغداد، العددان العاشر والحادي عشر، عام 1979-1980م.
262) المصري، رفيق يونس، **الزكاة والضرائب على المسلمين وغير المسلمين**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، عام 2006م.
263) نغوي، عائدة، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله وعمرو بن الليث الصفاري**، حولية دائرة الآثار العامة الأردنية، العدد 37، عام 1993م.



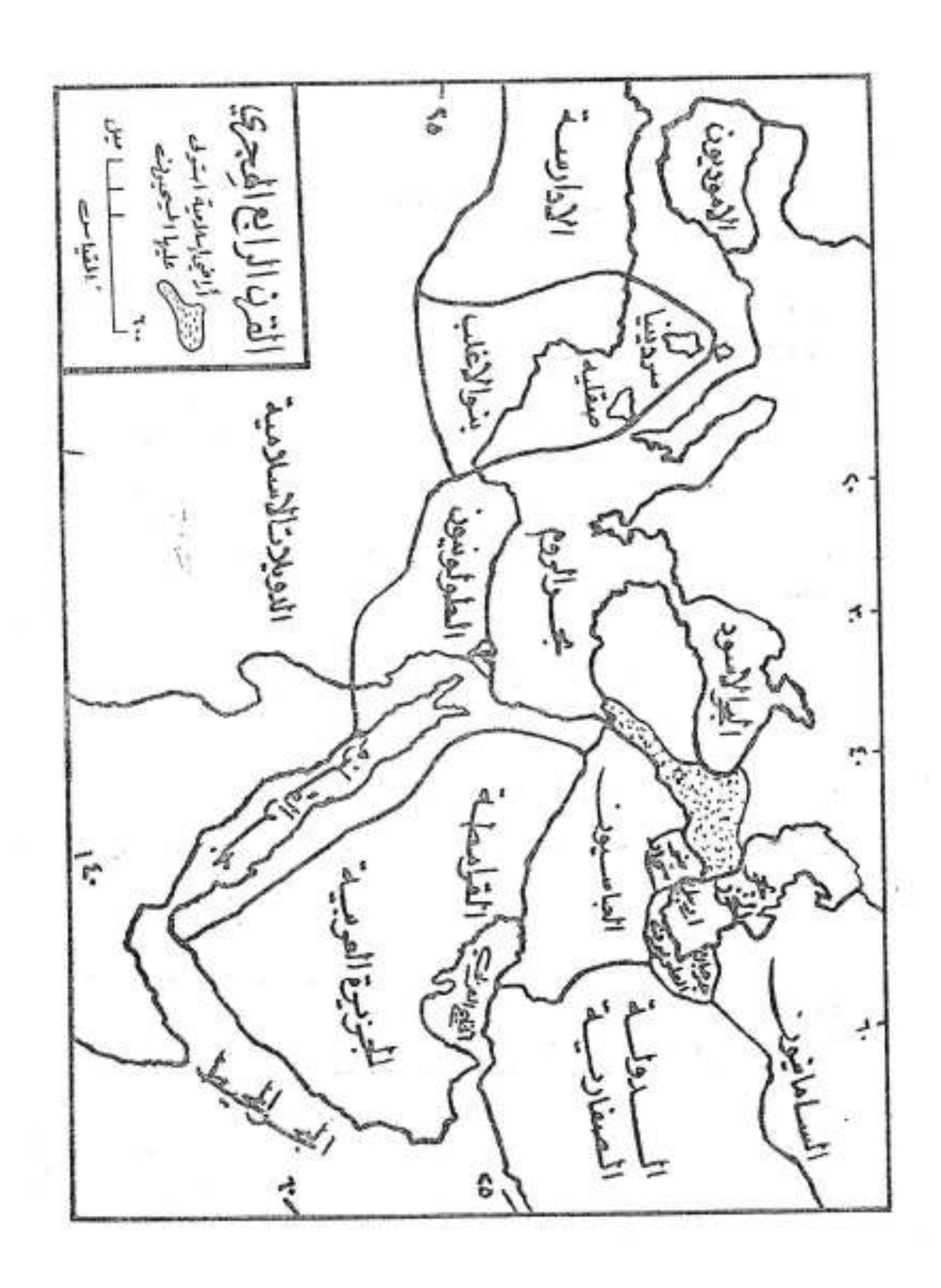
الملاحق:

الملحق رقم (1): أسماء الخلفاء في العصر العباسي الثاني، ومدة خلافة كل منهم:



المصدر: كتاب "**الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، د. فاروق عمر، ص 246.

الملحق رقم (2) خريطة تبين النطاق الجغرافي للدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني:



المصدر: كتاب "**الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، د. فاروق عمر، ص 251.

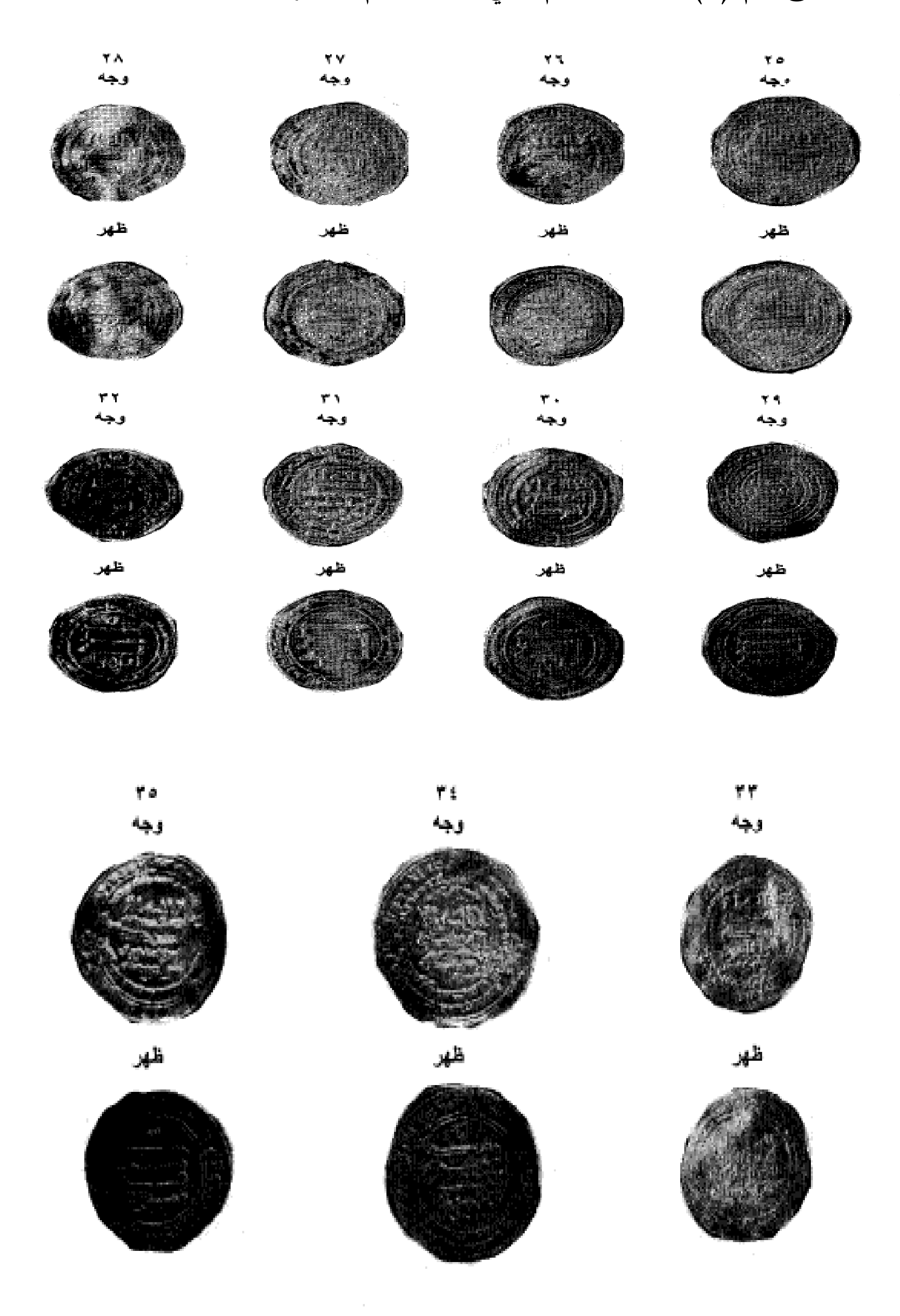
الملحق رقم (3) أسماء الوزراء الذي تسلموا منصب الوزارة في العصر العباسي الثاني[1]:

الخليفة		الوزير	تاريخ الإستيزار
المنتصر		أحمد بن الخصيب	شوال 247 هـ.
المستعين	1	أحمد بن الخصيب	استمر في وزارته حتى ربيع الثاني 248هـ.
	2	أوتامش	ربيع الثاني 248هـ. – ربيع الثاني 249هـ.
	3	عبد الله بن محمد بن يزداد	ربيع الثاني 249هـ.
	4	محمد بن الفضل الجرجرائي	249هـ – 250هـ.
المعتز	1	جعفر بن محمود الإسكافي	251هـ.
	2	عيسى بن فرو خانشاه	252هـ وعزل في نفس السنة .
	3	أحمد بن إسرائيل الأنباري	252هـ – 253هـ.
	4	جعفر بن محمود الإسكافي	253هـ.- 255هـ.
المهدي	1	جعفر بن محمود الإسكافي	استمر 255هـ
	2	سليمان بن وهب	255هـ وعزل في السنة نفسها.
	3	عبد الله بن محمد بن يزداد	255هـ – رجب 256هـ.
المعتمد	1	عبيد الله بن يحيى بن خاقان	رجب 256هـ.- 263هـ.
	2	الحسن بن مخلد بن الجراح	263هـ وعزل في نفس السنة.
	3	سليمان بن وهب	263هـ- 264هـ.
	4	الحسن بن مخلد	264هـ. – عزله الموفق في نفس السنة.
	5	سليمان بن وهب	264هـ.- 265هـ.
	6	اسماعيل بن بلبل	265هـ. – 277هـ
	7	أحمد بن صالح بن شيزارد	277هـ. وعزل في السنة نفسها.
المعتضد	1	عبد الله بن سليمان بن وهب	277هـ- 288هـ.
	2	القاسم بن عبد الله بن سليمان	288هـ- 289هـ.
المكتفي	1	القاسم بن عبد الله بن سليمان	استبقى 289هـ.- 291هـ.
	2	العباس بن الحسن الجرجرائي	291هـ/ 295هـ. وزر للمقتدر حين أصبح خليفة للمرة الأولى 295هـ/ 296هـ
ابن المعتز		محمد بن داود بن الجراح	296هـ. وزر لابن المعتز ليوم واحد
المقتدر	1	أبو الحسن علي بن محمد بن الفرات	(المرة الأولى).
	2	محمد بن عبيد الله الخاقاني	
	3	علي بن عيسى بن داوود بن الجراح.	(المرة الأولى).
	4	علي بن محمد بن الفرات	(للمرة الثانية).

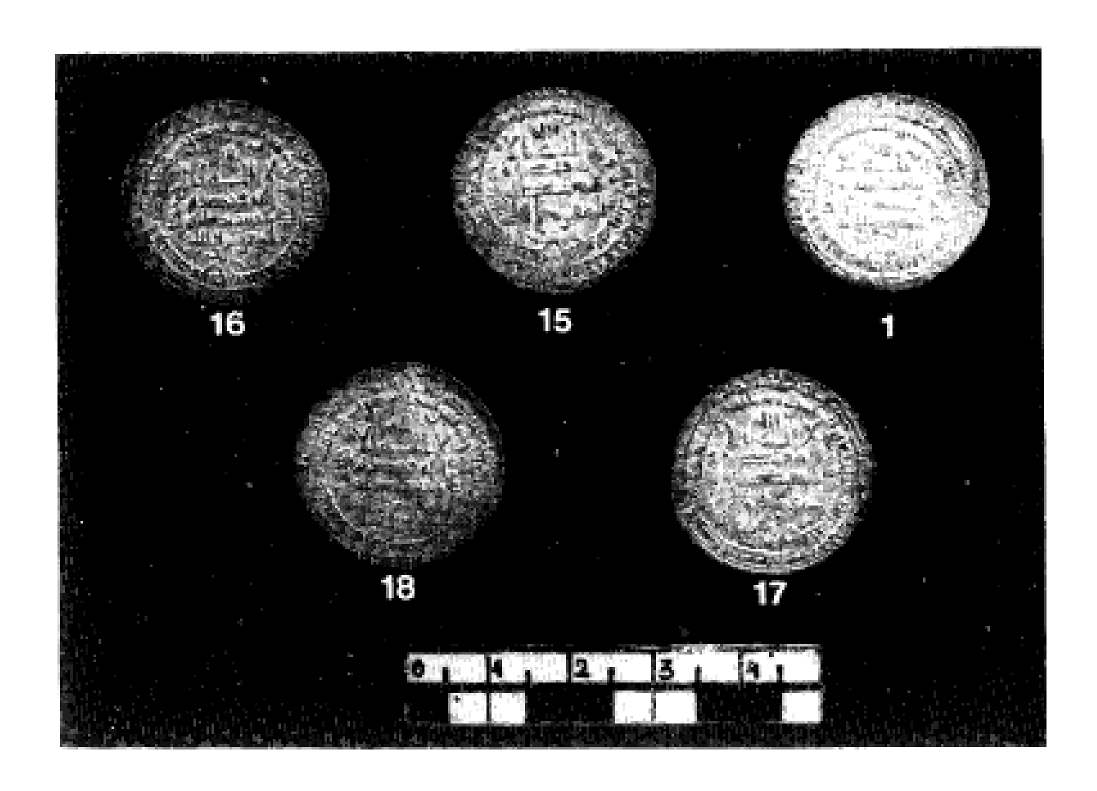
(1) المصدر: عمر، فاروق، **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية**، ص 247-250 نقلاً عن مراجع متعددة.

	5	حامد بن العباس	
	6	علي بن محمد بن الفرات	(للمرة الثالثة) قتل في سنة 312هـ.
	7	عبيد الله بن محمد الخاقاني	
	8	أحمد بن عبيد الله الخصيبي	(للمرة الأولى).
	9	علي بن عيسى بن الجراح	(للمرة الثانية).
	10	محمد بن علي بن مقلة	(للمرة الأولى).
	11	سليمان بن الحسن بن مخلد	
	12	عبيد الله بن محمد الكلواذي	
	13	الحسين بن القاسم	
	14	الفضل بن جعفر بن الفرات	
القاهر	1	محمد بن علي بن مقلة	(للمرة الثانية).
	2	محمد بن القاسم آل وهب	
	3	أحمد بن عبيد الله الخصيبي	(للمرة الثانية).
الراضي	1	محمد بن علي بن مقلة	(للمرة الثالثة).
	2	عبد الرحمن بن عيسى آل الجراح	
	3	محمد بن القاسم الكرخي	
	4	سليمان بن الحسن بن مخلد	(للمرة الثانية).
	5	الفضل بن جعفر آل الفرات	(للمرة الثالثة).
	6	أحمد بن محمد البريدي	
	7	سليمان بن مخلد	(للمرة الثالثة).
المتقي	1	سليمان بن مخلد.	
	2	أحمد بن محمود بن ميمون	
	3	أحمد بن محمد البريدي	(للمرة الثانية).
	4	محمد بن أحمد الإسكافي القراريطي	
	5	محمد بن القاسم الكرخي	(للمرة الثانية).
	6	أبو عبد الله الكوفي	
	7	البريدي	(للمرة الثالثة).
	8	القراريطي	(للمرة الثانية).
		شغر منصب الوزارة سنة 330هـ.	
	9	القراريطي	(للمرة الثالثة).
	10	علي بن محمد بن علي بن مقلة	(ابن مقلة الثاني).
المستكفي		محمد بن علي السامري	

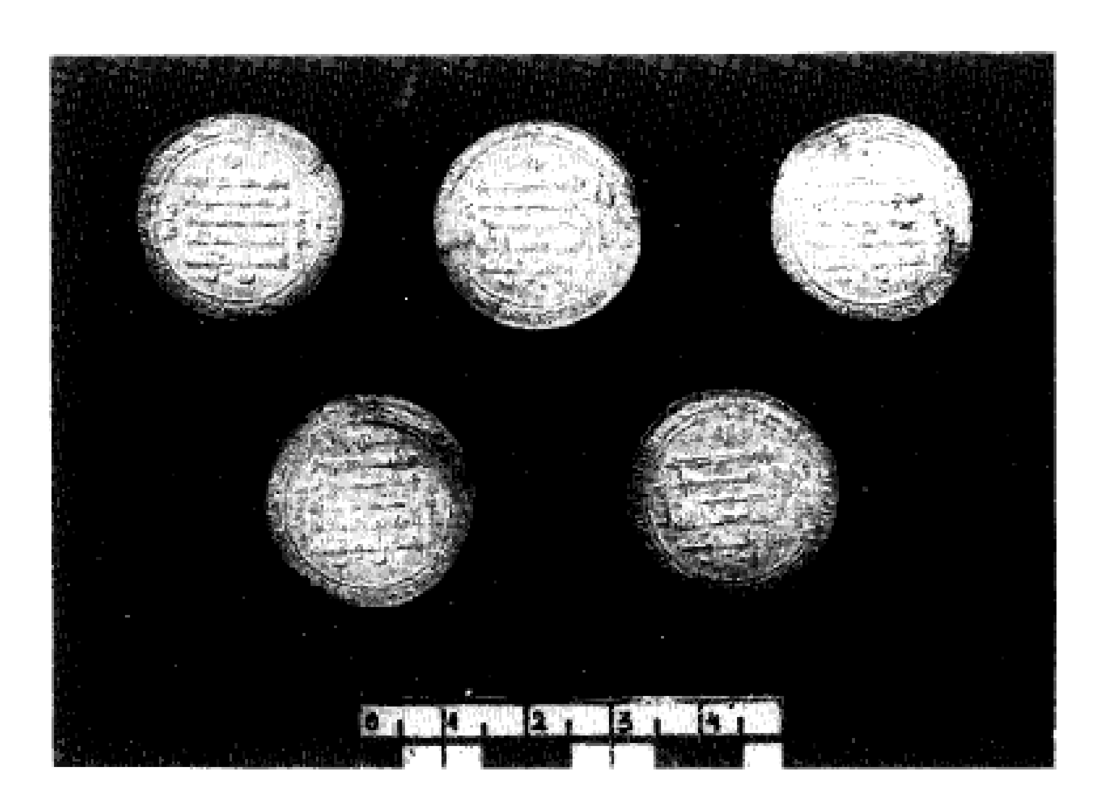
الملحق رقم (4) بعض الدراهم التي ضربت وتم تداولها خلال فترة الدراسة:



المصدر: الطراونة، والرشدان، **طرز المسكوكات الفضية العباسية**، مرجع سابق، ص 32–33

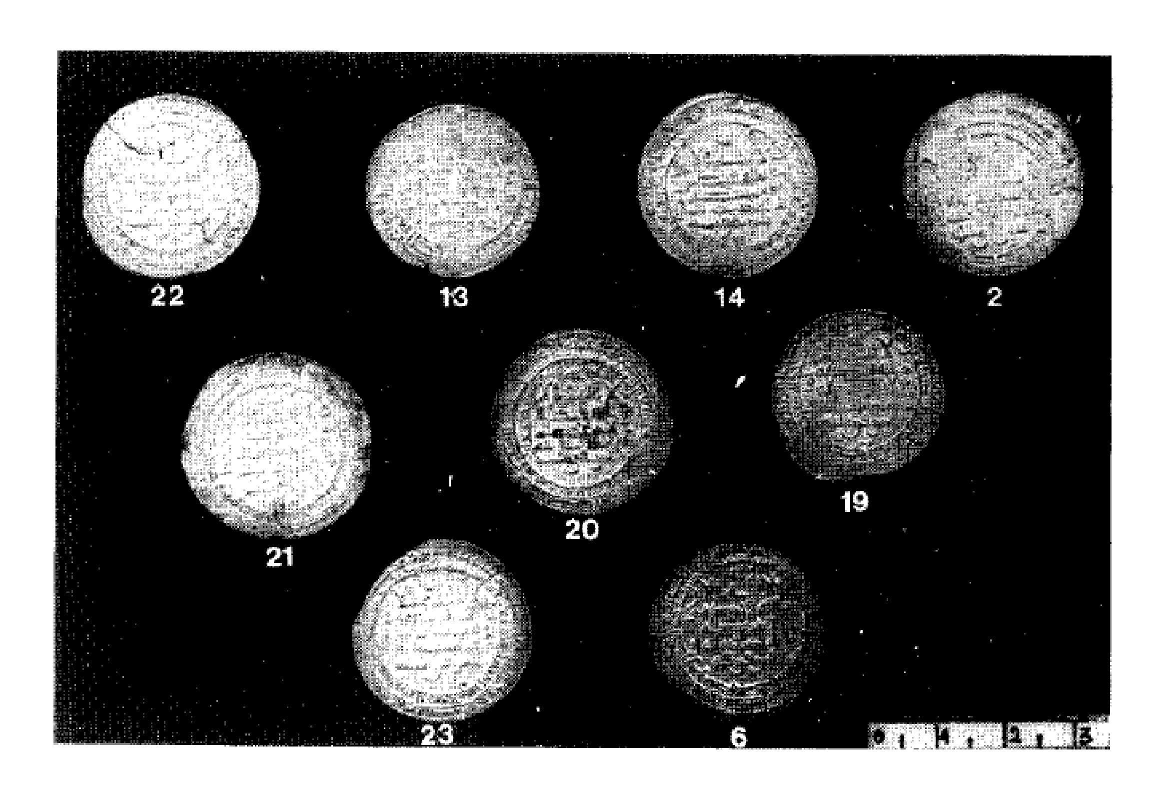


الوجه

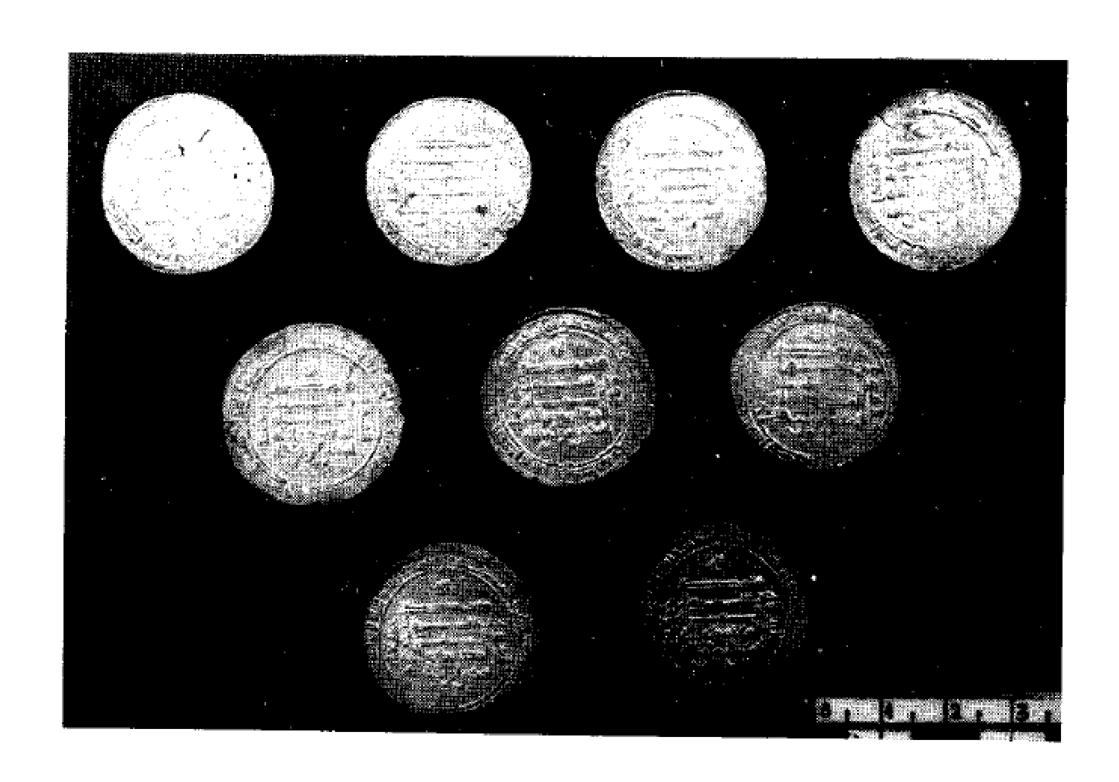


الظهر

المصدر : نغوي، **دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله**، مرجع سابق، ص 41.



الوجه



الظهر

المصدر : نغوي، **<u>دراهم نادرة وفريدة للخليفة المعتمد على الله</u>**، مرجع سابق، ص 42.

الملحق رقم (5) أحد دراهم الدولة الصفّارية 254-290هـ

والدولة السامانية 261-389هـ:

الدولة الصفّارية

(٢٥٤ - ٢٩٠ هجرية) - (٨٦٧ - ٩٠٣ ميلادية)





درهم صفري، عمر بن الليث (٢٦٥-٢٨٩هـ/ ٨٧٨-٩٠١م)، شيراز
٢٧٩هـ، القطر: ٢٥ر٥مم، الوزن: ٢ر١٩غ

المصدر: الصايغ، <u>النقود الإسلامية</u>، ص 21.

الدولة السامانية

(٢٦١ - ٣٨٩هجرية) - (٨٧٤ - ٩٩٩ميلادية)





دينار ساماني، نصر الثاني بن أحمد (٣٠١-٣٣١هـ/ ٩١٤-٩٤٣م)،
سمرقند ٣٠٢هـ، القطر: ٢١مم، الوزن: ٤ر٢٨غ

المصدر: الصايغ، <u>النقود الإسلامية</u>، ص 24.

الملحق رقم (6): بعض أنواع النقود في العصر العباسي الثاني:



المصدر: الحسيني، <u>النقود العربية الإسلامية</u>، ص 136-137.



شكل ٥٣ : رسم توضيحى لدرهم ضرب أصبهان سنة ٢٤٩هـ باسم الخليفة المستعين بالله (تونى)

المصدر: رمضان، **<u>موسوعة النقود في العالم الإسلامي</u>**، ص 588.



المصدر: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 611.



المصدر: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 612.



٢٤ ٢٥ ٢٦



٢٧

المصدر: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 614-615.



المصدر: رمضان، **<u>موسوعة النقود في العالم الإسلامي</u>**، ص 616.



المصدر: رمضان، **<u>موسوعة النقود في العالم الإسلامي</u>**، ص 616.

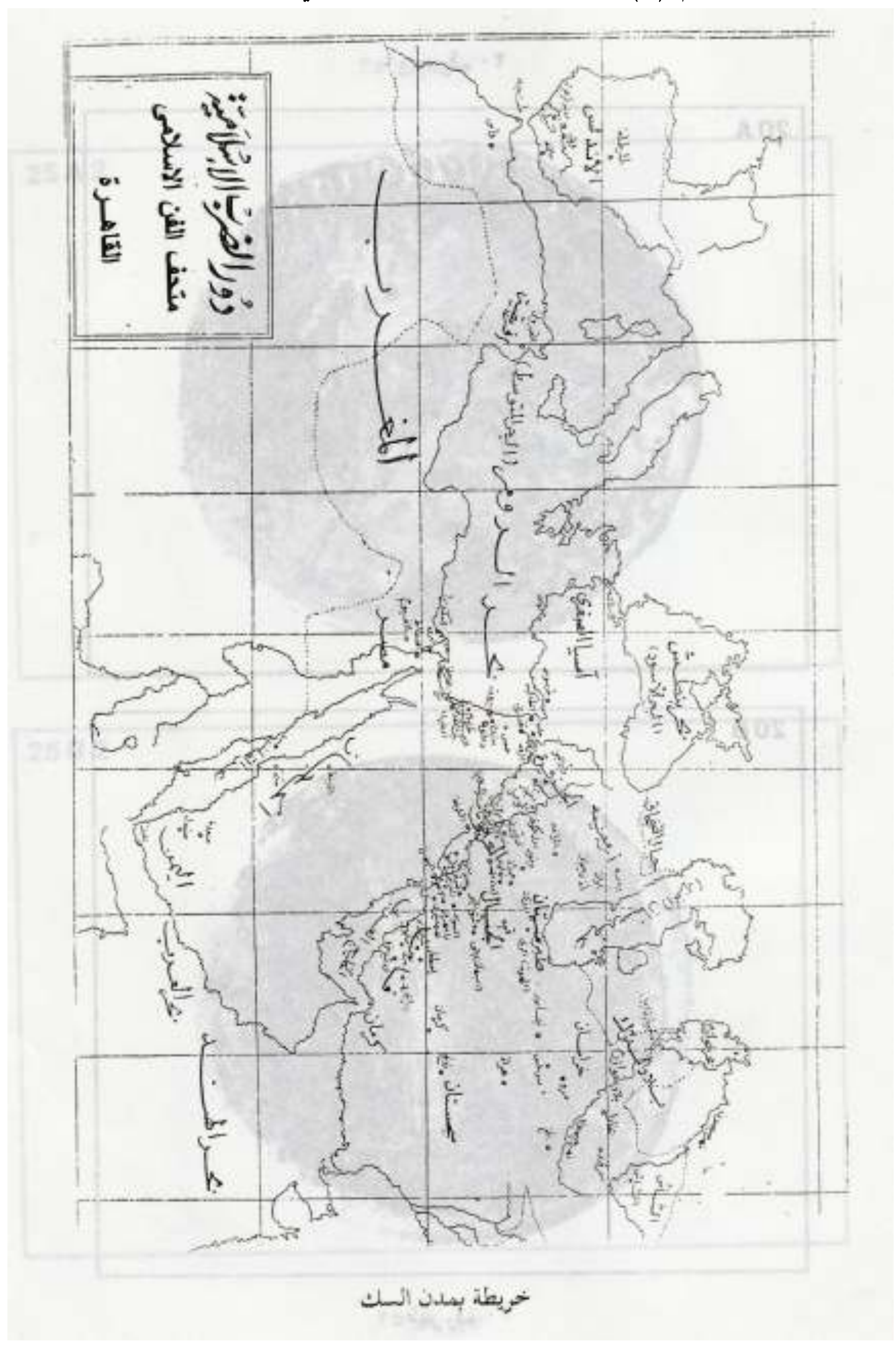


المصدر: رمضان، **<u>موسوعة النقود في العالم الإسلامي</u>**، ص 616.



المصدر: رمضان، **موسوعة النقود في العالم الإسلامي**، ص 617.

الملحق رقم (7): خريطة تظهر دور الضرب في الدولة الإسلامية:



خريطة بمدن السك

المصدر: رحاحلة، <u>النقود ودور الضرب في الإسلام</u>، ص 143.

ABSTRACT

Al-Mutairi, Fahd Matar, Economic History of the Abbasid Caliphate in the second Abbasid era 247-334h, PhD thesis, Department of Islamic economics & Banking , Yarmouk University, Jordan, Irbid, supervised by Dr. Zakaria Shatnawi .

The study aimed to explain the nature of social and political life, the nature of property systems and social structure, the features of economic activities (agricultural, industrial, and commercial), the features of the financial system in the Abbasid Caliphate in the second Abbasid era, the features of the monetary system in the Abbasid Caliphate, the reasons behind financial crises and events in the second Abbasid era, and their economic consequences.

The study concluded the following results:

1- The Abbasid Caliphate in the second era was decentralized, and eleven Caliphs had reined, 8 years for each Caliph.

The political life in the second Abbasid era characterized by political and military chaos, Ottoman control over the Caliphate Center, and the emergence of the position of Prince of princes over the authority of the Abbasid Caliph .

2- Property systems in the second Abbasid era represented by the existence of several types of property, including private property, public property through sultanic and feudal land, and the endowment territory. For the nature of the social structure, there were several social classes, including masters' class, and slaves' class, but for economic levels there were several classes are: public class, middle class, and the rich class.

3- Economic activities that prevailed in the second Abbasid era were agricultural, industrial, and commercial activities. Agricultural crops in the second Abbasid era were diversified, and there were some industries.

4- General revenues of Caliphate were diversified in the second Abbasid

era which included Kharaj, tribute, as well as some other resources such as gifts, and loans. General expenditures which existed in the second Abbasid era were diversified such as, expenses of Caliphate and the palace of the food, drink, and clothing, expenses of the state organs such as Ministry, expenses of state employees, expenses of the military, in addition to the expenses of public utilities such as judiciary, education, prisons, and health.

5- Monetary system that had prevailed in Abbasid era was a dual monetary system, where the state used gold dinar and silver dirham, but sometimes dinar spread more than dirham and vice versa, in addition to the presence of Aljhbzh and banking system which was prevalent and widespread in the second Abbasid era of Abbasid Caliphate.

6- I have found during the second Abbasid era some crises and events such as revolutions, disorder of the political situation, the administrative and financial corruption and crises, in addition to natural disasters, such as earthquakes, floods, natural disasters, diseases and epidemics. There were many economic results of these crises and events including the prevalence expropriations phenomena in the second Abbasid era.

Key words: Economic history, Abbasid Caliphate, Economic activity, and an Islamic economy.